

المستند الذي في حروف المحمداني

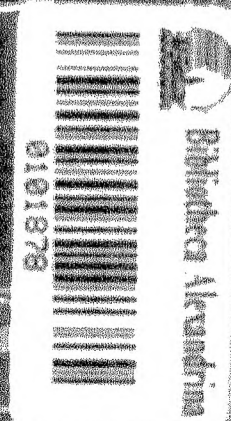
سنة
الحسين بن قاسم المرادي

تحقيق

الأستاذ
محمد قاسم قاضي

الدكتور
فخر الدين قباوي

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الْحَيَّ عَلَى الدَّائِي
فِي خُرُوفٍ لِلْعَيْنَانِ

الحِصْنُ الدَّائِي فِي حُرُوفِ الْمَعْرِائِي

صَنَعَهُ
الحسن بن قاسم المرادي

تحقيق

الأستاذ
محمد نديم فاضل

الدكتور
فخر الدين قباوه

أراكيب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار النشر والعامة
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

طلب من دار النشر والعامة بيروت - لبنان
مكتب: ١١/٩٤٢٤ تللكس - Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ - ٨١٥٥٧٣
هاتف وفاكس: ٠٠/١٢١٢٤٧٨١٣٧٣
00/12124781373

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

أحمدك ، اللهم ، حمد من أخلص البيئة لوحك الكريم ، وأستقي
وأستقم على نيتك ، المبعوث قبوة للناس ، ورحمة للعالمين . وبعد :

١

إن معاني الأدوات علم نتأ ، في ركاب تفسير القرآن الكريم (١) ،
حين كان علماء العربية ، والمفسرون ، يعصّلون المعاني المختلفة ، للأداء
الواحدة ، في النصوص القرآنية . ثم شبّه هذا العلم ، وترصّع ، حتى
استقلّ بميدانه انخراط التمييز .

والمراد بالأدوات : الحروف ، وما شابهها من الأسماء والأفعال
والطروء (٢) . وقد اقترنت أقوال المقدمين ، في معاني الأدوات ، بين دليّات
كتب التفسير ، وشروح النواوين ، والمصنفات النحوية ، واللغوية ، والبلاغة . ثم
شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب خاصة ، تضم هذه المعاني ، وتنسب أصولها ،
وأبوابها ، وشواهدا ، والمذاهب المختلفة فيها . فكان أن صدرت مؤلفات
كثيرة ، في هذا الموضوع ، أشهرها :

- (١) كتب الطنونا ١٧٢٩ . (٢) مفتاح السعادة ٢٠٧٠٤ .

العلامات (١)	لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الرحاحي
مسائل الحروف (٢)	لأبي الحسن علي بن عيسى الرمثاني
الأثرية في علم الحروف (٣)	لأبي الحسن علي بن محمد المروزي
معاني الحروف (٤)	لسد الخليل بن فيروز النوفري
رصف الماني في حروف الماني (٥)	لأحمد بن عبد النور المالقي
الحى اللاني في حروف المعاني	لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي
معاني الأدواب والحروف (٦)	لأبي قيم الحوزية محمد بن أبي بكر الحنيلي
معني اللبيب عن كتب الأعاريب	لأبي همام عبد الله بن يوسف الأنصاري

ويبدو أن أول كتاب جامع ، في هذا الموضوع ، كان على يد محمد بن جعفر التميمي القيرواني ، المروزي بالمرار . قال القفطي (٧) : « وفي سنة إحدى وسين وثلاثة ، أمر بمعد ، أبو عيم ، المدعو بالمرز ، المتولي على إريقة ، عسولح بن الحسن الدهاسي ، العامل ، أن يأمر القزاز الحوي هذا ، بأن يؤلف كتاباً ، يجمع فيه مسائل الحروف ، التي ذكر الحويون أن الكلام كله : اسم ، وصل ، وحرف حاء لمع . وأن يقصد في تأليفه إلى شرح الحرف الذي حاء لمع ، وأن يجري ما أتته ، من ذلك ، على حروف المعجم . فسارع لما أمر به ، وجمع المعجم في الكتب النفيسة ، من هذا المعنى ، على أقصد سبيله ، وأقرب مأخذ ، وأوضح طريقه . فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة . ورفع صوراً منه إلى ممد ، فأعجبه ، ورضيه ، وقال له : أذكر ما يحكي من الكلمات ، لمساكلة الصور ، في الأمر ، والنهي ، والصفة ،

- (١) طبع في دمشق عام ١٩٦٩ . (٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩ ولاهور عام ١٩٧٢ .
ولعلي ن مسائل الخاشعي شرح عليه . ديل كشف الطون ٢ . ٦ . (٣) طبع في دمشق عام ١٩٧١ . (٤) كشف الطون ١٧٢٩ وهدية العارفين ١ : ٥ وبيعة الرواة ٢ : ٧٣ .
(٥) حققه الأستاذ أحمد خراط محب ولا يفسر . (٦) كشف الطون ١٧٢٩ .
(٧) إسماء الرواة ٣ : ٨٦ - ٨٧ . أما كتاب « الحروف » لأبي عمرو الفياني فهو كتاب لعوي . وبت إلى العارسي كتاب في « الحروف » . راجع ص ٤٤١ .

والجحد ، والاستعظام ، التي يدل على الراد بها إعراؤها ، على ما تقدّم بها وتلاها من المول . فقال محمد بن حمير القرمّار : ما علم أن أحدًا سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ، ولا اختدى أحد ، من أهل هذه الصفة ، إلى تقريب العيد ، وسبيل المأخذ ، وجمع المرقء ، على مثل هذا المباح .

وكان أول ما طبع من هذه المصنّفات كتاب « مني اللب » . وقد استطاع ، لسفه هذا في الشر ، ولما أُلّف حوله من شروح وتعليقات واستدراكات ، ولما تمتّع به صاحبه ابن هشام ، من مبرلة علميّة مرموقة طاعة ، أن يلاّ فراغا كبيراً ، من معاني الأدوات ، ويسلّ الدارسين ، والمحقّقين ، عن الكتب التي تقدّمته ، أو طاب بعده ، في هذا الموضوع . فلم يعمل واحد منهم ، على تحطّي سلطان ابن هشام ، عشرات من السنوات .

بيد أن قراءه يسيره في كتاب « الحى الداني » رسمت لنا حطاً جديداً في تاريخ « مني اللب » . فقد ذكر ابن هشام أن كتابه فريد في نوعه ، « إذ كان الوضع في هذا الفرص لم تسمح قرمحة مثاله ، ولم يسمح بأسج على منواله » (١) . فأوم الدارسين أن كتابه نسيج وحده ، وفريد أصله ومرعه . ونحن إذا عارصنا الباب الأول منه ، بما جاء في « الحى الداني » رأينا لقاء واضحاً في تقسيم معاني الأدوات ، والشواهد والمداهب ، والتوجيهات النحويّة والمصويّة ، والاستدراكات والتعقيبات . وهذا اللقاء ليس قاصراً على المصموم ، وإنما هو ، في كثير من المواطن ، طاهر في العبارات والجلل والمردات . الأمر الذي يدعو إلى احتمال أن أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنها نقلا من مصدر واحد .

ولما نعتذر علينا الوصول إلى كتاب يثبت الاحتمال الثاني رجساً إلى الاحتمال الأول . وكادت دعوى ابن هشام ، المتقدّمه ، تحملنا على الميل

(١) المنى ١ .

إلى أن الرادي قد اعتمد ، في د الحى ، ، على ما حمه ابن هشام فى كتابه . إلا أن مطبى التاريخ لم يسمح بهذا ، وحملنا على الخزم بمكسه .

فاب هشام قد صنف كتابه د المعى ، مرتين (١) : أولاها سنة ٧٤٩ ، والثانية سنة ٧٥٦ . وقد نُك ابن هشام بالتأليف الأول ، وبكت له أخرى ، فى طريقه إلى مصر ، فلم يكن للمعنى بين الناس إلا " التأليف الثانى " ولما كان الرادى قد قوبى سنة ٧٤٩ فإن نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق . وقد أكد هذه الحقيقة قول حلى طبعه (٢) :
 د الحى الدانى فى حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن بن قاسم الرادى ...
 وهو مأخذ المعنى لاس هشام ،

والحدير بالذكر أن ابن هشام قد ذكر ، فى د المعى ، ، ككاً كثيرة استقى منها ، وعدداً كبيراً من العلماء ، نقل عنهم أو أحد بأقوالهم ، ولم يكن للرادي ، وكتابه د الحى الدانى ، ، إشاره واحده .

٢

أما الرادي (٣) فهو بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي . يرجع نفسه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه ، فى القرن السابع ، فى أسى ، على ساحل الأطلعلى بالقرب . ثم رحلت جدته أم

- (١) المعى ١ . (٢) كفف الطون ٦٠٧ .
 (٣) شموات الذهب ٦ : ١٦٠ والدرر الكلمة ٢ : ٣٢ وغاية النهاية ١ : ٢٢٧
 وبغية الوعاة ١ : ٥١٧ وحسن المحاضرة ١ : ٢٣٠ وطبقات القراء ١ : ٢٢٨
 وكفف الطون : ٥٣ و ٤٠٦ و ٦٠٧ و ٦٤٨ و ١٠٣١ و ١٧٧٤
 وروضات الخانات ٢٢٥ وهدية العارفين ١ : ٢٨٦ .

أميه ، زهراء ، المشهوره بأُمّ قاسم^(١) ، إلى مصر ، وعرفت فيها بالشيخة . وفي مصر وُلد الحسن ، ونُسب إلى جدته ، هليل : ابن أمّ قاسم .

وقد أحد العلوم الإسلامية ، وعلوم العربية ، عن كثير من رجال ذلك العصر . ومنهم :

١ - أبو حيان الأندلسي^(٢) : وهو محمد بن يوسف ، أثير الدين ، الحوي اللنوي المصير القرى المؤرخ الأديب . ولد سنة ٦٥٤ في الأندلس ، ورحل إلى الشرق ، فكان له شهرة واسمة ، وتاج صخم . وتوفي سنة ٧٤٥ .

٢ - السراج المنهوري^(٣) : وهو عمر بن محمد بن علي ، سراج الدين ، المصري ، الشافعي ، العلامة الأوحد ، الفقيه المقتي ، شيخ قراء رمانه . ولد بعد سنة ٦٨٠ بدمهور ، وأقرأ القراءات للحرمين الشريفين . وتوفي سنة ٧٥٢ .

٣ - محمد الدين النستري^(٤) : وهو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الناكبي . رجع في القراءات والريسة والأصول ، وكان شيخ الإقراء بالعاصلية . ومات سنة ٦٤٨ .

٤ - شمس الدين ابن اللثان^(٥) : وهو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن اللمتقي . مفسر ومن علماء العربية . ولد بدمشق ، وعاش سبعين سنة ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ .

(١) هذا هو المشهور . وقيل : إن أم قاسم هبة لبت جدته ، وهي من بيت السلطان ، ثبت المرادي فلبس إليها . البرر الكلمة ٢ : ٣٢ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ٢٠٨ .

(٣) غاية النجاة في طبقات الفراء ١ : ٥٩٧ .

(٤) طبقات الفراء ١ : ١٦٨ . (٥) مرآة الختان ٤ : ٣٣٣ .

- ٥ - أبو ركرياء النهدي (١) : وهو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله ،
التونسي الصوفي . ولد سنة ٦٤٣ ، وكانت بضاعته في الحو
مزجة . وقوي سنة ٧٢٤ .
- وأخذ المرادي أيضاً عن أبي عبد الله الطنجي ، والشرف المنيلي
المالكي ، وعبرهما . ورع في الحو ، والتفسير ، والفقه ، والأصول ،
والقراءات ، والمروص . وكان إماماً في المربة ، ومتهوراً بصلاحه
وقاه ، وله كرامات كثيرة .
- وقد ترك آثاراً جليلة ، في علوم القرآن والمربة ، لما ينشر منها
في . ومنها :
- ١ - إعراب القرآن .
 - ٢ - تفسير القرآن : وهو في عشر مجلدات ، أتى فيه بالعوائد الكثيرة (٢) .
 - ٣ - الجي الداني في حروف المعاني : وهو كتاباً الذي نشره الآن .
 - ٤ - شرح الاستمادة والنسمة : وكان منه نسخة بخط المؤلف عند
السيوطي (٣) . وقد ذكره المؤلف في هذا الكتاب .
 - ٥ - شرح الألفية : والألفية منظومة في الحو لابي مالك ، شرحها عدد
غفير من العلماء ، منهم المرادي . وفي مكتبة الأوقاف بحلب نسخة
مخطوطة ، من شرحه ، تحت الرقم ٢٥٩٩ (٤) .
 - ٦ - شرح التسهيل : والتسهيل كتاب محوي ، جامع مختصر ، لابن
مالك . طبع في القاهرة عام ١٩٦٨ . وقد شرحه المرادي شرحاً
مطولاً ، وذكره مراراً في هذا الكتاب .
 - ٧ - شرح الجزولية : والجزولية مقدمة موجزة في الحو ، تسمى

(١) الدرر الكامنة ٥ : ٢٠٦ .

(٢) غاية النهاية ١ : ٢٢٧ . (٣) بية الوعاة ١ : ٥١٧ .

(٤) واطر بروكلمان 22 : 2 . G .

بالتألفون . وهي في الأصل حواشي على حمل الزجاجي ، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الخزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧ . ثم أقردها في كتاب ، فكانت عسره المال ، لا يفهم حقيقتها إلا كبار العلماء اللغاة .

٨ - شرح الحاجية النحوية : والحاجة مقدمة نحوية جليسة ، لحال الدين ابن الحاجب عثمان بن عمر ، المتوفى سنة ٦٤٦ . واسمها الكافية في النحو . وقد شرحها عدد كبير من العلماء ، ومنهم المرادي .

٩ - شرح الحاجية الروسية : والحاجة هذه فصيحة لابن الحاجب في علم العروض ، اسمها المقصد الخليل في علم الخليل . وقد شرحها المرادي (١) .

١٠ - شرح الشاطبية : والشاطبية قصيدة في القراءات السبع ، نظمها القاسم بن يزيد الشاطبي ، المتوفى سنة ٥٩٠ . وسماعا د حرر الأمازي ووجه التباي . وعليها شروح كثيرة ، أحدها للمرادي ، واسمها د شرح باب وصف حمزة وهسام . ومنه نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية (٢) تحت الرقم ٣١٨ (٢٩ القراءات) . قال الحرري (٣) : وذكر فيه احتمالات أكثرها لا يصح .

١١ - شرح الفصول : والفصول كتاب محوى يسمى د الفصول الخمسون ، (٤) . صنفه يحيى بن عبد المعطى المتوفى سنة ٦٢٨ . وعليه عدة شروح ، أحدها للمرادي .

(١) انظر بروكلمان 2٠ 16 . S .

(٢) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم القرآن ٤٦ . وانظر بروكلمان

(٣) حاية النهاية ١ : ٢٢٨ . S . 2 . 16 .

(٤) كنف الطنن ١٢٦٩ .

١٢ - شرح المفصل : والمفصل كتاب يحوى مسهور . ألفه جار الله
الرخشى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وقد اعتنى شرحه عدد كبير من
الصحابة . وكان للمرادى شرح عليه (١) .

١٣ - كلاً وبلى : وهو كراسة أوردتها للحديث عن الأدوات : كلاً
وبلى . وذكره في هذا الكتاب .

١٤ - معى لو : وهو وبقا أوردتها للحديث عن معنى الأداء : لو .
وذكره في هذا الكتاب .

١٥ - مطومة في معاني الحروف : وهي مطومة سرية ، جمع فيها معاني
الحروف . ثم شرحها بعد في كتاب (٢) .

وذكر له (٣) كتاب د حمال الاعراب ، منه نسخة خطية ، في
ليدن ، بح الرقم ٢١٥ ، وأخرى في بابه . وأبيات من الكامل
تتضمن أنواع الحمل المختلعة ، وعليها حواس لأحد الشراح ، ومنها نسخة
خطية ، في برلين ، تحت الرقم ٦٨٧٧ . ومطومة في الدال المعجمة
والدال المهملة . وأخرى في الفاء والصاد . وشرح الواصفة .

ولت المرادى في مصر بصيف ، ويدرس في جامع مصر العتيق .
ثم توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩ هـ ، ودفن بسرايوس .

٣

وكان المرادى ، كما رأينا ، قد صاغ مطومة سرية ، تضم معاني
الحروف ، وجهها في كتاب . ثم رجع إلى هذه المطومة يشرح ما أجملته

(١) كشف الظنون ١٧٧٤ . (٢) الدور الكامه ١ . ٢٢ .

(٣) انظر بروكلمان ١٥ : ٢٠ ، ٢٢ : ٢٢ . (٤) .

(٤) قاله ابن حجر المصلاي : د وقد رأيت بخطي : ولا ادري من أين غلته :
وكانت وفاته سنة ٧٥٥ . والله أعلم . الدور الكامه ٢ . ٢٢ .

من معان وإشارات ، في كتاب آخر . وكأنه أحسن أن الحروف لم تأخذ مداها في هدين الصنمين ، فخرج في تصيف كتاب تلك سماء « الحنى الداني في حروف المعاني » ، وجعله مختصراً ، لأنه فصل أكثر مواده في كتب أخرى تقدمت عليه . وهو ، مما يبدو ، من أواخر كتبه إلى صف ، لأنه قد ذكر في طياته عدداً من كتبه المتقدمة ، تصريحاً أو تلميحاً .

وقد بقي هذا الكتاب مخطوطاً (١) ، إلى أن يشر الله لنا أمر العناية به ونشره . فرجنا إلى بعض مخطوطاته للضبط والتحقيق :

١ - نسخة الأحمدية (للأصل) :

تحتفظ بها مكتبة الأوقاف الإسلامية ، في مدينة حلب ، تحمى الرقم ٩٧٨ أحمدية . وتتم هذه النسخة ١١٤ ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً . وحطها نسحي قديم واضح . ويسدو أن ناسحها ، كما جاء في إحدى الصفحات ، هو رصي الدين ألقاراني . وقد وقفها الشيخ أحمد أفندي طه زاده ، على المدرسة الأحمدية ، التي أنساها بمدينة حلب ، سنة ١١٢٥ .

وعتار هذه النسخة بالوصوح والدقة ، في الضبط والإعجام ، وليس فيها إلا القليل من التصحيف والسقط . ولهذا اتخذناها أصلاً في التحقيق .

وقد جاء في هوامشها تعليقات كثيرة ، منها الاستدراك والتصويب ، ومنها الشرح والتفسير ، ومنها أبيات منطومة في معاني بعض الحروف . وقد أثبتنا بعض هذه التعليقات في مواضعها ، وأهملنا ما بقي لقلة جدواه .

(١) ودعم يوسف سركيس أنه طبع في الأستانة مطبعة الحوائب . ثم قال :
(١) كذا أخبرني الأديب جميل بك النظم ، وقال : إن نسخ هذا الكتاب هدت .
معجم المطبوعات العربية ١٧٢٤ .

٢ - نسخة الأسكوريال (ب) :

تحتفظ بها مكتبة الأسكوريال ، في إسبانيا ، بحسب الرقم ٧٨ نحو . وهي في ٩٠ ورقة ، بخط نسخي قديم ، أهمل مسطه ، وأعفل إعجام كثير من حروفه المتشابهة للملثة . وحاء في آخرها : كمل كتاب الحنفى الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتبت من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، المرادى نسا ، المالكي مذهبا . عما افقه عنه . وكان الفراع ، من هذه النسخة الماركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر سور منه أربع وحسين وثمانائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطونجي بلداً ، الشافعي مذهبا . عمر الله تعالى ذنوبه . وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .

وقد كادت هذه النسخة ، لتقدم تاريخها ، ونقلها عن نسخة مصدرها نسخة المؤلف ، تحملنا على اعتمادها أصلا في التحقق . ولكن إهمال ضبط كلماتها المتكثرة ، وإغفال إعجام كثير من حروفها الملثة ، بالإضافة إلى كثرة الخروم والتصحييف والتحريف والتعريف ، جعلها تفقد أهميتها ، وتصبح مساعدة لا أصلا يعتمد . ولذا استعنا بها أحيانا ، ولم تتبع اضطرابها ، ورمزنا إليها بالحرف (ب) .

٣ - نسخة القاهرة (ج) :

تحتفظ بها دار الكتب المصرية بالقاهرة ، بحسب الرقم ١٢٦٣ . وهي بخط عبد الكريم بن سبلاب الشافعي ، فرع من كتابتها في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ٨٤٨ .

وكان الأستاذ أحمد خراط قد نقل عنها نسخة بخطه ، وتكرم بإعلاقنا مسخه هذه ، فاستعنا بها في تحقيق النص ، وتصويب المبارات المختلة ، دون أن نتابع ما جاء فيها من تصحييف أو نقص أو اضطراب . وقد دمرنا إليها بالحرف (ج) .

٤ - نسخة دمشق (د) :

تم حفظها المكتبة الظاهرية بدمشق تحت الرقم ٢٩١ نحو . وقع في ١٢٥ ورقة ، بخط حسن واضح . وقد تم نسخها في أواسط شهر صفر . سنة تسع عشرة وألف . ولم زجج إلى هذه النسخة إلا في موطن اختلا.. النسخ الأخرى ، والسك في صحة بعض الجمل والعبوات . وورثنا إله بالحرف (د) .

وللكتاب نسخ خطية كثيرة : واحدة في مكتبة الإسكندرية تحت الرقم ٨ نحو . وثانية في عوطا تحت الرقم ٣١٧ . وثالثة ورواية في مكتبة جامعة إستانبول ، تحت الرقمين : ١٢٩٠ و ٣٥٧٨ . وخامسة في برلين تحت الرقم ٣٨٧٣ ، إلا أنها مفقودة لم يثر عليها . وسادسة في الأسكوريال تحت الرقم ١٢١١ . وسابعة في مكتبة ولي الدين تحت الرقم ٢٩١٨ . وثامنة في مكتبة برلين بريل تحت الرقم ١٣٥ . ونسخ آخر في باتفه ورامبور وإبراهيم بشا ... ولم نحتاج إلى هذه النسخ ، لأن ما لدينا كان كافياً للعمل التام .

٥

اتخذنا نسخة الأحمدية أصلاً ، فأثبتنا النص منها وطرأناه بما لدينا من غيرها ، وأغفلنا الإشارة إلى التصحيحات الواضحة ، والخروم التي وقعت في النسخ الأخرى ، وهي كثيرة جداً ، يمتد حصرها ، وليس فيه غناء .

ثم ضبطنا النص ، وفترنا غريبه ، وخرجنا شواهد ، وعرفنا بكثير من أعلامه ، ورددنا بعض الإحالات إلى مصادرها . ولم نطل في

نخريج الأشعار ، ولا سيما الشواهد التي طبعت دواوين أصحابها . وكثيراً ما استعنا بكتاب « مني الليث » في نخريج الشواهد ، وبالكثبات التي نقلت عن « الجنى الداني » ، أو نقل عنها ، أو شاركته في موضوعه ، لتحقيق النص ، وضبط عباراته وكلماته .

وأقنا ، إذ قدم هذا الجهد المتواضع ، لندعو من الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وثمره صدق في طيب أعمالنا ، تيسير السبيل ، وتسدد الخطى ، ونجزل الثواب . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

حلب الثلاثاء ١٣٩٣/١/١٨
المنقذات ١٩٧٣/٢/٢٠

[illegible]

الْحَسَنُ الدَّانِي

فِي حُرُوفِ الْمَعْنَانِي

الْحَسَنُ بْنُ قَاسِمٍ الْبَرْزَنْجِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

الحمد لله بجميع محامده ، على جميل عوائده ، وصلاته وسلاحه على
سيدنا محمد خاتم أنبيائه ، ومُبلِّغِ أنبائه ، وعلى آله الكرام ، وأصحابه
مصاييح الظلام . وبعد :

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب ، على اختلاف صنوفه ، مبنية
أكثرها على معاني حروفه ، صُرِفَتْ الهميم^(٢) إلى تحصيلها ، ومعرفة
جملتها وتفصيلها . وهي مع قلتها ، وتيسر^(٣) الوقوف على جملتها ، قد كثر
دورها ، وبعد غورها ، فمزَّت على الأذهان معانيها ، وأبت الإذعان
إلا لمن يعاينها .

وهذا كتاب ، أرجو أن يكون نافعا ، وللمعاني الحروف جاء ما .
جعلته لسؤال بعض الإخوان جوابا ، ولصدق رغبته ثوابا . ولما وقى
لفظه بمعناه ، ودنى من متناوله جناء ، سمَّيته بـ « الجنى الداني في حروف
المعاني » . ويشتمل على مقدمة وخمسة أبواب .

(١) زاد في الاصل : ربِّ يسر وأعن . وفي ب : اللهم صل على سيدنا محمد ،

وعلى آله ، وصحبه ، وسلم .

(٢) ج : صُرِفَتْ الهميم . (٣) ب : وتيسير .

الْمَقَدِّمَةُ

وفيهما خمسة فصول :

الفصل الأول

في مدّة الحرف

قال بعض النحويين : لا يُحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف ،
لأنّه كَلِمٌ^(١) محصورة . وليس كما قال . بل هو ممّا لا بدّ منه ،
ولا يُستغنى عنه ، يُرجع عند الإشكال إليه ، ويُحكم عند الاختلاف بحرفيّة
ما صدق الحدّ^(٢) عليه .

وقد حدّ بحدود كثيرة . ومن أحسنها قول بعضهم : الحرف
كلمة تدلّ على معنى ، في غيرها ، فقط . فقوله « كلمة » جنس يشمل الاسم
والفعل والحرف . وعلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس
بحرف : كهمزتي النقل والوصل ، وياه التصغير . فهذه من حروف
الهجاء ، لا من حروف المعاني . فإنها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات .
وهذا أولى من تصدير الحدّ بـ « ما » ، لإيهامها .

واعترضَ بأن تصدير حدّ الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة

(١) في الأصل وج : كلمة . (٢) سقطت من الأصل .

أنه يخرج عنه ، من الحروف ، ماهو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إئتما وكأئتما . والحواب أنه ليس في الحروف ماهو أكثر من كلمة واحدة . وأما نحو : إئتما وكأئتما ، مما هو كلمتان ، فهو حرفان ، لأحرف واحد ، بخلاف نحو « كأن » مما صيّرهُ التركيبُ كلمةً واحدةً ، فهو حرف واحد .

وقوله « تدلُّ على معنى في غيرها » فصلٌ ، يخرج به الفعل ، وأكثر الأسماء ، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره . وكذلك أكثر الأسماء .

وقوله « فقط » فصل ثان ، يخرج به من الأسماء ، ما يدل على معنى في غيره ، ومعنى في نفسه . فإن الأسماء قسمان : قسم يدل على معنى في نفسه ، ولا يدل على معنى في غيره ، وهو الأكثر . وقسم يدل على معنيين : معنى في نفسه ، ومعنى في غيره : كأسماء الاستفهام ، والشرط . فإن كل واحد منها يدل ، بسبب تضمنه معنى الحرف . على معنى في غيره ، مع دلالة على المعنى الذي وضع له . فإذا قلت ملاً : من يقيم أقم معه . فقد دلت « من » على شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزء بجملة الشرط ، لتضمنها معنى « إن » الشرطية . فلذلك زيد في الحد « فقط » ، ليخرج به هذا القسم .

واعترض الفارسي^(١) قول من حدّ الحرف « بأنه ما دل على معنى في غيره » بالحروف الزائدة ، نحو « ما » في^(٢) قولهم : إئتك ما وخيراً ، لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان ، للكثرة^(٣) ، بسبب تكبير اللفظ بها . وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، وهذا معنى^(٤) لا يتحصّل إلاّ مع كلام .

فإن قيل : ما معنى قولهم « الحرف يدل على معنى في غيره » ؟ فالجواب : معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه ، بخلاف الاسم والفعل . فإن دلالة كل منهما ، على معناه الإفرادي ، غير متوقفة على ذكر متعلّقي ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « الغلام » فهم منه التعريف . ولو قلت « أل » مفردة^(٥) لم يفهم منه معنى . فإنّ ذا قرن بالاسم أفاد التعريف . وكذلك باء الجر فإنها لا تدل على الإلصاق ، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها ، لا لأنه يتحصّل منها مفردة . وكذلك القول في سائر الحروف .

(١) وهو أبو علي الحسن بن أحمد . توفي بئداد سنة ٣٧٧ . بنية الوعاة ١ : ٣٩٦ .

(٢) سقط « ما في » من الأصل وج . وانظر شرح الفصل ٨ : ٣ .

(٣) سقطت من الأصل وح . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : مفردة .

وقال السيرافي^(١) : المرادُ من قولنا في الاسم والفعل « إنه يدل على معنى في نفسه » أن تصوّر معناه في الدهن غير متوقف على خارج عنه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما الإنسان ؟ قليل لك : حيّ ناطق . وإذا قلت : ما معنى « ضَرَبَ » ؟ قليل لك : ضَرَبَ في زمان ماضٍ أدركت المعنيين باللفظ المذكور في التفسير . وقولنا في الحرف « ياء » على معنى في غيره ، نعني به أن تصوّر معناه متوقف^(٢) على خارج عنه : ألا ترى أنك إذا قلت : ما معنى « من » ، قليل لك : التبعية ، وُخْلِيت وهذا^(٣) ، لم تفهم معنى « من » إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لأن التبعية أخذتُ جزء من كل . وقد قيل غير ذلك ، بما لا حاجة هنا^(٤) إلى ذكره . والله الموفق .

الفصل الثاني

في تسمية مرفأ

اختلف النحويون في علّة^(٥) تسميته حرفاً .

فقليل . مُسمّي بذلك ، لأنه طرف في الكلام ، وفضلة . والحرف ، في اللغة ، هو الطرف . ومنه قولهم : حرف الجبل ، أي : طَرَفُهُ ، وهو

(١) وهو أبو سعيد الحسن بن عداة . توفي يفسد سنة ٣٦٨ .

بنية الوعاء ١ : ٥٠٧ .

(٢) في الأصل : وُخِلِت هذا .

(٣) في الأصل : يتوقف .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ب : با .

أعلاه المحدد . فإن قيل : فإن الحرف قد يقع حشواً ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، فليست الباء في هذا بطرف ! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى ، لأنه لا يكون عمدة ، وإن كان متوسطاً .

وفيل : لأنه يأتي على وجه واحد . والحرف ، في اللغة ، هو الوجه الواحد . ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(١) أي : على وجه واحد . وهو أن يعبد على السراء دون الضراء ، أي : يؤمن بالله ، ما دامت حاله حسنة . فإن غيرها الله وامتنحه كفر به . وذلك لشكّه وعدم طمأنينته . فإن قيل : فإن الحرف الواحد قد يرد لمعان كثيرة ! فالجواب أن الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ، وقد يتوسّع فيه ، فيستعمل في غيره . قاله بعضهم . وأجاب غيره بأن الاسم قد يدل ، في حالة واحدة ، على معنيين ، مثل أن يكون فاعلاً ومفعولاً ، في وقت واحد . كقولك : رأيتُ ضاربَ زيدٍ . فـ «ضارب» زيد في هذه الحالة فاعل ومفعول . والفعل أيضاً يدل على معنيين : الحدث والزمان . والحرف إنما يدل ، في حالة واحدة ، على معنى واحد .

والظاهر أنه إنما سمي حرفاً ، لأنه طرف في الكلام ، كما تقدم . وأما قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ فهو راجع

(١) الحج : ١١ .

إلى هذا المعنى ، لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد ، وناحية منه .
 وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها . كقولهم لاناقة الضامرة الصلبة :
 حرف ، تشبيهاً لها بحرف السيف . وقيل : هي الضخمة ، تشبيهاً لها
 بحرف الجبل . وكان الأصمعي يقول : الحرف : الناقة المهزولة .

الفصل الثالث

في جملة معانيه وأقسامه

ذكر بعض النحويين للحرف نحواً من خمسين معنى . وزاد غيره
 معاني أخرى . وسأذكر جميع ذلك ، مبيناً في مواضعه ، إن شاء الله تعالى .
 وهذه المعاني ، المشار إليها ، يرجع غالبها إلى خمسة أقسام : معنى في الاسم
 خاصة ، كالتعريف . ومعنى في الفعل خاصة ، كالتنفيس . ومعنى في
 الجملة ، كالنفي والتوكيد . وربط بين مفردين ، كالمطف في نحو : جاء
 زيد وعمرو . وربط بين جملتين ، كالمطف في نحو : جاء زيد وذهب عمرو .
 وإنما قلت « يرجع غالبها » لأن منها ما هو خارج عن هذه
 الأقسام ، كالكف ، والتهية ، والإنكار ، والتذكار ، وغير ذلك ، مما
 سيأتي ذكره .

وأما أقسام الحرف فتلاثة : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ،
 ومشارك بين الاسم والفعل .

فأما المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل^(١) منه منزلة الجزء ، أو لا .
 فإن تنزل^(٢) منه منزلة الجزء لم يعمل ، كلام التعريف . وإن لم يتنزل^(٣)
 منزلة الجزء فحقه أن يعمل ، لأن ما لازم شيئاً ، ولم يكن كالجزء منه ،
 أثر فيه غالباً . وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر ، لأنه العمل الخصوص
 بالاسم . ولا يعمل الرفع ولا النصب ، إلا لشبهه بما يعملها . كـ «إن»
 وأخواتها ، فإنها نصبت الاسم ورفضت الخبر ، لشبهها بالفعل ، في أوجه
 المذكورة في موضعها . ولولا شبه الفعل لكان حقها أن تجر ، لأنه
 الأصل . وقد جرّوا بـ «لعل» في لغة عُمَيْل ، مَنبَهَةً على الأصل .
 وأما المختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء
 [أو لا . فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل ، كحرف التنفيس ، وإن لم
 يتنزل منه منزلة الجزء] ^(٤) فحقه أن يعمل . وإذا عمل فأصله أن يعمل
 الجزم ، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم . ولا يعمل النصب إلا
 لشبهه بما يعمل ، كـ «أن» المصدرية وأخواتها ، فإنها لما شابهت
 نواصب الاسم نصبت . ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم . وقد حكى
 عن بعض العرب الجزم بـ «أن» و «لن» . وسيأتي الكلام عليه .

(١) في الأصل : أن ينزل .

(٢) في الأصل : نزل . (٣) في الأصل : لم ينزل .

(٤) سقط من الأصل و ب ، واستدركه الناسخ على حاشية الأصل .

وأما المشترك فحقه ألا يعمل ، لعدم اختصاصه بأحدهما ، وقد خالف هذا الأصل أحرفٌ ، منها « ما » الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل « ليس » ، لشبهها بها ، وأعملها بنو تميم على الأصل .

الفصل الرابع

في بيان عمده

قد علم ، مما سبق ، أن الحرف قسمان : حامل ، وغير حامل . فالعامل هو ما أثر . فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصباً ، أو جرّاً ، أو جزماً . وغير العامل بخلافه ، ويسمى المهمل .

ثم إن العامل قسمان : قسم يعمل عملاً واحداً ، وقسم يعمل عملين .

فالأول إما ناصب فقط ، كنواصب الفعل ، و « إلا » في الاستثناء ، و « مع » عند من رايها عاملين . وإما جار فقط ، وهو حروف الجر . وإما حازم فقط ، وهو حروف الجزم .

و ليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط ، خلافاً للفراء في قوله :
 « ولولا » ترفع لاسم يدي إليها ، في نحو : لولا زيد لأكرمتهك .
 ومذهب البصريين أن الاسم ، بعدها ، مرفوع بالابتداء .

والثاني قسم واحد، ينصب ويرفع، وهو «إن» وأخواتها، و«ما» المجازية وأخواتها.

وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر، يجبر ويرفع. قال: وهو «لعل» خاصة، على لغة بني عَمِيل. وليس كما ذكر، فإن «لعل» على هذه اللغة جارة فقط. ورفع الخبر^(١) بعدها وجه غير ذلك.

تنبيه

قد اتضح، بما ذكرنا، أن الحرف يعمل أنواع الإعراب^(٢) الأربعة. ولكن عمله الجر والجرم بطريق الأصالة، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملها. والله أعلم.

الفصل الخامس

في عزة الحروف

ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون^(٣) حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً آخر، مختلفاً في حرفية أكثرها. وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً. وقد وقفت على كلمات آخر مختلف^(٤)

- | | |
|------------------------|-----------------------------|
| (١) في الأصل: المجرور. | (٢) في الأصل: يعمل الأنواع. |
| (٣) ب: ثلاثة وسبعون. | (٤) في الأصل و ج: مختلفاً. |

في حرفيتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة
أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي. [فلذلك جعلت لها
خمسة أبواب ^(١) .

★ ★ ★

(١) سقط من الأصل .

الباء للهوا

في الـهادي

وهو أربعة عشر حرفاً : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ،
والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ،
والالف ، والياء . ويجمعها قولك « بكشف سائمتونيها » . ولم يذكر
بعضهم الشين ، فمدها ثلاثة عشر . وأنا أذكرها ، واحداً واحداً ، على
هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

الهمزة

حرف مهمل ، يكون للاستفهام ، وللنداء . وما عدا هذين ، من
نساء الهمزة ، فليس من حروف المعاني .

فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك : يدخل على الأسماء
والأفعال ، لطلب تصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ أو نصوّر ، نحو : أزيد
عندت أم عمرو ؟ وتساوبها « هل » في طلب التصديق الموجب ، لا غير^(١) .

(١) سقطت من الأصل .

فالهمزة أعم . وهي أصل أدوات الاستفهام . ولأصالتها استأثرت بأمور ،
منها تمام التصدير بتقديمها^(١) على الفاء والواو وثم ، في نحو ﴿ أَفَلَا
تَعْقِلُونَ ﴾^(٢) . ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾^(٣) ، ﴿ أَنْتُمْ إِذَا
مَا وَقَعَ ﴾^(٤) . وكان الأصل في ذلك تقديم حرف المطف على الهمزة ،
لأنها من الجملة المطفوفة . لكن راعوا أصالة الهمزة ، في استحقاق
التصدير^(٥) . فقدموها بخلاف « هل » وسائر أدوات الاستفهام . هذا
مذهب الجمهور .

وزهد الزخشي إلى تقدير جملة ، بمد الهمزة ، لا ثقبه بالحل ، ليكون
كل واحد من الهمزة وحرف المطف في موضعه . والتقدير :
أتجهلون فلا تعقلون ؛ ونحو ذلك . وضعت بعدم إطراده ،
إذ لا يمكن في نحو ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾^(٦) ،
وبأن فيه حذف جملة مطفوف عليها ، من غير دليل . قيل : وقد رجع
إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف .

ثم إن همزة الاستفهام قد نزلت لمان آخر ، بحسب المقام ، والأصل
في جميع ذلك معنى الاستفهام .

(١) في الأصل و ج : تقدمها . (٢) البقرة : ٤٤ .

(٣) الأبروم : ٩ . وراى الأصل و ج : في الأبروم .

(٤) يوسف : ٥١ . (٥) ب و ج و د : التصدير .

(٦) سقط من الأصل . (٧) الرعد ٣٣ .

الأول : التسوية : نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) . قال بمض النحويين : لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم ، وكذا المسوّي ، جرت التسوية بلفظ الاستفهام .
وتقع همزة التسوية بعد « سواء » ، و « ليت شعري » ، و « ما أبالي » ،
و « ما أدري »^(٢) .

الثاني : التثنية : وهو توفيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه .
نحو قوله تعالى ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي ﴾^(٣) .

الثالث : التوبيخ : نحو ﴿ أَأَدَّهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ، فِي حَيَاتِكُمْ
الدُّنْيَا ﴾^(٤) . وقد اجتمع التقرير والتوبيخ في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ
فِينَا وَلِيدًا ﴾^(٥) .

الرابع : التحقيق : نحو قول جرير^(٦) :
أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَايِنَ ، بَطُونٌ رَاحَ
الْحَمَاسُ : التذكير : نحو ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾^(٧) .

(١) البقرة : ٦٠ . (٢) في الأصل : ولا أدري .

(٣) المائدة : ١١٥٠ . (٤) الأحقاف : ٢٠ .

(٥) الشعراء : ١٨ .

(٦) ديوان جرير ٩٨ والمقي ١٧ وشرح شواهد ٤٣ والخصائص : ٢٦٣

وشرح الفصل ٨ : ١٢٣ . (٧) الضحى : ٦ .

السادس : التهديد : نحو ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْوَلِينَ ﴾ ^(١) .
 السابع : التنبيه : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
 مَاءً ﴾ ^(٢) .

الثامن : التعجب : نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمَهُمْ ،
 غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٣) .

التاسع : الاستبطاء : نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٤) .
 العاشر : الإنكار : نحو ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٥) .
 الحادي عشر : التهكم : نحو ﴿ قَالُوا : بِأَشْمِئْتُمْ أَصْلَاتُكَ ﴾ ^(٦) .
 الثاني عشر : معاقبة حرف القسم : كقولك : آله لقد كان كذا .
 فالهمزة في هذا عوض من حرف القسم . وينبغي أن تكون عوضاً
 من ^(٧) الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم .

واختلف في إجازة الاسم المقسم به ، بعد الهمزة . فذهب

(١) المرسلات : ١٣ .

(٢) الجمع : ٦٣ .

(٣) ج : نحو قوله .

(٤) المحادلة : ١٤ .

(٥) الحديد : ١٦ . وراى ب : أن يمنع قومه .

(٦) انصاعت : ١٥٣ .

(٧) هود : ٨٧ .

(٨) ب : عن .

الأخفش^(١) إلى أن الجر بالهمزة، لكونها عوضاً عن الجار . واختاره ابن عصفور^(٢) . وذهب غيره إلى أن الحر بالحرف المحذوف ، الذي جيء بالهمزة عوضاً عنه . واختاره ابن مالك^(٣) .

وذكر بعض النحويين أن التقرب هو المعنى الملازم للهمزة ، في غالب هذه المواضع المذكورة ، وأن غيره من المعاني ، كالتوخيخ والتحقيق ، والتذكير ، ينجرّ مع التقرير .

مسألة

ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام ، لأمن اللبس ، من ضرورات الشعر ، ولو كانت قبل « أم » المتصلة . وهو ظاهر كلام سيبويه . وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها « أم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ، أَنْ عَبَّدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤) قال ابن مالك : وأقوى الاحتجاج ،

(١) هو الأخفش الأوسط ، أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة . توفى سنة ٢١٠ .
فيه الوعاء ١ : ٥٩٠ .

(٢) علي بن مؤمن ، أبو الحسن الإشيلي . توفى سنة ٦٦٩ . فيه الوعاء ٢ : ٢١٠ .

(٣) محمد بن عبدالله ، حماد الدين ، صاحب الألفية . توفى سنة ٦٧٢ .

بنية الوعاء ١ : ١٣٠ . (٤) الشعراء : ٢٢ .

على ما ذهب إليه ، قول رسول الله ﷺ لحبيل^(١) : « وإن زنى ،
وإن سرق » ، فقال : وإن زنى وإن سرق ، أراد : أو إن زنى
وإن سرق ؟ والمختار أن حذفها مضر إذا كان بعدها « أم » المتصلة ،
لكثرة نضماً ونثراً . فمن النظم قول الشاعر^(٢) :

نممرتك ، ما أدري ، وإن كنت دابياً .

بسبع . رميثن الجمر ، أم رشماني ؟

وأستأمر ، لا حاجة إلى التطويل بل إنشادها . ومن الشعر
وراء ابن عيسى في سواد عليها أندرتهم أم به تنذرهم^(٣) ؟
: مزه واحده .

وأما همزة النداء في حرف تختص^(٤) بالاسم ، كسائر أحرف^(٥)
النداء ، ولا أنادى بها إلا القريب مسافةً وحكاً ، كقول امرئ^(٦)
القيس^(٦) :

أفأف ، مهلاً ، بعض هذا التبدل .

-
- (١) رواه البخاري في صحيحه ، من أبي هريرة ، في باب الإيمان .
(٢) محمد بن جرير . سنة ٢٦٦ هـ ، في ١٤ . وشرح المصنف ٨ : ١٥٤ .
(٣) في ١٤ : مختص .
(٤) في الأصح
(٥) في الأصح
(٦) ديوان امرئ القيس ، في ١٢ و ١٣ .

وجعل بعضهم من ذلك قراءة الحرمين^(١) ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ﴾^(٢) ، بتخفيف الميم . وتحتل أن تكون همزة الاستفهام دخلت على « مَنْ » ، و« مَنْ » مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : أَمِنْ هُوَ قَانَتْ كغيره ؟ حذف ، لدلالة الكلام عليه . والله أعلم .

الباء

حرف مختص بالاسم ، ملازم لعمل الجر . وهي ضربان : زائدة ، وغير زائدة .

فأما غير الزائدة فقد ذكر النحويون لها ثلاثة عشر معنى :

الأول : الإلصاق : وهو أصل معانيها . ولم يذكر لها سيبويه غيره . قال : إنَّما^(٣) هي للإلصاق والاختلاط . ثم^(٤) قال : فما اتَّسع من هذا ، في الكلام ، فهذا أصله . قيل : وهو معنى لا يفارقها .

والإلصاق ضربان : حقيقي نحو : أمسكتُ الجبل بيدي . قال ابن جني : أي : ألصقتها به . وبجازي ، نحو : مررت بزيد . قال

(١) الحرمين : طاع وابن كثير . (٢) الزمر : ٩ .

(٣) في الأصل : إيماء . وفي ب وج : وإيماء . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٤ حيث

قال : وباء الجر إيماء هي للاراء ... (٤) سقطت من الأصل .

الزنجشري : المعنى : التصق مروري بموضع يقرب منه . قلت : وذكر ابن مالك أن الباء في نحو : صررت بزبد ، بمعنى « على » ، بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) . وحكاة عن الأخفش .

الثاني : التعدية : وباء التعدية هي القائمة مقام الهزة ، في إصال معنى الفعل اللازم^(٢) إلى المفعول به . نحو ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِمِ ﴾^(٣) ، و﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾^(٤) . وقد وردت مع التعدّي في قولهم : صككتُ الحجرَ بالحجر ، ودفعت بعض الناس بعض . فلذلك قيل : الصواب قول بعضهم : هي الداخلة على الفاعل ، فتصير مفعولاً . ويشمل التعدّي واللازم . فإن قيل : هذه العبارة أيضاً^(٥) لا تشمل المتأليس ، لأن الباء فيها هي الداخلة^(٦) على ما كان مفعولاً . إذ الأصل : صكّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضاً قلتُ : ليس كذلك ، بل هي شاملة لهما . والباء فيها داخلة على ما كان فاعلاً ، لا مفعولاً . والأصل : صكّ الحجرُ الحجرَ ، ودفعَ بعضُ الناسِ بعضٌ . بتقديم المفعول ، لأن المعنى أن المتكلم صيرَ البعض ، الذي دخلت عليه الباء ، دافعاً للبعض المجرد منها .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) البقرة : ٢٠ .

(٦) ب : فيها داخلة .

(١) الصافات : ١٣٧ .

(٣) البقرة : ١٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

ومذهب الجمهور أن باء التعدية [بمعنى همزة التعدية] ^(١) .
لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول. [ومذهب المبرد والسهيلي ^(٢)] إلى أن
باء التعدية ، تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول [^(٣)] في الفعل ، بخلاف
الهمزة . قال السهيلي : إذا قلت : وعدتُ به ، فلا بد من مشاركة ،
ولو باليد . وردَّ عليها بقوله تعالى ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ، لأن الله ،
تعالى ، لا يوصف بالذهاب ^(٤) مع النور . وأجيب بأنه يجوز أن يكون ،
تعالى ، وصف نفسه بالذهاب ، على معنى يليق به ، كما وصف نفسه
بالحي ، في قوله ﴿ وَجَاء رَبُّكَ ﴾ ^(٥) . وهذا ظاهر البعد . ويؤيد أن
باء التعدية بمعنى همزة قراءة الياني ﴿ أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ ﴾ .

الثالث : الاستعانة : وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل .
نحو : كتبت بالقلم ، وضربت بالسيف . ومنه في أشهر الوجهين ﴿ بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ^(٦) .

ولم يذكر في « التسهيل » ^(٧) باء الاستعانة ، وأدرجها في باء

(١) سقط من الأصل .

(٢) عبدالرحمن أبو القاسم ، صاحب الروض الأوفى . توفي سنة ٥٨١ . بنية

الوعاء ٢ : ٨١ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في الأصل و ب : نذهب . (٥) العجبر : ٢٢ .

(٦) النمل : ٣٠ .

(٧) وهو تسهيل العوائد وتكثير المقاصد لابن مالك . وقد طبع في القاهرة مع عام ١٩٦٨ .

السببية ، وقال في شرحه : ناه السببية هي الداخلة على صالحٍ للاستغناء به عن فاعلٍ مُعدّها عازاً . نحو ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾^(١) ، فلو قصد إسناده الإخراج إلى الماء لحسن ، ولكنه مجاز . قال : ومنه : كتبتُ بالقلم ، ووطعتُ بالسكين . فإنه يُقال : كتبتُ بالقلم . وقطعتُ السكينُ . والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة . وآثرتُ على ذلك التعبير بالسببية ، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله ، تعالى . فإن استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة لا يجوز^(٢) .

الرابع : التعليل : قال ابن مالك : هي التي تصلح غالباً في موضعها اللام . كقوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، مَاتِخَازِكُمْ الْعِجْلَ ﴾^(٣) ، ﴿ فَيَبْطُلُمْ ، مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَمْنَا ﴾^(٤) ، ﴿ فَكُلَّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾^(٥) . واحترز بقوله « غالباً » من قول العرب : غضبتُ لفلان ، إذا غضبتُ من أجله وهو حي . وغضبتُ به ، إذا غضبتُ من أجله وهو ميت .

ولم يذكر الأكترون بآء التعليل ، استغناء بآء السببية ، لأن

(٢) جود : فيها لا يجوز .

(٤) النساء : ١٦٠ .

(١) البقرة : ٢٢ .

(٣) البقرة : ٥٤ .

(٥) المنكوت : ٤٠ .

التعليل والسبب عندهم واحد . ولذلك مثلوا به السببية بهذه المثل التي مثل بها ابن مالك للتعليل .

الخامس : المصاحبة : ولها علامتان : إحداهما أن يحسن^(١) في موضعها « مع » . والأخرى أن يعني عنها وعن مصحوبها الحال ، كقوله تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾^(٢) أي . مع الحق ، أو مُحَقِّقًا . و ﴿ بَانُوحٌ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾^(٣) أي : مع سلام ، أو مسلماً عليك . ولصلاحيه وقوع الحال موقعها ، سيماها كثير من النحويين به الحال .

السادس : الظرفية : وعلامتها أن يحسن في موضعها « في » . نحو ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِدَرِّ ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ، وَبِاللَّيْلِ ﴾^(٥) . وهي كثيرة في الكلام .

السابع : البدل : وعلامتها أن يحسن في موضعها « بدل » . كقول الحماسي^(٦) :

فَلَيْتَ لِي ، هِمُّ قَوْمًا ، إِذَا رَكَبُوا
شَتَّوْا الْإِغَارَةَ ، فُرْسَانًا ، وَرُكَبَانًا

(١) ج : يحل . (٢) النساء : ١٧٠ .

(٣) هود : ٤٨ . وزاد في الأصل : منّا . (٤) آل عمران : ١٢٣ .

(٥) الصافات : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٦) قريط بن أنيف . شرح الحماسة للتبريزي ١ : ١٨ والمقي ١٠٤ .

وفي الحديث « ما يسُرُّني بها حُمْرُ النِّعَمِ » أي : بدَلُها .

الثامن : المقابلة : قال ابن مالك : هي الباء الداخلة على الأمان والأعواض . نحو : اشتريت العرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف . وقد تسمَّى باء العوض .

ولم يذكر أكثرهم هذين المنيين ، أعني : البذل والمقابلة . وقال بعض النحويين : زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبذل والعوض ، نحو : هذا بذاك ، أي : هذا بدلٌ من ذاك وعوض منه . قال : والصحيح أن معناها السبب ؛ ألا ترى أن التقدير : ^(١) هذا مُستحقٌّ بذاك ، أي بسببه .

التاسع : الجاوزة : وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « عن » . وذلك كثير بعد السؤال . نحو ﴿ فاسألْهُ بِهِ خَيْرًا ﴾ ^(٢) ، و ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ واقِعٍ ﴾ ^(٣) . وقال علقمة ^(٤) :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي ، بِالنِّسَاءِ ، فَأَنْتَنِي
خَيْرٌ ، بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ ، طَبِيبُ

(١) زاد في الأصل : أن .
(٢) الفرقان : ٥٦ .
(٣) المارح : ١ .
(٤) ديوان علقمة الفحل ص ٣٥ .

وقليل بعد عبده ، نحو ﴿ وَتَوْمَ نَشْجُتُ السَّمَاءَ الْفَعَامَ ﴾^(١) أي :
 عن الغمام ، ﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٢) أي : وعن أيمنهم . كذا
 قال الأخفش . قلت : أما كونها بمعنى « عن » بعد السؤال فهو منقول
 عن الكوفيين ، وأوله الشر بن^(٣) على أن الباء في ذلك سببية ، أي :
 فاسأل بسببه . وقال بعضهم : هو من باب التضمير ، أي : فاعن به ،
 أو فاهتم به .

العاشر : الاستعلاء : وعبر بعضهم عنه بمواقفة « على » . وذكروا
 لذلك أمثلة منها قوله تعالى ﴿ وَمِنْ أَمَلِ الْكِتَابِ مَنْ أَنْ تَأْمَنَهُ بَعِثْنَا رِجَالًا ﴾^(٤)
 أي : على فطار ، كما قال ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٥) . ومنها
 ﴿ وَإِذَا مَرَّوَا بِهِمْ ﴾^(٦) أي : عليهم ، كما قال ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ
 عَلَيْهِمْ ﴾^(٧) . ومنه قول الشاعر^(٨) .

-
- (١) الفرقان : ٢٥ . (٢) التحريم : ٨ .
 (٣) عمر بن محمد ، أبو علي الأسدي ، المروفي أيضاً بالتلويحي . قوفي سنة ٦٤٥
 ضية الوعاء ٢ : ٢٢٥ . (٤) آل عمران : ٧٥ . وفي الأصل و ب و ج و د : ومنهم من
 (٥) يوسف : ٦٤ . (٦) العلقم : ٣٠ .
 (٧) الصافات : ١٣٧ .
 (٨) راشد بن عبدالله . النقي ١١١ وشرح سواحده ٣١٧ .

رَبُّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ
أَقْدَهَانِ مَنْ بَالَتْ، عَلَيْهِ، الثُّعَالِبُ

الحادي عشر: التبعيض . وعبر بعضهم عن هذا بموافقة « من » ،
يعني التبعيضية . وفي هذا المعنى خلاف ، وممن ذكره الأصمعي ،
والفارسي في « التذكرة » . ونُقل عن الكوفيين ، وقال به القُتَيْبِيُّ^(١)
وابن مالك . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ
اللَّهِ ﴾^(٢) أي : منها . وقول الشاعر^(٣) :

شَرِبْنَ عَاءَ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَفَّقَتْ
مَتَى لُجَجٍ ، خُضِرِ ، لَهْنٌ نَبِيحُ
وبقول الآخر^(٤) :

- (١) وهو ابن قتيبة ، عبادة بن مسلم الدينوري ، النحووي اللنوي . توفي سنة ٢٦٧ .
- (٢) الاسات : ٦ .
- (٣) الست لأبي دؤيب الهذلي . ديوان الهدلين ١ : ٥١ و المعنى ١١١ وشرح
سوا هذه ٣١٨ والخزاة ٣ : ١٩٣ والأرهمية ٢٠٩ وأما ان التحري
٢ : ٢٧٠ والمصائن ٢ : ٨٥ وسر الصناعة ١٥٢ . ومعنى متى : من .
والنبيح : المرء السريع مع صوت .
- (٤) عمر بن أبي ربيعة أو حميل شبة . ديوان عمر ٤٨٨ وديوان جميل ٤١-٤٢
والمعنى ١١١ وشرح شواهد ٣٢٠ . والزيف : العطشان . والمخرج :
مقره في الجبل .

فَلَشَّمْتُ قَاهَا ، آخِذًا بِقُرُونِهَا
 شُرْبَ النَّزِيفِ ، يَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ
 وجعل قوم من ذلك الباء في قوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾^(١) .
 وجعلها قوم زائدة . وجعلها قوم للإصاق على الأصل . وقال بعضهم :
 إنها باء الاستماتة ، فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى مفعول بنفسه ، وهو
 المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهو المزيل . فيكون تقدير
 الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم .

ولم ترد باء التبييض عند منبئها^(٢) [إلا مع الفعل المتعدي . وقد
 أنكر قوم ، منهم ابن جني^(٣) ، ورود باء التبييض]^(٤) ، وتأولوا
 ما استدل^(٥) به مثبتو ذلك ، على التضمن . قال ابن مالك : والأجود
 تضمن « شَرِبْنِ » معنى : رَوَيْنِ . وجعل الزمخشري الباء في الآية
 كالباء في : شربت الماء بالمسل . والمعنى : يشرب بها عباد الله الحمر .

واعرض بعضهم كلام ابن جني ، وقال : شهادة على النني ، وهي

-
- (١) المائدة : ٦ . (٢) في الأصل وجود : مثبتها .
 (٣) قال : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الباء
 للتبييض ، هيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به نص » .
 سر الصناعة ١ : ١٣٩ .
 (٤) سقط من الأصل . (٥) في الأصل : استدلوا .

غير مقبولة . وأجيب بأن الشهادة على النبي ثلاثة أقسام : معلومة نحو :
 إن العرب لم تنصب الفاعل . وظنيّة عن استقراء صحيح نحو . ليس
 في كلام العرب اسم متمكن ، آخره واو لازمة ، قبلها ضمة . وشائنة
 غير منحصرة نحو : لم يطلق زيد امرأته ، من غير دليل ، فهذا هو
 المردود . وكلام ابن جني من الباطل ، لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب .
 الثاني عشر : القسم : نحو : بالله لأفعلن . وهي أصل حروف
 القسم ، ولذلك فضلت سائر حروفه ثلاثة أمور ، أحدها أنها لا يجب
 حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره . نحو : أقسم بالله . والثاني أنها
 تدخل على المضمر . نحو : بك لأفعلن . والثالث أنها تستعمل في
 الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه . فإن الفعل معها لا يظهر ،
 ولا تجزئ المضمر ، ولا تستعمل في الطلب . وزاد بعضهم رابعاً ، وهو أن
 الباء تكون جارة في القسم وغيره ، بخلاف واو القسم وتائه ، فإنهما
 لا تجران إلا في القسم . قلت : ويشاركها في هذا بعض حروف
 القسم كاللام .

الثالث عشر : أن تكون بمعنى « إلى » نحو قوله تعالى ﴿ وَوَقَدْ
 أَحْسَنَ بِي ﴾^(١) أي : إليّ . وأوّل على تضمين « أحسن » معنى :
 لطف .

(١) يوسف : ١٠٠ .

تيسيه

ردّ كثير ، من المحققين ، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق ، كما ذكر سيويوه . وجعلوه معنى لا يفارقها ، وقد ينجر معه معاني أخرى . واستبعد بعضهم ذلك ، وقال^(١) : الصحيح التنويع . وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جارٍ على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم ، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض . ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعة الأول ، إمّا بتأويل يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يتعدى بذلك الحرف . وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

وذكر صاحب^(٢) « رصف المباني » في معاني الباء ثلاثة معاني ، لا تحقيق في ذكرها . وهي^(٣) : السؤال نحو ﴿ سأل ﴾^(٤) سائلٌ بعذابٍ واقعٍ . والتمجب نحو : أحسنُ بزيد . قال : « ولا يصح أن

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٧ .

(٢) وهو أحمد بن عبد النور المالقي ، المتوفي سنة ٧٠٢ . واسم كتابه « رصف المباني في شرح حروف المعاني » ، وما زال مخطوطاً ، يعمل السيد أحمد خراط على تحقيقه في مدينة حلب .

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٨ .

(٤) المعارف : ١ . وسقط « سأل » من الأصل .

تكون هذه الباء زائدة ، لئلا يفسد معناها ، ويخرج الكلام عن ^(١) التعجب . والنشيه نحو : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال .

قلت : أما الباء التي بعد السؤال فهي بمعنى « عن » عند قوم ، وللسببية عند آخرين ، [كما تقدم] ^(٢) . والسؤال مستفاد من الفعل ، لا منها .

وأما باء التعجب ففيها مذهبان : أشهرهما أنها زائدة ، وهذا مذهب أكثر النحويين . ثم اختلف هؤلاء ، فذهب سيويوه ، وجمهور البصريين ، إلى أنها زائدة مع الفاعل ، مثلها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٣) . وذهب الفراء والزجاج ^(٤) ، ومن قال بقولهما ، إلى أنها زائدة مع للمفعول ، وجعلوا فاعل « أحسن » ضمير المخاطب . وكذلك قال ابن كيسان ^(٥) ، لكنه جعل الفاعل ضمير الحُسن ، كأنه قال : أحسن يا حُسنُ بزيد ، أي : دُم به . والمذهب الثاني أنها للتعدي ، وليست بزائدة ، والهمزة في « أحسن » للصيرورة ، وهو أمر للسبب ،

(١) زاد في الأصل : معنى .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو إبراهيم بن السري ، أبو إسحاق . توفي سنة ٣١١ . بنية الوعاة : ٤١١ .

(٥) وهو محمد بن أحمد ، أبو الحسن . كان أميل إلى مذهب الصرة ، مع إحاطته

بالمذهبين . وتوفي سنة ٣٢٠ . بنية الوعاة : ١ : ١٨ .

أو للشخص ، على ما تقدم من القولين . وأجاز^(١) الزحشري في «مفصله» أن تكون للتعدية . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المسألة . وقد بسطته في غيره .

وأما الباء في : لقيت به الأسد ، وواجهت به الهلال ، فهي عند التحقيق بـاء السببية ، والمعنى : لقيت بسبب لقيته^(٢) الأسد ، وواجهت بسبب مواجهته الهلال . وهي كالباء في قولهم : لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر . وهذا من باب التجريد . وهو أن يُتزع^(٣) من أمر ذي صفة آخر ، مثله فيها ، مبالغة في كمالها فيه^(٤) . وهو من أبواب^(٥) علم البديع .

وأما الباء الواقعة فتكون في ستة مواضع :

الأول : الفاعل . وزيادتها^(٦) ثلاثة أضرب : لازمة ، وجائزة في الاختيار ، وواردة في الاضطرار .

فاللازمة في فاعل « أَفْعِلْ » في التعجب ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين . وهي لازمة أيضاً على مذهب من جعلها زائدة مع^(٧)

(١) المفصل ١٢٥ .

(٢) في الأصل : تتزع .

(٣) ج : باب .

(٤) في الأصل : ي .

(٥) في الأصل : لقيته .

(٦) في الأصل : مبالغة كأنها مية .

(٧) زاد في الأصل : على .

المفعول. ولا يجوز حذفها على المذهب إلا مع « أن » و « أن » ،
كقول الشاعر^(١) :

وقال نبيّ المسلمين : تقدّموا
وأحبّ إلينا أن نكون المقدّما

وفي كلام علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه « أعزّز عليّ ، أبا اليقظان ،
أن أراك صريماً مجذلاً » ، خلافاً لصاحب « النهاية » في قوله : إن
حذف الباء من : أن ، وأن ، في التعجب لا يجوز . قال ابن مالك :
ولو اضطرّ شاعر^(٢) إلى حذف الباء المصاحبة غير « أن » لزمه أن
يرفع ، وعلى قول الغراء يلزمه النصب .

والجائزة في الاختيار في فاعل « كفى » بمعنى : حسب . نحو
﴿ كَفَى بِاللّهِ سَيِّدًا ﴾^(٣) ، قال أبو جعفر بن الزبير^(٤) : فإن كان
بمعنى « وقى » لم تُزَدْ في فاعله ، نحو ﴿ وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ
الْقِتَالَ ﴾^(٥) . وأجاز ابن السراج في « كفى بالله » وجهاً آخر ، وهو

(١) عباس بن مرداس . السيرة ٢ : ٧٠ والمجموع ٢ : ٩٠ و ٩١ والدرر اللوامع
٢ : ١١٩ و نهج السالك ٤ : ١٧٤ .

(٢) في الأصل : الشاعر . (٣) النساء : ١٦٦ .

(٤) وهو أحمد بن إبراهيم الثقفي النرطلي . نوي سنة ٧٠٨ . شذرات

الذهب ١٦ : ٦ . (٥) الأحزاب : ٢٥ .

أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من «كفى» أي: كفى هو، أي: الاكتفاء.
ورُدَّ بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تعلق به إلا الضمير ،
والصدر لا يعمل مضمراً. قلت : وقد ذهب بعضهم إلى جواز إعماله
مضمراً، وهو مذهب الكوفيين. وأجاز ابن جني والرماني^(١) أن
يعمل في المجرور. وحُكي عن الفارسي .

والواردة في الاضطرار في أبيات محفوظة، منها قول الشاعر^(٢) :

أَلَمْ يَأْتِكَ ، وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ،
بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ ، بَنِي زِيَادِ

وقول الآخر^(٣) :

أَلَا ، هَلْ أَتَاهَا ، وَالْحَوَادِثُ جَهَّةُ ،
بِأَنَّ أَمْرَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكَ بَيَّتَقَرَا

(١) وهو علي بن عيسى، أبو الحسن. توفي ببغداد سنة ٣٨٤ . تاريخ بغداد ١٢ : ١٦ .

(٢) قيس بن زهير. المني ١١٤ و الكتاب ٢ : ٥٩ و سر الصناعة ١ : ٨٨

والخصائص ١ : ٣٣٣ و شرح الفصل ٨ : ٢٤ و المقرب ١ : ٥٠

والإنصاف ٣٠ و أمالي ابن التجري ١ : ٨٤ و تسمي : تبلغ . واللبن

الوق ذوات الله .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٩٢ . ويقر : ترك الحجر ، أو أعيا

ولم يدرك أن يسلك .

وقول الآخر^(١) :

مَهَا لِي ، اللَّيْلَةُ ، مَهَا لِيَّةُ
أُودَى بِنَطْلِي ، وَسِرْبَالِيَّةُ

وفي بعض هذه الأبيات احتمال .

التاني : المفعول ، وزيادتها معه غير مقبسة ، مع كثرتها . نحو :
﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ
بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(٣) ، ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَنْ
يُرِدْ فِيهِ مَأْلَاحِدٍ ﴾^(٥) . قال ابن مالك : وكثرت زيادتها في^(٦) مفعول
« عَرَفَ » وشبهه ، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين ، كقول
حسان^(٧) :

تَبَلَّتْ قُوَادَكَ ، فِي الْمَنَامِ ، خَرِيدَةٌ
تَسْقِي الضَّجِيعَ ، بَارِدٍ ، بَسَامٍ

(١) عمرو بن ملقط . المنني ١١٤ وشرح شواهد ٣٣٠ والخراطة ٣ : ٦٣١ .

(٢) القرطبي : ١٩٥ . (٣) مريم : ٢٥ .

(٤) الحج : ١٥ . (٥) الحج : ٢٥ .

(٦) في الأصل : مع .

(٧) ديوان حسان بن ثابت ٣٦٢ والمنني ١١٦ وشرح شواهد ٣٣٢ . وتبليت :

أسقمت . والحريدة : الفتاة البكر الخمر المستترة .

ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر^(١) :

نحنُ ، بَنِي ضَبَّةَ ، أَصْحَابُ الْفَلَجِ
نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَنَرْجُو بِالْفَرَجِ
أي : نرجو الفرج . وأبيات أخر ، لا فائدة في التطويل بإشادها ،
لشهرتها في كتب النحو . وفي بعضها احتمال .

والختار أن ما أمكن تخريجه ، على غير الزيادة ، لا يحكم عليه
بالزيادة . وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن ، على التضمين ،
أو حذف المفعول . وقد خُرجَ عليها قوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا
بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ف قيل : « لَا تُلْقُوا » مُضْمَنٌ معنى :
لَا تُفَضُّوا . وقيل : حذف المفعول والباء للسببية ، أي : لَا تُلْقُوا
أنفسكم بسبب أيديكم ، كما تقول : لَا تُفَسِدْ حالك برأيك . قاله المبرد .
واختلف في زيادتها في مفعول « كفى » في قوله^(٢) :

فكفَى بِنَا ، فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا
حُبُّ النَّبِيِّ ، مُحَمَّدٍ ، إِيَّانَا

(١) المقي ١١٥ وشرح شواهد ٣٣٣ والخزانة ٤ : ١٥٩ . والعلج : الطفر .

(٢) كم بن مالك أو حسان أو عبادة بن رواحة أو شير بن عبد الرحمن .

ديوان كم بن مالك ٢٨٩ و ٣١٢ - ٣١٢ والمقي ١١٦ وشرح شواهد

٣٣٧ والخزانة ٢ : ٥٤٢ .

قفيل : هي في البيت زائدة مع المفعول . وردّه ابن أبي العافية ^(١) ، وقال :
هي داخلة على فاعل « كنى » ، و « حبّ النبي » بدل اشتمال من الغنم بر
على الموضع . وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيّب ^(٢) :

كَفَيْتِ بِحَسْبِي ، نُحُولًا ، أَتْنِي رَجُلٌ
لولا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِ

المالك : المبتدأ ، نحو محسبك زيد . بهذا مثل الزمخشري ^(٣)
وغیره . ومثله ابن مالك بقوله : محسبك حديث . وقال في بحسبك
زيد : الأجود أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « بحسبك » خبر مقدم .
فإن « حسبًا » من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة . قال ابن يعيش :
ولا نعلم ^(٤) مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف .
قلت : جعل بمص المتأخرين الباء في قولهم : كيف بك ، وكيف بـ ،
زائدة مع المبتدأ . والأصل : كيف أنت ، وكيف نحن .

الرابع : الحر . وزيادتها في الخبر ضربان : مقيسة ، وغير مقيسة .
فالمقيسة في خبر « ايس » و « ما » أخنها نحو ﴿ أليس الله بكافٍ

(١) وهو محمد بن عبدالرحمن الإسيلى . فوفى سنة ٥٨٣ . نية الوفاة : ١ : ١٥٥ .

(٢) ديوان المتنبي ٤ : ١٨٦ والمغني ١١٦ ورصف الماني ٧٠ .

(٣) المصطل ١٣٢ . (٤) شرح المصطل ٨ : ٢٣ . وفيه : ولا يعلم .

عَبْدَهُ^(١)، «وَمَارَبْتُكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ»^(٢). وفي زيادتها
 بعد «ما» التيمية خلاف. منع الفارسي والزمخشري. والصحيح
 الجوار، لسماعه في أشعار بني تميم. وقد وردت زيادتها في خبر «لا»
 أخت «ليس»، كقول سواد بن قارب^(٣):
 وَكُنْ لِي شَفِيعًا، يَوْمَ لَا دَوْشَفَاعَةَ
 يُنْفِئُنِي فَتِيلًا، عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
 وفي خبر فعل ناسخ منفي، كقول الشاعر^(٤):
 وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
 بِأَعْجَلِيهِمْ، إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
 وظاهر كلام بعضهم^(٥) أن هذا يجوز القياس عليه.

وغير المقيسة في مواضع كثيرة. كزيادتها بعد «هل» في قوله^(٦):

- (١) الزمر : ٣٦ . (٢) فصل : ٤٧ .
 (٣) المعنى ٤٦٨ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٩ . وفي
 الأصل : فكى لي شعماً يوم لا دوشفاعة .
 (٤) السعري . المعنى ٦١٩ وشرح شواهده ٨٩٩ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ .
 (٥) في الأصل : كلامهم .
 (٦) الفرزدق . ديوانه ٨٦٣ ومعاني القرآن ١ : ١٦٤ و ٤٢٣ وأوضح
 المسالك . وصدرة :
 يَقُولُ، إِذَا أَقْلَوْتِي عَلَيْهَا، وَأَقْرَدَتِ

* ألا ، هل أخُو عَيْشٍ ، لَذِيذٍ ، بدائمٍ *
 وندرت زبادتُها في الخبر الموجب ، كقول الشاعر^(١) :
 فلا تَطْمَعُ ، أبَيْتَ اللَّعْنَ ، فيها

وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ
 وفيه احتمال . وقال الأخفش : إن الباء زائدة في قوله تعالى ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾^(٢) . والأولى أن يكون الجار والمجرور خبراً ، والباء متعلقة بالاستقرار .

الخامس : النفس والعين في باب التوكيد . يقال : جاء زيدٌ بنفسه ، وبينه . والأصل : جاء زيدٌ نفسه وعينه .

السادس : الحال المنفية ، لأنها شبيهة بالخبر . ذكر هذا ابن مالك ، واستدل^(٣) بقول الشاعر^(٤) :

فما رَجَعْتَ ، بخائبةٍ ، رِكابُ
 حَكَمُ نِ الْمَسِيَّبِ مُنْتَهَاها

وقول الآخر^(٥) :

- (١) عبيدة بن ربيعة شرح الحماسة للرزوي ٢٠٩-٢١١ والنفي ١١٧ والخزانة ٤١٣:٢ .
- (٢) يونس : ٢٧ . (٣) راد في ب : عليه .
- (٤) القحيف الثقلي . النفي ١١٧ وشرح شواهد ٣٣٩ والخزانة ٤ : ٢٤٩ .
- (٥) النفي ١١٧ وشرح شواهد ٣٤٠ . والمرؤود : المذخور . والوكل : العاجز .

كَائِنْ دُعِيَتْ إِلَى بَأْسَاءٍ ، دَاهِمَةٍ
 فَا انْبَعَثَتْ بِمَرْؤُودٍ ، وَلَا وَكِيلٍ
 واعترض بأنه لا حجة في اليتيم ، لحواز كون^(١) الباء فيها باء الحال ،
 والمعنى : ما رحمت بحاجه غائبة ، وفما انبعث بشخص مرؤود .
 يعني بذلك نفسه ، ويكون من باب التجريد .
 فهذا عام الكلام على باء الجر . وقد كنت نظمت مائتها في

هذين اليتيم :

بِالْبَاءِ الصِّقْ ، وَاسْتَمِعْ ، أَوْ عَدِّ ، أَوْ
 أَقْسِمْ ، وَبَعْضْ ، أَوْ فَرِّدْ ، أَوْ عَمَلْ
 وَأَتَتْ بِمَعْنَى مَعْ ، وَفِي ، وَعَلَى ، وَعَنْ
 وَبِهَا قَعَوْضْ ، إِنْ تَشَاءُ ، أَوْ أَبْدِلْ^(٢)

تاء

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . وأقسامه ثلاثة : تاء القسم ،
 وتاء التأنيث ، وتاء الخطاب . وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف
 المعاني ، كتاء المضارعة .

(٢) في الأصل : فابدل .

(١) = : أن تكون .

فأما تاء القسم : فهي من حروف الجر ، ولا تدخل إلا على اسم
الله نحو ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتًا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ﴾^(١) . وحكى الأخفش
دخولها على الرَّبِّ ؛ قالوا : تَرَبَّ الكعبة . وخصَّ بعضهم دخولها
على الرَّبِّ ، بأن يضاف إلى الكعبة . وليس كذلك ، لأنه قد جاء
عنهم : تَرَبَّيْ . وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالَّحْنِ ، وتحْيَاكَ .
وذلك شاذ .

وهذه التاء فـ . أو القسم ، لأن الواو تدخل على كل ظاهر ،
مقسم به . والواو فرع الباء ، لأن الباء فضلت^(٢) بأربعة أوجه ، تقدم
ذكرها . وقولهم : إن التاء بدل من الواو ، والواو بدل من الباء ،
استضعفه بعضهم . قال : ولا يقوم دليل على صحته .

وأما تاء التانيث : فهي حرف يلحق الفعل ، دلالة على تأنيث
فاعله ، لزوماً في مواضع ، وجوازا في مواضع ، على تفصيل مذكور في
كتب النحو . ولا تلحق إلا الماضي ، وتصل به متصرفاً ، وغير متصرف ،
ما لم يلزم تذكير فاعله ، كـ « أفعل » في التعجب ، و « خلا ، وعدا ،
وحاشا » في الاستثناء . وحكم هذه التاء السكون ، ولذلك لما عرض
تحريكها ، في نحو : رَمَتَا^(٣) ، لأجل الضمير ، لم تُردِّ الألف التي هي

(١) يوسف : ٨٥ . (٢) سقطت من الأصل . (٣) ب : رثا .

بدل اللام^(١)، إلا في لغة رديثة، يقول أهلها: رَمَاتَا.

قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف وهي: «رُبَّتْ، وَثُمَّتْ، وَلَاتَ». قلت: ولها رابع، وهو^(٢) «لَعَلَّتْ».

وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تمدّ من حروف المعاني. ومذهب البصريين فيها^(٣) أنها تاء في الأصل، والهاء في الوقف بدل التاء، ومذهب الكوفيين عكس ذلك.

وأما تاء الخطاب: فهي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل، نحو: أَنْتَ وَأَنْتِ. فالتاء في ذلك حرف خطاب و«أَنْ» هو الضمير. هذا مذهب الجمهور. وعلى هذا لو سَمَّيْتُ بـ «أَنْتَ» حكيمته، لأنه مركب من حرف واسم. وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير. وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم، وهي التي في «فَعَلْتِ»، لكنها كثرت بـ «أَنْ»^(٤). والله أعلم^(٥).

(١) في الأصل: «العين». وفي حاشية الأصل: «له: بدل اللام».

(٢) في الأصل وج: وهي. (٣) سقطت من الأصل.

(٤) في حاشية الأصل: نظم كانه الفقير رضي الله عنه في معاني التاء:

حَامَتْ معاني التاء، فما حَقَّقُوا ثلاثة، لا عَرَّ، عنهم، فاهَمَ.
بَاءٌ خطاب، أُلْحِقَتْ مُضْمَرٌ وتاءُ تأنيث، واءُ التَّسْمِيَةِ.

السين

حرف^(١) مهمل . يكون للتنفيس ، ويكون زائداً في الوقف ،
ليبان الحركة .

فأما سين التنفيس : فمختصه بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال . نحو
﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾^(٢) .

فإن قلت : فكيف دخلت على الفعل المقرون بـ « الآن » ،
في قول الشاعر^(٣) :

فأوتني لستُ خاذِلَكُم ، ولكن
سأسعى ، الآن ، إذ بَلَغْتَ أُنَاهَا

قلت^(٤) : لأنه أراد التقريب ولم يرد بـ « الآن » الزمن الحاضر حقيقة .
والسين عند البصريين حرف مستقل^(٥) . وذهب الكوفيون

(١) ج : هو حرف . (٢) البأ : ٤ .

(٣) حاشية الدمامي ١ : ٢٧٩ وحاشية السوقي ١ : ١٤٩ وحاشية الأمير
١ : ١٢٢ . والأنى : العاية والمنهى .

(٤) قال الدمامي : « قال في الحنى الدالي : وقد لا يحتاج إلى التأويل بالتقريب .
بل يقال : إنه مقدر بـ : من . كأنه قال : سأسعى من الآن » !

(٥) ج : مستقبل .

إلى أنها مقتطعة من «سوف» كما قالوا: سو، وسي، وسف. واختاره ابن مالك. قال: لأنه أتهد عن التكلف، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع «سوف»، فلتكن السبب كذلك. واستدل بعضهم، على أصانة السبب، بتفاوت مدة التسوية؛ فإن «سوف» أبلغ في ذلك. فلو كانت السبب فرعاً لتساوت^(١) مدة التسوية. قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة، لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ: سيفعل، وسوف يفعل. ومنه قول الشاعر^(٢):

وما حالةٌ إلا سيُصْرَفُ حالُها
إلى حالةٍ، أُخرى، وسوف تنزولُ

وأما سين الوقف. فهي في لغة بكر، يزيدون سيناً بعد كاف المؤنثة، في الوقف، لبيان حركة الكاف. نحو: عليكيس. فإذا وصلوا حذفوها. فهي، في ذلك، نظير هاء السكت. وهذه^(٣) لغة قليلة، تسمى: كسكسة بكر. والله أعلم.

(١) في الأصل: لتساوت.

(٢) المجموع: ٢: ٧٢ والدرر اللوامع: ٢: ٨٩.

(٣) = : وهي.

السَّيْنُ

حرف مهمل ، يزداد وفقاً بعد كاف المحاطبة ، في لغة تميم ، كزيادة
السين في لغة بكر . فيقولون : أكرمْتُكِشْ . وتسمى كشكشة
تميم^(١) . والله أعلم .

الفاء

حرف مهمل ، خلافاً لمن زعم أنها نحرٌ إذا نابت عن «رُت» ،
ولمن ذهب إلى أنها تنصب المضارع في الأجوبة . وسيأتي الكلام على
ذلك . وأصول أقسام^(٢) الفاء ثلاثة : عاطفة ، وجوابية ، وزائدة .

أما العاطفة فهي من الحروف التي تُشرك^(٣) في الإعراب
والحكم ، ومعناها التعقيب . فإِذَا قلت : قام زيد فعمرو ، دَأْتُ على أن
قيام عمرو بعد زيد ، بلا مَهْلَة . فتشارك «نُمُّ» في إفادة الترتيب ،
وتغارفها في أنها تعيد الاتصال ، و«نُمُّ» تفيد الانفصال . هذا مذهب
البصريين ، وما أوهَمَ خلاف ذلك تأوّلوه .

وأورد السيرافي ، على قولهم : إن الفاء للتعقيب ، قولك : دخلتُ

(٢) سقطت من الأصل .

(١) في الأصل : سي عم .

(٣) ب و ج : تشرك .

البصرة فالكوفة . لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر . وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء ، غير أسباب دخول الكوفة . وقال بعضهم : تعقيب كل شيء بحسبه ، فإذا قلت : دخلت مصر فكفة ، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن .

وذهب قوم ، منهم ابن مالك ، إلى أن الفاء قد تكون للمهلة بمعنى « ثم » . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(١) . وتوالت هذه الآية على أن « فتصبح » معطوف على محذوف ، تقديره : أبتنا به ، فطال النبت ، فتصبح . وقيل : بل هي للتعقيب ، وتعقيب كل شيء بحسبه .

وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً ، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك . كقوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾^(٢) ، والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك . وأجيب بأن معنى الآية : وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا ، كقوله « إِذَا أَكَلَتْ فَسِمَ اللَّهُ » . وقيل الفاء في الآية عاطفة للمفصل على المجرى ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ﴾^(٣) . وهذا مما

(١) المحج : ٦٣ .

(٢) الأعراف : ٤ .

(٣) الواقعة : ٣٥ - ٣٦ .

انفردت به الفاء .

وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي ، لمطلق الجمع ، كالواو . وقيل
به الجرمي^(١) في الأماكن والمطر خاصة . كقولهم : عفا مكان كذا
فكان كذا ، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد . ونزل المطر بمكان كذا
فكان كذا ، وإن كان نزوله في وقت واحد . قال امرؤ القيس^(٢) :

* بِسِقْطِ اللَّوَى ، يَبِينُ الدَّخُولِ فَحَوَمَلِ *

وقال النابغة^(٣) :

عَمَّا ذُو حُسَى ، مِنْ فَرْتَنَى ، فَالْفَوَارِ عُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ ، فَالْعِلَاحُ ، الدَّوَاقِعُ
وقد اتضح ، بما ذكرته من هذه الأقوال ، أن ما نقله بعضهم ، من
الإجماع ، على أن الفاء للتعقيب ، غير صحيح .

وقال بعضهم : الترتيب بالفاء على ضربين . ترتيب في المعنى ،
وترتيب في الدلالة . والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها
لاحقاً متصلاً ، بلا مسئلة . كقوله تعالى ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ

- (١) وهو أبو عمر ، صالح بن إسحاق . توفي سنة ٢٢٥ . مئة الوعاء ٨ . ٢ .
- (٢) ديوان امرئ القيس ٨ والمغنى ١٧٤ والخزانة ٤ : ٣٩٧ وصدره :
- فما ، بَبَك ، مِنْ دِكْرَتِي حَبِيبِ ، وَمَنْزِلِ .
- (٣) ديوان النابغة ٤٢ .

فَعَدَّكَ ﴿١﴾. وأما الترتيب في الدُّكْر فنوعان : أحدهما عطف
مفعول على مجمل ، هو هو في المعنى ، كقولك : توصاً ، ففعل وجهه
ويديه ، ومسح برأسه ، وربليه . ومنه قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ ،
فقال : رَبِّ ﴿٢﴾ الآية . والثاني عطف ، لمجرد المشاركة في الحكم ،
بحيث يحسن الواو ﴿٣﴾ . كقول امرئ القيس .

* بِسِقْطِ اللَّوَى ، بِي الدُّخُولِ فَحَوَمَلِ *

وسمى غيره هذا ترتيباً في اللفظ ؛ قال : ومراد الشاعر وقوع الفعل
بنك المواصل ، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر ﴿٤﴾ بالفاء ترتيباً لفظياً .

تبيينه

لا يخلو المعطوف بالفاء من ان يكون مفرداً ، أو جملة ، والمفرد :
صفة ، وغير صفة . فالأقسام ثلاثة . فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل
على السببية . [نحو : قام زيد فعمرو . وإن عطفت جملة ، أو صفة ، دلت
على السببية] ﴿٥﴾ غالباً . نحو ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ ﴿٦﴾ .

- | | |
|---------------------|------------------|
| (١) الاضطرار . ٧ . | (٢) هود : ٤٥ . |
| (٣) ب و د : الواو . | (٤) ج : واحد . |
| (٥) سقط من الأصل . | (٦) القصص : ١٥ . |

ونحو ﴿لَا تَكُونُوا مِثْلَ شَجَرٍ، مِنْ زَقُومٍ، فَإِثْنُونَ مِنْهَا الْبُطُونُ،
فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾^(١). قال الزنجشري، في الكشف^(٢)،
«فإن قلت: ما^(٣) حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات؟ قلت:
إما أن تدل على ترتب معانيها في الوجود^(٤). كقوله^(٥):

يَلْهَفُ زَيْبَابَةٌ، لِلْحَارِثِ الـ

صَّاحِبِ، فَالْمَانِمِ، فَالْأَيْبِ

كأنه قال: الذي صَبَحَ^(٦)، فغَمَ، فَاتَبَ. وإما على ترتبها^(٧) في
التفاوت، من بعض الوجوه. كقولك: خذِ الْكَامِلَ فَالْأَفْضَلَ^(٨)،
واعمِلِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجَلَ. وإما على ترتب موسوقاتها، في ذلك.
كقولك: رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ فَالْمُقْصِرِينَ.

فعلى هذه القوانين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة في العبارات.

-
- | | |
|---|------------------------------|
| (١) الواصفة ٥٢٠. | (٢) الكشف ٣ : ٣٣٤. |
| (٣) في الأصل : ١٤. | (٤) سقط في الوجود، من الأصل. |
| (٥) سلة بن دهل . المقي ١٧٦ وشرح شواهد ٤٦٥ والخزانة ٢ : ١٦٣ | |
| وشرح الحماسة للرزوي ١٤٧ والسمط ٥٠٤. | |
| (٦) في الأصل : أصبح. | (٧) د : ترتيبها. |
| (٨) ج : فالأكمل . وفي الكشف : خذِ الْأَفْضَلَ فَالْكَامِلَ. | |

والفاء العاطفة أحكام أخر ، مذكورة في مواضعها ، لا حاجة هنا ^(١) إلى ذكرها .

وأما الفاء الحوالية : فعناها الربط ، وتلازمها السببية . قال بعضهم : والترتيب أيضاً ، كما ذكر في العاطفة . ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرين : أحدهما الشرط بـ « إن » وأخواتها . والثاني ما فيه معنى الشرط نحو « أما » .

فأما جواب الشرط بـ « إن » وأخواتها فأصله أن يكون فعلاً صالحاً لجملة شرطاً . فإذا جاء على الأصل لم يحتاج إلى فاء ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً عارياً من « قد » وغيرها ، أو مضارعاً ^(٢) مجرداً ، أو منفيّاً بـ « لا » أو « لم » .

ومع كونه في ذلك غير محتاج إلى الفاء لا يمتنع اقترانه بها ، على تفصيل أنا ذاكره :

وهو أنه ^(٣) إن كان مضارعاً . جاز اقترانه بها ، ويجب رفعه حيث ذكر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَمَنْ

(١) في الأصل : فلا حاجة . د : لا حاجة هناك .

(٢) سقط « أو مضارعاً » من الأصل . (٣) سقطت من الأصل .

(٤) للمائدة : ٩٥ .

يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴿١٣﴾ . والتحقيق أنه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف . فيكون الجواب جملة اسمية .

وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً ^(١٣) ، فهو على ثلاثة أضرب :

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً ، ولم يقصد به وعدٌ أو وعيد . نحو : إن قام زيد قام عمرو .

وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى . نحو ﴿إِنْ ^(١٤) كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ^(١٥)﴾ ، و«قد» معه مقدرة .

وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب ، وهو ما كان مستقبلاً ، وقُصد به وعدٌ أو وعيد . كقوله تعالى ^(١٦) ﴿فَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ .

وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ، ليعلم ارتباطه ^(١٧) بأداة الشرط . وذلك إذا ^(١٨) كان :

-
- | | |
|-----------------------------------|--------------------------|
| (١) الجن : ١٣ . | (٢) في الأصل : متحرراً . |
| (٣) يوسف : ٧٧ . وفي الأصل : وإن . | (٤) المل : ٩٠ . |
| (٥) في الأصل : اقترانه . | (٦) في الأصل وج : إن . |

جملة اسمية، نحو: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَلِلَّهِ يَجْزِيهِ^(١).

أو فعلية طلبية، نحو^(٢) ﴿قُلْ: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾
فَاتَّبِعُونِي *.

أو فعلاً غير متصرف، نحو^(٣) ﴿إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقْلَمُ مِنْكَ مَالاً، وَوَلَدًا، فَتَسَى رَبِّى﴾.

أو مقروناً بحرف تنفيس، نحو^(٤) ﴿مَنْ يَرْتَدَّ، مِنْكُمْ، عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ *﴾.

أو بـ «قد»، نحو^(٥) ﴿قَالُوا: إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ، مِنْ قَبْلُ *﴾.

أو منفياً بـ «ما»^(٦) أو «لن» أو «إن»، نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عمرو، أَوْ فَلَن يَقُومَ، أَوْ قَالَن يَقُومُ^(٧).

أو قسماً، نحو: إِنْ نَكَّرْتَنِى فَوَاللَّهِ لَا كَرَمَتَكَ.

(٢) آل عمران: ٣١.

(٤) المائدة: ٥٤.

(٦) في الأصل: بلا.

(١) و الأصل: فَإِنَّ اللَّهَ يَجْزِيهِ.

(٣) الكهف: ٣٩ - ٤٠.

(٥) يوسف: ٧٧.

(٧) في الأصل: وَلَن يَقُومَ فَإِنْ يَقُومَ.

أو مقروناً بـ «رُبَّ»، أو بـ «أوبنداء»، كقول امرئ القيس^(١) :

فإنَّ أُنْسَ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ

مُنْعَمَةٍ ، أَمَلْتُهَا بِكَرٍّ أَوْ نَجَرٍ

فهذه الأوجه تلزمها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شرطاً .

وجاء حذف الفاء لضرورة الشعر كقوله^(٢) :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

أي : فإله يشكرها .

وقال بعضهم : لا يجوز حذفها إلا في ضرورة ، أو ندور . و مثل

الندور بما في صحيح البخاري ، من قوله ﷺ ، لأبي بن كعب ،

رضي الله عنه « فإن جاء صاحبها ، وإلا استنبح بها » .

وعن الأَخفش إجازة حذف الفاء ، في الاختيار . واختلف

النقل عن المبرد ، فنقل عنه كذهب الأَخفش ، ونُقل عنه منع حذفها

(١) ديوان امرئ القيس : ٨٦ . والرواية : « وإن » . والكران . المود الذي

تضرب به القينة .

(٢) عبدالرحمن بن حسان . وعجزه :

والثيرة بالثيرة ، عبد الله بن ثلان

المني ٥٨ و ١٧٨ و شرح شواهد ٤٦٨ وأما ابن التبرجي ١ : ٧١ .

مطلقاً . وزعم أن الرواية في البيت :

* مَنْ يَعْمَلِ الْخَيْرَ قَالَ "مَنْ يُشْكُرُهُ" *

واعلم أن « إذا » الفجائية قد تخلف الفاء في الجملة الاسمية ، بشروط يأتي ذكرها عند ذكر « إذا » ^(١) ، إن شاء الله تعالى .

وأما الفاء الواقعة جواباً لـ « أمّا » فالإيق تأخير ^(٢) ذكرها ، لتذكر مع « أمّا » .

وأما الفاء الواقعة فهي ضربان :

أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ ، إذا تضمن معنى الشرط .
نحو : الذي يأتي فله درهم . فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحقّ بالصلة ^(٣) المذكورة .
ولو حذفت لاحتل كون الخبر مستحقّاً بغيرها .

فإن قلت : فكيف تجعلها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلتُ :
إنما جعلها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ . ولكن
المبتدأ لما شابه اسم الشرط [دخلت الفاء في خبره ، تشبيهاً له بالجواب .

(١) ج : إن .
(٢) في الأصل : تأخر .

(٣) في الأصل : بالصفة .

ولفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة . وبالجملة فهذه الفاء شبيهة
بماء جواب الشرط [^(١)] .

ولتضمن المبتدأ معنى الشرط صورا، مذكورة في موضعها .
والثاني التي دخولها في الكلام كحروجا . وهذا القسم لا يقول به
سيبويه بوقال به إلا خفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك ^(٢) فوجد . واحتج
بقول الشاعر ^(٣) :

وقائلة : خولان فأنكح فتاتهم
وأكرومة الحيين خلنو : كما هيا
وبقول عدي بن زيد ^(٤) :

أرواح ، مؤدع ، أم بكور
أنت فأنظر : لأي ذاك تصير ؟

ولا حجة فيها ، لاحتمال كون « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، أي :

-
- (١) سقط من الأصل . (٢) سقطت من الأصل .
(٣) الكتاب ١ : ٧٠ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٨ وشرح الفصل
١ : ١٠٠ والأرهية ١٥٢ والسي ٢ : ٥٢٩ والحر ٣ : ٤٧٧ : ١
٢١٨ : ١ . وخولان : اسم علم . والأكرومة : الفتاة الكريمة . والخلو :
التي لم تتزوج .
(٤) ديوان عدي بن زيد ٨٤ والمعي ١٧٩ وشرح شواهد ٤٦٩ وأمالى ابن
الشجري ١ : ٩١ .

هؤلاء خولان . وكون « أنت » فاعل فعل مقدر ، يفسره الظاهر ،
أي : فانظر أنت .

وقد أجاز الفراء وجماعة ، منهم الأعمى ، دخولها في خبر المبتدأ ،
إذا كان أمراً ، أو نهيًا .

وأجار الزجاج في قوله تعالى ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ ﴾^(١) أن يكون
« هذا » مبتدأ ، و « فليذوقوه » خبره .

وقال ابن برهان^(٢) : واعلم أن الفاء تكون^(٣) زائدة عند أصحابنا
جميعاً . نحو قول الشاعر^(٤) :

• وَإِذَا هَلَسْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي •

(١) ص : ٥٧ .

(٢) هو عبد الواحد بن علي ، أبو القاسم . توفي سنة ٤٥٦ . نية الوعاء ٢ : ١٢٠ .

(٣) سقطت من .

(٤) المر بن توب . ديوانه ٧٢ والمعي ١٧٩ وشرح سواهده ٤٧٢ وأنخرانة

١ : ١٥٢ و ٤٥٠ . والشاهد في الغاء الثابتة . وصدرة :

لا تَحْزَنِي ، إِنَّ مُتَفِيسًا أَهْلَكْتُهُ

مسائلان (١)

الأولى^(٢): اختلف في الفاء^(٣) الداخلة على «إذا» المجائية^(٤) ،
نحو : خرجتُ فإذا الأسد . فذهب المازني^(٥) ، ومن وافقه ، إلى أنها
زائدة^(٦) لازمة . وإليه ذهب الفارسي . وذهب أبو بكر مبرمان^(٧)
إلى أنها فاء عاطفة ، واختاره ابن جني . وذهب الزجاج إلى أنها فاء الجزاء ،
دخلت^(٨) على حدّ دخولها في جواب الشرط .

الثانية^(٩) : اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله ،
في الأمر والنهي ، نحو : زيدا فاضرب ، وعمراً فلا تُهين . فذهب
قوم ، منهم الفارسي ، إلى أنها زائدة . وذهب قوم إلى أنها عاطفة ، وقالوا:
الأصل في نحو « زيدا فاضرب » : تَنْبِيْةٌ فاضرب زيدا . فالفاء عاطفة
على « تنبيه » ، ثم حذف الفعل المعطوف عليه ، فلزم تأخير الفاء ، لثلاث

(١) في الأصل : تنبيه . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) زاد في ب : ي .

(٤) وهو بكر بن محمد ، أبو غنم . توفي سنة ٢٤٩ . نية الوعاة ١ : ٤٦٣ .

(٥) في الأصل : « ابن مبرمان » . وهو محمد بن علي . وتوفي سنة ٣٤٥ . نية

الوعاة ١ : ١٧٥ .

(٦) في الأصل : ودخلت . (٧) سقطت من الأصل .

تقع صدراً . فلذلك قدم المعمول عليها .

وقد ذكر للفاء أقسام آخر ، ترجع عند التحقيق إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة .

أحدها الناصبة للفعل في جواب الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتخفيف ، والعرض ، والتمني ، والني ، والترجي .
فهذه تسعة أجوبة .

وليس للرحى عند البصريين جواب منصوب ، وتأولوا قراءة حفص ﴿ لَمْ يَأْتِ أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَاطْلَعَ ﴾^(١) على أن « لَمْ » أثربت معنى « لَيْت »

ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء ، في هذه الأجوبة ، هي الناصبة للفعل بنفسها . وذهب بعضهم إلى أن انتصابه بالخالفة ، لأنه لما لم يصح عطفه على الأول ، لمخالفته له في المعنى ، نُصب .

ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة ، والفعل منصوب بـ « أَنْ » مضمرة بعد الفاء . والفاء في ذلك عاطفة مصدر مقدر على مصدر متوهم . فإذا قلت : أَكْرَمَنِي فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ ، فالتقدير :

(١) غافر : ٣٦ .

ليكن منك إكرامٌ فإحسانٌ مني .

وثانيها الجارة ، وهي فاء « رُبَّ » ، كقول امرئ القيس ^(١) :

فِيهِكَ ، حُبْلَى ، قَدْ طَرَقْتُ ، وَمُرُّ ضَعِ
فَأَلْهَيْتُهَا ، عَنْ ذِي تَمَائِمَ ، مُغِيلِ
وقول المهزلي ^(٢) :

فَحُورٍ قَدْ كَهَيْتُ بَيْنَ ، عَيْنِ
نَوَاعِمَ ، فِي الْمُرُوطِ ، وَفِي الرِّبَاطِ
وليست هذه الفاء جارة ، كما زعم هذا القائل . وإنما الجر
بـ « رُبَّ » المقدرة بعدها ، والفاء في ذلك إما عاطفة ، كالبيت الأول ،
ولما جواب شرط كالبيت الثاني ، لأن ^(٣) قبله ^(٤) :

(١) ديوان امرئ القيس ١٢ والكتاب ١ : ٢٩٤ والحرارة ٢ . ٣٣٤ وشرح
المعصل ٢ : ١١٨ والنفي ١٤٥ وشرح شواهد ٤٠٢ . والمغيل :
الذي يرصع وأمه جلى .

(٢) المتنخل . ديوان المهزليين ٢ : ١٩ . والعين . الواسعات الأعين . والمروط :
جمع مرط ، وهو كساء يتنمل به . والرباط : جمع ربطة ، وهي الملاة .
(٣) في الأصل : لأنه .

(٤) ينزعك : يوسوس لك . وأولوا النباط : الذين يستنبطون الأخبار ويسخرجونها .
وانظر شرح أشعار المهزليين ١٢٦٧ .

فَمَا تُعْرِضَنَّ ، أُمَيِّمَ ، عَنِّي
وَيَنْزِعَنَّ الْوُسْأَةَ ، أَوْلُو النَّبَاطِ

وفد حكى ابن عصفور ، وابن مالك ، إجماع النحويين على
أن^(١) الجر في ذلك بـ « رُب » المحذوفة ، لا بالفاء .

وثالثها أن تكون للاستئناف . كقوله تعالى ﴿ أَنتُمْ إِلَهُكُمْ
إِلَهُ وَاحِدٌ . فَبَلِّغْهُمْ مِّنْهُم مَّا رَزَقْنَاهُمْ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ حَامِلَةٌ لِّلْآزِفَةِ ﴾ .
الاستئناف بعدها ، من غير تشريك للجمتين ، كانت حرف ابتداء .
نحو . قام زيد ، فهل فت . وقام زيد ، فعمرو قائم . وعليه قوله^(٢) :

* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ عَنَّا ، فَيَنْطِقُ *

أي . فهو ينطق . وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ ﴾^(٣)
وهذه الفاء ترجع ، عند التحقيق ، للفاء العاطفة للجمال ، لقصد
الربط بينها .

(١) سقط من الأصل . (١) الأنبياء : ١٠٨ .

(٣) حميل بشنة . وعجره :

وهل تُخْشِرُكَ ، اليوم ، بَيْدَاءُ ، سَمَلَتْ ؟

ديوانه ١٤٤ والمئي ١٨١ والحزاة ٣ : ٦٠١ . والقواء : البالي . والسلي :

غير البنية . (٤) الروم : ٢٨ .

ورابعها أن تكون بمعنى «حتى» ذكره بعضهم ، قال: كقوله تعالى ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(١).

وليس كما ذكر . بل هذه الفاء فاء العطف .

وخامسها أن تكون بمعنى «إلى» . ذكره بعض الكوفيين . ومثله بقوله^(٢) : هو أحسن الناس ما بين قرنٍ فَقَدَمَ . أي : إلى قدم . وأجاز بعضهم في قولهم «بين الدُّخُولِ فَحَوَمَلِ» أن تكون الفاء بمعنى «إلى» .

وهذا ضعيف ، والفاء في ذلك عاطفة .

وقد نظمت أقسام الفاء في هذه الأبيات :

معاني الفاء لا تعدُّو ثلاثاً

فعاطفةٌ ، تُرتَّبُ بِاتِّصَالِ

وبعضٌ قال : قد تأتي ، كواوٍ

وبعضٌ قال : تأتي ، لَانْفِصَالِ

وفي جُمَلٍ ، وأوصافٍ ، كثيراً

جَلَّتْ سَبْيِيَّةٌ ، صَمْنُ الْمَقَالِ

(١) الأسماء . ١٣٩ .

(٢) اطر صدر يت في المعى ١٧٤ والممع ٢ : ١٣١ .

ورابطةُ الجوابِ ، تدلُّ فيه
على سببيَّةٍ ، في كلِّ حالٍ
وزائدةٌ ، كما قد قالَ قومٌ
ويظهِرُ ذلكَ في صُورِ المثالِ

الكاف

حرف ، يكون ماملاً ، وغير عامل . فالعامل : كاف الجر . وغير
العامل : كاف الخطاب .

أما كاف الجر : فحرف ملازم لعمل الجر . والدليل على حرفيته
أنه على حرف واحد ، صدرًا ، والاسم لا يكون كذلك . وأنه يكون
زائداً ، والأسماء لا تُزاد . وأنه يقع مع ^(١) مجروره صلة ، من غير فصح ،
نحو : جاء الذي كزيد . ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف
صدر الصلة من غير طول . ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون
اسماً ، إلا في ضرورة الشعر . كقوله ^(٢) :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) السجاج . ديوانه ٢ : ٣٢٨ والنفي ١٩٦ وشرح شواهد ٥٠٣ والخزانة
٢٦٢ : ٤ . والنهم : الثاني .

* يَضْحَكْنَ ، مَن كَالْبَرْدِ ، النُّهْمَ *

أي : عن مثل البرد . فالكاف هنا اسم ، بمعنى : مثل ، لدخول حرف الجر عليه .

ومذهب الأخفش والفارسي ، وكثير من النحويين ، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً ، في الاختيار^(١) . فإذا قلت : زيد كالأسد ، احتمل الأمرين . وشذ أبو جعفر بن مضاء^(٢) ، فقال : إن الكاف اسم أبداً ، لأنها بمعنى « مثل » .

وذكر بعض النحويين أن لكاف التشبيه ثلاثة أحوال :

فالاول : تتمين فيه الحرفية ، وذلك إذا وقع زائداً ، نحو قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) . قيل : وكذلك إذا وقعت أول كافين^(٤) ، كقول خطام المجاشعي^(٥) :

(١) اطر سر الصناعة ١ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٢) وهو أحمد بن عبد الرحمن . ولد قرطبة سنة ٥١٣ ومات في إشبيلية سنة

٥٩٢ . نبة الوعاء ١ : ٣٢٣ . (٣) التورى : ١١ .

(٤) في الأصل : وقت الكافين .

(٥) سر الصناعة ١ : ٢٨٢ والحصائص ٢ : ٣٦٨ والكتاب ١ : ١٣ والمتن

١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ والاختصاص ٤٣٠ وشرح الفصل ٨ : ٤٢

ومحلى نمل ٣٩ والسي ٤ : ٩٥٢ والمزهر ١ : ٢٢٣ وشرح شواهد

التافية ٥٩ والخزانة ١ : ٣٦٧ و٢ : ٣٥٣ . والصاليات : الألف التي

صليت بالنار . ويؤمنين : يملأن أظني .

* وصالياتٍ ، كَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

قلت :وفي هذا نظر ، من وجهين :أحدهما أن الكاف الأولى في ذلك زائدة ، كالـكاف في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، فلا حاجة لإفراده بالذكر . والآخر أن الكافين في البيت يحتملان ثلاثة أوجه : أولها أن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً ، كما ذكر . وثانيها أن يكونا حرفين أكد أحدهما بالآخر ، كقول الشاعر^(١) :

* وَلَا لِيَا بِهِمْ ، أَبَدًا ، دَوَاءُ *

وثالثها أن يكونا اسمين ، أكد أحدهما بالآخر . وقد أشار الرخصري إلى ذلك^(٢) ، قال^(٣) : ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كُرِّرَت ، للتأكيد ، يعني : في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، كما كررها من قال :

(١) مسلم بن سعد . وصدره :

مَا ، وَاقَّةٌ ، لَا يُلْمَى لَهَا بِي

سر الصناعة ١ : ٢٨٣ والإِنْصَافُ ٥٧١ ومعاني القرآن ١ : ٦٨ والخصائص

٢ : ٢٨٢ والمعني ١٩٧ وشرح سواهده ٥٥٥ وشرح المفصل ١٧ : ٧

والقرب ١ : ٢٣٨ والمجمع ٧٨ : ٢ والخزانة ٢ : ٣٥٢ .

(٢) في الأصل : أشار إلى ذلك الرخصري .

(٣) الكشف ٤ : ٢١٣ .

* وصالياتٍ ، كَكَمَا يُؤَثِّفَيْنِ *

وزاد بمضهم ، فيما ^(١) تَمَيَّنَ فيه الحرفية ، أن تقع مع مجرورها
صلة ، كقول الشاعر ^(٢) :

ما يُرْتَجَى ، وما يُخَافُ ، جَمَا

فهو الَّذِي كَالْعَيْثِ ، وَاللَيْثِ ، معا

قال : نَتَمَيَّنُ ^(٣) الحرفية في ذلك ، لإجماعهم على استحسانه . ولو كانت
الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة ، أي : فهو
الذي هو ^(٤) كالعَيْثِ . وحذف المبتدأ من صلة « الذي » في مثل
ذلك قبيح .

قلت : وفي كلام الجزولي ^(٥) ، وابن مالك ، وغيرها ، ما يدل على
جواز الأمرين في ذلك ، مع ترجيح ^(٦) الحرفية . قال الجزولي : والأحسن
الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرقاً . وقال
ابن مالك : وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة .

(١) في الأصل : تَمَّا .

(٢) المتن ١٩٧ وشرح شواهد ٥٠٤ .

(٣) سقطت من ج .

(٤) في الأصل : وَيَتَمَيَّنُ .

(٥) وهو عيسى بن عبد العزيز ، أبو موسى . توفي سنة ٦٠٧ . بنية الوعاء

(٦) في الأصل : تَرَجَّحَ .

٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

والثاني : تميّن فيه الأسمية ، وذلك في خمسة مواضع :
أحدها أن يقع مجروراً بحرف جر . كقول الشاعر ^(١) :
بِكَ لِلْقُوَّةِ ، الشَّغْوَاءُ جُلْتُ ، فلم أكنْ
لأولع ، إلا بالكَيْبِ ، المقنع
وثانيها أن يضاف إليه . كقول الشاعر ^(٢) :
تَيَّم القلبَ حُبٌ كالْبَذْرِ ، لا بل
فاقَ حُسْنًا من تَيَّم القلبَ حُبًا
وثالثها أن يقع فاعلاً . كقول الأعشى ^(٣) :
أَتَنْتَهُونَ ، وَلَنْ يَنْتَهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ ، يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ ، والفتلُ
ورابعها أن تقع مبتدأ . كقوله ^(٤) :

-
- (١) مبع السالك ٣ : ٣٠١ وحاشية الصبان ٢ : ٢٢٥ وشرح ابن الناطم ١٤٤
والبي ٣ : ٢٩٥ والمجم ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٨ . والقوة :
العقاب . والسفواء : الموجة المنقل .
(٢) المجم ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٨ والخزانة ٤ : ٢٦٣ . وفي ج :
فاق حسن .
(٣) ديوان الأعشى ٦٣ والخزانة ٤ : ٢٦٣ . والفتل : جمع فتيلة .
(٤) شرح ابن الناطم ١٤٤ والبي ٣ : ٢٩٢ . والعراء : جمع فرا ، وهو الحمار
الوحشي . والصرار : الجدجد ، وهو طيور يصيح بالليل .

أبدًا ، كالفراء فوق دُرَاهَا
 حينَ يَطْوِي ، المَسَامِعَ ، الصَّرَارُ
 وخامسها أن تقع اسم « كان » كقوله^(١) :
 لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ
 حُبًّا ، لِفَيْرِكَ ، مَا أَتَشَكِّ رَسَائِلِي
 وزاد بعضهم سادسًا ، وهو أن تقع مفعولاً . كقول النابغة^(٢) :
 لَا يَبْرَمُونَ ، إِذَا مَا الْأُفُقُ جَلَلَهُ
 بَرْدُ الشِّتَاءِ ، مِنَ الْإِمْحَالِ ، كَالْأَدَمِ
 واعلم أن منهم من تأول هذا كله ، على حذف الموصوف ،
 وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه .
 والثالث : تجوز فيه الحرفية والاسمية . وهو ما عدا ما ذكر .
 واعلم أن الكاف ، التي هي حرف جر ، قسمان : زائدة ، وغير
 زائدة . فغير الزائدة لها معنيان :

-
- (١) جميل شبة . ديوانه ١٨٠ والحصائص ٢ : ٤١٦ . ويسب إلى أبي كبير
 الهذلي . اللسان (رسل) .
 (٢) ديوان النابغة ١٢٧ والمجمع ٢ : ٣١ والدرر اللوامع ٢ : ٢٩ . ويرم :
 يكون برماً . والرم : الذي لا يدخل في اليسر . والأدم : الحلد .

الأول: التشبيه: نحو زيد كالأسد. ولم يثبت أكثر من لها غير هذا المعنى.

الناني: التعليق: ذكره الأخفش وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾^(١). قال الأخفش: أي: لما فعلت هذا فاذكروني. قال ابن مالك: وورودها للتعليل كثير. كقوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى ﴿وَيَكَاذِبُ كَذِبًا﴾^(٣) لا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ^(٤)، أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون. وكذا فذره ابن برهان. وحكى سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه.

وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى «على». قال: كقول بعض العرب «كخَيْرٍ»، في جواب: كيف أصبحت؟ حكاه المراء. قلت: ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش. قال: وحكى الأخفش [عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخَيْرٍ. يريد: على خير. وعلى هذا خرج

(٢) البقرة: ١٩٨.

(١) البقرة: ١٥١.

(٣) القصص: ٨٢.

الأخفش [١] قولهم : كن كما أنت .

وأقول : تأويل ذلك وردّه إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى ، لم يثبت . وقد أوّل قوله « كن خير » على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير . وأما قولهم : كن كما أنت ، ففيه أربعة أوجه :
الأول : أن الكاف للتشبيه و « ما » زائدة ، والأصل : كن كأنت ، أي : كن مماثلاً الآن لنفسك قبل . ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه ، في حالين مختلفين . وعلى هذا فـ « أنت » في موضع جر بالكاف . وقد ورد دخول كاف التشبيه على « أنت » وأخواه .

الباب : أن تكون « ما » كافة للكاف عن العمل ، و « أنت » مبتدأ ، وخبره محذوف . أي : كما أنت عليه ، أو كأن .

الثالث : أن تكون « ما » كافة أيضاً ، و^(٢) مهیئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية ، و « أنت » مرفوع بعمل مقدر ، أي : كما كنت . فلما حذف الفعل انفصل الضمير .

الرابع : أن تكون « ما » موصولة ، و « أنت » خبر مبتدأ محذوف ، أي : كالذي هو أنت .

(٢) في الأصل : أو .

(١) سقط من الأصل .

وذكر بعضهم للكاف معنى آخر ، وهو أن تكون بمعنى الباء .
قال : كقول العجاج ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال ^(١) « كخير » .
قال : يجوز في هذا المال أن تكون الكاف بمعنى الباء ، وأن تكون
بمعنى « على » .

قلت : وليست الكاف بمعنى الباء ، ولا بمعنى « على » ، إذ
لا دليل على ذلك . وقد تقدم ^(٢) تأويل هذا المثال .

مسألة

كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر ، في تعلقها بالفعل
أو ما في معناه ، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء يتعلق به ،
إلا الزوائد « لولا » ، و « لعل » في لغة من جرّ بها ، على خلاف ^(٣)
في بعض ذلك . وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وتبعه
ابن عصفور في بعض تصانيفه ، وثقل عن الأخفش ، وهو ضعيف .
وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم .

فمن النثر قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) فالكاف

(١) في الأصل : قال .
(٢) ب : وتقدم .
(٣) سقط « على خلاف » من الأصل .
(٤) السورى : ١١ .

هنا زائدة ، عند أكثر العلماء . والمعنى : ليس مثله شيء . قالوا : لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام . ليس مثله شيء . وذلك يستلزم إثبات المثل ، تعالى الله عن ذلك . وزادتها في كلام العرب غير قليلة ؛ حكى الفراء أنه قيل لبعضهم . كيف تصنعون الأقط ؟ فقال . كَهَيْتَيْنِ . يريد : هَيْنَا . فزاد الكاف . وفي الحديث « يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ » أي : يكفي الوجه والكفان . قيل : ومن زاداتها قوله تعالى ﴿ وَحُورٌ ﴾^(١) عَيْنٌ ، كأعمال اللؤلؤ المكنون .

فإن قلت : ما فائدة زيادتها في الآية ؟ قلت : فائدتها تأكيد نفي المثل ، من وجهين : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

أما اللفظي فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يعيده التوكيد اللفظي ، من الاعتناء به . قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى . فعلى هذا يكون المعنى : ليس مثله شيء ، ليس مثله شيء .

(١) الواقة : ٢٢ - ٢٣ . وفي الأصل : د حور ، بإسقاط الواو قلبها .

(٢) ب : تأكيد .

وأما المنوي فإنه من باب قول العرب : منلُكَ لا يفعلُ
 [كذا] ^(١). فنفوا الفعل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، لأنهم
 قصدوا المبالغة في ذلك . فسلكوا به ^(٢) طريق الكناية ، لأنهم إذا نفوه
 عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . ذكر ذلك الزمخشري ؛
 قال ^(٣) : فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله
 شيء ، و ^(٤) ليس كمثله شيء ^(٥) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها .
 وقال ابن عطية ^(٦) : الكاف مؤكدة للتشبيه . ففني التشبيه أوكد
 ما يكون . وذلك أنك تقول : زيد كمرو ، وزيد مل عمرو . فإذا
 أردت المبالغة التامة قلت : زيد كمثلى عمرو . ومنل هذا قول أوس بن
 حجر ^(٧) :

وقتلَى ، كَمِثْلٍ جُدُّوعِ النَّخِيلِ
 تَغَشَّاهُمْ مُسْبِلٌ ، مُهْمِرٌ

(١) تمة من المنى ١٩٥ .

(٢) الكتاب ٤ : ٢١٣ .

(٣) وهو عبدالحق بن غالب الغرنامي . توفي سنة ٥٤٢ . نية الوعاء ٢ : ٧٣ .

(٤) ديوان أوس بن حجر ٣٠ وتفسير الرازي ٧ : ٣٨٠ وتفسير الطبري ١٦ :

١٠٩ و ٢٥ : ٨ و مجمع البيان ٢٥ : ٤٢ و روح المعاني ٢٥ : ١٨ . وفي

الأصل و ج : « سبل » . ب « مثل سبل همير » .

وقول: الآخر^(١) :

سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرْتَ فَضْلَهُمْ
مَا إِنْ كَمِلسِهِمْ، فِي النَّاسِ، مِنْ أَحَدٍ
فَجَرَّتِ الْآبَةُ عَلَى عَرَفِ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ^(٢) :

يَسَّ كَمِئَلِ الْفَتَى ، زُهَيْرِ
خَلْقٌ ، يُؤَنِّزِيهِ فِي الْفَضَائِلِ

قلت : وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة . ولهم في ذلك أقوال :

الأول : أن « متلاً » هي الزائدة ، لتفصل بين الكاف والضمير .
فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز ، إلا في الشعر . وهذا القول فاسد ، لأن الأسماء لا تزداد .

الثاني : أن « متلاً » بمعنى الذات . أي : ليس كذاته شيء .

الثالث : أن « متلاً » بمعنى الصفة ، أي ليس كصفته شيء .

الرابع : أن تكون الكاف اسماً بمعنى « مثل » ، وهو من

(١) مجمع البيان ٢٥ : ٤٢ ، تفسير الصوري ٨٠ : ٢٥ وروح المعاني ١٨ : ٢٥ .

(٢) روح المعاني ١٨ : ٢٥ .

التوكيد اللفظي . وقد أشار إليه الزنجشري ؛ قال ^(١) : ولك أن تزعم
أن كلمة التشبيه كُرِّرت للتأكيد ، كما كُرِّرها من قال ^(٢) :
وصالبات ، ككما يؤثفن

ومن قال ^(٣) :

فأصبحت مثل كعصف ، مأكول

الخامس : قال بعض أهل المعقول : الحق أن قوله تعالى ﴿ لَيْسَ
كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ محمول على المعنى الحقيقي . ويلزم منه نفي المثل مطلقاً ،
بطريق برهاني ، وهو الاستدلال بنفي اللازم ، على نفي الملزوم . فلو
مثل المثل لازم للعقل ، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل
مثله . وأورد عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المحال ، لأنه
يلزم نفيه - تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً - لأنه مثل لمثله .
وأجيب بأنه إنما يلزم من ذلك نفي هذا الوصف ، أعني وصف مثل
المثل ، عن الله تعالى ، لا نفيه تعالى ، ولا محذور في نفي هذا الوصف

(١) الكتاف ٤ : ٢١٣ . (٢) انظر ص ٧٩ .

(٣) رؤية . ديوانه ١٨١ والنقي ١٩٦ والحزاة ٤ : ٢٧٠ . والرواية :
« فصيروا ، أو فاصحوا » .

عنه ، فإن نفي هذا الوصف إما أن ينفي الموصوف ، أو ينفي المثل .
ونفي الموصوف ممتنع لذاته ، فيكون بنفي المثل .

قلتُ : وقد ردّ هذا القرّافي^(١) في « شرح المحصول » بأن قال :
القاعدة في القضاء التصديقية أن الحكم فيها إنما يكون على ما صدق عليه
العنوان ، ونفي العنوان : ما عبّر عن المحكوم عليه به . فإذا حكمنا
بالنفي على جميع أمثال المثل ، فقد حكمنا بالنفي على ما صدق عليه أنه مثلُ
المثل ، لا على المُماثلة ، فيلزم القضاء بالنفي على ذات واجب الوجود ،
وذلك محال ، فما أفضى إليه يكون ماطلاً . وذلك إنما نشأ عن كون
الكاف ليست بزائدة ، فتعيّن^(٢) ما فاله العلماء ، أنّها زائدة . قلت :
وفي هذا بحث لا يليق بهذا الموضع .

وأما كاف الخطاب : فحرف يدل على أحوال المخاطب . ويتصل
بسته أشياء :

الأول : اسم الإشارة ، نحو : ذاك ، وذلك . واتصاله به دليل على
بعد المشار إليه . وقيل : ذاك للتوسط ، وذلك للبعد . ولا خلاف في

(١) وهو أحمد بن إدريس ، أبو العباس السهاسي . توفي سنة ٦٨٤ . الدياح
المذهب ٦٢ - ٦٧ .
(٢) في الأصل : يتيّن .

حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة . وفيها ثلاث لغات : الأولى أن تختلف باختلاف أحوال^(١) المخاطب ، في التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، كالكاف التي هي ضمير الخطاب . وهذه اللغة المصيبة . والثانية أن تُفرد^(٢) مفتوحة ، في الأحوال كلها . فلم يقصد بها ، على هذه اللغة ، إلا التنبيه على مطلق الخطاب ، لا على أحوال المخاطب . والثالثة أن تُفرد^(٣) ، مفتوحة في التذكير ، ومكسورة^(٤) في التأنيث . فلها^(٥) على هذه اللغة حالان فقط .

الثاني : ضمير النصب المنفصل ، وهو « إِيَّاكَ » وأخواته . فـ « إِيَّا » في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب . هذا مذهب سيبويه^(٦) ، واختاره ابن جني . وفيه مذهب تأني في باب الرباعي ، إن شاء الله تعالى .

الثالث : « أَرَأَيْتَ » التي^(٧) بمعنى : أخبرني . كقوله تعالى

- (١) في الأصل : حال .
- (٢) نمرد أي : لا يليها علامة الشية أو الجمع . وفي الأصل : رد .
- (٣) سقطت الواو قبل « مكسورة » من الأصل .
- (٤) في الأصل : ولها .
- (٥) سقطت من الأصل و د .
- (٦) سقطت من الأصل .

حرف خطاب، لا موضع لها من الأعراب . ولكن اتصالها بهذه
الألفاظ قليل جداً .

وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب ، في قول
الشاعر^(١) :

* وَحِثْتَ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا *

وحمله على ذلك وجود « أن » بعدها . فإنه إن لم يكن الأمر كما قال
لزم الإخبار بـ « أن » والفعل عن اسم عين .

وخرجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول ، و « أن تحين »
بدل منه ، سد^(٢) مسدّ المفعول الثاني ، لأن التعويل على البدل . وعلى
ذلك خرج الزخشي ، وغيره ، قراءة حمزة ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا أَنَّمَا نُطَلِّبُ لَهُمْ ﴾^(٣) .

السادس : بعض الحروف . وذلك « بَلَى » و « كَلَّا » . يقال :

(١) صدره :

إِسَانُ الشَّوْءِ تَهْدِيهَا ، إِلَيْنَا

المقي ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٦ . واللسان : الكلمة . وحسب : هلكت .

(٢) في الأصل : وسدّ .

(٣) آل عمران : ١٨٧ . وراد في الأصل : خيّر .

بَلَاكٌ، وَكَلَاكٌ . وهو قليل .

وقد نظمت معاني الكاف ، في هذه الأبيات :

الكافُ قِسْمَانِ ، وَهُوَ حَرْفُ
كافُ خِطَابٍ ، وَكَافُ جَرٍّ
وَذَا فَشْبَتِهِ بِهِ ، وَعَلَّلُ
وَزِيدُهُ ، إِنَّ مَثَّتَ ، دُونَ حَجَرٍ
وَمَنْ يَقُلْ : جَاءَنَا كِبَاءُ
أَوْ كَ « عَلَى » ، جَاءَنَا بُكْرٍ

اللام

حرف كثير المعاني والأقسام . وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً ، وذكر لها نحواً من أربعين معنى . وأقول : إن جميع أقسام اللام ، التي هي حرف من حروف المعاني ، ترجع عند التحقيق إلى قسمين : حاملة ، وغير حاملة . فالحاملة قسمان : جارة وجازمة . وزاد الكوفيون ثالثاً ، وهي الناصبة للفعل . وغير الحاملة خمسة أقسام : لام ابتداء ، ولام فارقة ، ولام الجواب ، ولام موطئة ، ولام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف أحاديثاً . فهذه ثمانية أقسام .

القسم الاول: اللام الجارّة، ولها معان كثيرة . وقد جمعتُ لها ،
من كلام النحويين ، ثلاثين فسمّاً . فأذكرها كما ذكروها ، وأشير إلى
التحقيق في ذلك .

الأول : الاختصاص : نحو : الجنّة للمؤمنين . ولم يذكر
الزنجشري^(١) في « مفصله » غيره . قيل : وهو أصل معانيها .

الثاني : الاستحقاق . نحو : النار للكافرين . قال بعضهم :
وهو معناها العام ، لأنه لا يمارقها .

الثالث : الملك . نحو : المال لزيد . وقد جمعه بعضهم أصل معانيها ،
والظاهر أن أصل معانيها الاختصاص ، [وأما الملك فهو نوع من أنواع
الاختصاص]^(٢) ، وهو أقوى أنواعه . وكذلك الاستحقاق ، لأن من
استحق شيئاً فقد حصل له به نوع اختصاص .

الرابع : التملك . نحو : وهبت لزيد ديناراً .

الخامس : شبه الملك . نحو : أدّوم لك ما تدوم لي .

(١) المفصل ١٣٢ . وذكر الزنجشري أيضاً لام الاستئانة ، ولام التعجب ،
والرائدة ، واللام المؤكدة التي هي لام الحدود . اطر المفصل ١٩ و ١١٠
و ١٣٢ و ١٦٤ . (٢) سقط من الأصل .

السادس : شبه التعليل . نحو ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾^(١) .

السابع : التعليل . نحو : زُرْتُكَ لِشَرَفِكَ .

الثامن : التسبب . نحو : لزيدٍ عمٌ ، هو لعمرو خالٌ . ذكر هذا المعنى ابن مالك ، وغيره ، وليس فيه تحقيق . وإنما اللام في هذا للاختصاص .

التاسع : التبيين . ولام التبيين هي اللام^(٢) الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر التي تشبهها ، مبيّنة لصاحب معناها . نحو ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾^(٣) ، وسقياً لزيد . وتعلق بفعل مقدر ، تقديره : أعني . قال ابن مالك : وكذا المعلقة بحُبٍّ ، في تعجب أو تعضيل . نحو : ما أحبَّ زيداً لعمرو ، ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾^(٤) .

العاشر : القسم . ويلزمها فيه معنى التعجب . نحو قوله^(٥) :

(١) النحل : ٧٢ . (٢) سقطت من ب و ج و د .

(٣) يوسف : ٢٣ . (٤) النقره : ١٦٥ .

(٥) البيت لأبي دؤب . ويسب إلى مالك بن خالد ، وأميه بن أبي عائذ ، وعبدمناة الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢٢٦ و ٣٨٩ والكتاب ٢ : ١٤٤ والنهي ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٣ والمفصل ١٦٤ والخزانة ٤ : ٢٣١ - ٢٣٣ . وحذف الشاعر « لا » ، النافية قبل « يبقى » . والحيد : القدر في القرن . وفو الحيد : الوعل . والمشعر : الجبل العالي . والظيان والآس : صربان من النبات .

لَهُ يَبْقَى ، عَلَى الْإِيمَانِ ، ذُو حَيْدٍ
 بِمُشْمَخَرِّ ، بِهِ الظَّيَّانُ ، وَالْآسُ
 الحادي عشر : التعدي . قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَهَبْ لِي
 مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾^(١) .
 الثاني عشر : الصبورة . نَحْوُ قَوْلِهِ^(٢) :
 * لِدُوا ، لِلْمَوْتِ ، وَابْشُوا ، لِلْغُرَابِ *
 وَتُسَمَّى أَيْضًا : لَامُ الْعَاقِبَةِ ، وَلَامُ الْمَالِ . وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا .
 الثالث عشر : التعجب . كَقَوْلِهِمْ : يَا لِمَاءِ ! وَيَا لِلْعُشْبِ ! إِذَا
 تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :
 شَبَابٌ ، وَشَيْبٌ ، وَافْتَارٌ ، وَذِلَّةٌ
 فَلَيْلَهُ هَذَا الدَّهْرُ ، كَيْفَ تَرَدَّدَا ؟

(١) مريم : ٤ .

(٢) الإمام علي بن أبي طالب . وعجزه :

مَكْشُكُمُ يَصِيرُ إِلَى دَهَابٍ

شرح التصريح ٢ : ١٢ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٨ والمجمع ٢ : ٣٢

وأوضح المسالك ٢ : ١٣٤ والدرر الاوامع ٢ : ٣١ والحزانة ٤ : ١٦٣ ،

ومنها أن الشاعر عجزيت وصنعه :

لَهُ مَلِكٌ ، يُنَادِي ، كُلُّ يَوْمٍ

وانظر حمرة أشعار العرب ص ٢٦ .

(٣) الأعشى . ديوانه ١٣٥ والمتن ٢٣٦ وشرح شواهد ٥٧٥ .

الرابع عشر : التبليغ ^(١) . ولام التبليغ هي اللام الجارة اسم ^(٢) سامع قول ، أو ما في معناه . نحو : قلت له ، وفسترت له ، وأذنت له .
الخامس عشر : أن تكون بمعنى « إلى » لانهاء الغاية . كقوله تعالى ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ ﴾ ^(٣) أي : إلى بلد ، ﴿ بَأْنِ رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ ^(٤) أي : إليها . وهو كثير .

السادس عشر : أن تكون بمعنى « في » الظرفية . قالوا ^(٥) : كقوله تعالى ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ ^(٦) ، أي : في حياتي ، يعني : الحياة الدنيا . والظاهر أن المعنى : لأجل حياتي ، يعني : الحياة الآخرة . ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ، لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٧) أي : في يوم القيامة .

السابع عشر : أن تكون بمعنى « عن » . وهي اللام الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً ، عن قول قائل ، متعلق به . نحو ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا : لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ ^(٨)

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) الزلزلة : ٥ .

(٦) الفجر : ٢١ .

(٨) الأحقاف : ١١ .

(١) في الأصل : لام التبليغ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٥) سقطت من الأصل .

(٧) الأنبياء : ٤٧ .

أي : عن الذين آمنوا . وقول الشاعر^(١) :

كفّرائرِ الحسناء ، قلن ، لوجهها
حَسَدًا ، وبغياً : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وقيل : اللام في ذلك للتعليل ، أي : من أجل الذين آمنوا . وقد أطلق بعضهم في ورود اللام بمعنى « عن » ، ولم يخصه بأن يكون بعد القول . ومثله بقول العرب^(٢) : لقيته كَفَّةً لكَفَّةٍ ، أي عن كَفَّةٍ . لأنهم قالوا : لقيته كَفَّةً عن كَفَّةٍ . والمعنى واحد .

الامن عشر : أن تكون بمعنى « على » . كقوله تعالى ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾^(٣) أي : على الأذقان . قال الشاعر^(٤) :

-
- (١) البيت لأبي الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٩ والمقي ٢٣٥ والمجم ٣٢:٢ والدرر ٣٢:٢ والحزانة ٣: ٦١٧ . والرواية : « حَسَدًا وَتُغْنًا » .
(٢) نسب يونس بن جبيب هذا القول إلى روضة . اللسان والتاج (كفف) . ومعناه : لقيته وحباً لوجه ، أو فحاة . (٣) الاسراء : ١٠٩ .
(٤) جابر بن حي . وصره :

تَنَاولَهُ ، بِالرَّمَحِ ، ثُمَّ اثْنَى لَهُ

شرح اخبارات المفضل ٩٥٥ والمقي ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ والأثرية ٢٩٩ وأدب الكتاب ٤٠١ . ويسب الساهد ، صدر آخر ، إلى عكبر ابن حدير ، وشريع بن أومي ، والأشعث ، وعبدالله بن مكعب ، وابن مكيس ، والأشعث . واتى : انثنى .

* فَخَرٌ ، صَرِيحًا ، لِلْيَدَيْنِ ، وَلِلْفَمِ *

وجعل بعضهم منه قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ الْجَبَابِرَةُ ﴾^(١) أي : على الجبين.

التاسع عشر : أن تكون بمعنى « عند » كقولهم^(٢) : كتبته
لخمسٍ خَلَوْنَ ، أي : عند خمسٍ . وجعل ابن جنّي اللام ، في قراءة
من قرأ ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾^(٣) بالتخفيف ، بمعنى
« عند » ، أي : عند مجيئه لإتمام .

المتيم عشرون : أن تكون بمعنى « بعد » . كقوله تعالى ﴿ أقيم
الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ ﴾^(٤) . قيل : وعليه الأثر النبوي^(٥) :
« صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ » أي : بمدرؤيته . وجعل بعضهم منه :
كُتِبَ لَخَمْسٍ خَلَوْنَ . وجعل ابن الشجري^(٦) منه قول الشاعر^(٧) :

(١) الصافات : ١٠٣ .

(٢) ص : ٥ .

(٣) رواه السبخان والترمذي عن أبي هريرة ، والسائي عن ابن عباس ، والطبراني
في الكبير عن البراء .

(٤) وهو أبو السعادات ، هبة الله بن علي . توفي سنة ٥٤٢ . بنية الوعاء : ٣٢٤ .

(٥) متمم بن نويرة . ديوان مالك ومتمم ١١٢ وشرح اختيارات المفصل ١١٧٧
والمني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٦٥ .

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأْتِي ، وَمَالِكَا
لَطُولِ اجْتِمَاعٍ ، لَمْ نَبْتَ ، لَيْلَةً ، مَعَا

الحادي والعشرون : أن تكون بمعنى « مع » . وأنشدوا عليه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت

وتقدم ما قاله ابن الشجري .

الثاني والعشرون : أن تكون بمعنى « من » كقول جرير^(١) :

لَنَا الْفَضْلُ ، فِي الدُّنْيَا ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَنَحْنُ ، لَكُمْ ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَفْضَلُ

أي : ونحن منكم . ومثله بعضهم بقوله : سمعت له صُراخاً ، أي : منه .

الثالث والعشرون : التبعيض . ذكره صاحب رصف المباني^(٢) ،

ومثله بقوله : الرَّأْسُ لِلْجَمَارِ ، وَالْكَفُّ لِلْجُبَّةِ . وقد ذكر غيره أن

اللام تكون^(٣) بمعنى « من » ، كما تقدم ، ولكنهم مثّلوه بما هو لا ابتداء

الغاية ، لا للتبعيض .

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ٢٣٤ وشرح شواهد ٥٧٠ .

(٢) انظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٢ .

(٣) سقط من الأصل .

الرابع والعشرون : لام المستغاث به . وهي مفتوحة . كقول الشاعر^(١) :

* فَيَا لِلنَّاسِ ، لِلْوَاثِي ، الْمُطَاعِ *

ولا تُكسر إلاّ مع ياء المتكلم . فإِذَا قلت : يَا لِي ، احتمل أن يكون مستغاثاً به ، ومستغاثاً من أجله . وقد أجاز ابن جني الوجهين ، في قول أبي الطيّب^(٢) :

* فَيَا شَوْقٍ ، مَا أَبَقَى ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى *

وقال ابن عصفور : الصحيح عندي^(٣) أن « يَا لِي » ، حيث وقع ، مستغاث من أجله ، لأنه لو جعل مستغاثاً به لكان التقدير : يَا أَدْعُو لِي . وذلك غير جائز في غير « ظننت » وما حمل عليها^(٤) .

(١) قيس بن ذريح . وصدره :

تَكُنْتَنِي الْوُثَاءُ ، فَأَرْعَجُونِي

الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢٠ وشرح الفصل ١ : ١٣١ . وسب إلى حسان

ابن ثابت . المبي ٤ : ٢٥٩ . وتكموني : أحاطوا بي .

(٢) ديوان المتنبي ١ : ٥٩ والمقي ٢٢٨ و ٢٤٢ . وعجزه :

وَيَا دَمْعٍ ، مَا أَجْرَى ، وَيَا قَاتِرٍ ، مَا أَصَى

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) في الأصل : وذلك حازر في ظننت وما حمل عليها . انظر المقي ٢٢٨ .

تيسيه

اختلف في لام الاستغاة . فقيل : هي زائدة ، فلا تتعلق بشي .
وقيل : ليست بزائدة فتعلق . وعلى هذا فقيما تتعلق به قولان : أحدهما
أنه الفعل المخوف ، وهو اختيار ابن عصفور . والثاني أنه حرف النداء ،
وإليه ذهب ابن جني . وذهب الكوفيون إلى أن هذه اللام بقية « آل » ،
والأصل في يالزيد : يا آل زيد . و « زيد » مخفوض بالإضافة .

الخامس والعشرون : لام المستغاث من أجله . وهي مكسورة
إلا مع المضمر . فإذا قلت : بالك ، احتمل أن يكون مستغاثا به ،
ومستغاثا من أجله . وهذه اللام هي ، في الحقيقة ، لام التعليل ، وهي
متعلقة بعمل محذوف . فإذا قلت : يالزيد لعمري ، فالتقدير : أدعوك
لعمري . قال ابن عصفور قولاً واحداً . وليس كذلك ، بل قيل : إنها
تتعلق بحال محذوف ، أي : مدعواً لعمري .

السادس والعشرون : لام الملح نحو : يالك رجلاً صالحاً .
السابع والعشرون : لام التيمم . نحو : يالك رجلاً جاهلاً .
ذكر هذين القسمين بمض من صنف في « اللامات » . وهما

(١) سقطت من الأصل .

راجعان إلى لام التعجب^(١) .

الثامن والعشرون : لام «كي» . نحو : جئتُك^(٢) لِتُكْرِمَنِي .
فهذه اللام جارية ، والفعل منصوب بـ «أن» المضرة . و «أن» مع
الفعل في تأويل مصدر ، مجرور باللام . هذا مذهب البصريين . وهذه
اللام أيضاً هي لام التعليل .

التاسع والعشرون : لام الجحود . وهي الواقعة بعد «كان» الناقصة
المنفية . نحو ﴿ مَا^(٣) كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وسيأتي الكلام
على هذه اللام ، مُحَرَّرًا ، إن شاء الله تعالى .

المتيم ثلاثين : اللام الزائدة . وهي ضربان . أحدهما مطرد ،
والآخر غير مطرد .

فالمطرد أن تزداد مع المفعول به ، بشرطين :

الأول : أن يكون العامل متعدياً إلى واحد^(٤) .

(١) انظر رصف الباني في شرح حروف المعاني ١٠٣ .

(٢) في الأصل : جئت .

(٣) آل عمران : ١٧٩ . وفي الأصل : وما .

(٤) سقط «إلى واحد» من الأصل .

الثاني : أن يكون قد ضَعُفَ ، بتأخيرهِ ، نحو ﴿ إِن كُنْتُمْ
لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(١) ، أو بفرعيته ، نحو ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾^(٢) .
فزيادتها في ذلك مقيسة ، لأنها مُقَوِّية للعامل .

قال ابن مالك : ولا يُفعل ذلك بالمتعدي إلى اثنين ، لأنها إن
زيدت في مفعوليهِ لزم منه تعديةُ فعلٍ واحدٍ إلى مفعولين^(٣) ، بحرف
واحد وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجح ،
ولهما غير المقصود .

واعرض قوله « ترجيح من غير مرجح » بأنه إذا تقدم أحدهما ،
وتأخر الآخر ، لم يلزم من زيادتها في المتقدم ترجيح من غير مرجح ،
لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدمه . وقد أجاز ذلك الفارسي ، في
قراءة من قرأ ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُّهَا ﴾^(٤) بالإضافة ،
أي . ولكل ذي وجهٍ . والمعنى : الله مُوَلِّ كُلِّ ذي وجهٍ^(٥)
وجهته .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) هود : ١٠٨ .

(٣) سقط « إلى مفعولين » من الأصل .

(٤) البقرة : ١٤٨ .

(٥) في الأصل : وجه .

وغير المطرّد فيما عدا ما تقدم . كقول الشاعر ^(١) :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ ، وَيَشْرِبِ
مُلْكًا ، أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ، وَمُحَادِدِ
وجعل قوم من ذلك قوله تعالى ﴿رَدِّفَ لَكُمْ﴾ ^(٢) أي : رَدِّفْكُمْ ،
لأن « ردف » بمعنى : تَبَعَ . وأوّله بعضهم على التضمين . وفي
« البخاري » : ردف بمعنى قَرُبَ .

وقد زبدت اللام مقحمة ، بين المضاف والمضاف إليه ، في قوله ^(٣) :

يا بُؤْسَ لِلْخَرْبِ ، السَّيِّئِ
وَصَنَعْتُ أَرَاهُطَ ، فَاسْتَرَاخُوا
فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص . ومن ذلك قولهم : لا أبا
لِزَيْدٍ ، على مذهب سيبويه . فإن قلت : بأي شيء انجبر ما بعد هذه

(١) ابن مائة . الأعرابي ٢ : ١١٥ والمفني ٢٣٧ وشرح شواهد ٥٨٠ وأوصح
المساند ٢ : ١٣٢ واللمعي ٣ : ٢٧٨ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) سعد بن مالك . الكتاب ٢ : ٢٠٧ والامام ١١٠ والمفني ٢٣٨ وشرح
شواهد ٥٨٢ وشرح الحماسة لتبرزي ٢ : ٧٣ - ٧٩ والمقتضب ٤ : ٢٥٣
والخزائن ١ : ٢٢٤ والخصائص ٣ : ١٠٦ وشرح الفصل ٥ : ٧٢ وأما
ان البحر ١ : ٢٧٥ .

اللام، أياً أم بالإضافة؟ قلتُ: فيه قولان، والختار أنه باللام، لمباشرتها،
ولأن حرف الجر لا يعلّق عن العمل. وهو اختيار ابن جني.

فهذا تمام الكلام على اللام^(١) الجارة، على سبيل الإيجاز. وقد
نظمت أقسامها في هذه الأيات:

أَتَاكَ، لَلَامِ الْجَرِّ، مِمَّا جَمَعْتُهُ^(٢)

ثَلَاثُونَ قِسْماً، فِي كَلَامٍ مُنْظَمٍ.

فَأَوَّلُهَا التَّخْمِصُ، وَهُوَ أَعْمُهَا

وَيَتْلُوهُ الاسْتِحْقَاقُ، يَأْصَحُ، فَاعْلَمْ.

وَمُثْلُكَ، وَتَمْلِكُ، وَشِبْهُهُمَا مِمَّا

وَعَلَّلَ بِهَا، وَانْسُبْ، وَبَيِّنْ، وَأَقْسِمْ.

وَعَدِّ، وَزِدْ صَيْرُورَةً، وَتَعْجَبْ

وَجَاءَتْ لِتَبْلِيغِ الْمُخَاطَبِ، فَافْهَمْ.

وَمِثْلُ إِلَى، فِي، عَنْ، عَلَى، عِنْدَ، بَعْدَ، مَعَ

وَمِنْ، وَلِتَبْعِيزِ، وَذَا كُلُّهُ نُمِي^(٣)

(١) سقط من الأصل.

(٢) ب: فيها نظمته.

(٣) في الأصل: وتبعيض.

ولامانٍ ، قد جاء باب استغاثة^(١)
ولامٌ بها فامدَحٌ ، ولامٌ بها اذمٌ.

وقل : لامٌ كي ، لامٌ الجُحودِ ، كلاهما
لجرٍ ، وباتلامِ المزِيعةِ تَميمٍ.

وعندي ، في التقسيمِ عيبٌ تداخلٍ
وعُذري ، في ذاك ، اتباعُ المقسمِ.

تبييه

التحقيق أن معنى اللام ، في الأصل ، هو الاختصاص . وهو
معنى لا يفارقها ، وقد يسجبه معانٍ آخر . وإذا تَوَمَّلْتَ سائر المعاني
المذكورة وُجِدَتْ راجعة إلى الاختصاص . وأنواع الاختصاص
متعددة : ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل ، قال بعضهم : وهو
راجع إلى معنى الاختصاص ، لأنك إذا قلت : جئتُك للإكرام ، دلت
اللام على أن مجيئك يختص بالإكرام . إذ كان الإكرام سببه ، دون
غيره . فتأمل ذلك . والله أعلم .

(١) في الأصل : قد جاء لباب استغاثة .

القسم الثاني : الجازمة . وهي لام الأمر ، والأولى أن يقال : لام
الطلب ، يشمل : الأمر نحو ﴿ لِيُتَفَقَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾^(١) ،
والدعاء نحو ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾^(٢) ، قيل : والالتماس ،
كقولك^(٣) لمن يساويك . لتفعل ، من غير استعلاء . وذلك لأن
الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ،
وإذا ورد من المساوي فهو التماس .

وهذه اللام التي للطلب كصفة « افعل » ، في أنها قد ترد لمان
أحر ، غير الطلب ، كالتهديد نحو قوله تعالى ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ ،
وَلِيَسْتَمْتَعُوا . فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾^(٤) والأصل في ذلك معنى الطلب .
واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه ، إلا باللام ، سواء
أكان^(٥) للتكلم ، نحو : لا أعن بحاجتك ، أم للمخاطب ، نحو :
لستعن بحاجتي ، أم للغائب ، نحو : ليعن زيد بالأمر .

وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿ لِيُتَفَقَّ ذُو
سَعَةٍ ﴾^(٦) ، أو متكلم^(٧) مفرد ، نحو قوله في الحديث « قوموا ،

(١) الطلاق : ٧ . (٢) الرخف : ٧٧ .

(٣) في الأصل : نحو قولك . (٤) السكوت : ٦٦ .

(٥) في الأصل : سواء كان . (٦) الطلاق : ٧ .

(٧) ب و ج : أو متكلم .

فَلَا مُصَلِّ لَكُمْ ، أو مشارك ، نحو ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾^(١) ،
فكذلك .

وإن^(٢) كان للمخاطب فلأمر به طريقان : الأولى بصيغة
« افعل » ، وهذا هو الكثير ، نحو : اعلم . والثانية باللام ، وهو
قليل . قال بعضهم : وهي لغة رديئة . وقال الزجاجي^(٣) : لغة جيدة .
ومن ذلك قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ﴿فَبِذَلِكَ فَتَنَّا قُحُوًا﴾^(٤)
بتاء الخطاب . وفي الحديث « لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ » .

مسائل

الأولى : حركة هذه اللام الكسرة . ونقل ابن مالك أن^(٥)
فتحها لغة ، وحكاها الفراء عن أبي سليم . ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء ،
وهو أكثر من تحريكها . نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا
بِي﴾^(٦) . ويجوز إسكانها بعد « ثم » ، وليس بضعيف ، ولا مخصوص

- (١) المنكوت : ١٢٠ . (٢) في الأصل : فإن .
(٣) وهو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق . توفي سنة ٣٤٠ هـ . نية الوعاء : ٧٧ .
(٤) يونس : ٥٨ . (٥) سقطت من الأصل .
(٦) البقرة : ١٨٦ .

بالضرورة، خلافاً لراعم ذلك . وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبزّي
﴿ تُمْ لَيَقْطَعَنَّ ﴾^(١) .

واختلف في وجه نسكين هذه اللام ، بعد هذه الأحرف ؛
فقال الأكثرون : إنه من باب الحذف على عين « فَعِل » ، إجراءً
للمنفصل مجرى المتصل . وقال ابن مالك : بل هو رجوع إلى الأصل ،
لأن اللام الطلب الأصل في السكون ، من وجهين : أحدهما مُشْتَرَك ،
وهو كون السكون مقدّماً على الحركة ، إذ هي زيادة ، والأصل
عدمها . والثاني خاص وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعمليها كما فعل
بياء الجرّة ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت . فإذا دخل
حرف العطف رُجِعَ إلى السكون ليُؤمّنَ دوام تقويت الأصل .
قال : وليس حملاً على عين « فَعِل » ، لأن مثله لا يكاد يوجد إلا في
ضرورة .

الثانية : في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أفعال : مذهب الجمهور
أنه لا يجوز إلا في ضرورة ، كقوله :

(١) الحج : ١٥ .

• مُحَمَّدٌ، تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ *^(١)

ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر. وزعم أن هذا البيت لا يُعرف قائله، مع احتمال أنه يكون خبراً، وحُذفت الياء، استغناء بالكسرة. ومذهب الكسائي أنه يجوز حذفها، بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٢)، أي: لِيُقِيمُوا.

واضطرب كلام ابن مالك، في هذه المسألة: فقال في «التسهيل»: ويُلزم في النثر، في غير فعل الفاعل^(٣) المخاطب. وهذا مذهب الجمهور. وذكر في «شرح الكافية» أن حذفها وإلقاء عملها على ثلاثة أضرب: كبير، مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار. قال: فالكبير المطرد بعد أمر بقول. كقوله تعالى ﴿قُلْ

(١) صدر بيت يسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى. وعمره:

إِذَا مَا جِئْتُ، مِنْ شَيْءٍ، تَمَلَّأَ

المعي ٢٤٨ وشرح شواهد ٥٩٧ والمقتضب ٢: ١٣٣ والكتاب ١: ٤٠٨

وأما ابن النحري ١: ٣٧٥ وسواهد الكتاب ٢٥٣ وشرح الفصل

٧: ٣٥ وشرح الكافية ٢: ٢٤٩ والحراة ٣: ٦٢٩. والتبلي:

سوء المأقاة. (٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) سقطت من الأصل.

لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ . وَالْقَلِيلَ الْجَائِزِ فِي
الْإِخْتِيَارِ الْحَذْفُ بِمَدَقُولٍ غَيْرِ أَمْرٍ^(١) ، كَقَوْلِ الرَّاجِزِ^(٢) :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ ، لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَشْدَنْ ، فَأَرْتَبِي حَمْلُهَا ، وَجَارُهَا

أَرَادَ : لَتَشْدَنْ . وَلَيْسَ مُضْطَرًّا^(٣) لِمُمْكِنِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ : وَأَنْدَنْ^(٤) .

وَالْقَلِيلَ الْمَخْصُوصَ بِالْإِضْطِرَارِ الْحَذْفُ دُونَ تَقْدِيمِ قَوْلٍ ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ^(٥) :

فَلَا تَسْتَطِيلُ ، مِثِّي ، بَقَايِي وَمُدَّتِي

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ ، مِنْكَ ، نَصِيبٌ

اقسم الثالث : الناصبة للفعل . فَأِنَّمَا قَالَ بِهَا الْكُوفِيُّونَ . وَأَمَّا

الْبَصْرِيُّونَ فَهِيَ عِنْدَهُمْ لَامُ جَرٍّ ، وَالنَّاصِبُ « أَنْ » مُضْمَرَةٌ بِمَدِّهَا . وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْجَائِزُ فِي الْإِخْتِيَارِ بِمَدَقَوْلٍ أَمْرٍ .

(٢) مَنصُورُ بْنُ مَرْثَدٍ . الْمُتَى ٢٤٩ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ٦٠٠ وَالْيَمِينِي ٤ : ٤٤٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : مُطْرَدًا .

(٤) كَذَا بِإِصْحَامِ الْوَاوِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، انْظُرِ الْمُتَى ٢٤٩ . أَوْ لَمَلِ الْعَوَابِ :

« لِمُمْكِنِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ : تَشْدَنْ لَتَشْدِي ، أَوْ : إِيْنْدَنْ » . انْظُرِ الْمَجْمَعُ ٢ : ٥٦

وَالْبَرَرُ ٢ : ٧١ .

(٥) الْمُتَى ٥٤٨ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ٥٩٧ وَبِجَالِسِ تَلْبِ ٤٥٦ .

الصحيح لثبوت الجرّ بها في الأسماء . وقد أمكن إبقاؤها ^(١) جارة ،
بتقدير « أن » ، لأن المصدر المنسبك من « أن » المقدّرة والفعل مجرور
بها . وأيضا فظهور « أن » بعده اللام ، في بعض المواضع ، موضع
لما ادّعي ، من الإضمار .

وذُكر لهذه اللام ، الناحية للفعل ، ستة أقسام :

الأول : لام « كي » ، وهي لام التعليل . وسميت لام « كي »
لأنها تفيد ما تفيد « كي » مع التعليل . وفي هذه اللام مذاهب :
مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة ، بنفسها .
وقال ثعلب ^(٢) : ناصبة ، لكن لقيامها مقام « أن » .
وقال البصريون : جارة ، والناصب مقدّر بعدها ، وهو « أن » .
وقال ابن كيسان ، والسيرافي : يجوز أن يكون « أن » ، ويجوز
أن يكون ^(٣) « كي » .

(١) ب : بقاؤها .

(٢) وهو أحمد بن يحيى ، أبو العباس ، إمام الكوفيين في النحو واللغة . توفي

سنة ٢٩١ . بنية الوعاء ١ : ٣٩٦ .

(٣) في الأصل : وأن يكون .

ومذهب الجمهور أن « كي » لا تضير .

ويجوز إظهار « أن » المضرة^(١) بعد هذه اللام ، فتقول : جئت لتكرمني ، ولأن تكرمي . إلا إذا قرن الفعل بـ « لا » النافية ، أو الزائدة ، فإن إظهار « أن » في ذلك واجب . نحو ﴿ إِيْلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾^(٢) .

فإن قلت : إذا^(٣) ظهر بعدها « أن » أو « كي » فإذا يقول الكوفيون ؟ قلت : يقولون : إن كلاً منهما مؤكّد للآم الناصبة . هكذا نُقِلَ عنهم .

الثاني : لام الجعود . وهي اللام الواقعة بعد « كان » الناقصة المنفية الماضية لفظاً ، أو معنى^(٤) . نحو : ما كان زيد لينهباً ، ولم يكن زيد لينهب . وسميت لام الجعود ، لاختصاصها بالنفي . قيل : ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا « ما » و « لا » ، دون غيرها . قلت : الظاهر مساواة « إن » النافية لهما في ذلك .

(١) ب : ومحوز أن تكون مصمرة . (٢) الحديد : ٢٩ .

(٣) في الأصل : فإذا .

(٤) في الأصل : المنفية لفظاً ومعنى .

وقد جمل بعضهم اللام في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ
لِتَرْزُلَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(١) لام الجحود ، على قراءة غير الكسائي

وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أحوات « كان »
مياساً عليها . وأجاز بعضهم ذلك في « ظننت » . وقال بعضهم : تقع في
كل فعل ، تقدمه فعل مني^(٢) . نحو : ما جئت لتكرهني . والصحيح
أنها لا تقع إلا بعد « كان » الناقصة ، كما تقدم .

فإن قلت : ما هذه اللام التي^(٣) في قوله^(٤) :

فَاَجْمَعْ لِيغْلِبَ جَمْعَ قَوِي

مُقَاوِمَةً ، وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

قلت : هي لام الجحود ، و « جمع » اسم « كان » المحذوفة . أي : فما
كان جمع ، كما قال أبو الدرداء في الركتين بعد المعسر : « ما أنا
لأدفعهما » . أي ما كنت لأدفعها .

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) ب و ح و د : في كل فعل مضي تقدمه فعل .

(٣) في الأصل : ما هذه التي . ب : ما حكم هذه اللام . د : وهذه اللام .

(٤) النفي ٢٣٣ وشرح شواهد ٥٦٢ وحاشية الصواب ٣ : ٢٩٣ .

ب : ولا فرداً لفرد .

واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في لام «كي». ففيها المذهب الثلاثة. ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، بل يجب إضمارها. واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر «أن» بعدها. وحكى غيره عنهم^(١) جواز ذكرها توكيداً.

تبيـه

مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر «كان» التي قبلها. والتقدير في قولك «ما كان زيد ليفعل»: ما كان زيد مُريداً للفعل. قلت: تقديرهم^(٢) «مريداً» يقتضي أن تكون اللام زائدة، مقوية للعامل، كاللام في نحو ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٣). ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر «كان». ولا حذف عندهم.

قال بعض النحويين: وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق. فلما كان مذهب البصريين أن اللام جارة لمصدر منسبك، من «أن»

(١) سقطت من الأصل. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف.

(٢) ب: تقديره. (٣) هو: ١٠٨.

المقدرة والفعل ، لزم عندهم أن يكون خبر « كان » محنوقاً . ولما كانت اللام عند الكوفيين ناصبةً كان الخبر هو نفس الفعل ، واللام عندهم زائدة لتأكيد النفي . ولذلك أجازوا أن يتقدم معمول ^(١) منصوبها عليهم .

ورد أبو البقاء ^(٢) مذهب الكوفيين ، [بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة . ورد غيرهم ^(٣) بأن الخبر المحنوف قد سُمِعَ مصرحاً به ، في قول الشاعر ^(٤) :

* سَمَوْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا ، لِتَسْهُو * .

ولكن التصريح به ^(٥) في غاية الندرة ^(٦) .

وذكر ابن مالك أن لام الجحود هي المؤكدة لني في خبر « كان » ماضية لفظاً أو معنى . فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي

(١) سقط من الأصل .

(٢) وهو عبدالله بن الحسين المكري . توفي سنة ٦١٦ . نية الوعاء ٢ : ٣٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) عجزه :

ولكن المضيّع قد يُصاغ

شرح التصريح ٢ : ٢٣٥ والمجمع ٢ : ٨ .

(٥) سقطت من الأصل . (٦) ب وجود : النور .

بعدها هو ^(١) الخبر ، ولم يجعلها ناصبة بنفسها ، بل جعل « أن » مضمرة
بعدها وفاقاً للبصريين . فهو قول ثالث ، مركب من المذهبين . وظاهر
قوله « المؤكدة » يقتضي أنها زائدة ، فلا تتعلق بشيء .

وصرح بذلك ولده في « شرح الألفية » ، وقال - أعني ولده -
في كلامه على هذا الموضع من « تسهيل الفوائد » . سميت مؤكدة
لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة . إذ لو كانت زائدة لم يكن
لنصب الفعل بعدها وجه صحيح . وإعاجي لام الاختصاص ^(٢) ، دخلت
على الفعل ، لقصد : ما كان زيد مقدراً ، أو هاماً ، أو مستعدياً
لأن يفعل .

وقال صاحب « رصف المباني » ما ملخصه ^(٣) : إن هذه اللام
هي ^(٤) لام العلة المذكورة قبل ، وهي وما بعدها في موضع خبر
« كان » المنفي . والمعنى في قولك « ما كان عبدالله ليذهب » : ما كان
عبدالله للذهاب .

(١) سقط من الأصل . (٢) ب وجود : اختصاص .
(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٥ .
(٤) سقط من الأصل .

قلت : فهو على هذا من وقوع الجار والمجرور خبراً . قال بعضهم :
 من جعل لام الجحود لام « كي » فهو ساهٍ .

الثالث : لام الصيرة . وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل . ذكرها
 الكوفيون ، والأخفش ، وقوم من المتأخرين ، منهم ابن مالك . كقوله
 تعالى ﴿ فَالتَّقْطَعُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
 وَحَزَنًا ﴾^(١) . وهذه اللام ، عند أكثر البصريين ، صنف من أصناف
 لام « كي » . وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها ، كما تقدم في لام « كي » .

الرابع : اللام الزائدة . نحو قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ
 لَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمْرًا يُسَلِّمَ ﴾^(٣) ، وقول الشاعر^(٤) :
 أُرِيدُ لِأَتَى ذِكْرَهَا ، فَكَأَنَّمَا
 تَمَثَّلُ ، لِي ، لَيْلَى ، بِكُلِّ سَبِيلٍ

فاللام في ذلك ، ونحوه ، زائدة عند قوم من النحويين .
 وذهب المحققون إلى أنها لام « كي » . ولهم في توجيهه^(٥)

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) القصص : ٨ . | (٢) النساء : ٢٦ . |
| (٣) الأسماء : ٧١ . | |
| (٤) كثر غزه . ديوانه ١٠٨ والمغني ٢٣٧ وشرح سواهده ٦٥٠ . واطر | |
| الأعاني ٩ : ٣٣٥ . | (٥) سقطت من الأصل . |

ذلك قولان : أحدهما أن المفعول محذوف ، واللام للتعليل ، والمعنى : يريد الله ذلك لِيُبَيِّنَ^(١) . وأمرنا بما أمرنا به لنُسَلِّمَ . وأريد السلوة لأنسى ذكرها . والثاني ما^(٢) حكى عن سيبويه وأصحابه ، أن الفعل مقدر بالمصدر ، أي : إرادة الله لِيُبَيِّنَ ، وأمرنا لنُسَلِّمَ . فينقصد من ذلك مبتدأ وخبر . قلت : قال^(٣) سيبويه : وسألته - يعنى الخليل - عن هذا ، يعنى البيت المتقدم ، فقال : المعنى إرادتي لأنسى .

فإن قلت : ما حقيقة هذا القول ؟ قلت : هو كالقول الذي^(٤) قبله في أن اللام للتعليل ، ولكن مفعول الفعل ، على القول الأول ، حذف اختصاراً ، فهو منوي لدليل . وعلى هذا القول حذف اقتصاراً ، فهو غير منوي ، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم ، فيصير الفعل على هذا كاللازم . ولذلك انقصد من ذلك مبتدأ وخبر . وهو تقدير معنوي لا إعرابي . وهذا معنى قول ابن عطية ، بعد ذكره القولين : وفول الخليل أخصر وأحسن .

الخلاصة : اللام التي بمعنى « إن » . ذهب إلى ذلك الفراء ، وقله

(١) في الأصل : لتبين .
(٢) في الأصل : أن ما .
(٣) في الأصل : وقال . وانظر الكتاب ١ : ٤٧٩ .
(٤) في الأصل : هو كالتي .

ابن عطية عن الكوفيين . قال الفراء : العرب تجعل لام « كى » في موضع « أن » ، في : أمرت ، وأردت . قال تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا ﴾^(١) ، ﴿ وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ ﴾^(٢) . وقد سبق تأويل ذلك .

السادس : اللام التي بمعنى الفاء . ذكر ذلك قوم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٣) ، وقوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾^(٤) أي : فكان لهم ، وفضلوا . وقول الشاعر^(٥) :

لَنَا هَضْبَةٌ ، لَا يَنْزِلُ الدَّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ ، لِيُغْنِمَا
أي : فيعصما .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك ، لأن اللام في الآيتين لام الصيرورة ، وقد تقدم ذكرها ، وفي البيت لام « كى » . وأيد بعضهم قول من جعلها في البيت بمعنى الفاء ، بأنه قد روي بالفاء . قلت : الرواية

(١) الصف : ٨ . (٢) الأنعام : ٧١ .

(٣) القصص : ٨ . (٤) يونس : ٨٨ .

(٥) طرفة . ديوانه ١٣٩ والكتاب ١ : ٤٣٣ والمقتضب ٢ : ٢٤ ورصف الساني ١٠٥ . وانظر اللسان (ذلك) .

بالفاء هي المشهورة ، ولكن الفاء ليست أصلاً ، في هذا الموضع ، فتُحملُ عليها اللام ، لأن نصب الفعل بعد الفاء في الواجب إنما يجوز لضرورة الشعر^(١) .

فهذه أقسام اللام العاملة .

القسم الرابع : لام الابتداء . وهي اللام المفتوحة ، في نحو : لَزِيدٌ قائمٌ . وفائدتها تأكيد مضمون الجملة . قال الزمخشري وغيره : ولا تدخل إلا على الاسم ، والفعل المضارع . ومثلوا دحولها على المضارع ، بقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٢) وهو صحيح ، لأن اللام^(٣) الداخلة في خبر « إِنَّ » هي في الأصل لام الابتداء . وسيأتي بيان ذلك .

فإن قلت : فهل تدخل على المضارع ، إذا لم يكن بعد « إِنَّ » ؟ قلتُ : قد ذكر ذلك ابن مالك ، ومثله بقوله : لَيُحِبُّ اللهُ الْمُحْسِنِينَ^(٤) .

(١) في حاشية الأصل : « اللام الناصة :

وتصنف بلام ، في الحُجودِ ، وغيره .

يقولُ به الكوفيُّ ، لا غيرُ ، فافهم . » .

(٣) سقطت من الأصل .

(٢) الحل : ١٢٤ .

(٤) ب : المحسن .

وذكر ذلك أيضاً صاحب رصف المباني قال^(١) : هذه اللام تدخل للابتداء ، في المبتدأ ، نحو ﴿ لَا تُثْمُ أَشَدُّ ﴾^(٢) ، وما حل محله ، وهو المضارع إذا صدر به ، نحو : لَيَقُومُ زيدٌ . وكذلك الفعل الذي لا ينصرف ، نحو ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٣) . قال . وإنما ذلك لمشابهة الاسم . أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلم يدم تصريفه ، كعدم تصريف الاسم . هذا اختصار كلامه .

ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف . فإن وجد نحو : لَقَامَ زيدٌ . فهو جواب قسم ، ولللام فيه^(٤) لام الجواب ، وليست لام الابتداء . وأما المقرون بـ « قد » ، نحو : لقد قام زيد ، فالذي ذكره العربون أنها لام جواب القسم . وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء . قلت : وقد نصوا على دخولها على الماضي المقرون بقـ ، بعد « إن » وخالف في ذلك خطيب الماردي^(٥) ، فقال^(٦) : إن اللام في نحو « إن »

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١٠٨ .

(٢) الحشر : ١٣ . (٣) المائدة : ٦٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) وهو أبو بكر حطاب بن يوسف . صاحب الترشيع . توفي بمدة سنة ٤٥٠ .

بنيّة الوعاة ١ : ٥٥٣ . (٦) في الأصل : وقال .

زيداً لقد قام ، جواب قسم محنوف .

تيسيه

مقتضى كلام الزخشرى أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ،
ولم تقدم « إن » ، فالمبتدأ محنوف بعدها . قال ^(١) في الكشف : فإن
قلت : ما هذه اللام الداخلة على سوف - يعني ^(٢) : في قوله تعالى
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٣) - قلت : هي لام
المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة ^(٤) . والمبتدأ محنوف تقديره : ولأنت
سوف يُعطيك ، كما ذكرنا في « لأقسم » - يعني ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٥) على قراءة ابن كثير - وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام
قسم ^(٦) [أو ابتداء . فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع فون
التوكيد . فبقي أن تكون لام الابتداء . ولام الابتداء لا تدخل إلا على
الجملة من المبتدأ والخبر ، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر ، وأن يكون
أصله : ولأنت سوف يعطيك .

(١) في الأصل : قاله .

(٢) سقط من الأصل

(٣) الصحيح : هـ .

(٤) في الأصل : المؤكدة للحملة .

(٥) القيامة : ا .

(٦) سقط من الأصل .

قلت^١: أما قوله « فلام القسم لا تدخل على المضارع ، إلا مع
نون التوكيد » ليس^(١) على إطلاقه . بل هو مشروط عند القائلين به ،
وهم البصريون ، بالألّا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس ، أو « فـ »
أو بمعموله . فيمتنع حينئذ دخول النون . فقد انضح أن عدم النون في
« ولسوف » ليس مانعاً من جعل اللام جواب القسم . وأما الكوفيون
فإنهم أجازوا تعاقب اللام والنون . وأما في « لا أقسم بيوم
القيامة » فقد أولّه بعض البصريين على إرادة الحال . وفعل الحال إذا
أقسم عليه دخلت عليه^(٢) اللام وحدها .

فإن قلت : أليس قوله^(٣) في « المفصل » إن لام الابتداء تدخل
على المضارع ، مناقضاً لقوله : ولا م الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من
الابتداء والخبر ؟ قلت : ليس مناقضاً له ، لأنه مثل في المفصل بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ
رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٤) . وهذه اللام ، في الأصل ، داخلة على
الابتداء . ولكنها تأخرت عن محلها .

(١) كذا ، بحذف الفاء .

(٢) في الأصل : إذا أقسم دخل عليها .

(٣) في الأصل : في قوله . واطر الفصل ١٥٤ .

(٤) النحل : ١٢٤ .

سأله

لام الابتداء مستحقة لصدر الكلام . ولذلك علقت أفعال
القلوب ، ونَدَرَ زيادتها في الخبر ، كقول الراجز^(١) :

* أمُّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ ، شَهْرَبَةٌ *

وأوله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف ، تقديره : لَهِيَ عَجُوز . وضعف
بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي ، جيء باللام لأجله .

تنبيه

من أصناف لام الابتداء لام التوكيد ، الواقعة بعد « إن »
المكسورة ، خلافاً لمن قال : هي غيرها . والأول مذهب البصريين ،
قالوا : كان الأصل أن تقدم ، وإنما تأخرت لثلاث يجتمع حرفان
لمعنى واحد ، وهو التوكيد .

(١) رؤفة ، أو عترة بن عروس ، أو يزيد بن صة . ديوان رؤفة ١٧٠ والمضي
٢٥٤ وشرح سواهله ٦٠٤ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأنصاري
١ : ٤٨٨ وشرح المفصل ٣ : ١٣٠ والاسان (شهرت) والخزانة ٤ : ٣٢٨ .
والشهرة : الهرمة

فإن قلت : فهل كان أصلها أن تكون قبل « إن » أو بعدها .
ولم أخترت هي وثركت « إن » مقدمة ؟ قلت : الجواب عن الأول
أن أصلها كما ذكر ابن جني ، وغيره ، أن تكون قبل « إن » لوجهين :
أحدهما أنها لو قُدِّرَت بعد « إن » لزم الفصل بين « إن » ومعمولها ،
بحرف من أدوات الصدر . والثاني أنها جاءت مقدمة على « إن » لما
أبدلوا همزتها هاء ، في نحو قول^(١) الشاعر^(٢) :

ألا ، يا سنا بَرَقِ ، على قُلُلِ الحِمَى
لَهْنِكَ ، مِنْ بَرَقِ ، عَلَيَّ كَرِيمُ

ولأنما سهَّلَ الجمع بين حرفي التوكيد ، في ذلك ، تفسيراً لفظ أحدهما .
وفي هذا البيت أقوال آخر ، ليس هذا موضع ذكرها .

(١) في الأصل : لما أبدلوا همزتها في قول .

(٢) محمد بن مسلمة أو محمد بن زيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢٠ وتار الأرهار
٧٩ ومخالس ثعلب ١١٣ والزهرة ٢٢٧ والخصائص ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥
وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وديوان المائي ٢ : ١٩٢ والنبي ٢٥٤ وشرح شواهد
٦٠٢ والسمط ٥٦١ والمتع ٣٩٨ وشرح الفصل ٨ : ٦٣ و ١٠ : ٤٢
والوادر ٢٨ والمقرب ١ : ١٠٧ واللسان والتاح (لهن) و(قدي) .
والقلل : جمع قلة ، وهي قلة الجبل .

والجواب عن الثاني أنهم بدؤوا بـ «إن» قوتها ، لكونها عاملة . كذا قال الأخفش .

وفائدة هذه اللام تأكيد مضمون الجملة . وكذلك «إن» .
ولأنما اجتماعاً^(١) ، لقصد المبالغة في التوكيد . وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر ، و«إن» لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي . وفيه تجوز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر ، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيدا منطلق ، جواب : ما زيد منطلق . وإن زيدا لمنطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق .

وقال أهل علم^(٢) المعاني : إذا أقيمت الجملة إلى من هو خالي ذهن استثنى عن مؤكدات الحكم . فيقال : زيد ذاهب . ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً . وإذا أقيمت إلى طالب لها ، متردد في الحكم ، حسن تقوية الحكم^(٣) بمؤكد . وذلك بإدخال «إن» ، نحو : إن زيدا ذاهب . أو اللام ، نحو : لزيد ذاهب . ويسمى هذا النوع طليئاً . وإذا أقيمت إلى منكر للحكم^(٤) وجب توكيدها ، بحسب الإنكار . فتقول : إني صادق ، لمن ينكر صدقك ، ولا يبالغ فيه .

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

(١) ب : احتما .

(٣) في الأصل : الجملة .

وإتي لصديق^(١)، لمن يبالغ في إنكاره. ويسمى هذا النوع إنكارياً. وعليه قوله تعالى ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية﴾، إذ جاءها المرسلون^(٢) إلى آخرها.

ويؤيد ذلك جواب أبي العباس، للكندي^(٣) عن قوله: إتي أجد^(٤) في كلام العرب حشواً؛ يقولون: عبدالله قائم. ثم يقولون: إن عبدالله قائم. ثم يقولون: إن عبدالله لقائم. والمعنى واحد؛ فقال^(٥): بل المعاني مختلفة؛ فعبدالله قائم: إخبار عن قيامه. وإن عبدالله قائم: جواب عن سؤال سائل. وإن عبدالله لقائم: جواب عن إنكار منكر قيامه.

ولهذه اللام^(٦) بعد «إن» أربعة مواضع:

الأول: الخبر، بشرطين: أحدهما أن يكون مثبتاً. والثاني ألا يكون ماضياً، متصرفاً، حارياً من «قد».

(١) لس: ١٣.

(٢) وهو أبو يوسف، يلقب بن إسحاق. العيلسوف المشهور. توفي سنة ٢٦٠.

طبقات الأطباء ١: ٢٠٦ - ٢١٤.

(٣) في الأصل: لا أجد. (٤) أي أبو العباس ثعلب.

(٥) سقطت من الأصل.

الثاني : الاسم ، إذا تأخر ، نحو : إن في الدار لزيداً .

الثالث : معمول الخبر ، إذا توسط بينه وبين الاسم ، نحو : إن زيدا طعامك آكل . وشرطه أن يكون الخبر صالحا للام ، ولو كان ماضيا متصرفا ، نحو : إن زيدا طعامك ^(١) أكل ، لم تدخل اللام على معموله ، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله .

الرابع : الفصل بين الاسم والخبر ، نحو : إن هذا هو القصص الحق ^(٢) .

ويحكم على هذه اللام بالزيادة ، فيما سوى هذه المواضع . ولا تدخل على خبر « لكن » خلافا للكوفيين . وأما قول الشاعر ^(٣) :

• ولكنني ، من حُبِّها ، لعميدُ •

فتأول .

(١) في الأصل : لطعامك . (٢) آل عمران : ٦٢ .

(٣) صدره :

يلثوموثي ، في حُبِّ ليلتي ، عوادلي

معاني القرآن ١ : ٤٦٥ واللام ١٧٧ والمعي ٢٥٧ وشرح شواهد ٦٠٥ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤١ وشرح الأشموني ١ : ٢١١ والإصابة ٢٠٩ وشرح الفصل ٨ : ٦٤ و ٧٩ وشرح الكافية ٢ : ٣٣٢ والخزانة ٤ : ٣٤٣ واللسان والتاج (لكن) .

فإن قلت : قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام ، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها . وهذه اللام التي بعد « إن » يتقدم معمول ما بعدها عليها ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾^(١) ، فهذا دليل على أن هذه غير تلك ا قلت : الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جار تقديم المعمول عليها . نظير ذلك الفاء الواقعة جواب « أمّا » . وسيأتي بيان^(٢) ذلك ، إن شاء الله تعالى^(٣) .

القسم الخامس : اللام الفارقة . وهي الواقعة بعد « إن » المخففة ، في نحو ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(٤) ، فارقة بين « إن » المذكورة و« إن » النافية . فإذا قلت : إن زيد لقاتم ، ف« إن » مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها فارقة^(٥) . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون

(١) الطارق : ٨ . (٢) في الأصل : جواب .

(٣) في حاشية الأصل : « لام الابتداء :

ولام ابتدائي صدر قول ، وتعدّ إن

ن ، مكسورة ، وهو الصحيح ، مستقيم .

(٤) القرة : ١٤٣ .

(٥) في حاشية الأصل : « اللام الفارقة :

ولام ، أنت من بعد « إن » ، متحتماً

بفارقة تُسمى ، بهذا القول فالحكم .

إلى أن « إن » نافية ، واللام بمعنى « إلا » .

قال الزنجشري وغيره : هذه اللام لازمة في خبر « إن » ، إذا خُفِّت . قلتُ : إنَّما تلزم إذا أُلغيت « إن » ولم يكن في الكلام قرينة . فإنَّ أعملت ، نحو : إنَّ زيدا فائم ، أو دلَّ دليل على المراد ، لم تلزم لعدم الحاجة إليها . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

أما ابنُ أباة الضَّيِّمِ ، من آلِ مالِكِ
وإنَّ مالِكُ كانتِ كرامَ المعادينِ

واختلف في هذه اللام الفارقة . فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه ، غير لام الابتداء . منهم الفارسي . وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء ، الداخلة على خبر « إن » ، لزم للفرق . وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . واستدل الشلوبين ، على أنها لامٌ أخرى ، بعمل ^(٢) الفعل قبلها فيما بعدها . وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الموضع .

القسم السادس : لام الجواب . وهي ثلاثة أنواع : جواب القسم ، وجواب « لو » ، وجواب « لولا » .

(١) الطرمح . ديوانه ٥١٢ وشرح الأشموقي ١ : ١٤٥ وشواهد التوضيح

٥١ والبي ٢ : ٢٧٦ .

(٢) في الأصل وسائر النسخ : يعملُ .

فأما [اللام التي هي]^(١) جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية^(٢) . نحو : والله لزيد قائم ، ﴿ والله لا أكيدن ﴾ أصنامكم^(٣) ، ﴿ والله لقد آتراك الله ﴾^(٤) .

والأكثر في الماضي المتصرف ، وإذا وقع جواباً ، اقترانه بـ « قد » مع اللام . وقد يستغنى عن « قد » كقول امرئ القيس^(٥) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ ، حَلْفَةً فَاجِرٍ
لَنَامُوا ، فَإِنْ مِنْ حَدِيثٍ ، وَلَا صَالِي

وذهب قوم إلى أنه لا بد ، في ذلك ، من « قد » ظاهرة أو مقدرة . وقال ابن عصفور : إن كان الفعل قريباً من زمان الحال أدخلت عليه اللام وهـ قد ، [لأن « قد » تقربه من الحال]^(٦) . وإن كان بعيداً منه أُبَيِّنَت باللام وحدها^(٧) . ومنه قوله « لناهوا » .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط « والفعلية » من الأصل . واستدرك في حاشيته .

(٣) الأنبياء : ٥٧ . (٤) يوسف : ٩١ .

(٥) ديوان امرئ القيس ٣٣ والمغني ١٨٨ و ٧٠٨ وشرح شواهد ٤٩٤

والقرب ١ : ٢٠٥ والخزانة ٤ : ٢٢١ . والصالي : المستدق .

(٦) سقط من الأصل . (٧) سقطت من الأصل .

ولا إشكال في أن لام القسم منافية للام الابتداء . وقول صاحب
 رصف المباني « وإذا ^(١) تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ، ولام
 التوطئة « غير صحيح .

وأما اللام التي هي جواب « لو » وجواب « لولا » فيأتي ذكرها
 مع . لو ، ولولا ^(٢) .

القسم السابع : اللام الموطئة . وهي الداخلة على أداة الشرط ، في
 نحو . والله لئن أكرمتني لأكرمنك . وإن كان القسم مذكوراً
 لم تلزم . وإن كان محذوفاً لزم غالباً ، نحو ﴿ لئن أخرجوا
 لا يخرجون معهم ﴾ ^(٣) . وقد تحذف ، والقسم محذوف ، نحو
 ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾ ^(٤) ، ﴿ وإن لم
 تغفر لنا ، وترحمنا ، لنكونن ﴾ ^(٥) . وفيل : هي منويّة ^(٦)
 في نحو ذلك .

(١) ب و ح . إذا . وإطر رصف المباني في شرح حروف المعاني ١١٢ .

(٢) في حاشية الأصل : « اللام الخوافية :

ولام جواب ، تدّ لولا ، وبمدّ لو

كذلك في عتسي يمين مصبم » .

(٤) المائة : ٧٦ .

(٣) الحشر : ١٢ .

(٦) في الأصل : معنويه .

(٥) الأعراب : ٢٣ .

ولإنما سميت هذه اللام موطئة^(١) ، لأنها وطأت للجواب .
وتسمى أيضاً : المؤذنة . وقولهم : إنها موطئة للقسم ، فيه تجويز . ولإنما
هي موطئة لجواب القسم .

وأكثر ما تكون مع « إن » الشرطية ، كما تقدم . وقد تدخل
على غيرها ، من أدوات الشرط . ومن ذلك قراءة غير حمزة ﴿لَمَّا
آتَيْتُكُمْ﴾ ، من كتاب ، وحكمة^(٢) ، وقول الشاعر^(٣) :
لَمَتِي صَلَحْتَ لِيُقْضَيْنَا لَكَ صَلَاحُ

ولتُجْزَيْنَا ، إذا جُزيت ، جَمِلاً
وذكر ابن جني في « سر الصناعة » أن « إذ »^(٤) قد شُبِّهَتْ بـ « إن »
فأدخلت عليها اللام الموطئة ، في قول الشاعر^(٥) :

(١) في حاشية الأصل : « اللام الموطئة :
ولامٌ ، يُسَمُّوْهَا مَوْطِئَةً » ، كما
يُقَالُ : لَمَسْتُ خَالَفَتَ رِئِكَ تَنْدَمُ . »

(٢) آل عمراب : ٨١ .

(٣) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والخزانة ٤ : ٥٣٩ .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) المغني ٢٦٠ وشرح شواهد ٦٠٧ والألمالي ١ : ١٤٨ والبيان والتبيين

٣ : ٢٠٦ والخزانة ٤ : ٥٣٩ . والحزة : جزء الصوف .

غَضِبْتُ عَلَيَّ ، لَأَنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ
فَلَا ذَا غَضِبْتُ لِأَشْرَبْتَنِي خُرُوفٍ

وقد يجاء بـ « لئن » بعد ما ينفي عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام. كقول
عمر بن أبي ربيعة^(١) :

أَلَيْمٌ بِرَيْبَ ، إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا
قُلَّ النَّوَاءُ ، لئن كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

القسم الثامن : لام التعريف ، عند من جعل حرف التعريف
أحادياً . وهم المتأخرون ، ونسبوه إلى سيبويه . وذهب الخليل إلى أن
حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع . ووصلت لكثرة الاستعمال .
وهو مذهب ابن كيسان . وكان الخليل يسميه « أل » . ولا يقول :
الألف واللام . واختار هذا القول ابن مالك . ونقل ابن مالك عن سيبويه
أن حرف التعريف عنده ثنائي ، ولكن همزة همزة وصل ، ممتدة بها
في الوضع ، كما يمتد بهمزة « استمع » ونحوه ، فيقال : هو خماسي .
قلت : وهو صريح كلام سيبويه ، لأنه عدّ حرف التعريف في الحروف

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩١ والمي ٢٦١ وشرح شواهد ٢١٠

النتائية (١) .

وسياتى الكلام على حرف التعريف في باب النتائي ، إن شاء الله تعالى . وإنما أخرت الكلام عليه ، لأن المختار عندي مذهب سيدييه .
فهذه جملة أفساه اللام ، على سبيل الاختصار . والله الموفق .

المسيم

يكون حرف معنى في موضعين :

الأول : قولهم في القسم : مٌ الله ، بضم الميم . فالميم في ذلك حرف جرّ ، عند قوم من النحويين . وذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم . وردّ بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت ، كما تفتح الواو ، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد ، إلا في كلمة واحدة ، تختلف فيها ، وهي « فمٌ » . وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم ، وهي بقية « ايمن » . واختاره ابن مالك . وحكى في هذه الميم الفتح والكسر أيضاً ، فهي مثلثة . وذهب الزغشري (٢) إلى أن قولهم « مٌ الله » هي « مٌن » التي تستعمل في القسم ، حذفت نونها .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٢) المصدر ١٦٤ ونرجح المصدر ٩ : ٩٣ - ٩٤ .

الثاني : الميم التي هي بدل من لام التعريف ، في لغة طيبي . وقيل :
هي ^(١) لغة أهل اليمن . كقول الشاعر ^(٢) :

ذاك خَلِيلِي ، وذُو يُوَاصلُنِي

يَرْنِي ورَائِي ، بامْسَهم ، وامْسَلِمَة

وروى النَّمِرُ بنُ قَوْلَب ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ ، يقول ^(٣) :

« ليسَ من امْبِرٍ امْصِيامٌ في امْسَفَرٍ » . قال ابن يعيش ^(٤) في

« شرح المفصل » : لم يرو النَّمِرُ عن النبي ﷺ ، غير هذا الحديث .

قلت : في عِدَّة هذه الميم من حروف المعاني نظر ، لأنها بدل

لا أصل . وأيضاً فإنَّ هذا مبني على القول بأن حرف التعريف أحادي

والهمزة غير معتد بها .

[وذكر أبو البقاء أن الميم في « أنتم » حرف معنى] ^(٥) .

(١) في الأصل : و .

(٢) عداقة بن عمة . المع ٤٨ وشرح شواهد ١٥٩ وشرح شواهد التامية

٤٥١ - ٤٥٥ . والبيت ملغى من بيتين . اطر الاسان والتاح (سلم) وشرح

شواهد السامية ٤٥٢ . والسلة : واحدة السلم ، وهي الحجارة .

(٣) اطر المتع ٣٩٤ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٣٤ . واطر شرح شواهد الشامية ٤٥٤ - ٤٥٥ .

(٥) سقط من الأصل . وفي حاشية الأصل : « معاني الميم » :

والميمُ حَرَوَا ، ها ، يَمِيئاً في حالِ صَمٍّ ، وفيهِ حَلْفٌ

ومن يَقُلْ ... ،

النون

له في الكلام مواضع كثيرة . وإنما أذكر هنا أقسام النون ، الذي يعدّ من حروف المعاني . وهي أربعة أقسام .

الأول : نون التوكيد . وهي قسمان : ثقيلة ، وخفيفة . وقد جمع قوله تعالى ﴿لَيْسُ جَنَّاتٍ وَلَيْسَ كُنُوزٌ﴾^(١) . وهما أصلان ، عند البصريين ، لتخالف بمض أحكامهما ، ولأن التوكيد بالثقيلة^(٢) أهدأ . قاله الخليل . ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة . وكلاهما يختص بالفعل ، ونادر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز^(٣) :

* أَقَاتِلْنِ : أَحْضَرُوا الشَّهْودَا *

وقول الآخر^(٤) :

-
- (١) يوسف : ٣٣ .
(٢) في الأصل : بالنون الثقيلة
(٣) ينسب إلى رؤبة . ديوانه ١٧٣ . وينسب إلى رحل من هذيل . شرح أشعار الهدلين ٦٥١ والمضي ٣٧٤ وشرح سواحه ٧٥٨ وشرح الكافية ٤٠٤ : ٢
وشرح الأشموني ١ : ٢٤ والخزانة ٤ : ٥٧٤ والمبني ١ : ١١٨ - ١٢٠
و ٤ : ٣٣٤ وحشية الصبان ٣ : ٢١٢ .
(٤) رؤبه . ديوانه ١٧٩ برواية : « أَتَحْمِلُونَ » . وحمزة اللثة ٢ : ٢٩١
وشرح الأشموني ١ : ٢٣ وشرح الكافية ٢ : ٤٠٥ والخزانة ٤ : ٥٧٧
والبيي ١ : ١٢٢ - ١٢٤ .

* أَشَاهِرُنْ ، بَعْدَنَا ، السَّيُوفَا *

والذي سوَّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع ، من الشبه .

ويؤكد بها الأمر مطلقاً .

وأما المضارع فإن كان حالاً لم تدخل النون عليه ، وإن كان مستقبلاً أكيد بها وجوباً ، إذا وقع جواب قسم ، بأربعة شروط : أن يكون مثبتاً ، وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس ، وأن يكون غير مقرون بـ « قد » ، ألا يكون مقدم المعمول ، فإذا استوفى هذه الشروط ، وهو مستقبل ، وجب عند البصريين توكيده بالنون . وأجاز الكوفيون حذف النون ^(١) ، اكتفاءً باللام ، وورد في الشعر . وجواراً بعد « إمّا » نحو ﴿ فَأِمّا تَخَافْنَ ﴾ ^(٢) .

ولم يرد ^(٣) في القرآن بعد « إمّا » إلا مؤكداً . وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد « إمّا » واجب ، في غير الضرورة . قلت : قد ^(٤) كثر حذف النون بعد « إمّا » في الشعر . وأما في التثنية فعزيز . وقد حُكي منه قراءة بعضهم ﴿ فَأِمّا تَرَيْنَ ﴾ ^(٥) بنون الرفع .

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| (١) ب : حذفها . | (٢) الأفعال . ٥٨ . |
| (٣) ب و ح . ولم يحى . | (٤) سقطت من الأصل . |
| (٥) مريم : ٢٥ . | |

ذكرها ابن جني ، وهي شاذة .

وبجوز التوكيد أيضاً ، في المضارع المستقبل ، إذا وقع بعد ما يُفهمُ الطلب ، كلام الأمر « لا » في النهي ، وأدوات التحضيض والمرض ، والتمني ، والاستفهام .

ويقل التوكيد بالنون ، في غير ذلك . واستيفأوه في كتب النحو .
وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون ، في قول الشاعر^(١) :

دَامَنَّ سَعْدُكَ ، إِنْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ ، جَانِحَا

وفي الحديث : « فإمّا أدر كنّ واحدٌ منكم الدّجال » . والذي سوغ ذلك أن الفعل فيها مستقبل المعنى ، لأنه في البيت دعاء ، وفي الحديث شرط .
وتنفرد النون الثقيلة . بوقوعها بعد ألف الاثنين ، والألف الفاصلة إثر نون الإناث . ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين . وأجاز ذلك يونس^(٢) ، والكوفيون .

(١) المفني ٣٧٤ وشرح شواهد ٧٦٠ وحاشية الصبان ٣ : ٢١٣ والبي

٢ : ٣٤١ - ٣٤٢ والمجمع ٢ : ٧٨ والدرر اللوامع ٢ : ٩٩ .

(٢) وهو يونس بن حبيب البصري . توفي سنة ١٨٢ . بنية الوعاء ٢ : ٣٦٥ .

الثاني : التنوين . وهو نون ساكنة ، تلحق الآخر ، تثبت انقطاعاً ، وتسقط خطأً . ويُورد على هذا الحدّ نون التوكيد الخفيفة في مثل ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(١) . فإن قيل : لا ترد ، لأنها لم تسقط خطأً ، بل رسمت ألفاً قلنا : هذه الألف ليست صورة النون ، بل صورة بدليها . ولو سلّم ذلك انتقض الحدّ بتنوين المنصوب في نحو ﴿اهبطوا مصرًا﴾^(٢) . فلذلك قال ابن الحاجب^(٣) : نون^(٤) ساكنة ، تتبع حركة الآخر ، لا لتوكيد^(٥) الفعل .

فإن قلت : لو قال « آخر الاسم » كما قال بعضهم لم يحتج إلى الاحتراز عن نون التوكيد . قلت : لو قال ذلك لم يكن الحدّ جامعاً ، لخروج تنويني^(٦) الرثم والغالي . فإنهما قد يلحقان الفعل ، والحرف ، كما سيأتي .

وأقسام التنوين عند سيبويه خمسة :

الأول : نون التمكين . وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف ،

-
- | | |
|--|---------------------------|
| (١) العلى : ١٨ . | (٢) البقرة : ٦١ . |
| (٣) وهو عثمان بن عمر ، صاحب الكافية والسافية . توفي سنة ٦٤٦ هـ . | (٤) شرح الكافية ٢ : ٤٠٢ . |
| (٥) في شرح الكافية : لا لتأكيد . | (٦) ب : تنوين . ج : نون . |

إشعاراً ببقائه على أصالته .

والثاني: تنوين التكثير . وهو اللاحق بمض الأسماء المبنية ،
فرقاً بين معرفتها ونكرتها . ويطرد فيما آخره « وَيَنه » ، نحو : سيبويه .
ولا يطرد في أسماء الأفعال .

والثالث: تنوين المقابلة . وهو اللاحق لما جُمع ^(١) بألف وتاء
زائدتين ^(٢) ، نحو : مُسَلِّمات ، لأنه يقابل النون في جمع المذكر ،
نحو : مُسَلِّمين . وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرهبى ^(٣) ، لثبوته في
نحو : عَرَقات ، بمد التسمية .

والرابع: تنوين العوض . وهو نوعان : عوض عن مضاف إليه :
إما جملة ، نحو : يومئذٍ ، وإما مفرد ، نحو : كلّ ، وبعض ، وأي .
وعوض من حرف ، نحو : جَواري ، وغَواشٍ . فالتنوين في ذلك عوض
من الياء المحذوفة بحركتها ، عند سيبويه . وقال المبرد والزجاجي : هو
عوض من حركة الياء ، فقط . وقال الأخفش : هو تنوين الصرف .
والخامس: تنوين التثنية . وهو تنوين يلحق الروي المطلق ،

(١) في الأصل : وهو ما جمع . (٢) ب : مزيدتين .

(٣) وهو أبو الحسن ، علي بن عيسى ، توفي ببغداد سنة ٤٢٠ هـ . إناء الرواء

هو صناعاً عن مَدَّة الإِطلاق ، في لغة تميم وقيس^(١) . قال ابن مالك : وقولهم
« تنوين الرثم » هو على حذف مضاف ، والتقدير : تنوين دى الرثم .
ولأنها هو عوض من الرثم ، لأن الرثم مدُّ الصَّوتِ بِمَدَّةٍ ،
تجانس حرف الروي . وهذا التنوين يلحق الاسم ، والفعل ، والحرف .
فالاسم كقول المجاح^(٢) :

* يا صاح ، ما هاجَ الدُّمُوعَ ، الذُّرْفَنُ ؟ *

والفعل كقوله^(٣) :

* مِنْ طَلَلٍ ، كَالْأُتْحَمِيِّ ، أَنْهَجَنُ *

والحرف كقول النابغة^(٤) :

أَزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ فِدِنَ

(١) في الأصل : في لغة قيس .

(٢) ديوان المجاح ٢ : ٢١٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ والمي ١ : ٢٦ والخزانة ٣ : ٥٦ .

(٣) المجاح أيضاً . ديوانه ٢ : ١٣ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والبحر ٣ : ١٥٦ .

والأتحمي : رد مسوب إلى موضع فاليمين . وأنهج : أخلى وبلي .

(٤) في الأصل : كقول المتأخر . واليب في ديوان النابغة ٣٠ والمغني ١٨٦ و

٣٧٨ وشرح شواهد ٤٩٠ والخزانة ٣ : ٢٣٢ .

وزاد الألفش قسماً ، وهو الغالي . وهو كتونين الترثم ، في
عدم الاختصاص بالاسم . والفرق بينهما أن تنوين الترثم هو اللاحق
للروي المطلق ، كما سبق . والغالي هو اللاحق للروي المقيّد ، كقول
العجاج^(١) :

* وقاتم الأعماق ، خاوي المخترق^٢ن *

أراد المخترق^٢ . فزاد التنوين ، وكسر الحرف قبله ، لالتقاء الساكنين .
وسمى الألفش الحركة التي قبله ألفاً ، كما سماه الغالي . والمشهور
عند من أثبت أنه قسم مغاير للترثم .

وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من الترثم^(٢) . واختاره ابن يعيش
الجلي^(٣) . وقد أنكر الزجاج والسيراfi الغالي ، وقال : إن القافية

(١) كذا ، والبت لرؤية . وهو مطلع أرجوته المتوردة . ديوانه ١٠٤ والذي
٣٨٧ وشرح شواهد ٧٨٢ والكتاب ٣١٦ : ٢ والخصائص ١ : ٢٦٤
وشرح المعنى ٢ : ١١٨ وإيضاح ٢٣٣ - ٢٣٥ والمرمر ١ : ٢٦٣ .
واقسام : المعرف حمراء . والمعرف : المر .

(٢) ب : من تنوين الرسم

(٣) وهو يعيسى بن علي بن يعيسى . أبو البقاء ، موفق الدين . توفي سنة ٦٤٣ .
بنية الوعد ٢ : ٣٥١ . وانظر شرح المفصل ٩ : ٣٣ - ٣٤ .

المقيّدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك لا يلحقها للتونين ، لأنه
ينكسر بذلك . وقالوا : إن كان سُمع فاعما هو :

* وقائم الأعماق ، خاوي المخترق إن *

برادة « إن » [إشعاراً بأنه يت كامل . فضَعُف لفظه بهمزة « إن » ،
لأنحفازه ^(١) في الإنشاد ^(٢) ، فظن السامع أنه نون ، وكسر الروي .
قال ^(٣) ابن مالك : فهذا ، الذي ذهب إليه أبو سعيد ، تقدير صحيح
مخلص من زيادة ساكن ^(٤) بعد تمام الوزن . وقال أبو الحجاج يوسف
ابن معروز ^(٥) : ظاهر قول سيبويه ، في الذي يسمونه تنوين الترثم ،
أنه ليس بتونين ، وإنما هو نون تتبع الآخر ، عوضاً عن المدّة . وذكر ^(٦)
في « التحفة » أن التنوين من خواص الاسم ، في جميع وجوهه ، وتسمية
ما يلحق الفعل للترثم تنويناً مجازاً ، وأما هو نون تتبع الآخر ، عوضاً
عن المدّة . ولذلك حكمه عكس حكم ^(٧) التنوين ، لأنه يثبت وفقاً ،

(١) ح . لارحانه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل . وقال .

(٤) ب : ساكن على ساكن .

(٥) وهو أديب نحوي . توفي بمصر سنة ٦٢٥ . نية الوعاة ٢ : ٣٦٢ .

(٦) أي : ابن مالك . انظر المعنى ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٧) في الأصل : حكمه عكس .

ويستقط وصلًا ، مخلاف التنوين .

وزاد بعضهم قسمًا سابعًا ، وهو تنوين الاضطراب ، كقول الشاعر^(١) :

* سَلَامُ اللَّهِ ، يَا مَطَرُ ، عَلَيْهَا *

فـ « مطر » مبني للنداء ، ونونه الشاعر للضرورة . قال بعضهم : وهو راجع ، في التحقيق^(٢) ، إلى تنوين التوكيد^(٣) . ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء .

وأما التنوين في « هؤلا » في الإشارة فهو خارج عن أقسام التنوين . فلذلك سماه بعضهم التنوين الشاذ . وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : التحقيق أنه نون زيدة في آخر « هؤلا » وليس بتنوين .
الثالث : نون الإناث في الفعل المسند إلى الظاهر ، على اللغة التي يقولون فيها : لنة أكلوني البراعيث . وهي لغة طيية ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) الأحوص . وعجزة :

وليس عليك ، يا مَطَرُ ، السلامُ

ديوانه ١٨٩ والكتاب ١ : ٣١٣ والنفي ٣٧٩ وشرح شواهد ٧٦٦

والخزاة ١ : ٢٩٤ . (٢) في الأصل : الحقيقة .

(٣) في الأصل : التمكن .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٥٠ والكتاب ١ : ٢٣٦ وشرح المصل ٧ : ٧٠ والجمع

١ : ١٦٠ وأما ابن الشجري ١ : ١٣٣ والخزاة ٢ : ٣٨٦ و ٣ : ٢٩٣

و ٣٣٤ و ٤ : ٥٥٤ . والديلم : المسوب إلى ديلم . وهي قرية بالتسام .

وحوران : موضع بالتام . والسليط : الرين .

ولكن دِيافىُّ أبوه ، وأمه

مَحَوْرانَ ، يَمَصِّرُ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
فالتون في « بَعَصِرُنَ » حرف يدل على التأنيت والجمع .

وأنكر قوم ، من النحويين ، هذه اللة ؛ وتأوله إما ورد منها .
ولا يُقبل قولهم في ذلك . بل هي ثابتة بنقل الأئمة . وسيأتي لذلك
مزبد بيان .

الرابع : نون الوفاية . وهي نون مكسورة تالحق قبل ياء المتكلم ،
إذا تُصِبت بعل ، نحو : أكرمني ، أو باسم فعل ، نحو : عليكِني ،
بمعنى : الزمّني ، أو بد « إن » وأخواتها ، نحو : ليتني . وتلزم مع الفعل
واسم الفعل ، إلا ما ندر من قوله ^(١) :

* إِذْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ ، لَيْسِي *

وأما « إن » وأخواتها فلأنه أقسام : قسم لا تحذف منه إلا نادراً ، وهو
« ليت » . وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو « لعل » . وقسم يجوز فيه الأمران ،
وهو : « إن » . وأن ، ولكن ، وكان .

(١) السب لروثة . ديوانه ١٧٥ والمثى ١٨٥ و ٣٨٠ وشرح شواهد ٤٨٨
والجزاة ٢ : ٢٥٠ و ٤٥٤ .

وتلحق نون الوقاية أيضاً ، قبل ياء المتكلم ، إن جُرّت بـ «من»
و «عن» . ولا تحذف إلا في ضرورة الشعر . نحو قوله ^(١) :

أَيْهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ ، وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلَا قَيْسٌ مِنِّي
أو بإضافة : قد ، وطف ، ولدن ، وبجل . وكلها بمعنى «حسب» .
وحذفها من «بجل» أكثر من إثباتها ، بمكس النلاثة التي قبلها .
ولا تلحق نون الوقاية غير ما ذكرته إلا ما ندر ، مما لا يقاس
عليه . وحكم نون الوقاية مشهور ، فلا نطول هنا باستيفائه .

وإنما سميت هذه النون نون الوقاية ، لأنها لحقت ، لتفي الفعل
من الكسر . ثم حُمِلَ على الفعل ما ذُكِر . وقال ابن مالك : سميت
بذلك لأنها تقي اللبسَ في الأمر ، نحو : أكرمني . فلو لا النون
لالتبسَ أمر المذكر بأمر المؤنث ^(٢) . ثم حُمِلَ الماضي والمضارع على
الأمر ^(٣) .

(١) حاشية السموي ٢ : ٨ والخزانة ٢ : ٤٤٨ وشرح الفصل ٣ : ١٢٥

وشرح ابن عقيل ١ : ٦٣ والمص ١ : ٦٤ والدرر ١ : ٤٣ وشرح

الأشموقي ١ : ١١٠ . (٢) في الأصل : المؤنثة .

(٣) في حاشية الأصل شعر متلوم في معاني النون .

السهماء

حرف مهمل ، وهو هاء السكت . وهي هاء ، تلحق وفها ، إيمان الحركة . وإنما تلحق بعد حركة بناءً لاشبهه حركة الإعراب . نحو : هُوَ ، وهِيَّة ، وما ليه ، وَلِهْ . وتلحق أيضاً بعد ألب النديبة ، ونحوها . كقولك : وازيداه . ولا تثبت وصللاً ، إلا في ضرورة شعر . وإنما أثبتتها القراء وصللاً ، في بعض المواضع ، اتباعاً لرسم المصحف .

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب ، إلا في موضعي . . . أحدهما ما في من الأفعال المعلقة على أصل واحد . نحو : عَهْ . ولم يمهْ . . . والثاني : « ما » الاستفهامية ، إذا جُرَتْ بإضافة اسم ، نحو : قراءهْ مهْ ؟ . وتفصيل الكلام على هذه المواضع موضع غير هذا .

وذكر بعضهم أن للهاء ، التي هي حرف معنى ، فسماً آخر . وهو أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام ، نحو : هزْبْدْ هُنْطَلْقْ ؟ حَسْكَاهْ قطرب . ومنه قول الشاعر (١) :

(١) نسب إلى جميل شيمه ، وعمر بن أبي ربيعة . ونسب في ديوانها المطبوعين .
المفصل ١٧٥ وشرحه ١٠ : ٤٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ . وشرح شواهدنا ٤٤٧ والمنتج ٣٩٩ - ٤٠٠ والحر ٢ . ٤٨٦ والمصحح والمقاموس والناح (ها) واللسان والناح (دا) .

وَأَنى صَوَّاجِبُهَا، فَقُلْنَ : هَذَا الَّذِي
مَنَعَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا ، وَجَفَانَا ؟

وقال بعضهم : إنه أراد « هذا » ، فحذف ألف « ها » ^(١) ، للضرورة .
فإن قلت : عَدُّ الهاء من حروف المعاني مشكل ، لأن هاء
السكت قد ذكرها النحويون مع الحروف الزوائد ، أعني حروف
« أمان وتسجيل » . فإنهم سَلَوُا الهاء بهاء السكت . وإنما يذكر من
حروف « أمان وتسجيل » ما ليس بحرف معنى . وأما الهاء التي هي بدل
من همزة فليست بأصل ! قلت : إنما كون هاء السكت حرف معنى
فواضع . وقد قال ابن الحاجب ، وغيره : إن ذكرها مع الحروف الزوائد
ليس بجديد . وهو كما قال . والله أعلم .

الـواو

حرف يكون عاملاً ، وغير عامل . فالعامل قسمان : جارٌ وناصب
فالجارٌ : واو القسم ، وواو « رُبَّ » . والناصب : واو « مع » ، تنصب
المفعول معه ، عند قوم . والواو ، التي تنصب الفعل ^(٢) المضارع بعدها ،

(٢) سقطت من الأصل .

(١) في الأصل : هذا .

هي الناصبة له ، عند الكوفيين . فأقسام الواو العامة أربعة . ولا يصح منها غير الأول . وسيأتي بيان ذلك .

فأما واو القسم فحرف يجر الظاهر ، دون المضمّر . وهو فرْعُ الباء ، لأن الباء فضلت بأربعة أوجه ، تقدم بيانها . وذهب كثير من النحويين إلى أن الواو بدل من الباء ؛ قالوا : لأنها تشابهها مخرجاً ومعنى ، لأنها من الشفتين ، والباء للإلصاق والواو للجمع . واستدلوا على ذلك بأن المضمّر لا تدخل عليه الواو ، لأن الإضممار يرد الأشياء إلى أصولها . وأما واو «رُبَّ» فذهب^(١) المبرد ، والكوفيون ، إلى أنها حرف حرّ ، لنياتها عن «رُبَّ» ، وأن الجر بها لا بد «رُبَّ» المحذوفة . واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها ، كقوله^(٢) :

* وقائم الأعماق ، خلوي المخترق *

والصحيح أن الحرف «رُبَّ» المحذوفة ، لا بالواو .

ولأن الواو أسوءُ الفاء و «بل» ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا في أن الجر بمد هما بد «رُبَّ» المحذوفة ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفاء . والواو المذكورة عاطفة . ولا حجة له ، في افتتاح القصائد بها ،

(١) انظر المسألة ٥٥ من الإنصاف . (٢) مضي في ص ١٤٧ .

على أنها غير عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها ، وإمكان عطفها على بعض ما في نفسه^(١) .

وأما واو « مع » فذهب عبدالقاهر^(٢) إلى أنها ناصبة للمفعول معه ، في نحو : استَوَى الماءُ والخَشْبَةُ . وهو ضعيف ، لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، في نحو : سرتُ وإِيَّاكَ . والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو ، من فعل ، أو شبهه ، بواسطة الواو .

وذهب الزجاج إلى أن ناصبه مصدر بعد الواو ، [من فعل ، أو شبهه]^(٣) . تقديره في « ما صنعت وأباك » : وتلبسُ أباك . وهو ضعيف ، لأن فيه إحالة لباب « المفعول معه » ، إذ المنصوب بـ « تلبس »^(٤) مفعول به .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف . وهو فاسد ، لأن الخلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها .

-
- (١) هـه أي : فس الشاعر . وفي الأصل : ههها .
 (٢) وهو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الحرجاني . واضح أصول البلاغة . توفي سنة ٤٧١ . هـ .
 (٣) سقط من الأصل .
 (٤) في الأصل : ملابس .

وقال الأخفش : انتصابه انتصاب الظرف ، وذلك لأن الأصل :
سرت مع النيل . فمأجىء بالواو في موضع « مع » انتصب الاسم
انتصاب « مع » . والواو هيئة لا تنصب هذا الاسم انتصاب الظرف .
ونظير ذلك إعراب ما « لا » بإعراب « غير » ، إذا وقعت
« لا » صفة .

ما إن قلت : فهل واو « مع » ضمير رأسه ، أو هي الواو العاطفة ؟
قلت : بل هي غيرها . وقال قوم : إنها ، في الأصل ، هي العاطفة . ولذلك
لا تدخل عليها واو المطفئ ، ولو كانت غيرها لصح دخول واو المطفئ
عليها (١) . كما تدخل على واو القسم .

وأما الواو التي ينتصب (٢) المضارع بعدها فتكون في موضعين :

الأول في الأجوبة الثمانية ، التي تقدم ذكرها ، للفاء الناصبة .
كقول الشاعر (٣) :

-
- (١) سقط من الأصل . (٢) ب : ينصب .
(٣) يسب إلى الأخطل ، وأبي الأسود ، والتوكل اللبي ، والطرماح ، وحسان ،
وساس البررى . الكتاب ١ : ٤٤٤ والمقتضب ٢ : ٢٦ والمعي ٣٩٩ وشرح
شواهد ٧٧٩ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٢٦ وحامسة المحترى ١٧٣ وأوصح
المسالك ٣ : ١٧٥ والمؤلف والمخلف ١٧٩ ومعجم السعراء ١٠ : والمثل
الساثر ٣ : ٢٦٢ و ٤ : ١٦٩ وحامسة الصرية ٢ : ١٥ وشذور الذهب =

لأنه عن حلي ، وثاني مثله
عار عليك ، إذا فعلت ، عظيم

والثاني : أن يضاف بها الفعل على المصدر ، كقول القائل^(١) :

للبس عباءة . وتقر عيني
أحب إلي ، من لبس الشفوف

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الواو في ذلك هي الناصبة للفعل ،
بنفسها ، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالتحالفة . والصحيح أن
الواو في ذلك عاطفة . والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الواو .
إلا أن ، في الأول ، عاطفة مصدر مقدر على مصدر موهم ، وفي
الثاني عاطفة مصدر مقدر على مصدر صريح . وإضمار « أن » بعدها

٢٣٨ وسورة الأمل ٢ : ٢٧٩ وأما ٢ : ٥٩١ والأعني ١١ : ٣٧
وسبح الأعشى ١ : ٥٩١ و ٢ : ٢٠٤ وعون الأخبار ٢ : ١٩ والبي
٥ : ٣٩٣ والخزاة ٣ : ٦١٧ والاسان ٩ : ٣٢٧ وديوان أبي الأسود ١٣٠
والردى الحاء ١٢٧ والأزهة ٢٤٣ وشرح المفرد ٧ : ٢٤ .
(١) سنون من نعت " لـ ١ : ٢٦٦ والفتحة ٢ : ٢٧ والم ٢٩٥ و ٣٩٩
وشرح شواهد ٦٥٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وأوضح المسالك ٣ : ١٨١
وحجاء الموان ٢ : ٢٠٨ وأمن ابن السكيت ١ : ٢٥١ والخزاة ٣ : ٥٩٣ .
وارواة : و"س" عاء . والتموف . جمع شمس وهو ثوب رقيق .

في الأول واجب . وفي الثاني جائز .

وأما الواو غير المعاملة فقد ذكر بعضهم لها أقساماً كثيرة . وهي راجعة إلى ثمانية أقسام :

الأول : العاطفة . وهذا أصل أقسامها وأكثرها . والواو أمّ باب حروف العطف ، لكثرة مجالها فيه وهي مُشْرِكة في الإعراب والحكم .

ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق . فإذا قلت : قام زيد وعمرو . احتمل ثلاثة أوجه : الأول أن يكونا عاملاً معاً ، في وقت واحد . والثاني أن يكون المتقدم قام أولاً . والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً . قال سيبويه ^(١) : ولبس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء بعد ^(٢) شيء .

وزهب قوم إلى أنها للترتيب . وهو منقول عن فطرب ^(٣) ،

(١) الكتاب ٢١٨٠١ . ومعه : وما مررتُ رجلٍ وحمارة ، أي ما مررتُ بها . وليس في هذا دليل على أنه بدأ شيء قبل شيء ، ولا شيء مع شيء . وكان على المزاج أن يستمين صاره سيويه في ٢ : ٣٠٤ ، لأنها أقرب إلى ما يريد .

(٢) كذا في الكتاب مع .

(٣) وهو محمد بن المستنير ، أبو علي . توفي سنة ٢٠٦ . ومات الأعيان ٣١٢ : ٤ .

وثعلب، وأبي عمر الزاهد^(١) غلام ثعلب، والرَّبْعِي، وهشام^(٢)،
وأبي جعفر الدِّينَوْرِي. ولكن قال هشام والدينوري: إن الواو هنا
معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو: اختصم زيد.
وعمر، ورأيت زيدا وعمرًا، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران،
بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن
يتقدم المتأخر. وعن العراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. وقد علم
بذلك أن ما ذكره السيرافي والفارسي^(٣) والسهيلي، من إجماع النحاة،
بصريتهم وكوفيّهم، على أن الواو لا تُرتب، غير صحيح.

قال ابن الخباز^(٤): وذهب الشافعي، رضي الله عنه، إلى أنها

(١) وهو محمد بن عبد الواحد، المعروف بالطارر الماوردي. توفي سنة ٣٤٥.
ومات الأعيان ٤: ٣٢٩ - ٣٣٤.

(٢) وهو هشام بن معاوية، أبو عبدالله، المعروف بالفرير. صاحب الكسائي،
وتوفي سنة ٢٠٩. إنباه الرواة ٣: ٣٦٤.

(٣) كذا في د. وفي الأصل و ب و ج «أو» وأطر المجمع ٢: ١٢٩. والدينوري
هو أبو علي أحمد بن حمير. توفي بمصر سنة ٢٨٩. إرشاد الأريب ١: ٣٨٢
وإنباه الرواة ١: ٣٣ ونسبة الوعاء ١: ٣٠١.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) وهو شمس الدين أحمد بن الحسين، أبو عبدالله الفرير. توفي سنة ٦٣٩.
نكت الهميان ٩٦.

للترتيب . ويقال : نقله عن الفراء . وقال إمام الحرمين ^(١) في «البرهان» :
اشتهر ، من مذهب أصحاب الشافعي ، أنها للترتيب ، وعند بعض الخنفية
للصية ، وقد زلَّ الفريقان .

وقال ابن مالك في «النسبيل» ^(٢) : تنفرد الواو بكون متبوعها
في الحكم محتملاً للصيغة برُجحان ، وللتأخر بكنة . وللتقدم بقلة .
فيل ^(٣) : وهو مخالف ، في ذلك . لكلام سيويه وغيره ^(٤) .

وقال ابن كيسان : لما احتملت هذه الوجوه . ولم يكن فيها
أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع ،
في كل حال ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التعرق .

تنبيهات

الأول : تنفرد الواو ، في اللفظ ، بأمر . منها باب المفاعلة
والافتعال ، نحو : تخاصم زيد وعمرو ، واختصم زيد وعمرو . وهذا
أحد الأدلة على أنها لا ترتب .

(١) وهو ركن الدين أبو المعلي ، عبد الملك بن عبد الله الحوي . أعاد التأخر من
أصحاب الشافعي . توفي سنة ٤٧٨ . وفيات الأعيان ٣ : ١٦٧ .

(٢) نسبيل الفوائد وتكيل المقاصد ١٧٤ .

(٣) اطرا المجمع ٢ : ١٢٩ . (٤) سقط «ونيره» من الأصل .

الثاني : إذا عطف بالواو على منيَّ فإن قُصِدَت المِيعَةُ لم يؤث
 بـ « لا » بمد الواو ، نحو : ما قام زيد وعمرو ^(١) . وقد ترد زائدة ،
 إن أُمن اللبس ، نحو : ما يَسْتوي زيد ولا عمرو . لأن المِيعَةَ هنا
 مفهومة من « يستوي » ، وإن لم تقصد المِيعَةُ جيء بـ « لا » ، نحو :
 ما قام زيد ولا عمرو ، ليعلم بذلك أن الفعل منيَّ عنها حال الاجتماع
 والاقتران ^(٢) . ومنه ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالثَّبي
 تُقَرَّبُ بكم ، عندنا ، زُلْفَى ﴾ ^(٣) .

فإن قلت : إذا قيل : ^(٤) ما قام زيد ولا عمرو ، فهل ^(٥) هو من
 عطف المفردات أو ^(٦) من عطف الجمل ؟ قلت : بل من عطف المفردات ،
 خلافاً لبعضهم .

الثالث : قال السبيل : الواو قسيان : أحدهما أن تجمع الاسمين
 في عامل واحد ، وتنوب مناب صينه التثنية . فيكون « قام زيد وعمرو »
 بمنزلة : قام هذان . وإذا ثنيَّ الفعل قلت : ما قام زيد وعمرو . والثاني

(١) سقط من الأصل . وسقط أيضاً من د ، ومعه « وقد ترد ... نحو ما قام

زيد ولا عمرو » . (٢) في الأصل : والاقتران .

(٣) سبأ : ٣٧ . (٤) سقط « إذا قيل » من الأصل .

(٥) في الأصل : هل . (٦) في الأصل : أم .

أن تُضمِر^(١) بعد الواو ، فترفع المعلومَ بذلك المضمر ، أو تنصب .
فإذا نفيت ، على هذا ، قلت : ما قام زيد ولا عمرو . فالواو عاطفة جملة
على جملة .

وينركَّب على هذين الأصلين مسائل . منها : قامت هند وزيد ،
إذا أضمرت . وقام^(٢) هند وزيد ، إذا جعلتها جامعة ، لتغليب المذكر على
المؤنث . وتقول : طلعت الشمس والقمر ، وطلع الشمس والقمر ، على
هذا . ولا تقول في «جُمِيعَ» إلا : جُمِيعَ الشمس والقمر . ومنها :
زيد قام عمرو وأوه ، إن جعلتها جامعة جاز ، أو أضمرت بعدها لم يجز .
وكذلك في الصلة والصفة .

الرابع . قال بعض العلماء : الصواب أن يُقال : الواو لمطلق الجمع ،
لا للجمع المطلق . لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق ، لأننا
نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد ، والماهية المقيّدة ، ولو بقيد « لا » .
والجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا ، بل المطلوب هو مطلق
الجمع ، بمعنى أيّ جمع كان ، سواء كان مرتباً أو غير مرتب . ونظير ذلك
قولهم : مُطلقُ الماء ، والماء المُطلق .

(١) في الأصل : يضمِر .

(٢) في الأصل : وما قام .

الثاني من أقسام الواو : واو ^(١) الاستئناف ، ويقال : واو الابتداء .
وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها ، في المعنى ،
ولا مشاركة له في الإعراب . ويكون بعدها الجملتان : الاسمية والفعلية .
فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى ﴿ ثُمَّ قَصَى أَجَلًا ، وَأَجَلَ مُسَمًّى
عِنْدَهُ ﴾ ^(٢) . ومن أمثلة الفعلية ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقِرُّ فِي
الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ
الْإِنْسَانُ ﴾ ^(٤) . وهو كثير .

ودكر بعضهم أن هذه الواو قسم آخر ، غير الواو العاطفة . والظاهر
أنها الواو التي تعطف الجمل ، التي لا عمل لها ^(٥) من الإعراب ، لمجرد
الربط ^(٦) ، وإنما سُمِّيت واو الاستئناف ، لثلاث يتوهم أن ما بعدها
من المفردات ، معطوف على ما قبلها .

وذكر بعض النحويين أن واو « رُبَّ » في نحو ^(٧) :

-
- | | |
|---|-----------------------|
| (١) سقطت من الأصل . | (٢) الأنعام : ٢ . |
| (٣) المح : ٥ . | (٤) مريم : ٦٥ - ٦٦ . |
| (٥) سقطت من الأصل . | (٦) في الأصل : المي . |
| (٧) يب من مشطور الرجز لحران المود . ديوانه ٥٢ وديوان المجاح ٢ : ٣٤٦ . | |
| والكتاب ١ : ١٣٣ و ٣٦٥ ومرائد القلائد ١٢٨ ومحاسن نمل ٢٦٢ | |
| وأوصح المسالك ١ : ٢٦١ والمي ٢ : ٣٢١ والخرابة ٤ : ١٩٧ . | |

* وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ *

ينبغي أن نُحمل على أنها واو الابتداء . وقد تقدم ذكرها .

الثالث : واو الحال : وقد رها النحويون بـ « إذ » ، من جهة أن الحال ، في المعنى ، ظرف للعامل فيها . وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : جاء زيد ويده على رأسه ، وعلى الفعلية ، إذا تصدرت بماض . والأكثر اقترانه بـ « قد » ، نحو : جاء زيد وقد طلعت الشمس . وتدخل على المضارع المنفى ، ولا تدخل على المبتدأ . وأما نحو قوله^(١) :

* نَجَوْتُ ، وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِيكَ *

فالصحيح أنه على إضمار مبتدأ بعد الواو .

واعلم أن اعران الجملة الحالية بهذه الواو ثلاثة أقسام : واجب ، وممتنع ، وجائز . وقد أوضحته في غير هذا الموضع ، فإن ذكره هنا يطول به الكتاب .

الرابع : الواو الزائدة : ذهب الكوفيون والأخفش ، وتبعهم ابن

(١) عز سب لصدائه بن همام . وصدره :
طَلَا خَشْيَتُ أَطَاعِيَهُمْ

شرح ابن عقيل ١ : ٥٧٧ وشرح الأسموني ٣ : ٩٠ واللسان والتاج (رهن) وإصلاح المطلق ٢٣١ . وانظر شرح اختيارات المفضل ١٢٨٥ .

مالك، [إلى أن الواو قد تكون زائدة] ^(١). وأنشد الكوفيون ، على ذلك ، قول الشاعر ^(٢) :

حتى إذا فمِلتْ بَطُونُكُمْ
ورَأَيْتُمْ أولادَكُمْ شَبَّوا
وقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المَجَنِّ ، لَنَا
إِنَّ اللَّيْمَ ، الفاجرَ ، ائْتَبُ
أراد : فليت . وزاد الواو . وأنشد أبو الحسن ^(٣) :
فإذا وذلك ، يا كُيُشَّةُ ، لم يكن
إلا كَلِمَةً بارِقٍ ، بَخْيَالٍ
قال ابن مالك : ومثله قول أبي كبير ^(٤) :

- (١) سقط من الأصل .
(٢) الأسود بن زمزك . ديوانه ١٩ ومجمع ما استمعتم ٣٧٩ وشرح القصائد
السمع ٥٥ والإيضاح ٤٥٨ وخالف ثعلب ٥٩ والماني الكسر ٥٣٣ والأزهية
٢٤٥ وشرح الفصاح ٨ : ٩٤ وأما ابن السكيت ١ : ٣٥٧ - ٣٥٨
والعرائر ٢٩٨ واللسان والانتاج (١٢٠) والخزانة ٤ : ١٤٤ . وقلت
طونكم : كترتم .
(٣) في الأصل : أبو الحسين . واليبس لأن مقبل . ديوانه ٢٥٩ والصحاح واللسان
والانتاج (لم) والخزانة ٤ : ٤٢٠ .
(٤) ديوان المذليين ٢ : ١٠٠ والخزانة ٤ : ٤٢٠ .

فإِذَا وَدَلَّكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ

وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ

قلت : وذكروا زيادة الواو في آيات ، منها قوله تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(١) . وقوله ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِّلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ ﴾^(٢) ، قيل : واو « وتله » زائدة ، وهو الجواب . وقيل : الزائدة واو « ونادينا » . ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تتراد ، وتأولوا هذه الآيات ونحوها ، على حذف الجواب .

الخامس : الواو التي بمعنى « أو » : ذهب قوم من النحويين إلى أن الواو قد ترد بمعنى « أو » ، كقول الشاعر^(٣) :
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مُحْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ
وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم « الكلمة اسم وفعل وحرف » بمعنى « أو » ، لأنه قد يقال : اسم أو فعل أو حرف . قلت :
العكس أقرب ، لأن استعمال الواو في ذلك هو الأكثر . قال ابن مالك :

(١) الزمر : ٧١ وسقط « أبوابها » من الأصل .

(٢) الصافات : ١٠٣ .

(٣) عمرو بن رافة . المي ٦٨ و ١٩٣ و ٣٤٦ و شرح شواهد ٥٠٠ و شرح القصائد السبع ٢٦٤ و شرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ .

استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال «أو» .

السادس : واو الثمانية : ذهب قوم^(١) إلى إثبات هذه الواو ، منهم ابن خالويه^(٢) ، والحري^(٣) ، وجماعة من صفة النحويين . قالوا : من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في النامن من العدد ، فيقولون : واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية ، إسماعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل . واستدلوا بقوله تعالى [التَّائِبُونَ ، الْعَابِدُونَ ، الْحَامِدُونَ ، السَّائِحُونَ ، الرَّاكِعُونَ ، السَّاجِدُونَ ، الْأَسْرُودُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ] ^(٤) ، وبقوله تعالى [^(٥) وَوَنَامٍ مِنْهُمْ كُتِبَتْ لَهُمْ] ^(٦) ، وبقوله تعالى [تَيْبَاتٍ وَأَبْكَارًا] ^(٧) ، وبقوله تعالى [حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا] ^(٨) . قالوا : ألحقت الواو ، لأن أبواب الجنة ثمانية . ولما ذكر جهنم قال «فُتِحَتْ»

(١) ب : بعضهم .

(٢) الحسين بن أحمد ، أو عداة النحوي . درس بغداد ، وسكن حلب ، واختص سيف الدولة . توفي سنة ٣٧٠ . نية الوعاء ١ : ٥٢٩ .

(٣) القاسم بن علي ، أبو محمد ، صاحب المقامات المشهورة . توفي سنة ٥١٦ .

نية الوعاء ٢ : ٢٥٩ . (٤) التوبة : ١٢ .

(٥) سقط من الأصل . (٦) الكهف : ١١٢ .

(٧) التحريم : ٥ . (٨) الزمر : ٧٣ .

بلاواو، لأن أوأبا سبعة.

ودهب المحققون إلى أن الواو في ذلك إما عاطفة، وإما واو الحال. ولم يثبتوا واو التماية. [وأنكر الفارسي واو التماية]^(١)، لما ذكرها ابن خالويه في باب المناطرة.

والمذكر ما قيل في هذه الآيات. أما قوله تعالى « والنّاهِوْنَ » فالواو فيه عاطفة. وحكمة^(٢) ذكرها في هذه الصفة، دون ما قبلها من الصفات، ما بين الأمر والهي من التضاد. فجاء بالواو رابطاً بينهما لتباينهما، وتنافيها. وقال بعضهم: هي زائدة. وليس بشيء.

وأما قوله تعالى « وَثَامِنُهُمْ كَتَبُهُمْ » فقيل: هي واو المصطف^(٣)، أي: يقولون سبعة، وثامنهم كلبهم. فهذا حتمتان. وقال الزمخشري^(٤): هي الواو، الداخلة على الجملة الواقعة صفةً للنكرة، كما ندخل على الجملة الواقعة حالاً عن المعرفة. قال: « وفائدتها تأكيد لصوى الصفة بالموصوف. والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهي التي آذنب بأن الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه »

(١) سقط من الأصل. (٢) في الأصل: وحكم.
(٣) ب: واو عطف. (٤) الكشاف ٢: ٤٧٩.

عن ثبات علم، وطمأينة نفس، ولم يرجعوا بالظن كخيرهم». وهو منمرّضٌ من جهة أن دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد، من النحويين.

وأما قوله تعالى «وأبكاراً» فليس من هذا الباب، لان الواو فيه عاطفة، ولا بدّ من ذكرها، لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد.

وأما قوله تعالى «وفُتحت» فقال أبو علي وغيره: هي واو الحال، والمعنى: حتى إذا جاؤوها، وقد فتحت. أي: حاووها، وهي مفتحة، لا موقوفون. وهذا قول المبرد أيضاً. وقيل: إن أبواب جهنم لا تفتح، إلاّ عند دخول أهلها، وأما أبواب الجنة فيتقدّم فتحها، بدليل قوله تعالى ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ، مُفْتَتِحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(١). وجواب «إذا»، على هذا القول، محذوف، تقديره^(٢) بعد خالدين، أي: نالوا المنى، ونحو ذلك. حُذِفَ للتعظيم. وقيل بعد أبوابها، أي دخلوها^(٣). وقيل: الجواب «قال لهم» والواو مقحمة. وتقدم قول من جعل «فُتحت» هو الجواب، والواو مقحمة. والله أعلم.

(٢) سقطت من الأصل.

(١) ص: ٥٠.

(٣) في الأصل: دخولها.

السابع : الواو التي هي علامة الجمع في لغة « أكلوني البراغيث » .
وهي لغة ثالثة ، خلافاً لمن أنكرها وأصحاب هذه اللغة يُلحقون الفعل
المُسند إلى ظاهر ، مشى أو مجموع ، علامة كضميره . فيقولون : قاما
الزيتون ، وهما والزيتون . وقُمن الهندت . فالألف والواو والنون
[في ثلث حروف ، لا ضمائر . لا إسناد الفعل إلى الاسم الظاهر . فهذه
الأحرف]^(١) عديم كناه التأنيث في نحو^(٢) . فامت هند .

ومن شواهد هذه اللغة ، في الواو ، قول الشاعر^(٣) :

بَنِي الْأُرْسِ دَدَ كَانُوا بَنِيَّ ، فَمَزَّنِي

عليهم ، لإِخْلَالِ الْمَسَايَا ، كِتَابُهَا

أنشده ابن مالك . قال : وقد تكلم بهذه اللغة النبي * ، وَبَيَّنَّا ، قال
« يتعافبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » . وقال السهيلي :
أُفْقِيت ، في كتب الحديث المروية الصحاح ، ما يدل على كثرة هذه
اللغة وجودتها^(٤) . وذكر آثاراً منها : يتعافبون فيكم ملائكة . ثم قال :
لكنني أقول في حديث مالك^(٥) : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) عزبي : علي .

(٤) في الأصل وصحتها .

(٥) وهو الإمام مالك بن أنس ، صاحب الموطأ . وقد روى هذا الحديث . انظر

شرح الأشموني ٢ : ١٥٣ والموطأ ١١٨ .

حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً ، فقال فيه : إنَّ للملائكة
يتعاقبون فيكم . . .

قلت . ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيِّء ، وقال بعضهم :
هي لغةُ أزدِ سَنُوءَ . ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك .
فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدّماً ومبتدأً مؤخراً ، وبعضهم يجعل
ما اتصل بالفعل ضمائر ، والأسماء الطاهرة أبدال منها . وهذان تأويلان
صحيحان ، لما ^(١) سَمِعَ من ذلك ، من غير أصحاب هذه اللغة . وأما من يحمل
جميع ما ورد من ذلك على التأويل فقير صحيح ، لأن المأخوذ عنهم هذا
الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم محصوصين من العرب .

وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا
كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ ^(٣) . قلت : ولا ينبغي
ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة ، فلا ^(٤) يُحْمَلُ القرآن إلا على اللغات
العصيدة . والتأويلان المذكوران ، قيل : يجربان في الآيتين . وقيل في
« وَأَسْرُوا النَّجْوَى » أفعال أخر ^(٥) .

(١) في سائر النسخ : فما .

(٢) المائدة : ٧١ .

(٣) الأنساء : ٣ .

(٤) في الأصل : ولا .

(٥) في حاشية ب نقل عن كتاب إعراب التميمي بهاء الدين الحلبي .

الثامن : ولو الإنكار . نحو قولك « أَعْمُرُوهُ » لمن قال : جاء عمرو . وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر ، ألفاً بعد الفتحة ، وباء بعد الكسرة ، وواواً بعد الصمة . ويردف بهاء السكت .

التاسع : واو التذكار . نحو قولك « يقولو » تعني : يقول زيد . وحرف التذكار أيضاً تابع لحركة الآخر ، وإنما يكون ذلك في الوقف على الكلمة ، لتذكّر ما بعدها . فإن كان آخر الموقوف عليه ساكناً كُسِرَ وأُلْحِقَ الياء ، ولا تلحق هاء السكت حرف التذكار ، لأن الوصل « نوي » . وقد عدّوا حرف الإنكار وحرف التذكار من حروف المعاني .

العاشر : أن يكون بدلاً من همزة الاستفهام ، إذا كان بعدها همزة . كقراءة قبل ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ : وَآمَنْتُمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ » . وَأَمِنتُمْ ﴾ ^(٢) . فالواو في ذلك بدل من همزة الاستفهام . ذكر ذلك صاحب « رصف المباني » . ولا ينبغي ذكر مثل هذا ، إذ لو فتّح هذا الباب لعدّت الواو من حروف الاستفهام . والإبدال في ذلك عارض ، لاجتماع الهمزتين . والله أعلم .

(١) الأعراف : ١٣٣ .

(٢) الملك : ١٥ - ١٦ .

فهذه جملة أقسام الواو، وهي أربعة عشر قسماً . وبقيت للواو أقسامٌ آخر، ذكرها النحويون، ليست من حروف المعاني .
 منها الواو التي هي صير الجمع، نحو : الزَّيْدُونَ قاموا . فهذه الواو اسم، خلافاً للمارني . فإنه قال : هي حرف ، والفاعل مستكنٌ في الفعل .

ومنها الواو التي هي علامة الرفع ، نحو : جاء الزَّيْدُونَ .
 ومنها واو الإشباع ، وهي الزائدة للضرورة ، في نحو قول الشاعر^(١) :

وَأَنْتِي حَيْثُ مَا يَتِي الْهَوَى بِصَرِي
 مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو ، فَأَنْظُرُ
 أَي : فَأَنْظُر . فَأَشْبَع الضمة لإقامة الوزن .
 ومنها واو الإطلاق . وهي ، في الحقيقة ، واو الإشباع ، لكنها قياسية ، كالواو في قوله^(٢) :

(١) المعني ٤٠٧ وشرح سواهده ٧٨٥ وسر الساعة ١ : ٣٠ وشرح القصائد السبع ٣٣٢ واللسان (آ) والخراطة ١ : ٥٨ . وانظر الممتع ١٥٦ .
 (٢) عجزيت للجرير . صدره :

مَتَى كَانَ الْحَيَامُ بِيَدِي طُلُوحِ
 ديوانه ٥١٢ والمعني ٤٠٨ وشرح سواهده ٧٨٥ والخراطة ٣ : ٦٧١ .

* سَقِيَتِ النَّيْتِ ، أَيَّتُهَا الْحَيَامُ *

ومنها واو الإبدال. وهي أقسام: بدل من همزة، نحو [يَوْمٌ] .
وبدل من ألف، نحو: خَوْصَمَ زَيْدٌ ، لأن أصله « خاصم » . وبدل من
ياء، نحو [١]: مَوْقِن . فإنه من اليقين .
ومنها الواو الأصلية، كالواو في « وَعَدَ » .

ولما ذكرت هذه الأقسام، مع أنها ليست من حروف المعاني،
لأن بعض من صنف، في حروف المعاني، ذكر منها أقساماً ، فأوهم
كلامه أنها حروف معاني .

وقد كنت نظمت للواو خمسة عشر معنى ، في هذه الآيات .
وإليها يرجع جميع أقسامها (٢) :

الواو أقسامها ثلثي مُمْتَصِنَةٌ

أصلٌ ، وعطفٌ ، والامتتنافُ ، والقسمُ
والحالُ ، والنَّصْبُ ، والإعرابُ ، مُضْمَرَةٌ

علامةُ الجمعِ ، والإسباعُ مُنْتَظِمٌ
وزائدٌ ، ومعنى أو ، ورُبَّ ، ومع

وواو الإبدالِ فيها العَدُّ يُخْتَصَمُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) راد في الأصل هنا : وهي هذه .

الولف

حرف مهمل ، له عشرة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أَعْمَرَاهُ ۱ لمن قال : رأيتُ
عَمْرًا .

الثاني : أن تكون للتذكّر نحو : رأيت الرجلًا ، تريد «الرجل» ،
ووقفت لتذكر ما بعده .

وقد تقدم ذكر هذين المعنيين في الواو .

الثالث : أن تكون علامة التثنية في اللغة التي تقدم ذكرها .
كقول الشاعر^(١) :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ ، بِنَفْسِهِ
وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ ، وَحَمِيمٌ
الرابع : أن تكون كاتبة . وهي الألف في «يَنَا» . كقول

(١) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ١٩٦ والمتن ٤٠٧ وشرح شواهد ٧٨٤
وأُمّالي ابن الشجري ١ : ١٣١ . والمبعد : الميد القريب .

السادس : أن تكون قسدية ، نحو : وازيداه .

السابع : أن تكون للاستغاة ، كقول الشاعر^(١) :

يا يزيدا ، لآمل نيل عزي
وغني ، بعد فاقة ، وهوان

الثامن : أن تكون تعجب ، كقول الشاعر^(٢) :

يا عجبًا ، لهذه الفليقة
هل تذر هبن القوباء الريقة ؟

التاسع : أن تكون بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ، نحو
﴿ لَنَسْفًا ﴾^(٣) .

العاشر : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب ، نحو : رأيت زيدا .
وما سوى هذه الأقسام فليس بحرف معنى ، كالف التانيث ،
وألِف الإحلاق ، وألف الإحلاق ، وألف التانية ، وألف التكسير ،

(١) المتن ٤١١ و . ح شواهد ٧٩٦

(٢) المتن ٢١١ و ش . ح شواهد ٧٩٦ و ٧٩٧ . والعلة : الداهية أو الحجة الدجيا

المسكرة . والهاء : بوح من الرأ ، والهاء : والرقعة : الرمي .

(٣) المتن : ١٠٠

والألف الفاصلة بين الهمزتين، في نحو^(١) :

* آ أنتِ ، أم أمٌ سالم ؟ *

وألف الإشباع، في قوله^(٢) :

* أقولُ ، إذ خَرْتُ ، على الكلِّ كالِ *

والألف الزائدة في الوقف ، لبيان الحركة . وذلك ألف « أنا » على مذهب البصريين . والألف الزائدة في آخر المبهمات ، إذا صُغِرَتْ ، عوضاً عن ضمِّ أوَّلها . نحو : ذِيًّا ، وَالَّذِيَّا . والألف التي تلحق « مَنْ » في الإسنابات ، حال النصب ، نحو « مَنْأ » لمن قال : رأيت رجلاً . فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي أن يعدَّ منها شيء في حروف المعاني .

وفي بعض الأقسام المتقدمة قبل^(٣) هذه نظر .

(١) قسم بيت لدي الرمة . عمّامه :

أيا طَبِيَّةَ الوُعاء بين حلالٍ وبين النقا ، آ أنتِ ، أم أمٌ سالم ؟
ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ . والوعاء : الرمة . وجلاجل والنقا : موضعان .

(٢) المنسب ١ : ١٦٦ ورصف المباني ٧ واللسان والتاج (كلكل) واللسان (آ) ، والإنصاف ٢٥ و ٧٤٩ . والكلكل : الصبر .

(٣) في الأصل : على .

تنبيه

إثماً أخّرت الألف إلى هذا الموضع ، لأن ، موضعها في ترتيب الحروف ، على الأسلوب المألوف ، بين الواو والياء . وذلك قولهم في : أ ، ب ، ت ، ث ...و ، لا ، ي . قال ابن جني ^(١) : لا يقال « لام ألف » ، وإنما يقال « لا » بلام مفتوحة . وألف لينة تليها . والمراد هنا الألف اللينة لأن اللام قد تقدمت . فلما قصدوا ^(٢) النطق بالألف ، وهي ساكنة لا يمكن الابتداء بها ، توصلوا إلى النطق بها ، بإدخال اللام عليها .

فإن قيل : ولم خصّت اللام بهذا دون غيرها ؟ فالجواب أن العرب لما توصلوا بألف الوصل إلى اللام الساكنة في «الرَّجُل» توصلوا إلى الألف الساكنة باللام ، مُقَاصَّةً .

فإن قلت : قد ذكرت الألف أول الحروف اقلتُ : المراد بالألف المذكورة أول الحروف المهمزة . نصّ على ذلك الأئمة . وذلك متعين لثلاث يلزم تكرار حرف ، وإهمال حرف . لأنه إذا جُعِلَت الألف المبدوء بها ^(٣) عبارة عن الحرف الهاوي لزم تكرارها ، لأنها مذكورة

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٤٨ - ٥٠ .

(٢) في الأصل : قصد . (٣) في الأصل : فيها .

بعد اللام ، كما تقدم ، ولزم إهمال ذكر الهمزة .
قال أبو عبيد^(١) : الألف عند العرب ألفان : ألف مهموزة ، وهي
الهمزة . وإنما جعلت صورتها ألفاً ، لأنها لا تقوم بنفسها . ألا تراها
تنقلب في الرفع واواً ، وفي الفتح ألفاً ، وفي الكسر ياءً . والألف الأخرى
هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة^(٢) . وهي ساكنة . لألف
في الكلام غير هاتين .

وقد بسطت الكلام على هذا في وريقات مفردة . وهذا موضع
اختصار .

السياء

حرف مهمل ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون للإنكار ، نحو^(٣) : أزيدُ نيتَه . ألحقت
الياء بعد كسر التنوين^(٤) .

- (١) وهو القاسم بن سلام . صاحب الفريب المصنف . توفي سنة ٢٢٤ . تذكرة
الحفاظ ٢ : ٥ .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) سقط من الأصل و ب و ج .
(٤) في الأصل : الدين .

الثاني : أن تكون للتذكّر ، نحو : قَدِي : إذا أردت [أن
تقول]^(١) : قد قام ، فوقف على « قد » لتذكّر ما بعده . وقد تقدم
ذلك في الواو والألف .

الثالث : أن تكون حرفاً يدل على التأنيت والخطاب . وهو الياء
في « تفعلين » على مذهب الأخفش والمأزني . والصحيح أنها اسم مضمّر .
والخلاف في ذلك شهير .

وما سوى ذلك ، من أقسام الياء ، فلا يعد من حروف المعاني ،
كياء التصغير ، وياء النسب ، وباء المضارعة ، وباء الإحلاق ، وياء الإشباع ،
وغير ذلك من الياءات^(٢) .

* * *

فهذا تمام الكلام على الحروف الأحادية . ويتعلّق بها مسألة ،
أنّتم بها الباب . وهي أن الأصل^(٣) ، في هذه الحروف الأحادية ، أن
تُبنى على السكون ، لأن الأصل في المبنى أن يُسكّن . ولكن عارضاً
هذا الأصل أمران : أحدهما أن ما وُضع على حرف واحد فحقّه أن
يقوى بالحركة لضعفه . والثاني أنها عرضة ، لأنّ يتبدأ بها ، فاحتاجت

(١) سقط من الأصل .

(٢) في حاشية الأصل يتّان من التمر في معاني الياء .

(٣) ب : الأصل الأول .

إلى الحركة، إذ لا يتبدأ بساكن. فصار أصلها، بهذا الاعتبار، أن
تبنى على حركة.

ثم الأصل، في حركتها، أن تكون فتحة، لأنها أخف من
الضمة والكسرة. فهي أخت السكون، التي هو الأصل، في
الخفة. وكل هذه الحروف، غير ما لزم السكون، جاء على هذا الأصل،
أعني مبنياً على الفتح، إلا ثلاثة أحرف، وهي: باء الجر، ولامه،
ولام الأمر.

أما الباء فأنها نيت على الكسر، لأنها عاملة للجر دائماً. فاختاروا
لها الكسرة، ليجانس لفظها عملها. وحكى اللحياني^(١) الفتح فيها^(٢)
شاذاً، قالوا به، ولا يقاس^(٣) عليه. وذكر ابن جني، عن بعضهم، أن
حركاتها الفتح مع الظاهر، نحو^(٤): مررتُ بزَيْدٍ.

وأما اللام فأنها تفتح مع المضمر، غير ياء المتكلم، على الأصل^(٥).
وتكسر مع الظاهر، فرقاً بينها وبين لام الابتداء، إلا في المستغاث به،

(١) وهو علي بن المارك. أحد عن البصريين والكوفيين. وله كتاب التواذر.
بنيّة الوعاء ٢ : ١٨٥.

(٢) ب : فيها الفتح. (٣) في الأصل : شاذ ولا يقاس.

(٤) ب و د : قالوا. (٥) في الأصل : على الكسر.

والتعجب منه^(١) في النداء ، فإنها تفتح فيها ، مراجعة للأصل ، لأنها واقمان موقع الضمير . إذ كل منادى حال محل المضمر . وما ذكرته في لام الجر هو اللغة الفصحى . وانه حزاعة كسر اللام مع المضمر ، كما نكسر مع الظاهر . وحكى أبو عمرو^(٢) ، ويونس ، وأبو عبيدة ، وأبو الحسن ، أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق . ولفظة عكل وبلمنبر فتحها ، مع الفعل . قال أبو زيد^(٣) : سمعت من العرب من يقول ﴿ وما كان الله ليُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٤) بفتح اللام . وقرأ سعيد

(١) التعجب منه باللام يكون على أحوال أربع : التعجب مع القسم ، نحو : ربه لا يؤخر الأهل . والتعجب على جهة الاستماتة للمحرور ، نحو . يا لئلاء ، أي : يا قوم اعلموا للماء . والتعجب الخالص ، نحو : ربه درك . والتعجب على جهة بداء المحرور والاستماتة به ، نحو : يا لئلاء . وحركة اللام في الثلاث الأولى الكسر ، وفي الرابعة هي الفتح . انظر الكتاب ١ : ٣١٩ - ٣٢١ والمقتضب ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٧ واللامات ٧٢ - ٧٧ والكمال ١٠١٦ وحاشية الصان ٢ : ٢١٦ - ٢١٧ وحاشية السوي ١ : ٢١٩ وحاشية التيسر ٢ : ١١ وشرح اختيارات المعصل ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء .

(٣) وهو أبو ريد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، صاحب كتاب النواجر . قوي سنة ٢١٥ . إناء الرواة ٢ : ٣٠ - ٣٥ .

(٤) الأنفال : ٣٣ .

ابن جبیر ، فیما حکى عنه المبرد ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَنزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾^(١) بفتح اللام الأولى^(٢) ، ونصب الثانية .

وأما لام الأمر فإنها كسرت حملاً على لام الجر ، لأن عملها تقيص عملها . ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير . وتقدم أنها قد نسكن بعد الواو والفاء وثم ، وعلته ذلك^(٣) ، فليراجع .

وهذا فصل ، أطال فيه النحويون ، وما ذكرته فهو^(٤) خلاصة كلامهم . والله أعلم بالصواب .

(١) إبراهيم : ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : وعلى ذلك . ج : وعلى ذلك .

(٤) في الأصل : هو .

البَيْتُ السَّانِي

فِي السَّنَائِي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً : إذ ، وأل ، وأم ، وإن ، وأن ، وأو ، وآ ، وأي ، وإي ، وب ، وذا ، وعن ، وفي ، وقد ، وكم ، وكي ، ولم ، ولن ، ولو ، ولا ، ومذ ، ومع ، ومن ، ومُن ، وما ، وهل ، وها ، وهو ، وهي ، وم ، إذا وقت فصلاً ، ووا ، ووي ، ويا . وأنا أذكرها ، على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

أرشد

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً . وجملة أقسامه ستة :

الأول : أن يكون ظرفاً لما مضى ، من الزمان . نحو : قُتُّ إِذْ

قام زيد. ولا خلاف في اسمية هذا القسم . والدليل على اسمية «إذ»
هذه من أوجه : أحدها الإخبار بها ، مع مباشرة الفعل ، نحو : بحيثك
إذ جاء زيد. وثانيها إبدالها من الاسم ، نحو : رأيتك أمس إذ جئت .
وثالثها تنوينها ، في ^(١) غير ترثم ، نحو : يومئذ . ورابعها الإضافة إليها ،
بلا تأويل ، نحو ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ^(٢) .

وهي مبنية ، لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو لما عَوْضَ
منها ، وهو التنوين في : يومئذٍ ، وحيثذٍ ، ونحوهما . وإعما كُسرت
الذال ، في ذلك ، لالتقاء الساكنين . وذهب الأخفش إلى أنها كسرة
إعراب ، [قل : لأن «إذ» إعما بنيت ، لإضافتها إلى الجملة . فلما حذفت
الجملة عاد إليها الإعراب ، فجزت] ^(٣) بالإضافة .

ورُدَّ بأوجه : أحدها أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة .
وإعما هو افتقارها إلى الجملة . والافتقار ، عند حذف الجملة ، أبلغ . قالبناء
حيثذ أولى ^(٤) . وثانيها أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفاً ، فيقول :

-
- | | |
|---------------------|-------------------------------|
| (١) في الأصل : من . | (٢) آل عمران : ٨ . |
| (٣) سقط من الأصل . | (٤) في الأصل : قالبناء أولى . |

حيثذا. وثالثها أن الكسر يوجد ، دون إضافة^(١) ، كقول الشاعر^(٢) :

نَهَيْتُكَ ، عَنْ جَلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو
بعافيةٍ ، وأنتَ ، إذٍ ، صَحِيحُ

قلتُ : أجب الأخفش ، عن هذا ، بأنه أراد : حيثذا ، فحذف « حيناً »
وأبقى الجر . وفيه بعد .

واعلم أن « إذ » تضاف إلى الجملتين : الاسمية . والفعلية . ولا تضاف
إلى جملة شرطية . إلا في ضرورة . ويقبح أن يليها اسم . بعده فعل
ماض ، نحو : كان ذلك إذ زيد قام . لما فيه من الفصل بين المتناسبين .
ولذلك حسن : إذ زيد يقوم .

تنبيه

« إذ » المذكورة لازمة للطرفية . إلا أن يضاف إليها زمان .
نحو : يومئذٍ ، وحيثذا . ولا تصرف ، بغير ذلك ، فلا تكون فاعلة .
ولا مبتدأ . وأجار الأخفش والزجاج ، وتبه بما كثير من العربيين ، أن

(١) في الأصل : إنضائه .

(٢) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٦٨ والنق ٩١ وشرح شواهد
٢٦٠ والحراة ٣ : ١٤٧ . وموله مافية نى : هيتك وأنت معاف .

تقع مفعولاً به. وذكروا ذلك في آيات كثيرة، كقوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَتْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١) فـ «إذ» في هذه الآية ونحوها مفعول به. ومن لم يرد ذلك جعل المفعول محذوفاً، و«إذ» ظرفٌ عاملٌ له ذلك المحذوف. والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ، أو: واذكروا حالكم إذ، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان، بمعنى «إذا». ذهب إلى ذلك قوم، من المتأخرين، منهم ابن مالك. واستدلوا بقول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢) وبآيات أخر.

وذهب أكثر المحققين إلى أن «إذ» لا تقع موقع «إذا»، ولا «إذا» موقع «إذ». وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها، بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله، تعالى، مُتَيَقِّنَةً مقطوعاً بها عُبِّرَ عنها بلفظ الماضي. وبهذا أجاب الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما.

الثالث. أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى ﴿وَلَن يَنْفَعَكُمُ

(١) الأمل: ٢٦.

(٢) طه: ٦٩ - ٧٠. وسقط «سوف يعلمون» من الأصل.

اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ^(١) ، ﴿وَإِذْ لَمْ يَسْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ﴾^(٢) .
ومنه قول الفرزدق^(٣) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

واختلف^(٤) في «إذ» هذه ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها
تجردت عن الظرفية ، وتمحضت للتعليل . ونُسب إلى سيبويه . وصرح
ابن مالك ، في بعض نسخ «التيسيل» ، بحرفيتها . وذهب قوم ، منهم
الشلويس ، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية . قال بعضهم : وهو الصحيح .

الرابع : أن تكون للمفاجأة . ولا تكون للمفاجأة إلا «بعد»ينا
و«ينا» . قال سيبويه^(٥) : ينا أنا كذا إذ جاء زيد ، فهذا لما توقعه
وتهجم عليه .

واختلف في «إذ» هذه . قليل : هي باقية على ظرفيتها الزمانية .

-
- (١) لرحف . ٣٩ . (٢) الأحقاف : ١١ .
(٣) ديوانه : ٢٢٣ . والمص : ٨٧ . وشرح شوااعده ٢٣٧ والمرأة
١٣٠٠٢ و ٤ : ١٣٣ . (٤) ب : واحتلوا .
(٥) الكتاب ٢ : ٣١١ .

وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في «إذا» الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها. وذهب بعضهم إلى أنها زائدة.

فإن قلت: إذا جعلت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلت: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها، وليست مضافه إليه. والناصب لـ «ينا» و «ينما» فعل يقدر بما بعد «إذ». وقال الشلوبين: العامل في «ينا»^(١) ما يفهم من سياق الكلام، و «إذ» بدل من «ينا»^(٢)، أي: حين أنا كذلك، إذ جاء زيد، وافقتُ بحبي زيد.

والفصيح ألاّ يؤتى بـ «إذ» بعد «ينا» و «ينما». والإتيان بها بعدها عربى، خلافاً لمن أنكره.

الخامس: أن تكون شرطية، فيجزم بها. ولا تكون كذلك إلاّ مقرونة بـ «ما»، لأنها إذا تجردت لزمها الإضافة إلى ما يليها. والإضافة من خصائص الأسماء. فكانت منافية للجزم. فلما قصد جعلها جارمة رُكبت مع «ما»، لتكفها عن الإضافة، ونهيتهما لما لم يكن لها من معنى وعمل. ولكونها تركبت مع «ما» عدها بعضهم في الحروف الرباعية.

(١) ب : يما.

واختلف النحويون فيها . فذهب سيويه إلى أنها حرف شرط
 كـ « إن » الشرطية . وذهب المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي ، ومن
 وافقهم ، إلى أنها باقية على اسميتها ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً ،
 بعد أن كان ماضياً . قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيويه ،
 لأنها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها ، لدالتها على وقت ماض ، دون
 شيء آخر يُدعى أنها دالة عليه ، ولما ساءت الأسماء ، في قبول بعض
 علامات الاسمية ، كالتنوين ، والإضافة إليها ، والوقوع موقع مفعول
 فيه ، ومفعول به . وأما بعد التركيب فمدلولها . المجتزأة .
 وهو من معاني الحروف . ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر ، زائداً على
 ذلك ، فلا حجة له . وهي مع ذلك غير قابلة لشيء ، من العلامات ، التي
 كانت قابلة لها قبل التركيب . فوجب انتفاء اسميتها ، وثبوت حرفيتها .

نتيجه

نخص بعضهم الجزم بـ « إذا » بالشعر^(١) ، وجعلها كـ « إذا » .
 والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار .
 السامس : أن تكون زائدة . ذهب إلى ذلك أبو عبيدة ، وابن

(١) في الأصل : في الشعر .

قتيبة ، وجعلنا من ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾^(١) ،
ومواضع أخر في^(٢) القرآن . ومذهبها في ذلك ضعيف . وكانا يضعفان
في علم النحو .

وزاد بعضهم لـ « إذ » قسماً سابقاً . وهو أن تكون بمعنى « قد » .
وجعل « إذ » في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ بمعنى « قد » . وليس
هذا القول بشيء^(٣) . والله أعلم .

أل

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . فالاسم « أل » الموصولة ،
على الصحيح . وما سوى ذلك ، من أقسامها ، فهو حرف . وجملة أقسامها
أحد عشر قسماً :

الأول : أن تكون حرف تعريف ، ومذهب سيبويه أنه حرف
ثنائي ، وهمزة همزة وصل^(٤) ، معتد بها في الوضع ، كالاعتداد بهمزة

(١) البقرة : ٣٠ . (٢) في الأصل : من .

(٣) في الأصل : وهذا القول ليس بشيء .

(٤) في الأصل : أنه ثنائي وهمزة وصل . انظر ١٣٨ .

الوصل في « استمع » ونحوه ، بحيث لا يمدّ رباعياً . وهذا هو أقرب المذاهب إلى الصواب ، وقوفاً مع ظاهر اللفظ . وتقدم ذكر بقية المذاهب . واختار ابن مالك مذهب الخليل ، وهو أن حرف التعريف ثنائي ، وهمزة همزة قطع أصلية ، ولكنها وصلت ، لكثرة الاستعمال . ونصّره في « شرح التيسيل » بأوجه ، لا يسلم أكثرها من الاعتراض . وقد يتنت ذلك في غير هذا الكتاب .

ثم اعلم أن من جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة أصلية ، عبّر عنه بـ « أل » . ولا يحسن أن يقول : الألف واللام ، كما لا يقال في « قد » : القاف والdal . وكذلك ذكر عن الخليل . قال ابن جني : كان يقول « أل » ، ولا يقول : الألف واللام . ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عبّر باللام ، كما فعل المتأخرون . ومن جعل حرف التعريف ثنائياً ، وهمزة همزة وصل زائدة ، فله أن يقول « أل » ، وأن يقول : الألف واللام . وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين . ولكن الأول أقيس .

ولـ « أل » ، التي هي حرف تعريف ، ثلاثة أقسام : عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة .

فالعهدية : هي التي عهد مصحوبها ، بتقديم ذكره ^(١) . نحو :
جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ ، أو بحضوره حسناً ، كقولك لمن
سدّ سدّها : القِرطاسَ ، أو علماً ، كقوله تعالى ﴿ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ ﴾ ^(٢) .

والجنسية بخلافها . وهي قسمان : أحدهما حقيقي ، وهي التي ترد
لشمول أفراد الجنس . نحو ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ^(٣) . والآخر
مجازي ، وهي التي ^(٤) ترد لشمول خصائص الجنس ، على سبيل المبالغة .
نحو : أنت الرجلُ علماً ، أي : الكاملُ في هذه الصفة . ويقال لها :
التي للكمال .

وأما التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية ، فنحو ^(٥)
قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(٦) .

واختلف في هذا القسم . فقيل : هو راجع إلى العهدية . وقيل :
راجع ^(٧) إلى الجنسية . وقيل : قسم برأسه .

(١) ب و ج : التي عهد مصحوبها بتقديم ذكره .

(٢) التوبة : ٤١ .

(٣) المص : ٢ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : نحو .

(٦) الأنبياء : ٣٠ .

(٧) سقطت من الأصل .

فإن قلتُ : ما حقيقة الفرق بين هذا القسم والتسمين السابقين؟
قلتُ : حقيقة الفرق أن الهدية يراد بمصحوبها فرد معين . والجنسية
يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة ، أو مجازاً . والتي لتعريف الحقيقة
يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد .

فإن قلتُ : فما الفرق بين المرف بـ « أل » التي هي ^(١) لتعريف
الحقيقة ، في قولك : اشتر الماء ، وبين اسم الجنس النكرة ، في قولك :
اشتر ماء ؟ قلتُ : الفرق بينهما أن المرف بـ « أل » المذكورة موضوع
للحقيقة ، بقيد حضورها في الذهن . واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق
الحقيقة ، لا باعتبار قيد . ولا إشكال في أن الحقيقة ، باعتبار حضورها في
الذهن ، أخص من مطلق الحقيقة . لأن حضورها في الذهن نوع تشخص
لها . وهذا هو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس أيضاً .

الثاني : أن تكون للحضور . وهي الواقعة بعد اسم الإشارة ،
نحو ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(٢) ، وبعد « أي » في النداء ، نحو :
يا أيها الرجل ، وفي نحو : الساعة ، والوقت ، إذا أريد به الحاضر .
وهذا القسم راجع إلى الذي قبله . فقال ^(٣) بعضهم : يرجع إلى الجنسية .

(١) سقطت من ر و ج و د .

(٢) اللد : ١ .

(٣) في الأصل : قال .

قال أبو موسى ^(١) : ويعرض في الجنسية الحضور . وقيل : بل هي راجعة إلى المهدية .

الثالث : أن تكون للغلبة . نحو « البيت » للكعبة ، و « المدينة » لطيبة . وهذه هي ، في الأصل ، التي للمهد . ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علما بالغلبة ، وصارت « أل » لازمة له ، وسُلبت التعريف . ولا تُحذف منه إلا في نداء ، أو إضافة ، أو نادر من الكلام .

الرابع : أن تكون للمح الصفة . نحو : الحارث ، والعبّاس . وحقيقة هذه ^(٢) أنها حرف زائد ، للتنبيه على أن أصل « الحارث » ونحوه ، من الأعلام ، الوصفية . وقول أبي موسى « ويعرض في المهدية الغلبة » ولمح الصفة « فيه نظر » ^(٣) ، لأن « أل » في : الحارث ، والعبّاس ، ونحوهما ، لم تكن عهدية فعرض لها اللحن .

فإن قلت : بل هي التي ^(٤) للمهد ، دخلت على هذه الأوصاف ،

-
- (١) وهو الحزولي ، عيسى بن عبد العزيز . انظر المجموع ١ : ٨٠ .
 (٢) في الأصل : هذا . (٣) سقط « فيه نظر » من الأصل .
 (٤) سقطت من الأصل .

قبل العلمية ، ثم أقرت بعد العلمية ، لتفيد هذا المعنى ، كما فعل في التي للقلبة ! قلتُ : هذا فاسد ، لأن التي للمع الصفة إنما زيدت ، بعد العلمية ، ولذلك يجوز حذفها . ولو كانت قبل العلمية ، ثم أقرت بعد العلمية ، للزمت ، لأن ما قرنت الألف واللام نقلته أو ارتجاله لزمته .
وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمع الأصل ، لا للمع الوصف . ولذلك مثل بالفضل والنعمان ، وليس بوصفين ، في الأصل .

الخامس : أن تكون زائدة لازمة . وذلك في ألفاظ محفوفة . منها : الذي ، والتي ، وفروعها من الموصولات . ومنها : اللات اسم الصنم . ومنها : الآن . وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة ، لأن تعريفها بغير الألف واللام ؛ أما الموصولات فبالهد الذي في صلاتها ، على المختار . وأما « اللات » فبالعلمية . وأما « الآن » فبقيل : تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها ، ولذلك بُني . وقيل تعريفه بحضور مسماه ، كتعريف اسم الإشارة .

السادس : أن تكون زائدة غير لازمة . وهي ضربان : زائدة في نادر من الكلام ، وزائدة للضرورة .

فالزائدة ، في نادر الكلام ، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون ، من قول العرب : الخمسة عشر ^(١) الدرهم ^(٢) .

والزائدة للضرورة إما في معرفة ، كقوله ^(٣) :

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا *

وإما في نكرة ، كقوله ^(٤) :

رَأَيْتُكَ ، لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ ، يَأْقِسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك في الشعر كثير .

السابع : أن تكون عوضاً من الضمير . هذا القسم قال به

(١) ب : الخمسة عشر . وكلاهما رواه الكوفيون . انظر المسألة ٤٣ من الإنصاف .

(٢) في الاصل وجود : الدرام .

(٣) البيت لأبي النجم . الفصل ٨ وشرحه ١ : ٤٤ والمقني ٥٢ وشرح

شواهد ١٧ و ١٦٣ والمقتضب ٤ : ٤٩ وشرح شواهد التافية ٥٠٦

والمع ١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ .

(٤) راشد بن شهاب . المفضليات ٣١٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٦٤ والممع

١ : ٨٠ والدرر ١ : ٥٣ واليني ١ : ٥٠٢ - ٥٠٣ و ٣ : ٢٢٥ .

الكوفيون ، وتبعهم ابن مالك . ومن أمثله قوله تعالى ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢) أي : أبوابها ، وهي مأواه . ومنه أكثر البصريين أن الضمير في ذلك محذوف والتقدير : مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ، أَوْ لَهَا ، وهي المأوى له . وكذلك يقولون في نحو^(٣) : مررت برجل حسن الوجه ، أي : منه ، أَوْ لَهُ .

الثامن : أن تكون عوضاً من الهزمة . وذلك الألف واللام في اسم الله تعالى ، على قول من جعل أصله إلهاً ، وقال بأن الهزمة ، التي هي فاء الكلمة ، حذفت اعتباراً لا للنقل . وهو قول الخليل ، فيما رواه عنه سيبويه . قال الزنجشري : ولذلك قيل في النداء : يا الله ، بقطع الهزمة ، كما يقال : يا إله . قلت : علّل^(٤) الجوهرى في « الصحاح » قطع الهزمة ، بأن الوقف نوي على حرف النداء ، تفخيماً للاسم . ونظر سيبويه^(٥) هذا الاسم الشريف^(٦) بالناس . قال : مثله « الناس » ، أصله

-
- | | |
|----------------------|---------------------------|
| (١) ص : ٥٠ . | (٢) التلوات : ٤١ . |
| (٣) سقطت من الأصل . | (٤) انظر الصحاح (إله) . |
| (٥) الكتاب ١ : ٣٠٩ . | (٦) سقطت في الأصل . |

« أناس ». وظاهر هذا أن الألف واللام في « الناس » عوض^(١) من
 الهمزة، كما قال بعضهم. وقال المهدوي^(٢) : ليست الألف واللام في
 « الناس » لتعويض من الهمزة [٣]، وإن كان سيديويه قد شبه به،
 فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من « أناس »، في حال دخول
 الألف واللام، لا على أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى
 بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر^(٤):

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلُبُنَّ
 عَلَى الْأُنَاسِ، الْآمِنِينَ

فلو كان عوضاً لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه.

التاسع : أن تكون التعظيم والتفخيم. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين،
 فجعل الألف واللام في اسم^(٥) الله تعالى جاءاً للتفخيم والتعظيم. واعترض

(١) في الأصل : لتعويض .

(٢) وهو أحد شراح مقصورة ابن دريد .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) ذي جند الحميري . الخصائص ٣ : ١٥١ وأما ابن السجري ١٢٤ : ١

واللسان (أنس) والمعمرون ٤٣ والخزاة ١ : ٣٥١ - ٣٥٨ .

(٥) سقطت من الأصل .

بأننا لم نجد اسماً فُخِّمَ وعظم ، بدخول الألف واللام . وللمتصّر أن يقول : وجدنا لهذا الاسم خصائص ، فإيُنكَرُ أن يكون هذا منها ؟ قلتُ : قل المهدوي ، عن سيديويه ، أن الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتمظيم كما تقدم عن بعض الكوفيين . وفي الألف واللام ، في هذا الاسم الشريف ، أقوال ذكرتها في «إعراب البسملة» .

العاشر : أن تكون بقية «الذي» . قال بذلك بعض النحويين ، في مواضع ، منها قول الشاعر^(١) :

مِنَ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ ، دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَّةٍ

أي : الذين رسولُ الله منهم . فحذف الاسم ، اكتفاءً بالألف واللام .

وذهب بعضهم إلى أنها ، في هذا البيت ، زائدة . والصحيح أنها «أل» الموصولة . وذهب بعض النحويين إلى أن «أل» في

(١) المنبي ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ وشرح ابن عقيل ١ : ٨٤ والإيضاح ٥٢١ وشرح الأشموني ١٩٤ : ١ والمجمع ٨٥ : ١ والدرر ٦١ : ١ والسيدي ٤٧٧ : ١ . وأمل الخزانة ١٥ : ١ .

قول الشاعر^(١) :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

بقية النبي .

الحادي عشر: الموصولة . وهي الداخلة على الصفات . نحو :
الضارب، والمضروب . وفيها^(٢) ثلاثة أقوال : الأول أنها حرف تعريف،
لا موصولة . وهو مذهب الأخفش . والثاني أنها حرف موصول ،
لا اسم موصول . وهو مذهب المازني . والثالث أنها اسم موصول . وهو
مذهب الجمهور . ولكل قول أدلة ، يطول ذكرها . والصحيح مذهب
الجمهور ، لعود^(٣) الضمير إليها^(٤) ، في نحو : الضاربها زيدٌ هند .

وشذّ وصلها بالمضارع ، في قول الشاعر :

* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

وقد وردت ، من ذلك ، آيات . وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في

(١) صدر بيت للفرزدق . حظه :

ولا الأصيل ، ولا بني الرّاهي ، والمجدل

شرح الأشموني ١ : ١٦٩ و ١٩٣ والميني ١ : ٤٤٥ وشرح ابن عقيل

١ : ١٤١ والإصناف ٥٢١ والممع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ وشرح

التصريح ١ : ١٤٢ والخزانة ١ : ١٤ .

(٢) في الأصل : فيه . (٣) في الأصل : في عود .

(٤) ب وج : عليها .

الاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين. وشذ وصلها بالجملة الاسمية، في قوله :

* مِنْ الْقَوْمِ ، الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ *

[وقد تقدم] ^(١) ، وبالطرف في قول الراجز ^(٢) :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٌّ ، بِعِيشَةٍ ، ذَاتِ سَعَةٍ
أي : على الذي معه .

تنبيه

وقد اتضح ، بما ذكرته ، أن الألف واللام [في كلام العرب] ^(٣)
أربعة عشر قسماً ، على التفصيل ، بالمتفق عليه والمختلف فيه . وهي :
المهيدة ، والجنسية ، والتي للكمال وهي نوع من الجنسية ، والتي
للحقيقة ، والتي للحضور ، والتي للغلبة ، والتي للمع الصفة ، والزائدة
اللازمة ، والزائدة للضرورة ، والتي هي ^(٤) عوض من الضمير ، والتي

(١) سقط من الأصل .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ١٤٤ والمتي ٤٩ وشرح شواهد ١٦١ واليني
١ : ٤٧٥ والخزانة ١ : ١٤ والمجمع ١ : ٨٥ والدرر ١ : ٦١ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : وهي التي .

هي عوض من الهمزة ، والتي للتفخيم ، وبقية الذي ، والموصولة وكلها ،
عند التحقيق ، راجعة إلى ثلاثة أقسام : معرفة وزائدة وموصولة . وقد
نظمها في هذه الأبيات :

أقسامُ « أل » أربعٌ ، وعَشْرٌ
للمَهِدِ ، والجِنْسِ ، والكَمالِ
ثمُ لِماهيَّةٍ ، ولَمَنعٍ
أو غالبٍ ، أو حُضُورِ حالِ
وزَيدَ نَثَرًا ، وزَيدَ نَظْمًا
وفَخَّمتُ ، في اسمِ ذِي الجَلالِ
ونابَ عن مُضَمَّرٍ ، ومَهْمَلٍ
وكنَ ، بذِي الوصلِ ، دا احتفالِ
وقيلَ : بَعْضُ « الَّذِي » أَنَا
فاحفظْهُ ، وابحَثْ عنِ المِثالِ

أم

حرف مهمل ، له أربعة أقسام :

الأول : « أم » المتصلة ، وهي المعادلة لهمزة التسوية ، نحو

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(١) ، أو همزة الاستفهام ، التي يطلب بها و بـ « أم » ما يطلب بـ « أي » . نحو : أقام زيد أم قعد ؟ وقد تحذف الهمزة ، للعلم بها . وتقدم ذكر ذلك . و « أم » هذه ماطلة .

وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها « أو » والميم بدل من الواو . وذكر النحاس في « أم » هذه خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة . فإذا قال : أقام زيد أم عمرو ؟ فالمنى : أمرو قام ؟ فيصير على مذهبه استفهامين . وقال محمد بن مسعود الغزني^(٢) في « البديع » : إن « أم » ليست بحرف عطف . وكونها حرف عطف هو مذهب الجمهور .

الثاني : « أم » المنقطعة . وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين . واختلف في معناها ، فقال البصريون : إنها تقدر بـ « بل » والهمزة مطلقاً . وقال قوم : إنها تقدر بـ « بل » مطلقاً . وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام ، وقد تدل على الإضراب

(١) البقرة : ٦ .

(٢) وهو ابن الدكّي . وكتابه البديع يخالف أقوال السحويين في أمور كثيرة . توفي سنة ٤٢١ . بنية الوعاة ١ : ٢٤٥ والغني ٦٠٢ وكشف الظنون ٢٣٦ .

فقط. ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام،
 ما عدا الهمزة. نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(١)،
 ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢). وهو فصيح كثير. ووم من
 زعم أنه قليل جداً، لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد. وقدّر بعضهم
 «أَمْ» هذه بالهمزة وحدها، في قوله تعالى ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
 أَوْلِيَاءَ﴾^(٣).

فإن قلت: فـ«أَمْ» المنقطعة هل هي عاطفة أو^(٤) ليست
 بعاطفة؟ قلت: المغاربة يقولون: إنها ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في
 جملة. وذكر ابن مالك أنها قد تمطف المفرد، كقول العرب: إتيها
 لا بل أم شاء. قال: فـ«أَمْ» هنا مجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها
 على ما قبلها، كما يكون بعد «بل»، فإتيها بمعناها. ومذهب الفارسي،
 وابن جني، في ذلك أنها^(٥) بمنزلة «بل» والهمزة، وأن التقدير: بل
 أهي شاء. وبه جزم ابن مالك، في بعض كتبه.

الثالث: «أَمْ» الزائدة. ذهب أبو زيد إلى أن «أَمْ» تكون

- | | |
|-------------------------|--------------------|
| (١) الرد: ١٦ | (٢) النمل: ٨٤ |
| (٣) الرد: ١٧ | (٤) في الأصل: أم . |
| (٥) في الأصل: إلى أها . | |

زائدة، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾^(١).
 وذكر الحريري في «درة القواص» أن بعض أهل اليمن يزيد «أم»
 في الكلام، فيقولون^(٢): أم نحن نضربُ الهامَ، أي: نحن نضرب.
 الرابع: «أم» التي هي حرف تعريف، في لغة طيِّة، وقيل
 لغة حمير. وجاء في الحديث «ليس من أميرٍ منصيّامٍ في منسفرٍ»^(٣).
 وذكروا أن الميم في هذا بدل من اللام. وتقدم ذكر هذه اللغة،
 في حرف الميم. والله أعلم.

ابن المكسورة المهمزة

حرف له سبعة أقسام:

الأول: «إن» الشرطية، وهو حرف^(٤) يحزم فعلان. وشذَّ
 إهمالها، في قراءة طلحة ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٥) ذكرها
 ابن جني في «المحتسب»^(٦). وفي الحديث «أن تعبد الله كأنك

- (١) السجدة: ٣. (٢) سقطت من الأصل.
- (٣) المع ٤٨ وحاشية المسوقي ١: ٥١ وحاشية الأمير ١: ٤٧.
- والممتع ٣٩٤ وشرح المع ١٠: ٣٤. وانظر ماضي في ص ١٤٠.
- (٤) ج: حرف جزم. (٥) مريم: ٢٦.
- (٦) سقط «في المحتسب» من الأصل.

تَرَاهُ، فَأَرْتِكَ إِلَّا تَرَاهُ فَأَرْتُهُ يَرَاكَ»^(١). ذكره ابن مالك .
و «إن» الشرطية هي أم أدوات الشرط .

الثاني: «إن» المخففة من الثقلة. وفيها بمد التخفيف لثتان:
الإهمال، والإعمال. والإهمال أشهر. وقد قرئ بالوجهين قوله
تعالى ﴿وَأِنْ كُنَّا لَنُؤَفِّيَنَّهُمْ﴾^(٢). وهذه القراءة، ونقل
سيبويه، حجة على من أنكر الإعمال. فإذا أعملت فحكمها حكم
الثقلة. وإذا ألغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال. ولا يليها، من
الأفعال، إلا النواسخ، نحو ﴿وَأِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾^(٣). ونذر
قول الشاعر^(٤):

سَلَّتْ يَمِينُكَ، إِنْ قَتَلْتَ لَسْلِمًا

وَجَبَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعِدِّ

وأجاز الأخص القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك. وتقدم أن

(١) سنن الترمذي ٧ : ٢٧٣ . (٢) هود : ١١١ .

(٣) البقرة : ٤٣ .

(٤) كذا وهو لشاعرة، عاتكة بنت زيد، أو سفية روجة الزبير بن العوام .

الفتي ٢١ وشرح شواهد ٧١ والانصاف ٦٤١ وشرح ابن عقيل ١ :

٣٢٧ وشرح الأشموني ١ : ٥١٠ والسيبي ٢ : ٢٧٨ وشرح الفصل ٨ :

٧١ والخزانة ٤ : ٣٤٨ .

اللام الفارقة تلزم بعد « إن » هذه ، إن خيف التباسها بالنافية . وذهب الكوفيون إلى أن « إن » هذه نافية ، لا مخففة ، واللام بعدها بمعنى « إلا » ، وأجازوا دخولها على سائر الأفعال .

الثالث : « إن » النافية ، وهي ضربان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر . وفي هذا خلاف ، منعه أكثر البصريين ، وأجازوه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي ، وأبو الفتح . واختلف النقل عن سيويه والمبرد .

والصحيح جواز إعمالها ، لثبوتها نظماً ونثراً . فن الثر قولهم :
 إن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أحد خير آمن أحد ، إلا بالعافية .
 وقال أعرابي : إن قائماً . يريد : إن أنا قائماً . وعلى ذلك خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير ع إن الذين تدعون ، من دون الله ،
 عباداً أمثالكم ^(١) . ومن النظم قول الشاعر ^(٢) :

إن هو مستولياً على أحد
 إلا على أضعف المجانين

(١) الأعراف : ١٩٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ١ : ٢٧٢ وشرح الأشموني ١ : ٤٢٥ وشذور الذهب

٢٧٨ والأزهية ٣٣ والمقرب ١ : ١٠٥ واليمني ٢ : ٦٦٣ والمجمع ١ : ١٢٥

والدرر ١ : ٩٦ والحزانة ٢ : ١٤٤ .

أنشده الكسائي. وقول الآخر^(١) :

إِنْ المرء مَيِّتًا، بِاتِّبَاعِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ، فَيُخَذَلَا

وقد تبين، بهذا، بطلان قول من خص ذلك بالضرورة، وقال:
لم يأت منه إلا «إِنْ» هو مستولياً. وحكى بعض النحويين أن
إعمالها لآهل المالبة.

وغير العاملة كثير وجودها، في الكلام، كقوله تعالى ﴿إِنْ
الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٢).

الرابع: «إِنْ» الزائدة، وهي ضربان: كافة، وغير كافة.
فالكافة بعد «ما» المجازية نحو: ما إِنْ زيدٌ قائمٌ. فـ «إِنْ»
في ذلك زائدة كافة لـ «ما» عن العمل. وذهب الكوفيون إلى أنها
نافية. وهو فاسد.

وغير الكافة في أربعة مواضع: أولها بعد «ما» الموصولة
الاسمية، [كقول الشاعر^(٣) :

(١) شرح ابن عقيل ١: ٢٧٣ وشرح الأشموني ١: ٤٢٧ والبيهي ٢: ١٤٥
والمجمع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧ والخزانة ٢: ١٤٤.

(٢) الملك: ٢٠. (٣) جابر بن ريان، أو إلياس بن الأرت. المنبي ٢٢
وشرح شواهد ٨٥ والمجمع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧ والخزانة ٣: ٥٦٧.

يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه
وتعرض، دون أدناه، الخطوب
وثانيها بعد « ما » المصدرية ^(١)، كقول الشاعر ^(٢):
ورج الفتى، للخير، ما إن رأته
على السنين، خيراً لا يزال يزيد
وثالثها بعد « ألا » الاستفاحية، كقول الشاعر ^(٣):
* ألا، إن سرى ليلى، فبت كثيا *
ورابعها قبل ^(٤) مَدَّة الإنكار. قال سيويه: سمعنا رجلاً من أهل
البادية، قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا لئبته منكراً
أن يكون رأيه على خلاف الخروج.
الخامس: « إن » التي هي بقية « إمتا ». ذكر ذلك سيويه ^(٥)،

(١) سقط من الأصل.

(٢) الملوط القريني. المني ٢٢ وشرح شواهد ٨٥ و ٧١٦ والكتاب ٣: ٣٠٦.
والمع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧.

(٣) صدر بيت، عجزه:

أطادر أن تنأى النوى، يفصوا

المني ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ المع ١: ١٢٥ والدرر ١: ٩٧.
وعضوب: اسم امرأة.

(٤) في الأصل: مد.
(٥) الكتاب ١: ١٣٥.

وجمل منه قول الشاعر^(١) :

سَقَتْهُ الرُّوَادُ، مِنْ صَيِّفٍ
وإنَّ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

قال : أراد : إمّا من خريف . وقد خولف ، في هذا البيت ، فجعلها المبرد وغيره شرطية . وهو أظهر ، لعدم التكرار . وأبين منه قول الآخر^(٢) :

* فَإِنْ جَزَعَا ، وَإِنْ إِجْهَالَ صَبْرٍ *

أراد : فإمّا جَزَعَا وإمّا إِجْهَالَ صَبْرٍ . وفيه احتمال . وقال ابن مالك : « إمّا » مركبة من « إن » و « ما » ، وقد يكتفى بـ « إن » .
الساس : « إن » التي بمعنى « إذ » . ذهب إلى ذلك قوم ، في قوله تعالى ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .

(١) التمرن قلب . الكتاب ١ : ١٣٥ و ٤٧١ والمثني ٦١ وشرح شواهد ١٨٠ والخزانة ٤ : ٤٣٤ .

(٢) عجزيت لفريد بن الصمة . وصبره .

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَقَمْتُكَ ، فَاكْذِبْنَاهَا

الكتاب ١ : ١٣٤ و ٤٧١ و ٢ : ٦٧ والكامل ٢٤٨ والمقتضب ٣ : ٢٨

وشرح المصل ٨ : ١٠١ والمثني ٤ : ١٤٨ والخزانة ٤ : ٤٤٢ .

(٣) البقرة : ٢٧٨ .

قال : معناه : إذ كنتم ، وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾^(١) ، وقول النبي ﷺ « وإنا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، بكم
لأَحِقُّونَ »^(٢) ، ونحو هذه الأمثلة ، مما الفعل فيه محقق الوقوع .

ومذهب المحققين أن « إِنْ » ، في هذه المواضع كلها ، شرطية .
وأجابوا عن دخولها في هذه المواطن . ولم يثبت في اللغة أن « إِنْ »
بمعنى « إذ » . وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فقول : إِنْ
فيه شرط محض ، لأنها أنزلت في تقيف ، وكان أول دخولهم في الإسلام .
وإن قدرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازي على جهة المبالغة ، كما
تقول : إِنْ كُنْتَ وَلَدِي فَأَطِيعْنِي .

وأما قوله تعالى ﴿ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ ففيه أقوال : أحدها أن ذلك
تعليم لعباده ، ليقولوا في عِدَّتِهِمْ مثل ذلك ، متأديين بأدب الله .
وقيل : هو استثناء من الملك المُخْبِر للنبي ﷺ ، في منامه . فذكر
الله^(٣) مقالته ، كما وقعت . حكاه ابن عطية ، عن بعض المتأولين . وذكره
الزنجشيري . وقيل : المعنى : لَتَدْخُلُنَّ جميعاً ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، ولم يمت

(٢) اللوطا ٢٩ .

(١) الفتح : ٢٧ .

(٣) ليست في الأصل .

أحد . وقيل : إنما استثنى من حيث أن كل واحد ، من الناس ، متى ردّ هذا الوعد إلى نفسه أمكن أن يتم فيه الوعد ، وألاّ يتم . إذ قد يموت الإنسان ، أو يعرض ، أو يغيّب . وقيل : الاستثناء مطلق بقوله « آمين » . قال ابن عطية : لا فرق بين الاستثناء من أجل الأمن ، أو من أجل الدخول ، لأن الله تعالى^(١) قد أخبر بهما ، ووقعت الثقة بالأمرين . وقيل : هو حكاية ، من الله ، قول رسوله لأصحابه . ذكره السجاوندي^(٢) . وقيل : لتدخل بعشيّة الله ، على عادة أهل السنّة لا على الشرط . وقيل غير ذلك ، مما لا تحقيق فيه .

وأما الحديث فقيل : الاستثناء فيه للتبرك . وقيل : هو راجع إلى الحقوق هم ، على الإيمان . وقيل غير هذا .

السابع : « إن » التي بمعنى « قد » . [حكى عن الكسائي]^(٣) ، في قوله تعالى ﴿ فَذَكَرْ ، إِنْ نَفَعْتَ الذِّكْرَى ﴾^(٤) ، [أنه

(١) سقطت من الأصل .

(٢) وهو أبو طاهر ، سراج الدين ، محمد بن محمد بن عبد الرشيد . من علماء القرن السابع . هدية المارفين ٢ : ١٠٦ ومعجم المطبوعات المرية ١٠٠٧-١٠٠٨ .

(٣) سقط من الأصل . (٤) في الأصل : كقول .

(٥) الأخطى : ٩ .

جعل «إن» بمعنى «قد»^(١)، أي: قد نعت الذكرى^(٢). وقال بعضهم، في قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾^(٣): إنها بمعنى «قد»^(٤). وليس بصحيح. و«إن» في الآية الأولى شرطية، وفي الثانية مخففة من الثقيلة.

وقد نظمت أقسام «إن» في هذين البيتين:

وأقسام «إن» بالكسر شرط، زيادة
ونفي، وتخفيف، فتأزم لامها

وقد قيل: معنى «إذ» و«إما»، وقد حكى إل
كسائي معنى «قد»، وهذا تمامها

أنه المقوم الزمزة

لفظ مشترك، يكون اسماً وحرفاً. فيكون اسماً في موضعين:
أحدهما في قولهم^(٥): «أن فعلت»، بمعنى «أنا». فهي^(٦) هنا ضمير

-
- | | |
|---------------------|-------------------------|
| (١) سقط من الأصل. | (٢) سقطت من الأصل وجود. |
| (٣) الاسراء: ١٠٨. | (٤) ب وجود: لقد. |
| (٥) في الأصل: قوله. | (٦) في الأصل: فهو. |

للتكلم، وهي إحدى لغات «أنا». والثاني في «أنت» وأخواته. فإنّ مذهب الجمهور أن الاسم هو «أن»، والتاء حرف خطاب. وقد تقدم ذكر ذلك^(١).

وأما «أن» الحرفية فذكر لها بعض النحويين عشرة أقسام:

الأول: المصدرية. وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف، ماضياً، ومضارعاً، وأمرأً. نحو: أعجبني أن فعلتَ ويعجبني أن تفعلَ، وأمرئهُ بأنِ افعلَ. ونص سيويه^(٢)، وغيره، على وصلها بالأمر. واستدلوا، على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها.

قيل: ويضعف وصلها بالأمر لوجهين: أحدهما أنها إذا قُدرت مع الفعل بالمصدرقات معنى الأمر. والثاني أنه لا يوجد في^(٣) كلامهم «يعجبني أن قم»، ولا «أحببتُ أن قم». ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. وأما ما حكى سيويه

(٢) الكتاب ١: ٤٧٩ - ٤٨٠.

(١) انظر ص ٥٨.

(٣) ب و ج: من.

من قولهم : كتبت إليه بأن قم ، فالباء زائدة، مثلها في^(١) :

• لا يقرآن بالشور •

تبييه

« أن » المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع . بل هي أمّ الباب . وتعمل ظاهرة ومضمره ، على تفصيل مذكور في باب إعراب الفعل . وذهب ابن طاهر^(٢) إلى أن الناصبة للمضارع قسم ، غير الداخلة على الماضي والأمر . وليس بصحيح .

الثاني : الخففة من النقلة . وهي ثلاثية وضماً ، بخلاف التي قبلها . و « أن » الخففة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كأصلها . إلا أن اسمها منوي ، لا يبرز إلا في ضرورة ، كقول الشاعر^(٣) :

(١) قسم بيت تمامه :

هنّ الحترائر ، لا ربتان أحمره سودّ التحارر ، لا يقرآن بالشور
وينسب إلى الراعي النميري ، ديوانه ٨٧ ، وإلى القتال الكلبي ، ديوانه ٥٣ . وأطر المني ٢٧ والخزاة ٣ : ٦٦٧ . والأحمره : جمع حمار . وحسن الجير لأنها رداً للمال وشراءه .

(٢) وهو محمد بن أحمد الأنصاري ، أبو بكر ، ويعرف بالحدث . مات في عتر التميميين وخمسائة . بنية الوعاء ١ : ٢٨ .

(٣) المغني ٢٩ وشرح شواهد ١٠٥ والمفصل ١٣٨ وشرحه ٨ : ٧١ والإنصاف ٢٠٥ والقرب ١ : ١١١ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٢٨ وشرح الأشموني ١١١ : ٥ والخزاة ٢ : ٤٦٥ والهمع ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ .

فلو أنك ، في يوم الرخاء ، سألتني
مُطْلَقَكَ لَمْ أَبْخَلْ ، وَأَنْتِ صَدِيقُ

وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة . وتقل عن البصريين . ولا يلزم
كون اسمها المنوي ضمير شأن ، خلافاً لقوم . وقد قدر سيبويه في قوله
تعالى ﴿ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ الْوَيْلُ ﴾^(١) ، أنك يا إبراهيم
قد صدقت الرؤيا^(٢) .

وخبر « أن » المخففة إما جملة اسمية ، نحو ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ
أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) ، وإما جملة فعلية مفصولة بـ « قد » ،
نحو ﴿ وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا ﴾^(٤) ، أو حرف تنفيس ، نحو
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾^(٥) ، أو حرف نفي ، نحو ﴿ عَلِمَ أَنْ
لَنْ تُخْصَوْهُ ﴾^(٦) ، أو « لو » ، نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ
لَوْ كَانُوا ﴾^(٧) ، ما لم يكن الفعل غير متصرف أو دعاء ، فلا يحتاج إلى

(١) الصافات : ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) سقطت من الأصل . وفي الكتاب ١ : ٤٨٠ : « كانه قال : مادينه أنك

قد صدقت الرؤيا ، يا إبراهيم » .

(٣) يوس : ١٠ . (٤) المائدة : ١١٣ .

(٥) الزمئل : ٢٠ . (٦) الزمئل : ٢٠ .

(٧) سبأ : ١٤ .

فاصل، نحو ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١)، ونحو ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾^(٢). ونذر عدم الفصل، مع غيرها، كقول الشاعر^(٣):

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ، فجادوا
قَبْلَ أَنْ يُسَأَلُوا، بأعظمِ سُؤْلِ
وفي جوازه، في الاختيار، خلاف.

تنبيه

ملهب الكوفيين في «أن» المخففة أنها لا تعمل، لافي ظاهر^(٤)
ولا مضر. وقد أجاز سيديويه أن تلتقى لفظاً، وتقديراً، فلا يكون
لها عمل.

واعلم أن «أن» المخففة من الحروف المصدرية. فإذا قيل
«أن: المصدرية» فاللفظ صالح لـ «أن» الناصبة للفعل، ولـ «أن»

(١) النجم: ٣٩. (٢) النور: ٩.

(٣) شرح ابن عقيل ١: ٣٣١ والمجمع ١: ١٤٣ والدرر ١: ١٢٠ وشرح

الأشعري ١: ٥٢٠ ومنهج السالك ١: ٢٦٧ والسيدي ٢: ٢٩٤-٢٩٧.

(٤) ب و ج: أنها لا تعمل في ظاهر.

المخففة. والفرق، بينهما أن العامل إن كان فعل علم في مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران، نحو ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(١). فن جعلها الأولى نصب. ومن جعلها الثانية رفع. وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل، نحو ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٢)، ونحو ﴿وَأَنْ تَعْمُؤُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٣). وإذا وليها مضارع مرفوع، وليس قبلها علم أو ظن، كقول الشاعر^(٤) :

أَنْ تَقْرَأَ إِنْ عَلَى أَسْمَاءَ ، وَتَحَسَّكُمَا

مَنْبِي السَّلَامَ ، وَأَلَا تَشْعِرُ أَحَدًا

وقراءة بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٥)، فذهب البصريين أنها «أن» المصدرية، أهملت حملاً على «ما» أختها. ومذهب الكوفيين أنها المخففة.

الثالث : «أن» المفسرة، وهي التي يحسن في موضعها «أي» ،

(١) المائدة : ٧١ . (٢) الشعراء : ٨٢ .

(٣) البقرة : ١٨٤ .

(٤) للنبي ٢٨ وشرح شواهد ١٠٠ والمفصل ١٤٧ وشرحه ٧ : ١٥

والإنصاف ٥٦٣ والخزانة ٣ : ٥٥٩ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

وعلاقتها أن تقع بعد جملة ، فيها معنى القول ، دون حروفه : نحو
﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾^(١) . ولا تقع بعد صريح
القول ، خلافاً لبعضهم .

وإذا ولي « أن » الصالحة للتفسير مضارع معه « لا » ، نحو :
أشرتُ إليه أن لا تفعل . جاز رفعه ، وجزمه ، ونصبه . فرفعه على
جعل « أن » مفسرة ، و « لا » نافية . وجزمه على جعل « لا » ناهية .
ونصبه على جعل « أن » مصدرية ، و « لا » نافية . وإن كان المضارع
مثبتاً جاز رفعه ونصبه ، بالاعتبارين .

تنبيه

مذهب البصريين أن المفسرة قسم ثالث . ونقل عن الكوفيين
أنها عند المصدرية .

الرابع : « أن » الزائدة . وتضرد زيادتها بعد « لما » ، نحو
﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٢) ، وبين القسم و « لو » ، كقول الشاعر^(٣) :

(١) المؤمنون : ٢٧ . (٢) يوسف : ٩٦ .

(٣) المي ٣١ وشرح شواهد ١١١ والإصاف ٢٠٠ والمقرب ١ : ١٠٣

والهمع ٢ : ٤١ والدرر ٢ : ٤٥ والخزانة ٤ : ١٤١ .

أما، والله ، أن لو كنت حُرّاً
وما بالحرّ أنت ، ولا العتيق
ووقع لان عصفور أن « أن » هذه حرف ، يربط جملة القسم . وشذو
زيادتها بمد كاف التشبيه ، في قول الشاعر ^(١) :

• كأن ظليّة ، تعطو إلى وارق السّلم •

في رواية من جرّ .

ولا تعمل « أن » الزائدة شيئاً ، وفائدة زيادتها التوكيد . وذهب
الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي زائدة . واستدلّ بالسّماع
والقياس . أما السّماع فقوله تعالى ﴿ وما لنا ألاّ نقاتلَ في سبيلِ
اللهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وما لكم ألاّ تُنْفِقُوا ﴾ ^(٣) ، و « أن » في الآيتين

(١) عجزيت لبلباء بن أرقم . وصدره :

فَيَوْمًا ثَوَافِنَا ، بَوَجْهِ مَقْسَمٍ

الأنصبيات ١٧٨ والكتاب ١ : ٢٨١ و ٤٨١ والمغني ٣٢ وشرح شواهد
١١١ والأمال ٢ : ٢١٠ والكمال ٧٥ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٣
وأمال ابن السجري ٢ : ٣ والمص ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ والنصف
٣ : ١٢٨ والإيضاح ٢٠٢ والقرب ١ : ١١١ وشذور الذهب ٢٨٤
والخزاة ٤ : ٣٦٤ و ٤٨٩ . والقسم : التام الجمال . والسلم : ضرب
من الشجر .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٢) البقرة : ٢٤٦ .

زائدة، كقوله ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١). وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم ولا حجة له في ذلك. أما السماع فيحتمل أن تكون «أن» فيه مصدرية، دخلت بعد «ما لنا» لتضمنه معنى: ما منَعْنَا. وأما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد، في الاختصاص بما عمل فيه، بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم، في قوله «كَأَنَّ ظليَّةً» على رواية الجر.

نتيجه

«أن» الزائدة ثنائية وضعاً، وليس أصلها مثقلة فحُفَّت، خلافاً لبعضهم. ولذلك لو سمي بها أعربت كـ «يد»، وصُغِرَتْ «أني» لا أُتَيْنَ.

الخامس: أن تكون شرطية، تفيد المجازاة. ذهب إلى ذلك الكوفيون، في نحو: أمّا أنتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ. وجعلوا منه قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾^(٢). قالوا: ولذلك دخلت الفاء. وجعلوا منه قول الشاعر^(٣):

(١) المائة : ٨٤ . (٢) البقرة : ٢٨٢ .

(٣) الفرزدق . ديوانه ٨٥٥ والمتن ٢٢ وشرح شواهد ٨٦ والكتاب =

أَتَجَزَعُ أَنْ أَذُنَا قُتِيْبَةً حَزَنًا

جَهَارًا ، وَلَمْ تَجَزَعْ ، لِقَتْلِ ابْنِ خَارِمٍ ؟

وَمَنْعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيِّونَ ، وَتَأَوَّلُوا هَذِهِ الشَّوَاهِدَ ، عَلَى أَنَّهَا الْمَصْدَرِيَّةُ .

السَّاسِ : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً بِمَعْنَى «لَا» . حَكَاهُ ابْنُ مَالِكٍ ، عَنْ بَعْضِ

النَّحْوِيِّينَ . وَحَكَاهُ ابْنُ السَّيِّدِ^(١) ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَهْرُومِيِّ^(٢) عَنْ

بَعْضِهِمْ^(٣) ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ قُلْ : إِنْ الْمُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى

أَحَدٌ ﴾^(٤) أَي : لَا يُؤْتَى أَحَدٌ . قُلْتُ : وَتَقْلَهُ بَعْضُهُمْ ، فِي الْآيَةِ ، عَنْ

الْفَرَّاءِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَقِيدُ النَّفْيَ ، وَ« أَنْ » فِي الْآيَةِ مَصْدَرِيَّةٌ . وَفِي

إِعْرَابِهَا أَوْجُهُ ، ذَكَرْتُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

السَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «ثَلَاثًا» . جَعَلَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ

= ١ : ٤٧٩ والخزانة ٣ : ٦٥٥ - ٦٥٩ وقتيبة هو قتيبة بن مسلم الفاتح

المشهور . وابن خنرم هو عبدالله بن خنرم أمير خراسان من قبل ابن الزبير .

(١) وهو أبو محمد عبدالله بن محمد البطلبيوسي ، ريل بلنسية . توفي سنة ٥٢١ .

بنية الوعاء ٢ : ٥٥ .

(٢) وهو علي بن محمد ، صاحب الأزهية . توفي حوالي سنة ٤١٥ . بنية الوعاء

٢ : ٢٠٥ وهديّة المارفين ١ : ٦٦٦ .

(٣) وهو الزجاج . اطر الأزهية ٧٠ .

(٤) آل عمران : ٧٣ .

نعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾^(١)، أي : لئلا تضلُّوا . ونحوه كثير . ومذهب البصريين أن ذلك^(٢) على حذف مضاف ، أي : كراهة أن تضلُّوا . وذهب قوم إلى أنه على حذف «لا» . ورده المبرد . الثامن : أن تكون بمعنى «إذ» مع الماضي . ذهب^(٣) إلى ذلك بعض النحويين ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾^(٤) . قيل : ومع المضارع أيضاً ، كقوله تعالى ﴿أَنْ تَوَلَّوْا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾^(٥) ، أي : إذ آمنتم . وجعل بعضهم «أن» في قوله^(٦) :
 * أَمْجَزَعُ أَنْ أَذُنًا قُتِيَّةَ حُرْمًا *

بمعنى «إذ» . وهذا ليس بشيء ، و«أن» في الآيتين مصدرية . وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية ، وعند المبرد مخففة .

التاسع : أن تكون بمعنى «إن» المخففة من الثقيلة . تقول :
 أَنْ كَانَ زَيْدٌ لَمَالًا ، بمعنى : إن^(٧) كان زيد لَمَالًا . ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها ، بل تفتح . ذهب إلى ذلك أبو علي ،

- | | |
|-----------------------|------------------|
| (١) النساء : ١٧٦ . | (٢) ب : هذا : |
| (٣) في الأصل : وذهب . | (٤) ق : ٢ . |
| (٥) المتحفة : ١ . | (٦) انظر ص ٢٢٤ . |
| (٧) في الأصل : إنه . | |

وابن أبي العافية، في قوله ، في الحديث « قد عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ
لْمُؤْمِنَا ». ففندهما أَنْ « أَنْ » لا تكون في ذلك إلا مفتوحة ، ولا تلزم
اللام . وذهب الأخفش الأصغر^(١) ، وابن الأخرس^(٢) ، إلى أنه لا يجوز
فيها إلا الكسر ، وتلزم اللام . وعليه أكثر نحاة بغداد .

العاشر : أن تكون جازمة . ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ،
وأبو عبيدة ، والليثاني . وحكى الليثاني أنها لنة بني صُبَّاح ، من بني
ضَبَّة . وقال الرُّؤاسي^(٣) : فصحاء العرب ينصبون بـ « أَنْ » وأخواتها
الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجرمون بها . وقد
أشددوا^(٤) على ذلك أياتاً ، منها قول الشاعر^(٥) :

(١) وهو علي بن سليمان ، أبو الحسن . توفي سنة ٣١٥ . إناء الرواة ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢) وهو أبو الحسن ، علي بن عبد الرحمن الإشبيلي . توفي سنة ٥١٤ . بنية
الوعاة ٢ : ١٧٤ .

(٣) وهو أبو جعفر ، محمد بن الحسن ، أستاذ الكسائي والقراء ، وأول من وضع
كتاباً في النحو من الكوفيين . بنية الوعاة ١ : ٨٢ - ٨٤ .

(٤) في الأصل : وأنشدوا .

(٥) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٣٨٩ والمغني ٢٨ وشرح شواهد ٩٠ وديوان
الفضليات ١٤٥ . والرواية : إلى أن يأتي . ونحطب : جواب الطلب « قالوا » .

إذا ما غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ قَوْمِنَا:
تَعَالَوْا، إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطِبِ
وقول الآخر^(١):

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا، فَتَرُدَّهَا
فَتَنْزُكُهَا قِتْلًا، عَلَيَّ، كَمَا هِيَ
وقد كنت نظمت لها ثمانية معان، في هذين البيتين:
وأقسامُ «أَنْ» مَفْتُوحَةٌ مَصْدَرِيَّةٌ
وزائِدَةٌ، أَوْ مِثْلُ أَيْ، وَمُخَفَّفَةٌ
ومعنى لثلاث، ثُمَّ لَا، ثُمَّ إِذَا، حَكَّوْا
وجازمةٌ أَيْضًا، فَخَذَّهَا بِمَعْرِفَةٍ

أَوْ

حرف عطف . ومذهب الجمهور أنها تُشْرِكُ في الإعراب،
لا في المعنى، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ أو عمرو، فالفعل واقع من
أحدهما. وقال ابن مالك: إنها تُشْرِكُ في الإعراب والمعنى، لأن ما بعدها

(١) جميل بئينة . ديوانه ٢٢٨ والفتي ٢٨ وشرح شواهد ٩٨ .

مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيءَ بها لأجله ؛ ألا ترى أن كل واحد منها مشكوك في قيامه . قلت : وكلاهما صحيح ، باعتبارين . ولـ « أو » عملية معان .

الأول : الشك . نحو : قام زيدٌ أو عمرو .

الثاني : الإبهام . نحو ﴿ وَإِنَّا أَوْ لِيَنَّا كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾^(١) . والفرق بينهما أن الشك من جهة التكليم ، والإبهام على^(٢) السامع .
الثالث : التخيير . نحو : خُذْ ديناراً أو ثوباً .

الرابع : الإباحة . نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين . والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة ، ومنع الجمع في التخيير .

الخامس : التقسيم . نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف . وأبدل ابن مالك^(٣) في « التسهيل » التقسيم بالتفريق المجرد ، يعني من المعاني السابقة . ومثله بقوله تعالى ﴿ وَقَالُوا : كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾^(٤) . قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال « أو » . قلت : وعبر

(١) سبأ : ٢٤ . (٢) في الأصل : من جهة .

(٣) التسهيل : ١٧٦٠ . (٤) البقرة : ١٣٥ .

بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

السادس : الإضراب . كقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْةٍ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١) . قال الفراء : « أو » هنا بمعنى « بل » . قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في النقي^(٢) ، والنهي ، إذا أعدت العامل . كقولك : لست بشراً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب ، على الإطلاق . واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْةٍ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، وبقوله ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾^(٣) . قال^(٤) : وما ذهبوا إليه فاسد . وقال ابن مالك : أجاز الكوفيون موافقتها « بل » في الإضراب ، ووافقهم أبو علي وابن برهان . قلت : وابن جني ، قال في قراءة أبي السّمّال ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾^(٥) : « أو » هنا بمعنى « بل » .

السابع : معنى الواو . كقول الشاعر^(٦) :

(١) الصافات: ١٤٧ . (٢) في الأصل و ب وجود الأمر . (٣) البقرة: ٧٤ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) البقرة: ١٠٠ .

(٦) صدر بيت الجري . عجزه :

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى ، عَلَى قَدَرٍ

ديوانه ٤١٦ والمتني ٦٥ وشرح شواهد ١٩٦ .

* جاء الخلاف ، أو كانت له قدراً *

أراد : وكانت . فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس . وإلى أن
« أو » تأتي بمعنى الواو ، ذهب الأخفش والجري ، واستدلاً بقوله
تعالى ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ . وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

الثامن : معنى « ولا » . ذكر بعض النحويين أن « أو » تأتي
بمعنى « ولا » . وأنشد^(١) :

لا وَجَدْتُ نَكْلِي كَمَا وَجَدْتُ ، ولا
وَجَدْتُ عَجُولٍ ، أَضَلَّهَا رُبْعُ
أَوْ وَجَدْتُ شَيْخٍ ، أَضَلَّ نَاقَتَهُ
يَوْمَ تَوَافَى الْحَجِيجُ ، فاندَفَعُوا

أراد : ولا وجدُ شيخٍ .

وذكر ابن مالك أن « أو » توافق « ولا » بعد النهي ، كقوله
تعالى ﴿ وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٢) ، وبعد النهي ،

(١) ملاك بن عمرو القضاعي . الكامل ٤٢٩ . والمجول : الناقة فقدت ابنها .

والرج : المصيل يولد في الربيع .

(٢) الانسان : ٢٤ .

كقوله تعالى ﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾^(١) الآية . والتحقيق أن
«أو» في قوله تعالى «أَوْ كَفُورًا» هي التي كانت للإباحة . فإن
النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق . وإذا دخل في
التخيير ففيه خلاف ؛ ذهب السيرافي إلى أنه يستوعب الجميع ، كالنهي
عن المباح ، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل
واحد ، وأن يكون عن الجميع .

تبيه

ذهب قوم إلى أن «أو» موضوعة لقدر مشترك بين المعاني الخمسة
المتقدمة . وهو^(٢) أنها موضوعة لأحد الشئتين ، أو الأشياء ، وإنما
فهمت هذه المعاني من القرائن .

وزاد بعض الكوفيين لـ «أو» قسماً آخر ، وهو «أو» الناصبة
للفعل المضارع ، في نحو قول الشاعر^(٣) :

قُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكْ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُنْكَ ، أَوْ نَحُوتَ ، فَتُحْذَرَا

(١) البور : ٦١ . (٢) في الأصل : وهي .

(٣) البيت لامرئ القيس . ديوانه ١٦ والكتاب ١ : ٤٢٧ والفصل ١١١

وشرحه ٧ : ٢٢ والخراطة ٣ : ٦٠٩ .

مذهب الكسائي أن «أو» هذه ناصبة للفعل ، بنفسها . وذهب قوم
من الكوفيين ، منهم الفراء ، إلى أنه انتصب بإخلاف . ومذهب
البصريين أن «أو» هذه هي الماطفة ، والفعل بعدها منصوب بـ «أن»
مضرة . وهو الصحيح .

وقد نظمت معاني «أو» في هذين البيتين :

بـ «أو» خَيْرٌ ، أَيْحَ ، قَسِمٌ ، وَأَبْهَمٌ
وفي شَكٍّ ، وإِضْرَابٍ ، تَكُونُ

وَمِثْلُ «ولا» ، ووَاوٍ ، أَوْ لِنَصْبٍ
بِإِضْرَابٍ ، لِحَرْفٍ ، لَا يَبِينُ

آ

حرف من حروف النداء ، حكاة الأخفش ، والكوفيون . وزعم
ابن عصفور أنه للقريب ، كالمهزة . وذكر غيره أنه للبعيد . وهو
الصحيح ، لأن سيبويه ذكر رواية ، عن العرب ، أن المهزة للقريب ،
وما سواها للبعيد . والله أعلم .

أَيُّ بفتح الهمزة

حرف له قسمان :

الأول : أن يكون حرف نداء ، كقولك : أَيُّ زيدُ . وفي الحديث « أَيُّ رََبِّ » . وهي لنداء البعيد . وقيل : للقريب ، كالمهزمة . وقيل : للمتوسط . وقد تُمدُّ ، فيقال : آي . حكاهما الكسائي ، وقال : بعضهم يجوزُ مدها ، إذا بعدت المسافة . فيكون المدُّ فيها دليلاً على البعد .

الثاني : أن تكون حرف تفسير ، كقول الشاعر^(١) :

وتَرْمِئَنِي بِالطَّرْفِ ، أَيُّ : أَنْتَ مُذْنِبٌ

وتَقْلِبَنِي ، لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبِي

وهي أعمُّ من « أن » المفسِّرة ، لأن « أَيُّ » تدخل على الجملة والمفرد ، وتقع بعد القول وغيره . وذهب قوم إلى أن « أَيُّ » التفسيرية اسم فعل ، معناه « عُوا » أو « افهموا » .

(١) المتن ٨٠ وشرح شواهد ٢٣٤ والمفصل ١٤٧ وشرحه ٨ : ١٤٠ والمجم

٢ : ٧١ والخزانة ٤ : ٤٩٠ . وقوله لكن ، أراد : لكن أنا . فحذف

الهمزة وأدغم . وأقلى : أبغض .

وزاد بعضهم لـ «أي» قسماً ثالثاً، وهو أن تكون حرف عطف.
 وذلك إذا وقع بين مشتركين في الإعراب، نحو: هذا المضمَنُ ،
 أي: الأسدُ. وكونها حرف عطف هو مذهب الكوفيين. وتبعهم
 ابن السكّاتى الخوارزمي^(١)، من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر،
 من أهل المغرب. والصحيح أنها التفسيرية، وما بعدها عطف يان.
 واعلم أن «أي» قد تكون محذوفة^(٢) من «أي» الاستفهامية.
 كقول الشاعر^(٣):

تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَّاكَيْنِ، أَيُّهُمَا
 عَلَيَّ، مِنْ النَّيْتِ، اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

أي بكسر الهمزة

حرف بمعنى «نعم». يكون لتصديق مُخْبِرٍ، أو لإعلام.

-
- (١) وهو يوسف بن أي بكر، أبو يعقوب السكّاتى. صاحب مفتاح العلوم.
 توفي سنة ٦٢٦. بنية الوعاء ٢: ٣٦٤ والمجمع ٢: ٧١.
 (٢) أي. محففة بحذف الياء الثانية.
 (٣) اليردنى. ديوانه ٣٤٧ والمغني ٨١ وشرح شواهد ٢٣٦. ونصر
 هو نصر بن سيار. والسمّاكان: نهران مشهوران. وهما الأعزل والرامح.

مُسْتَجِيرٍ ، أو وعدِ طالبٍ . لكنّها مختصة بالقَسَم ، و «نعم» تكون في القسم وغيره . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : إِيَّيْ وَرَبِّي ﴾^(١) . وإذا وليها واو القسم تعيّن إثبات ياتها . وإذا حذف الخافض ، قليل : إِيَّيْ الله ، جاز فيها ثلاثة أوجه : الأول^(٢) حذف الياء ، والثاني فتحها ، والثالث : إثباتها ساكنة ، ويختفر الجمع بين الساكنين .

بـ

حرف إضراب . وله حالان :

الأول : أن يقع بعده جملة .

والثاني : أن يقع بعده مفرد .

فإن وقع بعده جملة كان إضراباً عما قبلها ، إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ : بِهِ جِنَّةٌ . بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٣) ، وإما على جهة النرك للانتقال ، من غير إبطال ، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ . بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾^(٤) . فظهر بهذا^(٥) أن قول ابن مالك في « شرح الكافية » : « فإن كان

(٢) ب : الوجه الأول .

(٤) المؤمنون : ٦٢ - ٦٣ .

(١) يونس : ٥٣ .

(٣) المؤمنون : ٧٠ .

(٥) ب : وظهر من هذا .

الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض ، واستئناف غيره ، ولا يكون في القرآن إلاّ على هذا الوجه « ليس على إطلاقه .

فإن قلت : هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلت : ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة . وصرّح به ولده في « شرح الألفية » ، وصاحب « مصنف المباني » . وغيرهم يقول : إنها ، قبل الجملة ، حرف ابتداء ، وليست بعاطفة^(١) .

وإذا وقع بعد « بل » مفرد فهي حرف^(٢) عطف ، ومعناها الإضراب . ولكن حالها فيه مختلف :

فإن كانت بعد نفي نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو نهي نحو : لا تضرب زيدا بل عمرا ، فهي لتقرير حكم الأول ، وجعل ضده لما بعدها . وفي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد ، وأثبتته لعمرو . وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد ، وأثبتت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي ، لما بعدها . ووافقه على ذلك أبو الحسن عبدالوارث . قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب .

وإن كانت بعد إيجاب نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر نحو :

(١) في الأصل : عاطفة .

(٢) سقطت من الأصل .

اضرب زيداً بل عمراً ، فهي لإزالة الحكم عما قبلها ، حتى كأنه مسكوت عنه ، وجمله لما بعدها .

هذا تلخيص الكلام على « بل » . وذهب الكوفيون إلى أن « بل » لا تكون نسقاً بعد الإيجاب ، وإنما تكون نسقاً بالنفي ، وما جرى مجراه .

تنبیه

ذكر بعضهم لـ « بل » قسماً آخر ، وهو أن تكون حرف جر خافض^(١) للنكرة ، بمنزلة « رُبَّ » . كقول الراجز^(٢) :

• بل بَلَدٍ ملء الفِجَاجِ قَتْمَةً •

وليس ذلك بصحيح . وإنما الجار ، في البيت ونحوه^(٣) ، « رُبَّ » المحذوفة . وحكى ابن مالك ، وابن عصفور ، الاتفاق على ذلك ، قبل فظهورهم من جمل « بل » جارة . قال بعضهم : و « بل » في ذلك حرف ابتداء .

(١) كذا

(٢) في الأصل : الشاعر . والبيت لرؤبة . ديوانه ١٥٠ والنفي ١٢٠ وشرح

شواهد ٣٤٧ . والفجج : جمع فج ، وهو الطريق . والقتم : القبار .

(٣) في الأصل : في نحو هذا .

ذ

لفظ له أربعة أقسام :

الأول: أن يكون اسم إشارة . فتقول « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ومن لم يرَ التوسط جعل « ذاك » للبعيد أيضاً . وتدخل « ها » التنبيه على المجرد كثيراً ، وعلى المقرون بالكاف وحدها قليلاً . ولا تدخل على المقرون باللام .

واختلف النحاة في « ذا » الذي هو اسم إشارة . فقال قوم ، منهم السيرافي : هو ثنائي الوضع ، وألفه أصل ، غير منقلبة عن شيء « كما » . وقال الكوفيون : ألفه زائدة . ووافقهم السبيلي . وقال البصريون : هو ثلاثي الوضع ، وألفه منقلبة عن أصل . ثم اختلفوا ؛ فقليل : عن ياء ، والمحنوف ياء ، فالعين واللام ياءان . وقيل : عن واو ، والمحنوف ياء ، فهو من باب : طَوَيْتُ . واختلفوا في المحنوف ؛ فقليل : اللام ، وهو الأظهر ، لأنها طرف . وقيل : العين .

واختلفوا في وزنه ؛ فقليل : « فَعَلَ » بالتحريك ، وهو الأظهر . وقيل : « فَعَلَ » بالإسكان .

واستدل البصريون ، على أنه ثلاثي الوضع ، برد المحنوف منه ،

في التصغير ، حيث قالوا « ذَيَّا » والأصل ذَيَّيَّا . ولبسط الكلام على اسم الإشارة موضع غير هذا .

الثاني : أن يكون موصولا بمعنى « الذي » وفروعه . ولا يكون كذلك إلا بشرطين : أحدهما أن يكون بعد « ما » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . وقيل : لا تكون موصولة بعد « مَنْ » . والآخر أن يكون غير ملغى . وسيأتي بيان معنى ^(١) الإلناء . ومن ورود « ذا » موصولة قول لبيد ^(٢) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ : مَاذَا يُحَاوِلُ

أَنْحَبُ فَيُقْنِضِي ، أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أي : ما الذي يحاول ؟ فـ « ما » مبتدأ ، و « ذا » مع صلتها خبره ، و « نحب » بدل من « ما » .

الثالث : أن يكون ملغى . ومعنى الإلناء هنا أن تُركَّب « ذا » مع « ما » ، فيصير المجموع اسما واحداً . وله حيثنذٍ معنيان :

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ديوانه ٢٥٤ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١ والكتاب ١ : ٤٠٥

والخرزانه ٢ : ٥٥٦ واليه ، ١ : ٧ .

أحدهما، وهو الأشهر، أن يكون اسم استفهام^(١). والدليل على أنها تركباً قولهم: عماذا تسأل؟ بإثبات الألف، لتوسطها. ويتمين ذلك، في قول جرير^(٢):

يا خُزَرَ تَغْلِبَ، ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ
لا يَسْتَفِيقُنَّ، إلى الدَّيرَيْنِ، تَحْنَانَا

وقول الآخر:

وأبلغ أبا سَعْدٍ، إذا ما لَقِيْتَهُ
نَذِيرًا، وماذا يَنْفَعُنْ نَذِيرُ؟

ولا يجوز أن تكون «ذا» موصولة، في البيتين، لأن العرب لا تقول: ما الذي بالئك. ولا يؤكد الفعل الواقع صلة، بالنون. وترجع دعوى التركيب، في ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٣).

(١) في الأصل: أن يكون استفهاماً.

(٢) ديوانه ١٦٧ والمغني ٣٣٢ وشرح شواهد ٧١١. والخزر: جمع أخزر، وهو الضيق المينين.

(٣) البقرة: ٢٤٥. والحديد: ١١.

وثانيهما أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة . وعليه بيت الكتاب ^(١) :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ ، سَأَتَّقِيهِ
ولكن ، بالْمُغَيَّبِ ، نَبِّئْنِي
ومنع الفارسي كونها في البيت موصولة . قال : لأننا لم نجد في
الموصلات ما هو مركب ، ووجدنا في الأجناس ما هو مركب .

تيسر

قد اتضح ، بما ^(٢) تقدم أن « ماذا » ^(٣) تحتل أربعة أوجه :
أحدها أن تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم إشارة . وثانيها أن
تكون « ما » استفهامية و « ذا » اسم موصول . وثالثها أن يكون
المجموع اسماً واحداً للاستفهام . ورابعها أن يكون المجموع اسماً واحداً
خبرياً . ويعرب في كل موضع على ما يليق به .

الرابع : أن يكون « ذا » بمعنى : صاحب وإنما يكون كذلك

-
- (١) ينسب البيت إلى المثلث العبدى . البي ١ : ١٩٢ وأما البيدي ١١٦
والكتاب ١ : ٤٠٥ ودنوان المثلث ٢١٣ - ٢١٥ والخزانة ٢ : ٥٥٤ -
٥٥٦ وشرح اختيارات المفضل ١٢٦٧ - ١٢٦٨ والمفني ٣٣٣ وشرح
شواهد ١٩١ والممع ١ : ٨٤ والدرر ١ : ٦٠ .
(٢) ب و ح : مما . (٣) في الأصل : ذا .

حالة النصب، نحو: رأيتُ ذا مال. وبعض طيبي، يعرب «ذو» الطائية
لعرب التي بمعنى صاحب. فيقول: جاء ذو قلم، ورأيت ذا قلم،
ومررت بذني قلم.

واعلم أن أقسام «ذا» المذكورة كلها أسماء باتفاق، إلا المثنى،
فإن صاحب «رصف المباني» ذهب إلى أنه حرف. قال: وإنما حكمنا
بأن «ذا» حرف، لأنها قد توجد «ما» الاستفهامية وحدها دونها،
ومعناها الاستفهام، وتوجد معها أيضاً، وهي معها بذلك المعنى. فحكمنا
أنها وصلة لها. ولأجل هذا الخلاف ذكرت «ذا» هنا.

عن

لفظ مشترك؛ تكون اسماً وحرفاً، فتكون (٣) اسماً، إذا دخل
عليها حرف الجر. ولا تجزئ بغير «من». وهي حيثئذ اسم بمعنى:
جانب. قال الشاعر (٣):

(١) ب: على أن. (٢) ب: فيكون.

(٣) القسامي. ديوانه ٢٨ وأدب الكاتب ٣٩٢ وشرحه ٣٤٩ والقرب
١: ١٩٥ وشرح الحاشية للرزوقي ١٣٧ وشرح الفصل ٨: ٤١
والبحر ١: ١٨٧.

قلْتُ لِإِلَّهِ كُتِبَ ، لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ
 مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبِّيَّاءِ ، نَظْرَةً قَبْلُ
 وَنَدْرَجَرُهَا بِـ « عَلَى » ، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

• عَلَى عَنْ يَمِينِي ، مَرَّتِ الطَّيْرُ ، مُنْتَحَاً •

وذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين ، إلى أن « عن » إذا
 دخل عليها « من » باقية على حرفيتها . وزعموا أن « من » تدخل على
 حروف الجر كلها ، سوى « مذ » واللام والباء و « في » .

فإن قلت : ما معنى « من » الداخلة على « عن » ؟ قلت : هي
 لابتداء الناية . قال بعضهم : إذا قلت « قعد زيد عن بين عمرو » ، معناه (٢) :
 ناحية بين عمرو ، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية يمينه ،
 وألا يكون . وإذا قلت « من عن يمينه » كان ابتداء القعود نشأ
 ملاصقاً لأول الناحية . وقال ابن مالك : إذا دخلت « من » على « عن »
 فهي زائدة .

(١) صدر بيت ، عجزه :

وكيف سُنُوحُ ، واليَمِينُ قَطِيعُ ؟

المتن ١٦١ وشرح شواهد ٤٤٠ . والسنح : جمع سائح ، وهو الطير يمر
 من ميامنك إلى مياسرك ، وتضاهل به العرب . (٢) كذا .

وزاد ابن عصفور أن « عن » تكون ^(١) اسماً ، في نحو قول
الشاعر ^(٢) :

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا ، صَبَحَ فِي حَجَرَاتِهِ
ولكن حديثاً ، ما حديثُ الرُّواحلِ ؟

لأن جعلها حرفاً ، في ذلك ، يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل
إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب ، وما حمل
عليها . [قال الشيخ أبو حيان ^(٣) : وفيه نظر ، لأن مثل هذا التركيب
قد وجد في « إلى » ، كقوله تعالى ﴿ وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ ^(٤) ،
﴿ وَهَزَي إِلَيْكَ يَبْدُعُ النُّخْلَةَ ﴾ ^(٥) ، ولا نعلم أحداً قال باسمية
« إلى » .] قلتُ : قال ابن عصفور في « شرح أبيات الإيضاح » :
حكى أبو بكر الأنباري أن « إلى » تستعمل اسماً ، يقال : انصرفت

(١) في الأصل : أن تكون عن . وانظر المقرب ١ : ١٩٥ .

(٢) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٩٤ والمقرب ١ : ١٩٥ والثني ١٦١ وشرح
شواهد ٤٤٠ . والهب : الإبل المنهوبة . والحجرات : الحوالب .
والرواحل : جمع راحلة وهي الناقة .

(٣) سقط من الأصل . (٤) القصص : ٣٢ .

(٥) مريم : ٢٥ .

من إليك ، كما يقال : غدوتُ من عليك ^(١) .

وتكون « عن » حرفاً ، فيما عدا ذلك . ولها قسمان :

الأول : أن تكون حرف جرّ . وذكرناه معاني :

الأول : المجاوزة . وهو أشهر معانيها ، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى . فن ذلك قوله : رميتُ عن القوس ؛ لأنه يقذف عنها بالسهم وييمده . ولكونها للمجاوزة هُدي بها : صدّ ، وأعرض ، ونحوهما ، ورغِب ، ومال ، إذا قصد بهما ترك المتعلّق . نحو : رغبتُ عن اللهو ، ومِلتُ عنه .

الثاني : البدل ، نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) ، وقولهم : حجّ فلانٌ عن أبيه ، وقضى عنه ديناً ، وقول الآخر ^(٣) :

كيفَ تَرَانِي ، قَالِيَا بِجَنَّتِي ؟
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا ، عَنِّي

(١) سقط من الأصل .

(٢) البقرة : ٤٨ و ١٢٣ .

(٣) الفرزدق . ديوانه ٨٨١ والمغني ٧٦٤ وشرح شواهد ٩٦٤ . وقيل ضمن قتل معنى صرف . وزیاد هو زياد بن أبيه .

الثالث : الاستعلاء . كقول الشاعر^(١) :

لَا إِبْنَ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ
عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي ، فَتَخْزُونِي

أي : عليّ . قال ابن مالك : ومنه « بَخِيلَ عَنْهُ » والأصل « عليه » .
قال : لأن الذي يُسأل فيبخل يُحمّل السائل ثقل الخيبة ، مضافاً إلى
ثقل الحاجة . ففي « بَخِيلَ » معنى « ثَقُلَ » ، فكان جديراً بأن^(٢)
يشاركه في التعمية بـ « علي » .

الرابع : الاستعانة . مثله ابن مالك بقوله : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ .
فـ « عن » هنا بمعنى الباء ، في إفادة معنى الاستعانة ، لأنهم يقولون :
رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ . وحكى الفراء ، عن العرب : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ ،

(١) البيت لابي الإصبع . المنقي ١٥٨ وشرح شواهد ٤٣٠ والألفية ٩٧
و ٢٩٠ والألماني ١ : ٩٣ وشرح اختيارات المفصل ٧٥٠ وألماني ابن
الشجري ١ : ٣٦٣ والمقرب ١ : ١٩٧ ومجالس العلماء ٧١ والإنصاف
٣٩٤ وأدب الكاتب ٤٠٤ والخمائل ٢ : ٢٨٨ والمختص ١٤ : ٦٦
وشرح المفصل ٨ : ٥٣ والمجمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٤ وشرح ابن عقيل
٢ : ٢٠ والخزانة ٣ : ٢٢٢ واللسان (فضل) . وقوله « لَا » يريد : لا .
والديان : السائل الغالب . وتخزوني : تهرني وتذلني .
(٢) في الأصل : في أن .

وبالقوس ، وعلى القوس .

قلت وفي هذا رد على من قال: إنه لا يُقال « رَمِيتُ بالقوسِ » ،
إلا إذا كان هو المرمي . وقد ذكر ذلك الحريري في « درة
النواص » .

الخامس : التعليق : كقوله تعالى ﴿ وما كانَ استِغْفارُ إِبْرَاهِيمَ
لِأَيِّهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى ﴿ وما نَحْنُ بِتَارِكِي
آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ ^(٢) .

السادس : أن تكون بمعنى « بعد » ، كقوله تعالى ﴿ لَتَرَنَّ كَبْنٌ
طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ ^(٣) . قيل ^(٤) : ومنه ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ
نَادِمِينَ ﴾ ^(٥) وقولهم : أطمعته عن جوع ، أي : بعد جوع .

السابع : أن تكون بمعنى « في » ، كقول الشاعر ^(٦) :
وَأَسِرْ سِرَاةَ الْقَوْمِ ، حَيْثُ لَقِيتَهُمْ
وَلَا تَكُ ، عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ ، وَإِنِّيَا

(١) التوبة : ١١٤ . (٢) هود : ٥٣ .

(٣) الانشقاق : ١٩ . (٤) ب : وقيل .

(٥) المؤمنون : ٤٠ .

(٦) الأعشى الكبير . ديوانه ٣٢٩ والمقي ١٥٩ وشرح شواهد ٤٣٤ .
والرباعية : نجوم الية .

أي: في حل الرِّبَاعَة. هذا قول الكوفيين . وقال بعض النحويين:
تعديّة «وَنَى» بـ «في» و «عن» ثابتة . والفرق بينهما أنك [إذا
قلت: ونى عن ذكر الله، فاللغنى المجاوزة، وأنه لم يذكره] ^(١).
وإذا قلت: ونى في ذكر الله، فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه
فتور وأناة.

الثامن: أن تُزاد عوضاً، كقول الشاعر ^(٢):

أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَامُهَا
فَهَلَا أَلَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنَبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني ^(٣): أراد «فهلّا» عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف
«عن» وزادها بعد «التي» عوضاً. ونص سيويّه على أن «عن»
لا تُزاد.

واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون، ومن وافقهم،

(١) سقط من الأصل.

(٢) زيد بن ررين. المغني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٦ والتمام ٢٤٦ والمؤتلف
والمختلف ٢٩١ وذيل الأمالي ١٠٥ وذيل الأكلبي ٤٩ وشرح الحاشية للتبريزي
٣٧٨: ١. والرواة:

فهل أمت، ثمّ أين جنبيك، تدفع؟

(٣) التمام ٢٤٦.

كالقُتبيّ، وابن مالك . قال بعض النحويين : وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل . إذ لو كانت لهاماني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف . فوجب أن يتأول جميع ما ذكره ، مما خالف معنى المجاوزة .

وذكر صاحب « رصف المباني » في معاني « عن » أن تكون بمعنى الباء . قال : نحو قولك : قتتُ عن أصعابي ، أي : بأصعابي . قال امرؤ القيس^(١) :

تَصُدُّ ، وتُبْدِي عَن أَسِيلٍ ، وتَتَّقِي

بناظرة ، مِن وَحْشٍ وَجَرَّةٍ ، مُطْفِلٍ

أي : بأسيل . انتهى^(٢) . والذي ذكره غيره أنها تكون بمعنى باء الاستعانة . وقد تقدم .

وأما القسم الثاني من قسمي « عن » الحرفية فهو أن تكون بمعنى « أن » . وهي لغة بني تميم ، يقولون : أعجَبَنِي عن تَقُومَ ، أي : أن تقومَ . وعلى ذلك أنشدوا بيت ذي الرمة^(٣) :

(١) ديوانه ١٦ . ووجرة : اسم موصح . والمطفل : ذات الطفل .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ديوانه ٥٦٧ والمثني ١٦٠ وشرح شواهد ٤٣٧ والخزانة ٢ : ٣٤١ والمتن

٤١٣ . وخرقاء : اسم امرأة . والمسجوم : المصبوب .

أَعَنْ تَوَسَّمْتَ ، مِنْ خَرَقَاءَ ، مَتَزَلَّةً
 ماء الصَّبَابَةِ ، مِنْ عَيْنَيْكَ ، مَسْجُومٌ ؟
 قلت : وكذلك يعملون في « أَنْ » المشددة . قال الزمخشري ^(١) : « وتبدل
 قيس وتميم همزتها عينا فتقول ^(٢) : أشهدُ عَنْ مُحَمَّدًا رسولُ الله » .
 وهي عننة تميم .

في

حرف جر ، وله تسعة معان :

الأول : الظرفية . وهي الأصل فيه ، ولا يُثبت البصريون غيره .
 وتكون للظرفية حقيقة ، نحو ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ
 مَعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٣) . ومجازاً ، نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٤) .
 الثاني : المصاحبة ، نحو ﴿ اذْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ ^(٥) أي : مع أُمم .
 الثالث : التعليل ، نحو ﴿ كَسَّكُمُ فِيمَا أَخَذْتُمْ ﴾ ^(٦) ،
 ﴿ قَالَتْ : فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ كُنتُمُ مِّنَ الْعَاقِلِينَ ﴾ ^(٧) .

(١) الفصل ١٣٩ .
 (٢) البقرة : ٢٠٢ .
 (٣) البقرة : ١٧٩ .
 (٤) الأعراف : ٣٨ . (٥) الأنفال : ٦٨ . (٦) يوسف : ٣٣ .
 (٧)

الرابع : المقايسة ، نحو ﴿ فَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا مَتَاعٌ ﴾^(١) ، ﴿ فَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ
إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٢) . وهي الداخلة على تالٍ ، يُقصد^(٣) تعظيمه وتحقير
مَتَلُوهُ .

الخامس : أن تكون بمعنى « على » ، نحو ﴿ وَلَا صَلَيبٌ لَكُمْ ،
فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٤) أي : على جنوع النخل .

السادس : أن تكون بمعنى الباء ، كقول الشاعر^(٥) :

وَيَرْكَبُ ، يَوْمَ الرُّوعِ ، مِثْلًا ، فَوَارِسُ
بَصِيرُونَ ، فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ ، وَالْكَلْبِي
[أي بطن]^(٦) . وذكر بعضهم أن « في » ، في قوله تعالى ﴿ يَذَرُوكُمْ
فِيهِ ﴾^(٧) ، بمعنى باء الاستماعة ، أي : يُكثِّرُكم به .

-
- (١) آل عمران : ١٨٥ . (٢) التوبة : ٣٨ .
(٣) ب - يقصد . (٤) طه : ٧١ .
(٥) ريد الحيل . ديوانه ٢٧ والمضي ١٨٣ وشرح شواهد ٤٨٤ والكتاب
٥٦ : ١ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . والأباهر : جمع أبهر ،
وهو عرق في المتن . (٦) سقط من الأصل .
(٧) الشورى : ١١ .

السابع: أن تكون بمعنى «إلى»، كقوله تعالى ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(١)، أي: إلى أفواههم.

الثامن: أن تكون بمعنى «من»، كقول امرئ القيس^(٢):

وَهَلْ يَمِينَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدَهُ
ثَلَاثِينَ شَهْرًا ، فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؟

أي: من ثلاثة أحوال.

التاسع: أن تكون زائدة. قال بعضهم بذلك، في قوله تعالى ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾^(٣)، أي: اركبوها. وأجاز ابن مالك أن تزداد عوضًا، كما تقدم في «عن»، فتقول: عرفتُ فيمن رغبْتُ، أي: من رغبْتُ فيه. فحذفها^(٤) بعد «مَنْ» وزادها قبل «مَنْ» عوضًا.

تبييه

مذهب سيبويه، والمحققين من أهل البصرة، أن «في» لا تكون

(١) إبراهيم: ٩.

(٢) ديوانه ٢٧ والنفي ١٨٤ وشرح شواهد ٣٤٠ والخصائص ٢ : ٣١٣ والخزانة ١ : ٦٢ . (٣) هود : ٤١ . (٤) في النسخ : فحذفها .

إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً . وما أوم بخلاف ذلك رُدُّ بالتأويل إليه .
والله سبحانه أعلم .

قَد

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً . فأما « قد » الاسمية فلها
معنيان :

الأول : أن تكون بمعنى « حسب » . تقول : قدّني ، بمعنى :
حسّبي . والياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة . ويجوز فيها
إثبات نون الوقاية ، وحذفها . والياء ، في الحالين ، في موضع جر . هذا
مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى « كفى » . ويلزمها نون
الوقاية ، مع باء المتكلم ، كما تلزم مع ^(١) سائر أسماء الأفعال . والياء المتصلة
بها في موضع نصب . وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب .
وقول الشاعر ^(٢) :

* قَدِّني مِن تَصْرِ الحُبَّيْنَيْنِ ، قَدِّني *

(١) سقطت من الأصل .

(٢) حميد الأرقط . المقي ١٨٥ وشرح شواهد ٤٨٧ والنوادر ٢٠٥ =

يُحتمل قوله «قدي» وجهين : أحدهما أن يكون بمعنى «حسب» ،
والياء في موضع جر . والثاني أن يكون اسم فعل ، والياء في موضع
نصب . وقوله آخر البيت «قدي» يُحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن
يكون بمعنى «حسي» ، ولم يأتِ بنون الوقاية على أحد الوجهين .
وثانيها أن يكون اسم فعل ، وحذف النون ضرورة . وثالثها أن يكون
اسم فعل ، والياء للإطلاق ، وليست ضميراً .

وأما «قد» الحرفية فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي ،
بشرط أن يكون متصرفاً ، وعلى المضارع ، بشرط تجرّده من جازم
وناصب وحرف تنفيس . واختلفت عبارات النحويين في معنى «قد» .
فقال : هي «حرف توضع . وقيل : حرف تقريب .

قال الزمخشري^(١) في «المفصل» : «ومن أصناف الحرف حرف

= والكامل ١٢٥ و ١٠٥٣ وأما ابن الشجري ١ : ١٤ والكتاب ٣٨٧ : ١
وشرح التصريح ١ : ١١٢ وشرح المفصل ٣ : ١٢٤ والإيضاح ١٣١
والمعجم ١ : ٦٤ والعيني ١ : ٣٧٥ والخزانة ٢ : ٤٤٩ و ٣ : ٣٤ واللسان
(خب) و (لحد) و (قدد) . والخبيان : عبدالله بن الربيع ، وابنه حبيب .
(١) سقطت من الأصل .

(٢) المفصل ١٤٨ وشرحه ٨ : ١٤٧ .

التقريب وهو « قد » . وهو يقرب^(١) الماضي من الحال ، إذا قلت :
قد فعل . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة . ولا بد فيه من
معنى التوقع . قال سيبويه : وأما « قد » فاجواب : هل فعل . وقال
أيضاً : فاجواب^(٢) : لما يفعل .

وقيل : حرف تقرب مع الماضي ، وتقليل مع المستقبل . قال ابن
الجباز : ومن عبارات المطارحين في « قد » أنهم يقولون : حرف
يصحب الأفعال ويقرب الماضي من الحال . قال : وزدته أنا « ويؤثر
التقليل في فعل الاستقبال » .

وقال بعضهم : إن دخلت على المضارع ، لفظاً ومعنى ، فهي
للتوقع ، وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى ، فهي للتحقيق ،
نحو : قد قام زيد ، و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَمُّ عَلَيْهِ ﴾^(٣) .
قال الشيخ أبو حيان : والذي تلقناه من أفواه الشيوخ ،
بالأندلس^(٤) ، أنها حرف تحقيق ، إذا دخلت على الماضي ، وحرف
توقع ، إذا دخلت على المستقبل .

(١) في الفصل وشرحه : وهو قد يقرب .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٣) البور : ٦٤ .

(٤) سقطت من الأصل .

وقال بعضهم : « قد » حرف إخبار . تكون مع الماضي للتحقيق ، ومع المضارع للتوقع تارة ، وهو الكثير فيها ، وقد تكون مع المثلث تحقيق ، وهو قليل . وقد تكون تقيلاً ، وهو أيضاً قليل . والإخبار ، في جميع ذلك ، لا يخالفها . فهو الخاص بها الذي تسمى به .

قلت : وجهلة ما ذكره النحويون لـ « قد » خمسة معان :

الأول : التوقع . و « قد » ترد للدلالة على التوقع مع الماضي ، والمضارع . وذلك مع المضارع واضح ، نحو : قد يخرج زيد . فـ « قد » هنا تدل على أن الخروج متوقع ، أي : متظر . وأما مع الماضي فتدل على أنه كان متوقعاً متظراً . ولذلك يستعمل في الأشياء المترتبة . وقال الخليل^(١) : إن قول القائل « قد فعل » كلامٌ يقوم بتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، لأن الجماعة متظرون .

الثاني : التقريب . ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي . ولذلك تلزم غالباً مع الماضي ، إذا وقع حالاً ، نحو : « وقد فصل لكم »^(٢) . وإن ورد دون « قد » فقليل : هي مع مقدرة . وهو مذهب المبرد ، والفراء ، وقوم من النحويين . وقيل : لا حاجة إلى تقديرها . وهو الأظهر .

(١) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع .
وكذلك قال ابن مالك في « التسهيل »^(١) : فتدخل على فعل ماض
متوقع ، لا يشبه الحرف ، لتقريبه من الحال . وقال ابن الخباز : إذا
دخل « قد » على الماضي أثر فيه معنيين : تقريبه من زمن الحال ، وجعله
خبراً متظراً . فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم يتظرون
حديثك . هذا تفسير الخليل .

الثالث : التقليل . وترد للدلالة عليه ، مع المضارع . نحو : إنَّ
البخيل قد يَجُودُ . وقال ابن إيار^(٢) : يفيد ، مع المستقبل ، التقليل في
وقوعه ، أو^(٣) في متعاقبه . فالأول كقولك : قد يفعل زيد كذا ، أي :
ليس ذلك منه بالكثير . والثاني كقوله تعالى ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ
عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، والمعنى ، والله عز اسمه أعلم : أقل معلوماً له ما أنتم عليه .
قلت : والظاهر أن « قد » في هذه الآية للتحقيق ، كما ذكره غيره .

ونازع بعضهم في إفادة « قد » لمعنى التقليل ، فقال : « قد » تدل على

(١) التسهيل ٢٤٢ .

(٢) وهو الحسين بن بدر ، حماد الدين ، أبو محمد . توفي سنة ٦٨١ . نبذة

الوعاء ١ : ٥٣٢ .

(٣) في الأصل : أي .

(٤) النور : ٦٤ .

توقع الفعل ، ممن أسند إليه . وتقليل المعنى لم يُستفد من « قد » . بل
لو قيل : البخيل يجود ، فهم منه التقليل ، لأن الحكم ، على من شأنه
البخل ، بالجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً ،
لأن آخره يدفع أوله .

الرابع : التكثير . وهو معنى غريب . وقد ذكره جماعة ، من
النحويين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر^(١) :

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ ، الشَّعْوَاءَ ، تَحْمِلُنِي
جَرْدَاءُ ، مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ ، سُرْحُوبُ

ونحو ذلك من الآيات الواردة في الاختصار .

قلتُ : وجمل الزمخشري منه قوله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ
وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾^(٢) . ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام
سيبويه . فإنه قال^(٣) : وأما « قد » فجواب لقوله لما يعمل . ثم قال :

(١) البيت من قصيدة تلس إلى امرئ القيس ، وإبراهيم بن بشير ، وعمران
ابن إبراهيم . ديوان امرئ القيس ٢٢٥ و ٣٧ و ديوان سلامة بن جندل
٢٩٢ - ٢٩٣ والغني ١٩٠ وشرح شواهد ٤٩٦ والمعاني الكبير ١٢٠ .
والجرعاء : القرس القصيرة الشعر . والمعروقة : القليلة اللحم . والرحوب :
الطويلة الشرفة . (٢) البقرة : ١٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

وتكون [« قد »]^(١) بمنزلة « رَبُّمَا ». قال الهذلي^(٢) :

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَتَوَابَهُ مُجَّتْ ، بِفِرِّ صَادٍ

كَأَنَّهُ قَالَ : رَبُّمَا . هذا نصه . فتشبيبه بـ « رَبُّمَا » يدل على أنها للتكثير .

وعكس ذلك بعضهم ، يقال : بل تدل على التقليل ، لأن « رَبُّمَا »

للتقليل . وسيأتي تحقيق معنى « رَبُّ » في بابها .

الخامس : التحقيق . وترد ، للدلالة عليه ، مع الفعلين : الماضي

والمضارع . فع الماضي نحو ﴿ قَدْ أَقْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) . ومع

المضارع نحو ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾^(٤) .

والحاصل أنها قيد ، مع الماضي ، أحد ثلاثة معان : التوقع ،

والتقريب ، والتحقيق . ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتقليل ،

والتحقيق ، والتكثير .

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) شمس الهذلي . وينسب البيت إلى عبيد بن الأبرص . الكتاب ٢ : ٣٠٧

والمغني ١٨٩ وشرح شواهد ٤٩٤ والأزهية ٢٢١ والمخصص ١٤ : ٥٥

والمقتضب ١ : ٤٣ وشرح المعصل ٨ : ١٤٧ والخزانة ٤ : ٥٠٢ .

والفرصاد : التوت .

(٤) الأنعام : ٣٣ .

(٣) المؤمنون : ١ .

تنبيه

« قد » الدالة على التقليل تصرف المضارع إلى الماضي . ذكر ذلك ابن مالك . والظاهر أن الدالة على التكنيز كذلك . وأما التي للتحقيق فإنها قد تصرفه إلى الماضي ، ولا يلزم فيها ذلك . هذا معنى كلام ابن مالك .

واعلم أن « قد » مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بنير القسم ، كقول الشاعر^(١) :

أَخْلَدُ ، قَدْ ، وَاللَّهِ ، أَوْطَأَتَ عَشْوَةً

وما العاشقُ المَظْلُومُ ، فِينَا ، بِسَارِقٍ

وقد يحذف الفعل بعدها ، إذا دل عليه دليل كقول النابغة^(٢) :

أَزِفَ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا

لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ

أَي : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) وهو أخو يزيد بن عبدالله الجلي . وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت

وعجز بيت الفرزدق . المنفي ١٨٦ وشرح شواهد ٤٨٨ - ٤٨٩ ودوان

الفرزدق ٥٦١ . وقد أوطأت عشوة أي : ركبت أمراً غير يمين .

(٢) ديوانه ٣٠ وشرح ابن عقيل ١ : ١٨ والمنفي ١٨٦ وشرح شواهد ٤٩٠

والحرانة ٣ : ٢٣٢ . وتزل : تنقل .

كم

اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار . وليست مركبة ، خلافاً للكسائي والفراء . فإنها عندها مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ييمها لكثرة الاستعمال . و « كم » لها قسمان : استفهامية ، وخبرية . أما الاستفهامية فلا حلاف في اسميتها وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف . ولذلك ذكرت في هذا الموضع . والصحيح أنها اسم . ودليل اسميتها واضح . و « كم » أحكام كثيرة مدكورة في بابها . فلا حاجة هنا لذكرها . والله سبحانه أعلم .

كي

لها ثلاثة أقسام :

الأول: أن تكون حرف جر بمعنى لام التعليل . ولا تجزئ إلا أحد ثلاثة أشياء . أولها « ما » الاستفهامية ، كقولهم ، في السؤال عن علّة الشيء : كيمنه ؟ بمعنى : لِمَ . والهاء للسكت . وثانيها « أن »

المصدرية : ظاهرة ، أو مقدرة . فالظاهرة كقول الشاعر^(١) :

فَقَالَتْ : أ كُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانِكَ ، كَيْمَا أَنْ تَفُزُّ ، وَتَخْدَمَا

والمقدرة نحو : جنتُ كي تكرمني . على أحد الوجهين . وثالثها « ما »
المصدرية ، كقول الشاعر^(٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرُّ ، فَأَنَا

يُرْجَى الْفَتَى ، كَيْمَا يَضُرُّ ، وَيَنْفَعُ

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أن « كي » لا تكون جارة . قالوا :

ولا حجة في قولهم « كيمة » ، لأن « مه » ليست مخفوضة ، وإنما
هي منصوبة على المصدر . أي : كي تفعل ماذا ؟ ورُدَّ بأنه دعوى
لا دليل عليها ، وبأنه يلزم منه تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية ،

(١) جميل بثينة . ديوانه ١٢٥ والمثني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ وشذور
الذهب ٢٨٩ وشرح المفصل ٩ : ١٤ وأوضح المسالك ٢ : ١٢١ والمجمع
٥ : ٢ والدرر ٥ : ٢ .

(٢) عبد الأعلى بن عداة . ونسب البيت إلى النافذة الديلمي ، والنافذة الجعدي ،
وقيس بن الخطيم . المثني ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٧ والخزانة ٣ : ٥٩١
وديوان قيس بن الخطيم ١٧٠ وديوان النافذة الجعدي ٢٤٦ .

(٣) ب : البصريون .

وحذفُ ألفها بعد غير حرف الجر، وحذفُ معمول الحرف الناصب
للفعل. ونصّوا على أن حذف معمول^(١) نواصب الفعل لا يجوز،
لا اقتصاراً ولا اختصاراً. ووقع في «صحيح البخاري»، في قوله تعالى
﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٢): «فَيَذْهَبُ كَيْمَا،
فَيَعُودُ وَظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا». أراد: كَيْمَا^(٣) يسجد^(٤).

وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله «كَيْمَا يَضُرُّ»
وينفع «كافة» لـ «كي» عن العمل.

الثاني: أن تكون حرفاً مصدرياً، بمعنى «أن». ويلزم اقترانها
باللام لفظاً أو تقديرًا. فإذا قلت: جئتُ لكي تُكرمني، فـ «كي»
هنا ناصبة للفعل بنفسها، لأن دخول اللام عليها يبيّن أن تكون
مصدرية ناصبة بنفسها. [وإذا قلت: جئتُ كي تُكرمني، احتملت
أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها^(٥)، وأن «أن» بعدها مقدرة بـ «وهي ناصبة».

(١) ب: معمول هذه.

(٢) القيامة: ٢٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) قال ابن حجر في شرح البخاري: «كان ابن هشام وقت له نسخة سقطت

منها هذه اللفظة. لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقت عليها». المنصف

٢: ١٦ وحاشية الدسوقي ١: ١٩٥.

(٥) سقط من الأصل.

تنبيه

تقول بعضهم في «كي» ثلاثة مذاهب :
أحدها أنها حرف جر دائماً . قال : وهو مذهب الأخفش .
وثانيها أنها ناصبة للفعل دائماً ، وهو مذهب الكوفيين .
وثالثها أن تكون حرف جر تارة ، وناصبة للفعل تارة . وهو
الصحيح .

وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال : حال يتعين فيها أن تكون جارة ،
وذلك إذا دخلت على «ما» الاستفهامية ، أو المصدرية ، أو «أن»
المصدرية ، كما تقدم . إلا أن دخولها على «أن» نادر . ويتعين أن
تكون جارة أيضاً ، في نحو قول الشاعر^(١) :

كادُوا بَنَصْرِ تَمِيمٍ ، كَي لِيَلْحَقَهُمْ

فيه ، فَقَدْ بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا

ولا يجوز أن تكون «كي» ناصبة ، في هذا البيت ، لفصل
اللام بينها وبين الفعل ، ولا زائدة لأن «كي» لم يثبت زيادتها في غير
هذا الموضع . فيتعين أن تكون جارة ، واللام تأكيد لها ، و«أن»

(١) نسبة السيوطي إلى الطرماح . المجمع ٥ : ٢ والبرر ٥ : ٥ .

مضرة بمد اللام. وحال يتمين فيها أن تكون ناصبة للفعل. وذلك إذا دخلت عليها اللام، كما سبق. وحال يجوز فيها الأمران، وهو ما عدا ذلك. وإذا دخلت عليها اللام، وولها « أن »، كقول الشاعر^(١):

أَرَدْتُ لِكَيْمَ أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَرْكُهَا شَتَاً ، يَبِيدُ ، بَلْقَعِ

ففيها احتمال. قال ابن مالك: وترجع مرادفة اللام على مرادفة « أن ».

الثالث: أن تكون بمعنى « كيف ». وهذه اسم، يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع بمد « كيف »، لأنها محذوفة منها. كقول الشاعر^(٢):

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ ، وَمَا تُثَرَّتْ

قَتْلَاكُمْ ، وَلَطَى الْمَيْجَاءُ تَضْطَرِمُ ؟

أراد: كيف تجنحون. فحذف الفاء. والله سبحانه أعلم.

(١) المنى ١٩٩ وشرح شواهد ٥٠٨ والإسماعيل ٥٨٠ وشرح الفصل ٧: ١٩ وحاشية العبدان ٣: ٢٨٠ والعمبي ٤: ٤٠٥ والحزاة ٣: ٥٨٥ - ٥٨٧. والشن: القمرة الممزقة. والبلقع: القفر.

(٢) المنى ١٩٨ وشرح شواهد ٥٠٧ وحاشية المصباح ٣: ٢٧٩ والعمبي ٤: ٣٧٨. والاطى: النار.

لم

حرف نفي ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون جازماً ، نحو ﴿ كَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾^(١) .
وهذا القسم هو المشهور .

الثاني : أن يكون ملغى ، لا عمل له ، فيرتفع الفعل المضارع بعده .
كقول الشاعر^(٢) :

لولا فَوَارِسُ ، مِنْ ذُهِلٍ ، وَأُسْرُهُمْ
يَوْمَ الصَّلَيفَاءِ ، لَمْ يُوقُوتَ بِالْجَارِ

وشرح ابن مالك ، في أول « شرح التسهيل » ، بأن الرفع بعد « لم » لغة
قوم من العرب . وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة .

الثالث : أن يكون ناصباً للفعل . حكى اللحياني عن بعض العرب
أنه يُنْصَبُ بـ « لم » . وقال ابن مالك في « شرح الكافية » . زعم
بعض الناس أن النصب بـ « لم » لغة ، اغتراراً بقراءة بعض السَّافِ

(١) الإخلاص : ٣ .

(٢) المنى ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والمعني ٤ : ٤٤٦ والمجمع ٢ : ٥٦ والدرر

٢ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٢٦ . والصليفاء : اسم موضع .

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(١) بفتح الحاء ، ويقول الراجز^(٢) :

في أيّ يومٍ مَيّ ، من الموت أفرّ

أيومَ لَمْ يُقَدَّرَ أم يومَ قُدِرَ ؟

وهو ، عند العلماء ، محمول على أن الفعل^(٣) مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذف ، ونويت .

تنبيهات

الأول : « لم » من خواص الفعل المضارع . وظاهر مذهب سيبويه أنها تدخل على مضارع اللفظ ، فتصرف معناه إلى الماضي . وهو مذهب المبرد ، وأكثر المتأخرين . وذهب قوم ، منهم الجزولي ، إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ ، فتصرف لفظه إلى المبهم ، دون معناه . ونسب إلى سيبويه . ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة

(١) الاشراف : ١ .

(٢) الحارث بن سندر . النقي ٣٠٧ وشرح شواهد ٦٧٤ والوادر ١٣ وشرح

المصائد السبع ٣٤ والكامل ٣٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والمتع ٣٢٢

والخصائص ٣ : ٩٤ والحراثة ٤ : ٥٨٩ . ونسب إلى علي بن أبي طالب .

وقمة صفيح ٥٠ وحماة البحري ٣٧ والبي ٤ : ٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٣) في الأصل : على أنه .

على اللفظ . والأول هو الصحيح ، لأن له نظيراً ، وهو المضارع الواقع
بعد « لو » . والقول الثاني لا نظير له .

الثاني : تساوي « لم » فيما ذكر ، من جزم الفعل المضارع ،
وصرف معناه إلى الماضي ، « لما » . ويفرقان في أمور :

أولها أن المنفي بـ « لم » لا يلزم اتصاله بالحال ، بل قد يكون
منقطعاً ، نحو ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ
شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾^(١) ، وقد يكون متصلاً ، نحو ﴿ وَلَمْ أَكُنْ
بَدُوعًا لَّكَ ، رَبِّ ، شَقِيحًا ﴾^(٢) ، بخلاف « لما » ، فإنه يجب اتصال
نفيها بالحال .

وثانيها أن الفعل بعد « لما » يجوز حذفه اختياريًا . وهو أحسنُ
ما يُخرج عليه قراءة ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا ﴾^(٣) . ولا يجوز حذفه بعد
« لم » إلا في الضرورة ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) مريم : ٤ .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) إبراهيم بن هرمة . ديوانه ١٩١ والمغني ٣١٠ وشرح شواهد ٦٨٢
والخزامة ٣ : ٦٢٨ .

احفظْ وَدِيْمَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا
يومَ الْأَعَازِبِ ، إِنَّ وَصَلْتَ ، وَإِنْ لَمْ
وثالثها أَنَّ « لم » تصاحب أدوات الشرط ، نحو : إِنْ لَمْ^(١) ،
ولو لم . بخلاف « لما » .
ورابعها أَنَّ « لم » قد فصل بينها وبين مجزومها اضطراراً ، كقوله ،
الشاعر^(٢) :

* كَأَنَّ لَمْ ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ ، تُؤْهَلِ *
ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أَنَّ « لم » انفردت بذلك . وفيه
نظر ، لأن غيره قد سَوَّى بينها ، في جواز الفصل ، لضرورة الشعر .
وقد ذكر هو ذلك ، في باب الاشتغال من « شرح التسهيل »
وخامسها أَنَّ « لم » قد تلغى ، كما سبق ، بخلاف « لما » فإنها
لم يأت^(٣) فيها ذلك والله أعلم .

(١) في الأصل : وإن لم .

(٢) عحر بيت لدي الرمة . وصدوه :

فأصَحَّتْ مَتَاعِهَا فِيفَاراً رُسُومُهَا

ديوانه ٥٠٦ والمفني ٣٠٨ وشرح شواهد ٦٧٨ .

(٣) في الأصل : فإنها تات .

لن

حرف نني، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزخشي. ذكر ذلك في «أعمدج». وقال في غيره: «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ «لا» أكد من النفي بـ «لن»، لأن النفي بـ «لا» قد يكون جواباً للقسم، والنفي بـ «لن» لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد. قلت: وقد وقعت «لن» جواب القسم، في قول أبي طالب^(١):

والله، لن يصلوا إليك؛ بجمعهم
حتى أوسد في الثراب، دفيناً

وذكره ابن مالك.

واختلف النحويون في «لن»^(٢). فذهب سيبويه، والجمهور،

(١) المنفي ٣١٥ و ٦١٨ وشرح شواهد ٦٨٦ وتاريخ أبي العلاء ١: ١٢٠

والسيرة النبوية لابن كثير ١: ٤٦٤.

(٢) سقط «في لن» من الأصل.

إلى أنها بسيطة. وذهب الخليل، والكسائي، إلى أنها مركبة، وأصلها «لا أنْ»، حذفت همزة «أنْ» تحقيراً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورُدَّ القول بالتركيب، بأوجهٍ:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدعى إلاّ بدليل قاطع.

والثاني: أنها لو كان أصلها «لا أنْ» لم يحز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيداً لن أضرب. بهذا رد سيويه^(١) على الخليل. وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون «أنْ» وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما قل عن المبرد: فالجواب أن هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني أن «لا» تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد، لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل.

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

وذهب الفراء إلى أن « لن » هي « لا » ، أبدلت ألفها نوناً .
وهو ضعيف ، لأنه دعوى ، لا دليل عليها . ولأن « لا » لم توجد ناصبةً
في موضع .

تنبيه

ذكر بعض النحويين أن من العرب من يحزم بـ « لن » ، تشبيهاً
لها بـ « لم » . قال الشاعر^(١) :
* فَلَنْ يَحْلِلَ لِلْعَيْنَيْنِ ، بَمَذَكِّ ، مَنَظَرُ *
قيل : وأظهر من هذا أن يكون حذف الألف ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها
لأنها تدل عليها . والله سبحانه أعلم .

لو

حرف ، له أربعة أقسام :
الأول : « لو » الالتهائية . وعبارة أكثرهم : « لو » حرف امتناع
(١) عجزيت لكثير عزة . وصدرة :

أيادي سبّا ، يا عتر ، ما كنتُ بعدكم
ديوانه ٣٢٨ و القتي ٣١٥ و شرح شواهد ٦٨٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٧٨
وشواهد الكشف ١٣٨ . وقوله أيادي سبّا أي : مبدد النفس والخواطر .
والرواية : فلم يحل .

لامتناع . أي : تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول . وهذه عبارة
ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضي كون جواب « لو » ممتنعا غير
ثابت ، دائما . وذلك غير لازم ، لأن جوابها قد يكون ثابتا ، في بعض
المواضع ، كقولك لطائر : لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا . فإنسانيته
محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة . وكذلك في قولهم : لو ترك العبد
سؤال ربه لأعطاه . فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء
محكوم بمحصله ، على كل حال ، والمعنى أن عطائه حاصل ، مع ترك
السؤال . فكيف مع السؤال ؟

وكذا قول عمر في صيب ، رضي الله عنهما « لو لم يخف الله لم
يمصه » . فعدم المصية محكوم بثبوته ، لأنه إذا كان ثابتا ، على تقدير
عدم الخوف ، فالحكم بثبوته ، على تقدير ثبوت الخوف ، أولى .

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ،
أَقْلَامٌ ، وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ، مَا نَفِدَتْ
كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ ^(١) . فعدم النفاذ ثابت ، على تقدير كون ^(٢) ما في

(١) لقمان : ٢٧ .

(٢) ج : على تقدير عدم كون .

الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر، وسبعة أمثاله. فثبوت عدم
النفاذ، على تقدير عدم ذلك، أولى.

فهذه الأمثلة، ونحوها، تدل على فساد قولهم: «لو» حرف
امتناع لامتناع. والتحقيق، في ذلك، أن «لو» حرف يدل على تعليق
فعل بفعل، فيما مضى. فيلزم، من تقدير حصول شرطها، حصول
جوابها. ويلزم كون شرطها محكوماً^(١) بامتناعه. إذ لو قدر حصوله
لكان الجواب كذلك، فتصير حرف وجوب لوجوب، وتخرج عن
كونها للتعليق، في الماضي. وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً، على كل
تقدير، لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كما تقدم. ولكن
الأكثر أن يكون ممتنعاً.

فقد انضح بذلك أن «لو» تدل على أمرين: أحدهما امتناع
شرطها، والآخر كونه مستلزماً لجوابها. ولاتدل على امتناع الجواب،
في نفس الأمر، ولا ثبوته. فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فقيام
زيد محكوم بانتفائه فيما مضى، ويكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو.
وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له، لا تعرض

(١) في الأصل: محكوم.

في الكلام لذلك . ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين .

وقد عبر ابن مالك ، [رحمه الله ^(١)] ، عن معنى « لو » بثلاث عبارات ، حسنة ، وافية بالمراد . الأولى : قوله في « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوت ثبوت ^(٢) غيره . والثانية : قوله في بعض نسخ « التسهيل » : لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه . والثالثة : قوله في « شرح الكافية » : لو حرف يدل على امتناع تالي ، يلزم لثبوت ثبوت تاليه .

وقال ابنه ، رحمه الله ^(٣) : ولا شك أن ما قال - يعني أباه - في تفسير « لو » أحسن وأدل على معنى « لو » . غير أن ما قالوه ، عندي ، تفسير صحيح ، واف بشرح معنى « لو » . وهو الذي قصد سيبويه ، من قوله ^(٤) : « لو » لما كان سيقع لوقوع غيره . يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كان يُتوقع ثبوته ، لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع . فكأنه قال : « لو » حرف يقتضي فعلاً ، امتنع لا امتناع ما كان يثبت لثبوته .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : ثبوته ثبوت . ب : لثبوته ثبوت . واسطر التسهيل ٢٤٠ .

(٣) ب و ج : رحمه .

(٤) الكتاب ٢ : ٣٠٧ . وفيه : وأما لو فليكن ...

وهو نحو مما قاله غيره . فلنرجع إلى بيان صحته فتقول : قولهم :
 « لو : حرف يدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول » يستقيم على وجهين :
 الأول أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع الشرط ، غير
 ثابت لثبوت غيره ، بناء منهم على مفهوم الشرط ، في حكم اللغة ، لا في
 حكم العقل . والثاني أن يكون المراد أن جواب « لو » ممتنع ، لامتناع
 شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضي بقي
 ناليها ، [واستلزامه لتاليه]^(١) ، فقد دلت على امتناع الثاني ، لامتناع
 الأول ، لأنه متى انتفى شيء اتقى مساويه في الزوم ، مع احتمال أن
 يكون ثابتاً ، لثبوت أمر آخر . فإذا قلت : لو كانت الشمس طالعة
 كان الضوء موجوداً ، فلا بد من انتفاء القدر المساوي منه للشرط .
 فصيح إذاً أن يقال : « لو » حرف ، يدل على امتناع الثاني لامتناع
 الأول . انتهى كلامه مختصراً . وهذا الوجه الثاني هو الذي قرره في
 « شرح الألفية » . وهو كلام حسن .

وقال الشلوبين : « لو » ليست موضوعة للدلالة على الامتناع ،
 بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه ، من أنها تقتضي لزوم جوابها

(١) سقط من الأصل .

لشرطها فقط . قلتُ : وفيها ، مع ذلك ، دلالة على ^(١) امتناع شرطها .
وذلك مفهوم من عبارة سيديويه ، رحمه الله . فإنه نص على أنها للتعليل
في الماضي [بقوله « لما كان » . ومن ضرورة كونها للتعليل ، في الماضي ،
أن] ^(٢) يكون شرطها منفي الوقوع ، لأنه لو كان ثابتاً لكان
الجواب كذلك . فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب . وليس
ذلك معناها .

وقال بعض النحويين : « لو » لها أربعة أحوال :

الأول : أن تكون حرف امتناع لا متناع . وذلك إذا دخلت
على مُوجِبَيْنِ ، نحو : لو قام زيد لقام عمرو .

والثاني : أن تكون حرف وجوب لوجوب . وذلك إذا دخلت
على مَنفِيَّيْنِ ، نحو : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو .

والثالث : أن تكون حرف وجوب لامتناع . وذلك إذا دخلت
على موجب ، وبمده منفي ، نحو : لو قام زيد لم يقم عمرو .

والرابع : أن تكون حرف امتناع لوجوب . وذلك إذا دخلت على

(١) سقطت من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

منفيّ، بعده مُوجِبٌ، نحو: لو لم يقم زيد قام عمرو.

وهذا^(١) لا تحقيق فيه. بل هي، في ذلك كله، حرف امتناع لا متناع. ففي المثال الأول، دلت على امتناع قيام عمرو، لامتناع قيام زيد. وفي^(٢) الثاني، دلت على امتناع عدم قيام عمرو، لامتناع عدم قيام زيد. ويلزم، من امتناع عدم قيامها، وجود قيامها. وفي الثالث، دلت على امتناع قيام عمرو، لامتناع قيام زيد. وفي الرابع، دلت على امتناع قيام عمرو، لامتناع عدم قيام زيد. فتأمل ذلك.

وقد بسطت الكلام على معنى «لو» في غير هذا الكتاب. وأفردت له أوراقاً. وفيما ذكرته هنا كفاية. ويتعلق بـ «لو» الامتناعية مسائل، لا بد هنا من الإشارة إليها:

الأولى: أنها مثل «إن» الشرطية، في الاختصاص بالفعل. فلا يليها إلاّ فعل، أو معمول فعل مضمر، يفسره ظاهر بعده، كقول عمر: «لو غيرك قالتها، يا أبا عبيدة». وقال ابن عصفور: لا يليها

(١) في الأصل: وهذا كله.

(٢) في الأصل و د: وفي المثال.

فعل مضمر، إلا في الضرورة، كقول الشاعر^(١) :

* إِخْلَاءٌ ، لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ *

أو نادرٍ كلام^(٢) ، كقول حاتم : « لو ذاتُ سوارٍ لَطَمْتَنِي » .
قلت : والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والنادر . بل يكون
في فصيح الكلام ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ : لو أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ
خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾^(٣) . حُذِفَ الفعل ، فانفصل الضمير .

وانفردت « لو » بمباشرة « أن » ، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ
صَبَرُوا ﴾^(٤) . وهو كثير . واختلف في موضع « أن » بعد « لو » .
فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء . وشبه شنود ذلك
بالتصائب « غُدُوَّة » بعد « لَدُنْ » . وذهب الكوفيون ، والمبرد ،
والزجاج ، وكثير من النحويين ، إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره :

(١) صدر بيت للنطمش الضبي . وعجزه :

عَقَّتْ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أوضح المسالك ٣ : ٢٠٤ وحاشية للمسلان ٤ : ٣٩ والضي ٤ : ٤٦٥ ٤٦٦
وشرح التصريح ٢ : ٢٥٩ وشرح الحاشية للروقي ٨٩٣ والتبريري
٢ : ٣٥٤ والأحلاء : جمع خليل . وحذفت أداة النداء قبله . والحمام : الموت .

(٢) سقطت من الأصل . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٣٩ - ٤٠ .

(٣) الاسراء : ١٠٠ . (٤) الحجرات : ٥ .

ولو ثَبَتَ أَنَّهُمْ . وهو أقيس ، إلقاء للاختصاص . وقول ابن مالك ، في « شرح الكافية » : وزعمَ الزُّغْشَرِيُّ أن بين « لو » و « أن » : « ثَبَت » مقدراً ، قد يومم اقتراده بذلك .

فإن قلت : إذا جُعِلَتْ مبتدأ ، على مذهب سيبويه ، فما الخبر ؟ قلت : قال ابن هشام الخضرأوي^(١) : مذهب سيبويه ، والبصريين ، أن الخبر محذوف . وقال غيره : مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر ، لانتظام المُخْبَرِ عنه والخبر بعد « أن » . وذكر ابن مالك أن « لو » قد يليها مبتدأ وخبر . كقول الشاعر^(٢) :

لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنتُ كالفَصَّانِ ، بالماءِ اعتصاري

قيل : وهو مذهب الكوفيين . ومنع ذلك غيرهم ، وتأولوا ما ورد منه . فتأول ابن خروف^(٣) البيت ، على إضمار « كَابِ » الشائبة . [وتأوله

(١) وهو محمد بن يحيى ، أبو عبادة الأنصاري ، ويعرف بابن البرقي . توفي سنة ٥٧٥ . بنية الوعاة ١ : ٣٦٧ .

(٢) عدي بن زيد . ديوانه ٩٣ والكتاب ١ : ٦٢ والغني ٢٩٧ وشرح شواهد ٦٥٨ والخزاة ٣ : ٥٩٤ و ٤ : ٤٦٠ . والاعتصار : شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول النصة .

(٣) وهو علي بن محمد بن علي ، نظام الدين ، أبو الحسن . توفي سنة ٦٠٩ . بنية الوعاة ٢ : ٢٠٣ .

الفارسي على أن « حلقى » فاعل فعل مقدر ، يفسره « شَرِق » [(١)] ،
و « شرق » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو شرق . وفيه تكلف .

الثانية : ذكر (٢) الرنخشري أن خبر « أن » الواقعة بعد « لو »
يلزم كونه فعلاً . ونقل بعضهم ذلك عن السيرافي . قال الشيخ
أبو حيان : وهو وهم ، وخطأ فاحش ؛ قال الله تعالى ﴿ ولو أن ما في
الأرض ، من شجرة ، أقلام ﴾ (٣) . وقال الشاعر (٤) :

• ولو أنها عصفورة لحسبت بها •

وقال ابن مالك : وقد حمل الرنخشري ادعاءه إضمار « ثبت » بين « لو »
و « أن » على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنعه أن يكون اسماً ، ولو كان
بمعنى فعل ، نحو : لو أن زيدا حاضراً . وما منعه شائع ، ذائع في كلام

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل : قال .

(٣) لقمان : ٢٧ .

(٤) صدر بيت لجرير . وعجزه :

مُسومةٌ ، تدعو عبيداً ، وأزماً

ديوانه ٣٢٣ . يصف خوف المخاطب وهو هارب . وعيد ولزم : قيلتان
من يربوع . وينسب البيت إلى البعث والموام بن شوف . المنى ٢٩٩
وشرح شواهد ٦٦٢ والمقد الفريد ٥ : ١٩٥ وحامسة السحري ٤١٢
والمني ٤ : ٤٦٧ .

العرب، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ، مِنْ شَجَرَةٍ ،
أَقْلَامٌ ﴾ ، وكقول الراجز^(١) :

لو أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ
أَذْرَكُهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

قلت : الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الرُّمَحْرِي أنه منع كون
خبرها اسماً مشتقاً ، والتزم الفعل حيث ذكر ، لإمكان صوغه ، قضاء لحق
طلبها للفعل . وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز ، لتعذر صوغ الفعل
منه ، كما فصل ابن الحاجب : ألا ترى قوله في «المفصل» : ولوقلت :
لو أن زيدا حاضراً^(٢) لا كرمته ، لم يجوز . ولم يتعرض لغير المشتق .
ولإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ،
مِنْ شَجَرَةٍ ، أَقْلَامٌ ﴾ ، ولا نحو «ولو أنها عصفورة» . وإنما يرد
عليه : «لو أن حياً مُدْرِكُ الْفَلَاحِ» . والعجيب عنه أن يقول :
إن هذا البيت ، ونحوه ، من النادر ، فلا يرد عليه .

(١) ليبد بن ربيعة . ديوانه ٣٣٣ والمتن ٢٩٩ وشرح شواهد ٦٦٣ . وملعب

الرماح هو عامر بن مالك ، عم ليبد ، ويلقب بملعب الأسنّة .

(٢) الفصل ١٥١ وشرحه ٩ : ٩ - ١١ . وفيها : حاضري .

الثالثة : « لو » الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي ، كقول

الشاعر^(١) :

أَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ ، حَدِيثَهَا
خَرُّوا ، لِعَزَّةَ ، رُكْعًا ، وَسُجُودًا

فهي في ذلك عكس «إن» الشرطية ، لأنها تصرف الماضي إلى الاستقبال .
واختلف في عدّ « لو » من حروف للشرط . فقال الزمخشري ، وابن
مالك : « لو » حرف شرط . وأبى قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة
الشرط إنما تكون في الاستقبال ، و « لو » إنما هي للتعليل^(٢) في الماضي ،
فليست من أدوات الشرط .

الرابعة : لا يكون جواب « لو » إلاّ فعلاً ماضياً ، مثبتاً ، أو
منفياً بـ « ما » ، أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » . والأكثر في الماضي
المثبت اقترانه باللام . وقد يحذف كقوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ
أُجَاجًا ﴾^(٣) . وقلّ دخولها على المنفي بـ « ما » كقول الشاعر^(٤) :

(١) كثير عره . ديوانه ٤٤٢ والخصائص ١ : ٢٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٦

وزين الأسواك ١ : ٥٢ واللمبي ٤ : ٤٦٠ .

(٢) في الأصل : للتعليل . (٣) الواقعة : ٧٠ .

(٤) مجنون ليلى . ديوانه ٢٣٨ والأعالي ٢ : ٧٦ وشرح الحماسة للردوقي ١٢٨٩ =

كَذَبْتُ، وَيَتِ اللهُ، لَوْ كُنْتُ صَادِقًا
لَمَّا سَبَقْتَنِي، بِالْبُكَاءِ، الْحَمَامُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَسُّوهُ﴾^(١). فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى عن جواب «لو»، خلافاً للزجاج. فإنه جعل «لمسوبة» جواب «لو»، قال^(٢): كأنه قيل^(٣): لا يُبَيِّوْا.

القسم الثاني: «لو» الشرطية التي بمعنى «إن». فهذه مثل «إن» الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال. كقوله تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا، وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٤)، وكقوله تعالى ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ نَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

- = والسيني ٤: ٤٧٣. وينسب إلى لصيب. ديوان لصيب ١٢٤.
(١) البقرة: ١٠٣. (٢) سقطت من الأصل و ب.
(٣) ب: قال. (٤) يوسف: ١٧.
(٥) سقط من الأصل. (٦) النساء: ٨.
(٧) الأخطل. ديوانه ٨٤ والمثني ٢٩٢ وشرح شواهد ٦٤٦ والقرب ٩٠: ١.

قَوْمٌ ، إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَا زَرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ ، وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ
وقول الآخر^(١) :

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خُلُقَ الْكِرَامِ ، وَلَوْ تَكُونُ عَدِيْمًا
وكون « لو » بمعنى « إن » ذكره كثير من النحويين . وقال
ابن الحاج^(٢) ، في نقده على ابن عصفور : هذا خطأ ، والقاطع بذلك
أنك لا تقول^(٣) : لو يقوم زيد فعمرو منطلق ، كما تقول : إلاّ يقيم .
زيد فعمرو منطلق . وتأول^(٤) قوله « ولو »^(٥) بآتت بأطهار . وقال
بدر الدين بن مالك في « شرح الألفية » : وعندي أن « لو » لا تكون^(٦)
لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به ، من نحو قوله تعالى^(٧) ﴿وَلَوْ لَيْخَشْ

(١) النقي ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٦ وحاشية الصبان ٤ : ٣٨ وشرح التصريح
٢ : ٢٥٦ والمبي ٤ : ٤٦٩ .

(٢) وهو أبو الحسن ، أحمد بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٦٤٧ . بنية الوعاة
١ : ٣٥٩ - ٣٦٠ .
(٣) في الأصل : بذلك لا يقول .
(٤) في الأصل : وتأولوا .
(٥) سقطت من الأصل .
(٦) في الأصل : وعندي أن لو تكون
(٧) سقطت من الأصل .

الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضُمًّا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿١٠﴾
وقول الشاعر^(١) :

وَلَوْ أَنَّ لِيْلَى الْأَخِيلَةَ سَلَّمْتُ
عَلَيَّ ، وَدُونِي جَنْدَلٌ ، وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ ، أَوْزَقَا
إِلَيْهَا صَدْدِي ، مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ ، صَائِحُ
لا حجة فيه ، لصحة حملة على الماضي . انتهى .

وإذا دخلت « لو » على المستقبل فهل تجزم أولاً ؟ زعم قوم أن
الجزم بها لغة مطردة . وذهب قوم ، منهم ابن السجري ، إلى أنه يجوز
الجزم بها في الشعر . واستدلوا ، بقول الشاعر^(٢) :

(١) النساء : ٨ .
(٢) توبة بن الحمير . المني ٢٨٩ وشرح شواهد ٦٤٤ وشرح الحماسة للرزوي
١٣١١ وللتبريزي ٣ : ٢٦٧ والحيوان ٢ : ٢٩٩ والأمال ١ : ١٩٧
والأعاني ١٠ : ٧٧ وحاشية الصان ٤ : ٣٨ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠٣
والمني ٤ : ٤٥٣ والمجمع ٢ : ٦٤ والخزانة ٣ : ٣١ - ٣٤ . والحنذل :
الحجارة . وزقا : صاح . والصدى : ما يبقى في القر من الميت . ويزعم
العرب أنه يصير طائرًا .

(٣) حلقة الفحل . ديوانه ١٣٤ والمني ٣٠٠ وشرح شواهد ٦٦٤ =

لَوْ يَشَأْ طَارَ ، بِهِ ، ذُو مَبِيعَةٍ
لَا حَقُّ الْآطَالِ ، نَهْدُ ، فَوْ خُصَلُ

وبقول الآخر^(١) :

تَامَتْ فُؤَادَكَ ، لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ
إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَا
وتأول ابن مالك ، في « شرح الكافية » هذين البيتين ، وقال :
لا حجة فيها .

القسم الثالث : « لو » المصدرية . وعلامتها أن يصلح في موضعها
« أن » ، كقوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾^(٢) . ولا تحتاج

= والجمع ٢ : ٦٤ والخزانة ٤ : ٥٢١ . وينسب إلى امرأة من بني الحارث .
شرح الحماسة للرزوي ١١٠٧ وللتبريزي ٣ : ١٢١ وأما ابن الشعري
١ : ١٨٧ والحماسة البصرية ١ : ٢٤٣ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٢ .
والبيعة : النشاط . يريد فرساً شيطاً . والآطال : جمع إطل ، وهو الخاصر .
والخصل : لفائف الشعر .

(١) لقيط بن زرارة . المنى ٣٠٠ وشرح شواهده ٦٦٥ والجهرة والأساس
واللسان والتاج (تيم) والمقد ٦ : ٨٤ وحاشية الصبان ٤ : ١٤ و ٤٣ .
وتام : استبد وحير . ويرى : لم تقض الذي وعدت .
(٢) البقرة : ٩٦ . وزاد في ب : ألف سنة .

إلى جواب . ولم يذكر الجمهور أن « لو » تكون مصدرية . وذكر ذلك الفراء ، وأبو علي ، والتبريزي^(١) ، وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك . ومن أنكرها تأول الآية ونحوها ، على حذف مفعول يود ، وجواب « لو » . أي : يود أحدم طول العمر ، لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك .

ولا تقع « لو » المصدرية غالباً ، إلا بعد مُفْهِمٍ تَمَنَّى ، نحو :
يَوَدُّ . وقل وقوعها بعد غير ذلك ، كقول قُتَيْبَةَ بنت النضر^(٢) :
ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، ورُبُّمَا
مَنْ الْفَتَى ، وَهُوَ الْمَغِيظُ ، الْمُحْنَقُ

القسم الرابع : « لو » التي للتمني نحو : لو تأتينا فتحدثنا ،
كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثنا . ومن ذلك ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً
فَنَكُونُ ﴾^(٣) . و « لو » هذه كـ « ليت » ، في نصب الفعل بعدها
مقروناً بالفاء .

(١) وهو يحيى بن علي ، أبو زكرياء ، الخطيب التبريزي . شارح الحامسة . توفي سنة ٥٠٢ . بنية الوعاة ٢ : ٣٣٨ .

(٢) الفتى ٢٩٤ وشرح شواهد ٦٤٨ وشرح الحامسة للرزوقي ٩٦٦ والتبريزي ٣ : ١٨ وحاشية الصبان ٤ : ٣٤ واليني ٤ : ٤٧١ .

(٣) الشعراء : ١٠٢ .

واختلف فيها على ثلاثة أقوال : الأول أنها قسم برأسه ،
فلا تجاب كجواب^(١) الامتناعية . نص عليه ابن الضائع^(٢) ، وابن هشام
الخضراوي . الثاني أنها الامتناعية ، أشرقت معنى التمني . قال بعضهم :
وهو الصحيح ، لأنها قد جاء جوابها باللام ، بعد جوابها بالفاء ، في قول
الشاعر^(٣) :

فلو بُدِشَ المقابرُ ، عَنْ كُلِّيبٍ
فَتُخْبِرَ بالذَّنَّابِ أَيُّ زِينِ
يَوْمَ الشَّعْثَمِينَ لَقَرَّ عَيْنَا
وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ؟

الثالث أنها المصدرية أغنت عن التمني ، لكونها لا تقع غالباً إلا بعد
مُفْنِمِ تَمَنٍّ . وهو قول ابن مالك . ونص على أن «لو» ، في قوله تعالى

(١) في الأصل : جواب .

(٢) في الأصل : الصباغ . ج : الصائع . وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد
ابن علي . مات سنة ٦٨٠ . نية الوعاة ٢ : ٢٠٤ .

(٣) مهمل . المعنى ٢٩٦ وشرح شواهد ٦٥٤ والكامل ٥٥٥ وحشية الصان
٤ : ٣٢ والعي ٤ : ٤٦٣ والأحتميات ١٧٤ والأمال ٢ : ١٢٩ والسمط
١١١ والاسان والتاج (دب) . وكليب هو أخو مهمل . والذَّنَّاب : اسم
موضع . والشعثان : رجلان .

﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين « أن »
المصدرية ، بوجهين : أحدهما أن التقدير : لو ثبت أن . والثاني : أن
ذلك من باب التوكيد .

وذكر بعضهم لـ « لو » قسماً آخر . وهو أن تكون للتقليل .
كقولك : أعطِ المساكين ولو واحداً . وصلّ ولو الفريضة . قال :
ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ ^(١) . وهذا ، عند التحقيق ،
ليس بخارج عما تقدم . والله أعلم .

لـ

حرف ، يكون عاملاً وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة :
لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .

فأما « لا » النافية فلها ثلاثة أقسام ^(٢) :

الأول : العاملة عمل « إن » . وهي « لا » النافية للجنس .
ولا تعمل إلا في نكرة . فإن كان مفرداً بني معها على الفتح ، تشبيهاً بـ
« خمسة عشر » ، نحو ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) . وذهب الزجاج ،

(٢) في الأصل : ثلاثة أقسام .

(١) النساء : ١٣٥ .

(٣) البقرة : ٢ .

والسيرا في ، إلى أن فتحت فتحة إعراب ، وأن تنوينه حذف تخفيفاً . وهو ضئيف . وإن كان مضافاً ، أو شيئاً به ، تُصَب ، ولم يُبْن ، لثلاث يلزم تركيب أكثر من شيئين . نحو : لا طالب علم محروم ، ولا خير آمن زيد حاضر .

وذكر الشلوين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ « لا » ، عند عدم تركيبها مع اسمها . وأما إذا بُني الاسم معها فذهب سيبويه أن الخبر مرفوع ، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب ، و « لا » واسمها في موضع رفع بالابتداء . وذهب الأخفش ، وكثير من النحويين ، إلى أنها رفعت الخبر ، مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب . ويتعلق باسم « لا » هذه وخبرها أحكام ، مذكورة في موضعها ، من كتب النحو .

فإن قلت : قد تقدم أن الأصل ، في الحروف ، التي تدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة^(١) أخرى ، أنها لا تعمل ، و « لا » النافية من هذا القبيل ، فكان حقها ألا تعمل قلت : الجواب أن « لا » هذه^(٢) لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل : أن لا . ب : أن هذه . د : أن هذا .

الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود « من » لفظاً ، أو معنى . ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات . فوجب له « لا » عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها .

فإن قلت : فلم عملت عمل « إن » ؟ قلت : لمشابتها لها ، في التوكيد . فإن « لا » لتوكيد النفي و « إن » لتوكيد الإثبات . وقيل : لما لم تعمل الجر ، لئلا يعتقد أنه بـ « من » التوينة ، فإنها في حكم الموجودة ، لظهورها في بعض الأحيان . كقول الشاعر (١) :

فقام ، يذودُ الناسَ عنها ، بسيفه

وقال : ألا ، لا من سبيلٍ إلى هندٍ

الثاني : العاملة عمل « ليس » . ولا تعمل أيضاً إلا في النكرة ، كقول الشاعر (٢) :

تَعَزَّ ، فلا شيءٌ ، على الأرضِ باقياً

ولا وزرٌ ، مما قضَى اللهُ ، وإقياً

(١) أوضح المسالك ١ : ٢٨١ وحاشية الصبان ٢ : ٣ وشرح التصريح ١ : ٢٣٩ والمجم ١ : ١٤٦ والدرر ١ : ١٢٥ والميني ٢ : ٣٣٢ .

(٢) المثني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٨ وأوضح المسالك ١ : ٢٠٤ وحاشية الصبان ١ : ٢٥٣ والمجم ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٧ والميني ٢ : ١٠٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ . والوزر : الملجأ .

وقول الآخر^(١):

تَصَرُّتُكَ، إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَازِلٍ
فَبُوتَتْ حَصْنًا، بِالْكُفَاةِ، حَصِينًا
ومنع المبرد، والأخفش، إعمال « لا » عمل « ليس ». وحكى ابن
ولاد^(٢)، عن الزجاج، أنها أجريت مجرى « ليس »، في رفع الاسم
خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئًا. والسمع المتقدم يردُّ عليهم.

تنبيه

أجاز ابن جنى إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة. ووافقه ابن
مالك. وذكره ابن الشجري، في قول النابغة الجعدي^(٣):

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بِأَغْيَا
سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

(١) المتني ٢٦٤ وشرح شواهد ٦١٢ والبي ٢ : ١٤٠ . وبوت : أزلت
وأسكنت .

(٢) وهو أبو العباس ، أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٣٢ .
إنباء الرواة ١ : ٩٩ .

(٣) ديوانه ١٧١ والمعي ٢٦٥ وشرح شواهد ٦١٣ وشرح ابن عقيل ١ : ١٢٩
وأمل بن الشجري ١ : ٢٨٢ والممع ١ : ١٢٥ والدرر ١ : ٩٨ والبي
٢ : ١٤١ والخزانة ٢ : ١٣ .

والبيت محتمل للتأويل . قال ابن مالك : وقد قلّس عليه المتنبي ، في قوله^(١) :

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصاً من الأذى
فلا الحمدُ مكسُوباً ، ولا المالُ باقياً

الثالث : النافية غير العاملة . ولها ثلاثة أنواع : عاطفة ، وجوابية ،
وغيرها .

فالعاطفة : تُشترك في الإعراب ، دون المعنى ، وتمطف بعد
الإيجاب ، نحو : يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو : اضرب زيدا
لا عمراً . وبعد النداء ، نحو : يا زيدا لا عمرو . نص عليه سيبويه .
وزعم ابن سمدان^(٢) أن المطف بـ « لا » على منادى ليس من كلام
العرب ، ولا يمطف بها بعد نفي ، ولا نهي .

والمطوف بـ « لا » إما مفرد ، وإما جملة لها عمل من الإعراب ،
نحو : زيد يقوم لا يقعد . قال بعض النحويين : ولا يمطف بها فعل
ماض على ماض ، ثلاثاً يلتبس الخبر بالطلب ؛ لا تقول : قام زيد

(١) ديوانه ٤ : ٢٨٣ والنفي ٢٦٥ وأمالى ابن السجري ١ : ٢٨٢ .

(٢) في الأصل وج : ابن سعد . وابن سمدان هو محمد بن سمدان ، النحوي
الضري الكوفي . مات سنة ٢٣٩ . بنية الوعاة ١ : ١١١ .

لا قعد^(١). وقال غيره؛ ما جاء من نقي «لا» للماضي قليل، يحفظ، ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لادعاء. ومنع قوم المطف بـ «لا» على معمول فعل ماض، نحو: قام زيد لا عمرو. والصحيح جوازه؛ قال امرؤ القيس^(٢):

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ ، بَلَبُونَهُ
عُقَابٌ تَنُوقِي ، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وإذا وقع بعد «لا» جملة ليس لها محل لکن الإعراب لم^(٣) تكن عاطفة. ولذلك يجب^(٤) تكرارها، في نحو: زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر، لأن الجملة مستأنفة. ولذلك يجوز^(٥) الابتداء بها.

(١) في الأصل: لا قعد عمرو.

(٢) ديوانه ٩٤ والمضي ٢٤٢ وشرح شواهد ٦١٦ والخزامة ٤ : ٤٧١ .
ودثر : اسم راعي إبل امرئ القيس . واللبون : البوق دوات الألبان .
وتنوفي : اسم جيل . والقواعل : أسماء جبال .

(٣) ب و د : ليس لها موضع . ج : لا موضع لها .

(٤) ب : ما لم . (٥) د : يجوز .

(٦) د : لا يجوز .

والجوابية : تقيضة « نَعَمْ » . كقولك « لا » في جواب : هل قام زيد ؟ وهي نأبة مناب الجملة . وزعم ابن طلحة^(١) أن الكلمة الواحدة ، وجوداً وتقديراً ، تكون كلاماً ، إذا بابت مناب الكلام . نحو « نَعَمْ » و « لا » في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد « نعم » و « لا » .

وأما التافية ، غيرُ العاطفةِ والجوابيةِ ، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال . فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً . ونصُّ الزغشري ، ومعظم المتأخرين ، على أنها تخلصه للاستقبال . وهو ظاهر مذهب سيبويه^(٢) . وذهب الأخفش ، والمبرد ، وتبعها ابن مالك ، إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفيّ بها للحال .

قال ابن مالك : وهو لازم لسيبويه ، وغيره من القدماء ، لإجماعهم على صحة « قام القوم لا يكون زیداً » بمعنى : إلاّ زيداً . ومعلوم أن المستثنى منى الاستثناء ، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يباينه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أتظنّ

(١) وهو أبو بكر بن طلحة الاشبيلي . توفي سنة ٦١٨ . بنية الرعاة

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٦ و ١ : ٤٦٠ . ١٢١ : ١

ذلك كأننا أم لا نظنه؟ وما لك لا تقبل؟ وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ وغرّ الزخشي وغيره من المتأخرين قول سيبويه^(١) «إذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإنّ نفيه: ما يفعل. وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فإنّ نفيه^(٢): لا يفعل^(٣)». وإنما نبّه على الأولى، في رأيه^(٤)، والأكثر في الاستعمال.

وقد تدخل «لا» النافية على الماضي قليلاً. والأكثر حيث أن تكون مكرّرة، كقوله تعالى ﴿فلا صدق، ولا صلّى﴾^(٥). وقد جاءت غير مكرّرة، في قوله تعالى ﴿فلا اتحمم العقبة﴾^(٦). وفي قول الشاعر^(٧):

* وأي شيء، منكّر، لأفعلة *

(١) الكتاب ١ : ٤٦٠ وشرح المفصل ٨ : ١٠٨ .

(٢) في الكتاب وشرح المفصل : فنفه .

(٣) في الأصل : ما يفعل . (٤) في الأصل ود : رواية .

(٥) القيامة : ٣١ . (٦) البلد : ١١ .

(٧) شهاب بن الميثق . المتن ٢٦٨ وشرح شواهد ٦٢٤ والمفصل ١٤٢

وشرحه ٨ : ١٠٨ واللسان والتاج (زناً) و (شدخ) والخزاة ٤ : ٢٢٨ -

٢٣١ . وينسب إلى عامر بن اليف ، وعبدالمسيح بن عسلة .

وفي قوله^(١) :

* وأيُّ عَبْدٍ ، لك ، لا ألتا *

قال الزخشي : فإن قلت : قل^(٢) ما وقع «لا» الداخلة على الماضي إلا مكررة - ونحو قوله :

* وأيُّ أَمْرٍ ، مَسِيٍّ ، لافعلته *

لا يكاد يقع - فإبائها لم تكرر ، في الكلام الأفسح . يعني قوله تعالى ﴿ فلا اقتحمَّ العقبة ﴾ ؟ قلت : هي مكررة في المعنى ، لأن معنى « فلا اقتحمَّ العقبة » : فلا فكَّ رقبته ، ولا أطمع مسكيناً ؛ ألا ترى أنه فسِّر اقتحام العقبة بذلك . وقال الزجاج : قوله ﴿ ثم ﴾

(١) أمية بن أبي الصلت . المنقي ٢٦٩ وشرح شواهد ٦٢٥ والأعالي ٤ : ١٢٨ والأزهية ١٦٨ والإنصاف ٧٦ وطبقات فحول الشعراء ٢٢٤ والفائق ٢ : ٣١٠ وتفسير الطبري ٢٧ : ٦٦ - ٦٧ ومروج الذهب ١ : ٤٢ وحياة الحيوان ٢ : ٣٥١ والفاء ١ : ٥١٥ و ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ والإصابة ١ : ١٣٤ وأسد الغابة ٥ : ٥١٦ والبدية والنهاية ٢ : ٢٢٥ وأما ابن الشجري ١ : ١٤٤ و ٢ : ١٠٣ واللسان (لا) و (جم) و (لم) والسيدي ٤ : ٢١٦ - ٢١٧ وأسرار المريية ٣٣٢ والخزانة ١ : ٣٥٨ - ٣٥٩ .
ويسب إلى أبي حرائر الهذلي . وألم : أصاب معصية .

(٢) سقطت من الأصل .

كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴿١﴾ يدلّ على معنى : فلا اقتحم العقبة ،
ولا آمن .

قلتُ : وذهب قوم إلى أن قوله تعالى « فلا اقتحم »^(٢) تحضيض ،
بمعنى : فالأ . ذكره ابن عطية . وقيل : هو دماء ، والمعنى أنه ممن
يستحق أن يدعى عليه بأنه لا يفعل خيراً .

وإذا دخلت على الأسماء فيلها المبتدأ ، نحو : لا زيد في الدار ولا
عمرو ، والخبرُ المقدم ، نحو ﴿ لا فيها غول ﴾ ، ولا هم عنها
يُنزَفُونَ ﴿٣﴾ . ويجب تكرارها في ذلك . وكذلك يجب تكرارها
إذا وليها خبرٌ ، نحو : زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أو نمتٌ ، نحو ﴿ زيثونةٍ
لا شرّ قبةٍ ، ولا غرّ يّةٍ ﴾^(٤) ، أو حالٌ ، نحو : جاء زيد لا باكياً
ولا ضاحكاً . وربما أفردت في الشعر ، كقول الشاعر^(٥) :

قَهَرْتُ الْعِدَا ، لَا مُسْتَعِينًا بِمُصَبَّةٍ
وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ ، وَالْمَكْرِ

(١) اللد : ١٧ . (٢) راد في ب : العقبة .

(٣) الصافات : ٤٧ . (٤) النور : ٣٥ .

(٥) حاشية الصبان ٢ : ١٨ وشرح الأشموني ٢ : ٤٢ .

وأما « لا » التامية فحرف ، يجزم الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، نحو ﴿ لا تَخَافِ ، ولا تَحْزَنْ ﴾^(١) . وتردُ للدعاء ، نحو ﴿ لا تُؤَاخِذْنَا ، إن تَسِينَا ، أوْ أخطأْنَا ﴾^(٢) . ولذلك قال بعضهم : « لا » الطلية ، يشمل النهى وغيره ، كما تقدم في لام الأمر .

وزعم بعض النحويين أن أصل « لا »^(٣) الطلية لام الأمر ، زيدَ عليها ألف ، فانفتحت . وزعم السهلي أنها « لا » التامية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها . وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وهما زعمان^(٤) ضميمان .

وأما « لا » الواردة فلها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، من جهة اللفظ ، فقط . كقولهم : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لا شيء . فـ « لا » في ذلك زائدة ، من جهة اللفظ ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها . وليست زائدة ، من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي . ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما

(١) القصص : ٧ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) سقطت من الأصل .

ذكرنا^(١).

وروي عن بعض العرب : جئت بلا شيء ، بالفتح على تركيب الاسم مع « لا » ، وجعلها عاملة . وهو نادر ، لما فيه من تعلية ، حرف الجر عن العمل .

وحكى بعضهم ، عن الكوفيين ، أن « لا » في قولهم : جئت بلا زاد^(٢) ، اسم بمعنى « غير » ، لدخول حرف الجر عليها ، كما جعلت « عن » و « على » اسمين ، إذا دخل حرف الجر عليهما . وردّ بأن « عن » و « على » لم تثبت لهما الزيادة ، فلذلك حكم باسمينها ، بخلاف « لا » فإنها قد ثبتت^(٣) لها الزيادة .

الثاني : أن تكون زائدة ، لتوكيد النفي . نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو . وقد تقدم^(٤) ذكر ذلك في الكلام على الواو . ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٥) ، ف « لا » زائدة ، لتوكيد النفي . قالوا : وتبين دخولها في الآية ، لثلاث يتوهم عطف « الضالين » على « الذين » .

(١) ب وجود : لا ذكر . (٢) في الأصل : بلا شيء .

(٣) في الأصل : ثبت . (٤) ب وجود : وتقدم .

(٥) العائنة : ٧ .

الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها . وهذا مما لا يقاس عليه . ومنه قول الشاعر^(١) :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى ، فَاعْتَرَتْني صَبَابَةٌ
وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
وَأَنشَدُوا ، عَلَى ذَلِكَ ، آيَاتًا أُخْرَى . وَأَكْثَرُهَا مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ . مِنْهَا قَوْلُ
الشاعر^(٢) :

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ
« نَعَمْ » مِنْ قَتِيٍّ ، لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ
وقول الآخر^(٣) :

وَيَلْحَيْنَنِي ، فِي اللَّهْوِ ، أَلَا أَجِبُهُ
وَاللَّهْوِ دَاعٍ ، دَائِبٌ ، غَيْرُ غَافِلٍ
وقول الراجز^(٤) :

-
- (١) الصبابة : حرارة الشوق .
(٢) المنى ٢٧٥ وشرح شواهد ٦٣٤ والخصائص ٢ : ٣٥ واللسان والتاج (لا) .
(٣) الأحوص ، ديوانه ١٧٩ والمنى ٢١٤ وشرح شواهد ٦٣٤ والكمال ١ : ٤٨ - ٤٩ والأضداد لابن الأنباري ٢١٤ .
(٤) الشطران لأبي النجم . الخصائص ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٦٥ وجمهرة اللغة ٣ : ٣٣٤ و ٣٧٠ والأزهية ١٦٤ والمصاحح واللسان والتاج (قننر) .

ولا أُلُومُ البَيْضَ ، أَلَا تَسْخَرُوا
 إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْطَ ، الْمُتَوَرَّ
 وتَأَوَّلَ الزَّجَّاجُ قَوْلَهُ « لا البخل » ، فقال : « لا » مفعولة ،
 و « البخل » بدل منها . وروى عن ^(١) يونس ، عن أبي عمرو ^(٢) ، أن
 الرواية فيه « لا البخل » ، بحذف اللام ، لأن « لا » ^(٣) قد تتضمن ^(٤)
 جوداً ، إِذَا قَالَهَا مَنْ أَمَرَ بِمَنْعِ الْحَقُوقِ وَالْبَخْلِ عَنِ الْوَاجِبَاتِ . وتأَوَّلَ
 قَوْلَهُ « أَلَا أَحِبُّهُ » عَلَى تَقْدِيرٍ : إِرَادَةُ أَلَا أَحِبُّهُ . قلت : وهو جار
 فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ .

وَمِنْ زِيَادَةِ « لا » قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ لَوْلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ^(٥) ،
 أَي : يَعْلَمُ . نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْعَةُ . وَجَعَلَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ « لا » زَائِدَةً ، فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٦) ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَحَرَامٌ
 عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ، أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ^(٧) . وتأَوَّلَ ذَلِكَ
 بَعْضُ الْمَعْرَبِينَ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ دَعْوَى الزِّيَادَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

- (١) سقطت من الأصل . وانظر اللسان والتاج (لا) .
 (٢) في الأصل : أبي عمر . (٣) سقطت من الأصل .
 (٤) ب : نضمن . (٥) المجادلة : ٢٩ .
 (٦) الأعراف : ١٢ . (٧) الأنبياء : ٩٥ .

مذ

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً ، واسماً . هذا مذهب الجمهور .
 وذهب بعض النحويين إلى أنه اسم ، في كل موضع ، وإذا انجرَّ ما بعده
 فهو ظرف ، منصوب بالفعل قبله . وردَّ بأنه لو كان ظرفاً لجاز أن
 يستغني الفعل ، الواقع بعده ، عن العمل فيه ، بأعماله في ضمير يعود عليه .
 فكنت تقول : مذكم سرت فيه ؟ كما تقول : يوم الجمعة سرت فيه .
 وإن توسعت في الضمير قلت : سرته . وامتناع العرب من التكلم
 بذلك دليل على أنه حرف جر . وقد استُبدِلَ على حرفيته ، بإيصاله
 الفعل إلى « كم » و « متى » . نحو : مذكم سرت ؟ كما تقول : بمن
 سررت ؟ وهذا الخلاف جارٍ في « منذ » أيضاً .

ومذهب الجمهور أن « مذ » محذوفة النون ، وأصلها « منذ » .
 واستدلوا على ذلك ، بأوجه : الأول أن « مذ » إذا صغرت يقال
 فيها ^(١) « مُنْذ » بردّ النون . والثاني أن دالَّ « مذ » يجوز فيها
 الضمّ والكسر ، عند ملاقة ساكن ، نحو : مذ اليوم . والضمّ أعرف .
 وليس ذلك إلا لأنَّ أصلها « منذ » . والثالث أن بي غنيّ يضمون

(١) سقطت من الأصل .

ذال « مذ » ، قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة ، لفظاً لا نية .

ودهب ابن ملكون^(١) إلى أن « مذ » ليست محذوفة من « منذ » . قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه الشلوين بتخفيف « إن » وأخواتها . وقال صاحب « رصف المباني » : الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » ، وأما إذا^(٢) كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه .

وقد أخّرت الكلام على معنى « مذ » ، وسائر أحكامها ، لتذكر مع « منذ » في باب الثلاثي . إن شاء الله تعالى .

مع

لها حالان :

الأول : أن تكون ساكنة العين . وهي لغة ربيعة وغم . يبنونها على السكون قبل متحرك ، ويكسرون قبل ساكن . ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة ، فجعله من ضرورات الشعر . قال^(٣) : وقد جعلها

(١) وهو إبراهيم بن محمد الإشبيلي . توفي سنة ٥٨٤ . نية الوعاة ١ : ٤٣١ .

(٢) في الأصل : وإذا . (٣) الكتاب ٢ : ٤٥ .

الشاعر كـ « هل » ، حين اضطر ، فقال^(١) :

وريشي منكم ، وهواي مَعَكُمْ
ولن كانت زيارتكم لِمَا

واختلف في « مع » الساكنة العين ، فقبل هي حرف جرّ وزعم
أبو جعفر النحاس^(٢) أن الإجماع منعقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة.
والصحيح أنها اسم ، وكلام سيديوه مشعر باحتمالها .

والثاني : أن تكون مفتوحة العين . وهذه اسم لمكان الاصطحاب ،
أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه . وقد سُمع جرّها بـ « من » .
حكى سيديوه : ذهب من مَعِهِ^(٣) . وقرئ * هذا ذِكْرٌ مِنْ
مَعِي^(٤) ، أي من قبلي .

و « مع » ظرف لازم للظرفية . لا يخرج عنها ، إلا إلى الجر
بـ « من » كما تقدم . وتقع خبراً وصلة وصفة^(٥) وحالاً . وإذا أُفردت

(١) جرير . ديوانه ٢٢٥ والكتاب ٢ : ٤٥ وأوصح المسالك ٢ : ٢٠٩ وشرح
المعصل ٢ : ١٢٨ وأما ابن الشجري ١ : ٢٤٥ واللسان والتاج (مع) .
ويسب إلى الراعي .

(٢) وهو أحمد بن محمد ، النحوي المصري . توفي سنة ٣٨٢ . بنية الوعاء ١ : ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٤٥ . وفيه « من معه » . والصواب ما أثبتنا .

(٤) الأنبياء : ٢٤ .

(٥) في الأصل و د : وصلة وصلة .

عن الإضافة نوتت نحو : قام زيد وعمرو ممّا . والأكثر حيثنذ أن تكون حالاً . وقد جاءت خبراً في قول الشاعر^(١) :

* أفيقُوا ، بنّي حربٍ ، وأهواؤنا ممّا *

وقال بعضهم ، في نحو « وأهواؤنا ممّا » : إنه حال والخبر محذوف ، تقديره : كأنّهُ ممّا . وليس بصحيح .

واختلف في حركة « مع » إذا نوتت . فذهب الخليل ، وسيبويه^(٢) ، إلى أنها فتحةٌ إعراب ، والكلمة ثنائية ، حالة الأفراد ، كما كانت حالة الإضافة . وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة ، فصارت اسماً مقصوراً . قال ابن مالك : وهو الصحيح ، لقولهم : الزيدان ممّا ، والزيدون ممّا . فيوقعون « ممّا » في موضع رفعٍ ، كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فتى ، وممّ عدّى . ولو كان باقياً على

(١) صدر بيت لجندل بن عمرو . والرواية : نبي حزنٍ . وعجزه :

وأرمأحنا موصولةً ، لم تقصّب

للانبي ٣٣١ ومشرح شواهد ٧٤٦ ومشرح الحماسة للفرزوقي ٣١٢ ولاتبريزي

١ : ٢٩٨ وعيون الأخبار ٣ : ٨٩ . وهو حزن من تميم .

(٢) في الأصل : سيبويه والخليل .

التقص لقييل : الزيدان مع ، كما يقال : لم يدُ واحدةً على مَنْ سوام .
 واعتُرض بأن « معاً » ظرف ، في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله .
 وقال ابن مالك : إن « معاً » إذا أفردت تساوي « جميعاً » معنى .
 ورُدَّ عليه بأن بينهما فرقاً ؛ فالنعلبُ : إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً ،
 احتل أن يكون القيام في وقتين . وأن يكون في وقت واحد . وإذا
 قلت : قام زيد وعمرو معاً ، فلا يكون إلا في وقت واحد . والله
 سبحانه أعلم .

من

حرف جر ، يكون زائداً ، وغير زائد .

فقير الزائد له أربعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية ، في المكان اتفاقاً ، نحو ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ
 الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾^(١) . وكذا فيما^(٢) نُزِّلَ مِنْزِلَةُ الْمَكَانِ ،
 نحو : مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ . وفي الزمان عند الكوفيين ، كقوله تعالى
 ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾^(٣) . وصحَّحه ابن مالك ، لكثرة شواهد .

(١) الاسراء : ١ .

(٢) التوبة : ١٠٩ .

(٣) في الأصل : وكذا ما .

وتأويلُ البصريين ما ورد من ذلك تستفُّ . وقل ابن يعيش^(١) عن
المبرد، وابن درستويه^(٢) ، موافقة الكوفيين .

[وتأويلُ البصريين «من أوَّل يومٍ» على تقدير: من تأمَّس أول يومٍ .
فإن قلت: فايصنعون بنحو قوله ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ﴾، ومن بعدُ؟^(٣)
قلتُ: ذكر ابن أبي الربيع^(٤) في «شرح الإيضاح» أن محلَّ الخلاف
إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول «منذ» . وهذا لا يصح^(٥)
فيه دخول «منذ» ، فلا يقع خلاف في صحة وقوع «من» هنا^(٦) .

الثاني: التبييض ، نحو ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾^(٧) .
وعلاقتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض» . ومجيئها للتبييض كبير .

الثالث: بيان الجنس ، نحو ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ، مِنْ

(١) شرح المصطلح ٨ : ١٠ - ١١ .

(٢) وهو عبد الله بن حمير . توفي سنة ٣٤٧ . نية الوعاء ٢ : ٣٦٠ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) وهو عبد الله بن أحمد الأموي . توفي سنة ٦٨٨ . كشف الظنون

٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) كذا . (٦) سقط من الأصل .

(٧) البقرة : ٢٥٣ .

الأوثان ﴿٢﴾، ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا، مِنْ سُنْدُسٍ﴾ ﴿٣﴾. قالوا: وعلامتها أن يحسن جملُ «الذي» مكانها، لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن. ومحيطها لبيان الجنس مشهور، في كتب العرب. وقال به قوم، من المتقدمين والتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي في قوله تعالى «من الأوثان» لابتداء الغاية وانتهائها، لأن الرجس ليس هو ذاتها فـ «من» في الآية كـ «من»، في نحو: أخذته من الثابت. وأما قوله «من سندس» ففي موضع الصفة، فهي للتبويض.

الرابع: التعليل، نحو ﴿يَحْمَدُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ ﴿٣﴾. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ﴿٤﴾، ﴿لَمَّا يَهَيِّطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿٥﴾.

الخامس: البدل، نحو ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ﴿٦﴾ أي: بدل الآخرة، و﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ ﴿٧﴾،

(١) الحج: ٣٠. (٢) الكهف: ٣١.

(٣) النور: ١٩. (٤) المائدة: ٣٣.

(٥) البقرة: ٧٤. (٦) التوبة: ٣٨.

(٧) الزخرف: ٦٠.

أي : بد لكم . وقال الراجز^(١) :

جارية ، لم تأكل المرققا

ولم تذق ، من البقول ، الفستقا

أي : بدل البقول . هكذا روي « البقول » بالباء الموحدة .^(٢) ،
الجوهري^(٣) : وأظنه « النقول » بالنون .

السامس : المجاوزة . فتكون بمعنى « عن » ، كقوله تعالى

﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٤) ، أي : عن جوع . وقوله تعالى

﴿ قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، أي : عن ذكر الله .

وقول العرب : حَدَّثَهُ مِنْ فُلَانٍ ، أي : عن فلان . ومثله ابن مالك
بنحو : عُدْتُ مِنْهُ ، وَأَيْتُ مِنْهُ ، وَبَرَّتُ مِنْهُ ، وَشَبَعْتُ مِنْهُ ، وَرَوَيْتُ مِنْهُ .

قال : ولهذا المعنى صاحبت « أفعل » التفضيل ؛ فإن القائل : زيد
أفضل من عمرو ، كأنه قال : جاوزَ زيدَ عمراً في الفضل أو الانحطاط .

قلت : اختلف في معنى « من » المصاحبة لـ « أفعل » التفضيل .

(١) أبو نجيل . المنى ٣٥٥ وشرح شواهد ٧٣٥ و ٣٢٤ وشرح ابن عقيل

٢ : ٢٤٠ والبي ٣ : ٢٧٦ والمصاحح واللسان والتاج (بقل) .

(٢) المصاحح (بقل) . (٣) قرئ : ٤ .

(٤) الزمر : ٢٢ .

فقال المبرد، وجماعة : هي لا ابتداء الغاية ، ولا تعيد معنى التبويض .
وصحّحه ابن عصفور . وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغاية ، ولا تحلو
من التبويض . وقد بسطتُ الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا
الكتاب .

السابع : الانتهاء . مثله ابن مالك بقوله : قربت^(١) منه . فإنه مساوٍ
لفولك : تقرّبت إليه^(٢) . وقد أشار سيبويه إلى أن « من معاني » من
الانتهاء . فقال : وتقول^(٣) : رأيت من ذلك الموضع . تجعله غاية رؤيتك ،
كما جعلته غاية حين أردت الابتداء . [وتقول : رأيت الهلال من
داري من خلل السحاب . فـ « من » الأولى لا ابتداء الغاية ، والثانية
لانتهاء الغاية]^(٤) . قال ابن السراج : وهذا يخطأ معنى « من » . معنى
« إلى » ، والجيد أن تكون^(٥) « من » الثانية لا ابتداء الغاية في الظهور ،
أو بدلاً من الأولى . قال . وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت : رأيت

(١) في الأصل : قربت . (٢) انظر المنصف ٢ : ٨٩ .

(٣) ب : تقول . ج : فتقول . وانظر الكتاب ٢ : ٣٠٨ .

(٤) زيادة يقتضيها سياق النص . وانظر شرح الفصل ٨ : ١٣ - ١٤ .

(٥) في الأصل : أن يكون معنى .

الهلل من دارى من خلل^(١) السحاب ، ف « من » للهلل ، والهلل غاية لرؤيتك . فلذلك جمل سبويه « من » غاية في قولك : رأيت من ذلك الموضع . انتهى .

وكون « من » لانتهاى الغاية هو قول الكوفيين . وردّ المغاربة هذا المعنى ، وتأولوا ما استدلّ به مثبتوه .

الثامن : أن تكون للغاية ، نحو : أخذت من الصندوق . ذكره بعض المتأخرين ، وحمل عليه كلام سبويه المتقدم . قال : معناه أنه محل^(٢) لا ابتداء الغاية وانتهائها معاً . فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لا ابتداء الغاية فقط ، وفي بعضها لا ابتدائها^(٣) وانتهائها معاً .

التاسع : الاستعلاء ، نحو ﴿ وَتَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(٤) أي : على القوم . كذا قال الأخفش . والأحسن أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر ، أي : منعناه بالنصر من القوم .

العاشر : الفصل ، نحو ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْنَعِ ﴾^(٥) ،

(١) في الأصل : من حلال .

(٢) ب . محتمل . = : محمل . وانظر المعنى ٣٥٧ .

(٣) ب : لا ابتداء الغاية . (٤) الأنبياء : ٧٧ .

(٥) البقرة : ٢٢٠ .

و﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾^(١). وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين. وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد ، نحو : لا يعرف زيداً من عمرو .

الحادي عشر : موافقة الباء ، نحو ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾^(٢). قال الأخفش : قال يونس . أي : بطرف خفي . كما تقول العرب : ضربته من السيف ، أي : بالسيف . وهذا قول كوفي . ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية .

الثاني عشر : أن تكون بمعنى « في » . ذكر ذلك بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٣) ، أي : في الأرض . ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الآية غير هذا . وكونها بمعنى « في » نقول عن الكوفيين . ومن حججهم قول الشاعر :

عَسَى سَائِلٌ ، ذُو حَاجَةٍ ، إِنْ مَنَعْتَهُ

مِنْ الْيَوْمِ ، سُؤلاً ، أَنْ يُيسَّرَ فِي غَدٍ

ويحتمل أن تكون « من » فيه للتبويض ، على حذف مضاف ، أي : من مسؤولات اليوم .

(٢) الشورى : ٤٥ .

(١) آل عمران : ١٧٩ .

(٣) طاهر : ٤٠ .

الثالث عشر : أن تكون لمواقفة « رب » . قاله السيرافي ، وأنشد عليه ^(١) :

وإِنَّمَا تَضْرِبُ الْكَبْشَ ، ضَرْبَةً
عَلَى رَأْسِهِ ، تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ
الرابع عشر : أن تكون للقسم . ولا تدخل إلا على الرب ،
فيقال : مَن رَّبِّي لأَفْعَانٌ . بكسر الميم وضمة . وسيأتي بيان ذلك .
ولم يثبت أكثر النحويين لـ « من » جميع هذه المعاني .
وتأولوا ^(٢) كثيراً من ذلك على التضمين ، أو غيره . وقد ذهب المبرد ،
وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وطائفة من الحذاق ، والسهيلي ،
إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية ، وأن سائر المعاني التي ذكروها
راجع ^(٣) [إلى هذا المعنى ؛ ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها ،
وهو راجع ^(٤) إلى ابتداء الغاية . فإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِيفِ ،
إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْأَكْلَ عَلَى أَوَّلِ أَجْزَائِهِ ^(٥) ، فأنفصل . فآل معنى الكلام

(١) لأبي حية السميري . المنى ٣٤٤ و ٣٥٧ وشرح شواهد ٧٢١ و ٧٣٨
والكتاب ١ : ٤٧٧ والأثرية ٩٠ وأمالى ابن التحري ٢ : ٢٤٤ والخزانة
٤ : ٢٨٢ . والكبش : الرئيس .

(٢) ب و ج : بل تأولوا . (٣) في الأصل : راجعة .

(٤) سقط من الأصل . (٥) ح : جزء .

إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري؛ قال في « مفصله » ف
« من » لا ابتداء^(١) الغايه، كقولك : سرت من البصرة . وكونها
مبعضة في نحو : أخذت من الدراهم ، ومبيتة في نحو : فاجتنبوا
الرجس من الأول والثاني^(٢) ، ومزيدة في نحو : ما جاءني من أحد ،
راجع إلى هذا . انتهى^(٣) .

وأما الزائدة فلها حالان :

الأولى : أن يكون دخولها في الكلام كخروجها . وتسمى
الزائدة لتوكيد الاستغراق . وهي الداخلة على الأسماء ، الموضوعـة
للمعوم ، وهي كل نكرة يختصه بالنفي . نحو : ما قام من أحد . فهي
مزيدة هنا ، لجرد التوكيد ، لأن « ما قام من أحد » و « ما قام أحد »
سيان في إفهام المعوم ، دون احتمال .

والثانية : أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على المعوم . وتسمى
الزائدة ، لاستغراق الجنس ، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ،
نحو : ما في الدار من رجل . فهذه تفيد التنصيص على المعوم [٤] ،

(١) المعصل ١٣١ . وفيه : مماها ابتداء .

(٢) الحج : ٣٠ . ب : إلى هذا المعنى .

(٤) سقط من الأصل .

لأن « ما في الدار رجل » محتمل لنفي الجنس ، على سبيل العموم ، ولنفي واحد من هذا الجنس ، دون ما فوق الواحد . ولذلك يجوز أن يقال : ما قام رجل بل رجلان . فلما ريدت « من » صار نصاً في العموم ، ولم يبق فيه احتمال . وتييل : إنها في نحو ما جاءني من رجل ، [زائدة ، على حد زيادتها في : ما جاءني من أحد ، لأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل]^(١) ، فإِنما أدخلت « من » على النكرة ، عند إرادة الاستغراق ، فصار « رجل » لما أردت به الاستغراق مثل « أحد » .

واعلم أن « من » لا تزداد عند سيبويه ، وجمهور البصريين ، إلا بشرطين :

الاول : أن يكون ما قبلها غير موجب . ونعني بنفي الموجب النفي ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهَ غَيْرُهُ ﴾^(٢) ، والنهي نحو : لا يقيم من أحد ، والاستفهام ، نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾^(٣) . ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام ، إنما يحفظ في « هل » . وأجاز بعضهم زيادتها في الشرط ، نحو : إن قام من رجل فأكرمه .

(٢) الأعراف : ٥٩ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) فاطر : ٣ .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كما مُثِّلَ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد ، بشرط واحد ، وهو تنكير مجرورها . قلت : نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين ، وليس هو مذهب جميعهم ، لأن الكسائي وهشاماً^(١) يريان زيادتها ، بلا شرط . وهو مذهب أبي الحسن الأخفش . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال لثبوت السماع بذلك ، نظاماً ونثراً . فمن النثر قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٢) ، وقوله ﴿ يُحَلِّتُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ يَغْفِرُ ﴾^(٥) لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ . ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة^(٦) :

وَيَنْمِي ، لَهَا ، حُبُّهَا عِنْدَنَا
فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِعٍ لَمْ يَغْفِرْ

(١) في الأصل و ب و ج : وهشام .

(٢) الأنعام : ٣٤ . (٣) الكاف : ٣١ .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) الأحقاف : ٣١ . وفي الأصل : ويغفر .

(٦) ديوانه ١٦٧ والنبي ٣٦٠ وشرح شواهد ٧٣٨ ، والرواية : فمن قال من كاشع . ويغفر من الضير .

وذكرَ غير ذلك من الشواهد ، التي ظاهرها الزيادة . وتأول المانسون
هذه الآيات ، ونحوها ، بما هو مشهور .

وقال ابن يعيش^(١) « اشترط سيبويه ، لزيادتها ، ثلاث شرائط^(٢) :
أحدها أن تكون مع النكرة . والثاني أن تكون عامة . والثالث أن
تكون في غير الواجب » . وفي اشترط كون النكرة عامة نَظَرٌ ،
لأنها قد تزداد مع النكرة ، التي ليست من ألفاظ العموم ، كما تقدم .
والظاهر أن مراده أن تكون النكرة مراداً^(٣) بها العموم . فإن « من » لا تزداد
مع نكرة ، يراد بها نفي واحد^(٤) من الجنس . [قال ابن أبي الريع : ومن
الناس من قال : إنها تزداد بهذه الشروط الثلاثة ، في غير باب التمييز .
وأما في التمييز فتزداد ، بنفي هذه الشروط ، نحو : لله درك من رجل .
وادعى القائل بهذا أنه مذهب سيبويه]^(٥) .

ولزيادة « من » مواضع : الأول : المبتدأ ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ

(١) شرح المصطلح ٨ : ١٢ - ١٣ .

(٢) في شرح المصطلح : ثلاثة شرائط . (٣) ب : يراد .

(٤) في الأصل : لا تزداد مع نفي نكرة يراد بها واحد .

(٥) سقط من الأصل . واطر الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

إِلَهُ غَيْرُهُ ﴿١﴾. الثاني : الفاعل ، نحو ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾^(٣) الثالث : المفعول به ، نحو ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ ، إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾^(٤). الرابع : الحال ، نحو قراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي حمزة ﴿ مَا كَانَ يَتَّبِعُنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٥) بضم النون ، وفتح التاء . وحَسَنَ ذلك انسحابُ النفي عليه ، من جهة المعنى . ذكر هذا ابن مالك .

وأجاز في « شرح التسهيل » أن تَراد « من » عوضاً . فتقول : عرفتُ مِمَّنْ عَجِبْتُ ، أي : عرفتُ مَنْ عَجِبْتُ مِنْهُ . فحُذِفَ ما بعد « من » ، وزيد الحرف قبلها عوضاً . وهذا لم يرد به سماع . وإنما أجازوه ، قياساً على ما ورد في « عن » و « على » والباء . وقد تأول بعضهم ، ما ورد ، من ذلك ، على غير الزيادة .

وقد كنت نظمت لـ « من » اثني عشر معنى ، في هذين البيتين :

أَتَتْنَا « مِنْ » لِتَبْيِينٍ ، وَبَعْضٍ
وَتَعْلِيلٍ ، وَبَدْءٍ ، وَاتِّهَاءٍ

(٢) الأنبياء : ٢٠ .

(٤) الفرقان : ١٨ .

(١) هود : ٦١ .

(٣) إبراهيم : ٤ .

وإبدالٍ ، وزائدةٌ ، وفصلٍ

ومعنى «عن»، و«في»، و«على»، و«باء»

مُنْ بضم الميم

لفظ مختلف فيه . فقليل : هو حرف جر ، يختص بالقسم ، ولا يدخل إلا على الربِّ . فيقال : مُنْ رَبِّي لأفعلن . وشذ قولهم : مُنْ الله . وقيل : هو اسم ، وهو بقية «أيمن» ، لكثرة تصرفهم فيها . واحتج على ذلك بأن «مُنْ» بضم الميم لم تثبت حرفيتها ، في غير هذا الموضع . وردت بدخولها على الربِّ ، و«أيمن» لا تدخل عليه . وبأنها لو كانت اسماً لأعربت ، لأن المُرَبَّ لا يُزيله عن إهرابه حذفُ شيءٍ منه .

وذكر صاحب «رصف المباني» أن «مُنْ» يجوز في نونها الإدغام ، والإظهار مع راء «رب» . وعُثِلَ جواز الإظهار بأن نونها لما سكنت^(١) ، تحقيقاً ، جاز إظهارها دلالة على أصل التثنية . وصحَّ القول باسميتها .

(١) في الأصل : أسكنت .

وذكر ابن مالك في باب « حروف الجر » من « التسهيل » أن « مُنْ » هذم حرف . قال^(١) : ويختص مكسورة الميم ، ومضمومتها ، في القسم بالرَّبِّ . وذكر في^(٢) باب « القسم » أن « من » مثلث الحرفين مضافاً إلى الله ، مختصر من « أيمن » . قيل : فيكون مذهباً ثالثاً . وهو أنها حرف إذا ضمنت ميمها أو كسرت ، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين . والنحويون ذكروا الخلاف في المضمومة الميم ، كما سبق . والله أعلم .

ما

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً واسماً .

فأما « ما » الحرفية فلها ثلاثة أقسام : نافية ، ومصدرية ، وزائدة .

فالنافية قسيان : عاملة ، وغير عاملة .

فالعاملة : هي « ما » المجازية . وهي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، عند أهل الحجاز . قيل : وأهل تهامة . قال صاحب « رصف المباني » : أهل الحجاز ونجد . وإتما عملت^(٣) عندهم ، مع أنها حرف لا يختص ،

(٢) التسهيل : ١٥١ .

(١) التسهيل ١٤٤ .

(٣) في الأصل : أعملت .

والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل ، لأنها شابهت « ليس »
في النني ، وفي كونها لنني الحال غالباً ، وفي دخولها على جملة اسمية .
ولعملها عندم شروط :

الأول : تأخر الخبر . فلو تقدم بطل عملها . هذا مذهب الجمهور .
وأجاز بعضهم نصب الخبر ، المتقدم ^(١) على الاسم . وقال الجري : إنه
لغة . وحكى ما مسيئاً من أعتب .

ونسبه ابن مالك إلى سيبويه . وفي نسبته إليه نظر ، لأن سيبويه
إنما حكاه عن غيره . قال : « وإذا ^(٢) قلت : ما منطلق عبد الله ، وماسيئاً
من أعتب ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما
أنه ^(٣) لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن
عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل » . فهذا نص على منع النصب . ولم
يكف به حتى شبهه بشيء لا خلاف فيه . ثم قال ^(٤) : « وزعموا أن بعضهم
قال ، وهو الفرزدق ^(٥) :

(١) ب : المتقدم .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨ - ٢٩ . وفيه : وإذا .

(٣) سقطت من الأصل . (٤) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٥) ديوانه ١ : ٢٢٣ والنقي ٤٠٢ وشرح شواهد ٧٨٢ والخزانة ٢ : ١٣٠ .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ

وهذا لا يكاد يُعرف . فهذا لم يسمعه^(١) من العرب . إنما قال
« وزعموا » ، ثم قال « وهذا لا يكاد يُعرف » . فنفى المقاربة ، والمقصود
نفي المِرْفان ، كقوله تعالى ﴿ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا ﴾^(٢) . وقد تُؤوّل
هذا البيت ، على أوجه ، ذكرتها في غير هذا الكتاب .

واختلف النقل عن الفراء . فنقل عنه أنه أجاز : ما قاتماً زيدٌ ،
بالنصب . ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجوز النصب .

وذهب بعض النحويين إلى تفصيل ، فقال : إن كان خبر « ما »
ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، جاز توسّطه^(٣) ، مع بقاء العمل . ويحكم
على علمها بالنصب . وإن كان غير ذلك لم يجوز . وصحّحه ابن عصفور .

الثاني : بقاء النفي . فلوانتقص النفي بـ « إلا » بطل العمل . كقوله
تعالى ﴿ وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(٤) .

(١) في الأصل : وهذا لم يسمعه أحد .

(٢) النور : ٤٠ . (٣) في الأصل : توسيطه .

(٤) آل عمران : ١٤٤ .

وروي عن يونس ، من غير طريق سيبويه ، إعمال « ما » في
الخبير الموجب بـ « إلا » . واستشهد على ذلك بعض النحويين ، بقول
مُغَلِّس^(١) :

وما حقّ الذي يَعتُو ، نهاراً
ويَسْرِقُ مِلِيلَهُ ، إلا نكالا
وبقول الآخر^(٢) :

وما الدهرُ إلا مَنجَنُونًا بأهله
وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَدِّبًا

ووافق ابن مالك يونس ، على إجازة ذلك قال : ما اخترته من حل
« إلا منجنوناً » و « إلا نكالا » على ظاهرهما ، من النصب بـ « ما » ،
هو منذهب الشاويين . ذكر ذلك في « تنكيته على المفصل » .
وقد أوّل قوله « إلا نكالا » على تقدير : إلا ينكل نكالا .

(١) المجمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ . ويشو : يفسد .

(٢) المنهجي ٧٦ وشرح شواهد ٢١٩ وأوصح المسالك ١ : ١٩٦ وشرح الأشموني
٣٩٨ : ١ والمقرب ١ : ١٠٣ وشرح التصريح ١ : ١٩٧ وشرح المعصل
٨ : ٧٥ والمجمع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ٩٤ والبيهي ٢ : ٩٢ والخزائفة ٢ : ١٢٩ .

فيكون مثل : ما زيدٌ إلّا سيراً . وقيل : أراد : إلّا نكالان : نكال
لُثُوته ، ونكال لسرقته . فحذف النون للضرورة . وأوّل
« إلّا مَنجنوناً » على أن التقدير : وما الدهر إلّا يدور دوران منجنونٍ ،
وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .
وقيل : منجنون : اسم وضع موضع المصدر ، الموضوع موضع الفعل ،
الذي هو الخبر . تقديره : وما الدهر [إلّا يُجَنُّ جنوناً] . ثم حذف
« يجنّ » وأوقع « منجنوناً » موقع المصدر . وقيل : منجنون : اسم في
موضع الحال ، والخبر مجذوف . تقديره : وما الدهر [^(١) موجوداً
إلّا على هذه الصفة ، [أي : مثل المنجنون] ^(٢) . وقال ابن بابشاذ ^(٣) :
إن « منجنوناً » منصوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر
إلّا كمنجنونٍ . وهو فاسد ، لأن هذا المجرور في موضع رفع ، فلو
حذف منه حرف الجر لرفع . وأوّل قوله « إلّا معذباً » على أن
التقدير ^(٤) : إلّا يُعَذَّبُ مُعَذَّباً . و « معذب » هنا ^(٥) مصدر بمعنى

- | | |
|---|---------------------|
| (١) سقط من الأصل | (٢) سقط من الأصل |
| (٣) وهو طاهر بن أحمد ، أبو الحسن النحوي المصري . توفي سنة ٤٦٩ هـ . بنية | |
| الوعة ٢ : ١٧ . | (٤) ب : على تقدير . |
| (٥) في الأصل : بنا . | |

التعذيب ، مثل « مُمَزَّق » في قوله تعالى ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾^(١).

الثالث : فَقَدْ « إِنْ » . فلو وجدت « إِنْ » بعد « ما » بطل عملها ، نحو : ما إِنْ زَيْدٌ قائمٌ . قال فروة بن مسيك ، وهو حجازي^(٢) :
وما إِنْ طَبْنَا جُبْنَ ، ولكن
مَنَانَا ، ودَوْلَةُ آخِرِينَا

وذكر ابن مالك أن [ما] يطل عملها إذا زيدت بعدها « إِنْ » ، بلا خلاف . وليس كذلك . فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب . وأنشد يعقوب^(٣) :

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) ويسب إلى ذي الإصبع وغيره . : الحماسة البصرية ٢ : ٤١٦ وسيرة ابن هشام ٢ : ٣٤٤ . واللسان والتاج (طب) والسمط ٣٩ والهمع ١ : ١٢٣ والنقي ٢١ وشرح شواهد ٨١ - ٨٤ والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٣٠٥ والأزهية ٤٠ والكامل ٢٩٥ والخصائص ٣ : ١٠٨ والنصف ٣ : ١٢٨ ومنازل الحروف ٦٨ وشرح الفصل ٥ : ١٢٠ و ٨ : ١١٣ والمقتضب ١ : ٥١ و ٢ : ٣٦٣ والوحشيات ٢٧ - ٢٨ والخزاة ٢ : ١٢١ و ٤ : ٤٨٧ . والطب : المادقوالدأب . : الدولة : النلة والاعتصار .

(٣) وهو ابن السكيت ، يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف . توفي سنة ٢٤٤ . =

بَنِي عُدَانَةَ ، مَا إِنَّ أُنْتُمْ ذَهَبًا
وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أُنْتُمْ الْخَرْفُ

بنصب « ذهب » و « صريف » .

الرابع : ألاّ يتقدم غير ظرف ، أو جار ومجرور ، من معمول
خبرها . فإن^(١) تقدم غيرها بطل العمل ، نحو ما طعماك زيد آكل^٢ .
وأجاز ابن كيسان نصب « آكل » ونحوه ، مع تقديم الم معمول .
وزاد بعضهم شرطين آخرين : أحدهما ألاّ تؤكّد بمثلها . فإن
أُكِّيت ، نحو : ما ما زيد قائم ، وجب الرفع . قال ابن أصبغ : عند عامة
النحويين ، وأجازه^(٣) جماعة من الكوفيين . قلت^٤ : وصرح ابن مالك
بمثلها ، في هذه الصورة . ولم يحك في ذلك خلافا . وأنشد ، على العمل ،
قول الراجز^(٥) :

لَا يُنْسِكُ الْأُمَى تَأْسِيَا ، فَا
مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُتَّصِيَا

= وفيات الأعيان ٦ : ٣٩٥ . والبيت في المنسني ٢٢ وشرح شواهد ٨٤
وأوضح المسالك ١ : ١٩٥ وشرح الأشموني ١ : ٣٩٧ والمجمع ١ : ١٢٣ والدرر
١ : ٩٤ والخزانة ٢ : ١٢٤ . والصريف : الفضة .

(١) ب وجود : فلو

(٢) في الأصل : وأجار . (٣) المجمع ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٥ .

فكرر « ما » النافية تأكيداً ، وأبقى عملها . وثانيهما : ألاّ يبدل من الخبر بديلٌ مصحوبٌ بـ « إلاّ » ، نحو : ما زيد شيءٌ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأُ به . وفي « الكتاب » للصفار ^(١) جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد « إلاّ » على البديل من الموضع . وهو وهمٌ .

وغير المجازيين ، ومن ذُكرَ معهم ، لا يُعملون « ما » . وحكى سيبويه أن إهمالها لغة بني تميم .

وأما غير العامة فهي الداحلة على الفعل . نحو : ما قام زيد ، وما يقوم عمرو . فهذه لا خلاف بينهم ، في أنها لا عمل لها . وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيته ، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال ، عند الأكثر . قال ابن مالك : وليس كذلك ، بل قد يكون مستقبلاً ، على قلّة . كقوله تعالى ﴿ قُلْ : مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي ﴾ ^(٢) . واعتُرض بأنهم إنما جعلوها مخلصّة للحال ، إذا لم يُوجد قرينة غيرها ، تدلّ على غير ذلك ^(٣) .

(١) وهو قاسم بن علي البطليوسي . شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، قيل : هو

أحسن شروحه . ومات بعد ٦٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ٢٥٦ .

(٢) يونس : ١٥ . (٣) في الأصل : على ذلك .

مسألة

ندر تركيب « ما » النافية مع النكرة ، تشبيهاً لها بـ « لا » .
كقول الشاعر^(١) :

وما بأس ، لو رَدَّتْ عَلَيْنَا نَجِيَّةً
فَلَيْلٌ ، عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ ، عَابُهَا

وأما المصدرية فقسمان : وقتية ، وغير وقتية .

فالوقتية : هي التي تُقدَّر بمصدر ، نائب عن ظرف الزمان . كقوله
تعالى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٢) ما دامت السماوات والأرض ﴿ . وتسمى
ظرفية أيضاً . ولا يشار إليها ، في ذلك ، شيء من الأحرف المصدرية ،
خلافًا للزنجشري ، في زعمه أن « أن » تُشار إليها في هذا المعنى . وسجل
على ذلك قوله تعالى ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾^(٣) ، و ﴿ إِلَّا أَنْ
يَصْدُقُوا ﴾^(٤) ، أي : وقت إيتائه ، وحين تصدق بهم . وقال ،

(١) المتن ٣٣٥ وشرح شواهد ٧١٥ والمجم ١ : ١٢٤ والدرر ١ : ٩٦ .
والعاب : العيب .

(٢) هود : ١٠٨ . وسقط « خالدين فيها » من الأصل .

(٣) البقرة : ٢٥٩ . (٤) النساء : ٩١ .

في قوله تعالى ﴿أَنْتُمْ تُقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾^(١) :
ولك أن تقدّر مضافاً محذوفاً ، أي : وقت أن يقول . ومعنى التعليل ،
في هذه الآيات ، ظاهر . فلا يعدل^(٢) عنه .

وغير الوقتية : هي التي تقدّر مع صلتها ، بمصدر ، ولا يحسن
تقدير الوقت قبلها ، نحو : يمجنني ما صنعت ، أي : صنعك . ومن ذلك
قوله تعالى ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾^(٣) ، وقول
الشاعر^(٤) :

يَسْرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَاهِبُهُنَّ ، لَهُ ، دَهَايَا

وزعم السهيلي أن شرط كون « ما » مصدرية صلاحية وقوع
« ما » الموصولة موقعها ، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً . فلا يجوز :
أريد ما تخرج ، أي : خروجك . وهو مردود ، بالآية والبيت السابقين .
واعلم أن « ما » المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع ،

(٢) ب : فلا يعدل .

(٤) الفصل ١٤٧ وشرحه ٨ :

(١) عاقر : ٢٨ .

(٣) التوبة : ٢٥ .

١٤٢ - ١٤٣ .

ولا توصل بالأمر . وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف . ومذهب
سيبويه والجمهور أن « ما » المصدرية حرف ، فلا يعود عليها ضمير ،
من صلتها . وذهب الأخفش ، وإن السَّرَّاج ، وجماعة من الكوفيين ،
إلى أنها اسم ، فتفتقر إلى ضمير . فإذا قلت : يعجبني ما صنعت ، فتقديره
عند سيبويه : يعجبني صنمك . وعند الأخفش : الصنم الذي صنمته .
ورُدَّ عليه ، بقول الشاعر^(١) :

* بما لستُما أهلَ الحَيَاةِ ، والفَدْرِ *

إذ لا يسوغ تقديره هنا .

وأما الزائدة فلها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، لمجرد التوكيد . وهي التي دخلها
في الكلام كخروجها . نحو ﴿ فَبَارِ حَمَةَ ﴾^(٢) ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(٣) ،

(١) عَجْرِب ، صدره :

أليس أميرِي ، في الأمُور ، بأشأ

النبي ٣٣٩ وشرح شواهد ٧١٧ والميني ١ : ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ . وزاد في ب : من الله .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

﴿مِمَّا حَطَّيَاهُمْ﴾^(١)، ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٢)، ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ﴾^(٣). وزيادتها بعد «إن» الشرطية «وإذا» كثيرة.

الثاني : أن تكون كافة . وهي تقع بعد «إن» وأخواتها . نعم ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾^(٤) . وبعد «رُبَّ» ، وكاف التشبيه في الأكثر . وذكر ابن مالك أنها قد^(٥) تكف الباء ، ونحدث فيها معنى التقليل . وقد جاءت «ما» الكافة أيضاً ، بعد «قل» . إيا أريد به النفي . نحو : قلما يقول ذلك أحد .

الثالث : أن تكون عوضاً . وهي ضربان : عوض من فعل ، وعوض من الإضافة . فالأول كقولهم : أمّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ . والأصل : لأنّ كنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ . فحذفت لام التعليل ، وحذفت «كان» ، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ، وجيء بـ «ما» عوضاً من «كان» . والثاني كقولهم : حينما ، وإدما . فـ «ما» فيها عوض من الإضافة ، لأنها قصد الجزم بها ، قطعاً عن الإضافة ، وجيء

(١) فوح : ٢٥ . وقرئت : ممّا حطّيتانهم .

(٢) التوبة : ١٢٤ .

(٣) الأنعام : ٥٨ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) النساء : ١٧١ .

بـ « ما » عوضاً منها . وجعل بعضهم « ما » في قول امرئ القيس ^(١) :

* ولا سيمًا يومًا، بدارةٍ جُلجلٍ *

عوضاً من الإضافة ، ونصب « يومًا » على التمييز .

الرابع : أن تكون مَخْبِئَةً على وصف لائق . قال ابن السَّيِّد :
وهي ثلاثة أقسام : قسم للتعظيم والتهويل ، كقول الشاعر ^(٢) :

عَزَمْتُ ، على إقامةِ ذِي صَبَاحٍ
لِأُمْرِ ما، يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

وقسم يراد به التحقير ، كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت
إلا عطيةً ما ؟ وقسم لا يراد به تعظيم ، ولا تحقير ، ولكن يراد به
التنويع ، كقولك : ضربته ضرباً ما . أي : نوعاً من الضرب .

(١) عجزيت ، صدره :

ألا ، رُبَّ يَوْمٍ ، لكَ منهنَّ ، صالحٍ

ديوان امرئ القيس ١٠ والمثنى ٣٤٧ .

(٢) أس بن مدركة . الكتاب ١ : ١١٦ والمعصل ٤١ وشرحه ٣ : ١٢ وأما
ابن الشجري ١ : ١٨٦ والمجم ١ : ١٩٧ والدرر ١ : ١٦٩ والخزانة ١ :
٤٧٦ و ٢ : ٥٤٥ . وقوله عزمت على إقامة ذِي صباح ، أي : عزمت
على الغارة صباحاً .

قلت : وذهب قوم إلى أن « ما » في ذلك كله اسم ، وهي صفة بنفسها . قال ابن مالك : والمشهور أنها حرف زائد بمنزلة على وصف لائق بالمحل . وهو أولى ، لأن زيادة « ما » ، عوضاً من محذوف ، ثابت في كلامهم . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها ، جامدة كجود « ما » ، إلا وهي مردفة بمكمل . كقولهم : مررت برجلٍ أي رجلٍ .

وزيد ، في أقسام الزائدة ، قسمين ^(١) آخرين :

أحدهما : أن تكون مهيئة . وهي الكافّة لـ « إن » وأخواتها ، ولد « رب » إذا وليها الفعل . نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣) . فد « ما » في ذلك مهيئة ، لأنها هيئات هذه الألفاظ ، لدخولها على الفعل . ولم تكن قبل ذلك صالحة ، للدخول عليه ، لأنها من خواص الأسماء . والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافّة . فكل مهيئة كافّة ، ولا ينعكس .

(٢) طهر : ٢٨ .

(١) كذا .

(٣) الحجر : ٢ .

والآخر: أن تكون مسلطة . ذكر هذا القسم أبو محمد بن السيد . قال : وهي ضد الكافة . وهي التي تلحق « حيث » و « إذ » . فيجب لهما بها العمل .

قلت : قد تقدم أن « ما » في « حيثما » و « إذا » عوض من الإضافة . ولما كان لحاقها لـ « حيث » و « إذ » شرطاً في الجزم بها سمّاها مسلطة . وقد كثّر ابن السيد أقسام « ما » . فذكر لها اثنين وثلاثين قسمًا ، بأقسام الاسمية . وذكر ، في تلك الأقسام ، ما لا تحقيق في ذكره . فلذلك أضربت عنه .

وأما « ما » ^(١) الاسمية فلها سبعة أقسام :

موصولة : وهي التي يصلح في موضعها « الذي » ، نحو ﴿ وَٱللّٰهُ يَسْجُدُ مَا فِى السَّمٰوٰتِ ، وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .
 شرطية : نحو ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ ^(٣) .

واستفهامية : نحو ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(٤) .

(١) سقطت من الأصل . (٢) النحل : ٩ .

(٣) البقرة : ١٠٦ . (٤) طه : ١٧٠ .

ونكرة موصوفة : نحو : مررتُ بما مُعجبٍ لك ، أي : بشيء

معجبٍ .

ونكرة غير موصوفة : وهي في ثلاثة مواضع :

الأول: باب التعجب ، نحو : ما أحسنَ زيداً ! فـ « ما » في ذلك نكرة غير موصوفة ، والجملة بعدها خبر^(١) . هذا مذهب سيويه ، وجمهور البصريين ، ورؤي عن الأخفش . [وقيل : هي موصولة، والجملة صلتها ، والخبر محذوف . وهو ثاني أقوال الأخفش]^(٢) . وقيل : هي نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . وهو ثالث أقواله . وقيل : استفهامية . وهو قول الكوفيين . قل بعضهم : هو^(٣) قول الفراء ، وابن درستويه .

الثاني : باب^(٤) « نَعَمْ » و « بَشَى » ، على خلاف فيه . وتلخيص القول في « ما » بعد « نعم » و « بشى » أنها إن جاء بعدها اسم نحو : نعمًا زيدٌ ، وبشًا تزويجٌ ولا مهر ، ففيها ثلاثة مذاهب : أولها أن « ما » نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمَر ،

(١) ب : خبرها . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : وهو . ب : هذا . وسقطت من د .

(٤) في الأصل : في باب .

والرفوع بعد « ما » هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين . قلت : ليس هو مذهب جيمهم . وثانيها أن « ما » معرفة تامة ، وهي الفاعل . وهو ظاهر قول سيوييه ، ونُقل عن المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وهو أحد قولي الفراء ، واختاره ابن مالك . وثالثها أن « ما » رُكبت^(١) مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والرفوع بعدها هو الفاعل . وقال به قوم منهم الفراء .

وإذا جاء بعدها فعل فعشرة مذاهب :

أولها : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفة للمخصوص محذوف .

وثانيها : أن « ما »^(٢) نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل صفتها ، والمخصوص محذوف .

وثالثها : أن « ما » اسم تام معرفة^(٣) ، وهي فاعل « نسم » ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة له .

ورابعها : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف .

(٢) ج : أنها .

(١) ب : مركبة .

(٣) سقطت من ب .

وخامسها : أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و « ما » أخرى تميز محذوف ، والأصل : نعم ما ما صنعت .

وسادسها : أن « ما » تميز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لها^(١) .

وسابعها . أن « ما » مصدرية ، ولا حذف في الكلام . وتأويلها : بشئ صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : بشئ صنعك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

وثامنها : أن « ما » فاعل ، وهي موصولة ، يُسكتني بها وبصلتها عن المخصوص .

وتاسعها : أن « ما » كافة لـ « نعم » ، كما كتبت « قل » فصارت تدخل على الجملة^(٢) الفعلية .

وعاشرها : أن « ما » نكرة موصوفة مرفوعة بـ « نعم » .
والمشهور من هذه المذاهب الثلاثة الأول . وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه المذاهب . وقد ذكرتها^(٣) في غير هذا الكتاب .

(٢) ب : الجمل .

(١) سقطت من الاصل .

(٣) ب : ذكرته .

الثالث قولهم : إني مما أن أفعل ، أي : إني من أمرٍ فعلي^(١).
قال الشاعر^(٢) :

ألا ، غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ ، إني
على النَّاسِ ، مِمَّا أَنْ أَلِمَّ بِهَا ذَكَرًا
أي : من أمرٍ إلماي . وحيث جاء « مِمَّا » وبعدها « أَنْ أفعل » فهذا
تأويلها ، عند قوم . فإن لم يكن بعدها « أَنْ » فهي بمنزلة « رَبِّهَا » .
وقال السيرافي ، في قول العرب « إني مما أن أفعل كذا » : اسمًا
تامًا في موضع الأمر . وتقدير الكلام : إني من الأمر صني كذا
وكذا . فالياء اسم « إِنْ » ، و « صني » مبتدأ ، و « من الأمر » خبر
« صني » ، والجملة في موضع خبر « إِنْ » .

والسادس : من أقسام « ما » الامة أن تكون صفة ، نحو^(٣) :

* لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ *

عند قوم . وقد تقدّم ذكرها في أقسام الزائدة^(٤) .

(١) في الأصل : فعل .

(٢) المقتضب ٤ : ١٧٥ . والزاهرية : اسم علم .

(٣) عجز بيت لأنس بن مدركة . انظره في ص ٣٣٤ .

(٤) ب : في موضع .

والسابع : أن تكون معرفة تامة . وذلك في باب « نعم » و « بئس » ،
على ظاهر قول سيبويه . وفي مولهم : إني ممّا أن أفعل ، على ما ذكره
السيرافي .

ولإعداد كرت أقسام الاسمية ، في هذا الكتاب ، وإن لم يكن
موضوعاً لذلك ، لشدة الحاجة إلى معرفة هذه الأقسام . والله ، سبحانه
وتعالى ، أعلم .

هل

حرف استفهام . تدخل على الأسماء والأفعال ، لطلب التصديق
الموَحَّب ، لا غير ، نحو : هل قام زيد ؟ وهل زيد قائم ؟ فتساوي الهمزة
في ذلك .

وتنفرد الهمزة ، بأنها ترد لطلب التصوّر ، نحو : أزيد في الدار
أم عمرو ؟ ولذلك اضردت بمعادلة « أم » المتصلة ، لأنها يُطلب بها
تعيين أحد الأمرين ، و « هل » لا يطلب بها ذلك . واضردت الهمزة
أيضاً بأنها تدخل على المنفي ، نحو ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(١) ،

(١) الرمر : ٣٦ .

﴿ أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(١). ولا تدخل « هل » على منفي .
وتفارق الهمزة « هل » في أمور أخر :

الأول : أن الهمزة ترد للإنكار ، والتوبيخ ، والتعجب ، بخلاف
« هل » .

والثاني : أن « هل » قد يراد بالاستفهام بها النفي ، نحو قولك :
هل يقدر على هذا غيري ، أي : ما يقدر . ويعين ذلك دخول « إلا » ،
نحو ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾^(٢) .

والثالث : أن الهمزة تتقدم على فاء المطف وواوه وثم ، بخلاف
« هل » . وقد تقدم ذكر هذا في الباب^(٣) الأول .

والرابع : أن الهمزة لا تعاد بعد « أم » ، و « هل » يجوز أن
تعاد وألا تعاد . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى ﴿ قُلْ : هَلْ
يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ،
أَمْ جَمَلُوا ﴾^(٤) .

(٢) سبأ : ١٧ .

(١) الاشراف : ١ .

(٣) في الأصل : ذكر هذا الباب في .

(٤) الرعد : ١٦ .

والخامس : أن الهمزة تدخل على « إن » ، كقوله تعالى ﴿ قَالُوا :
أَأَنتَ لَا تُؤْمِنُ ﴾^(١) ، بخلاف « هل » .

والسادس : أن الهمزة قد يليها اسم ، بعده فعل ، في الاختيار .
نحو : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربت ؟ وإن كان الأولى أن يليها الفعل
بخلاف « هل » فإنه لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل ، إلا في الشعر .
ولذلك وجب النصب ، في نحو : هل زيدا ضربته ؟ في باب الاشتغال ،
وترجع بعد الهمزة ولم يجب^(٢) .

والسابع : زعم بعضهم أن الفرق بين الهمزة و « هل » أن الهمزة
لا يستفهم بها ، إلا وقد هجس في النفس إثبات ما يستفهم بها عنه ، بخلاف
« هل » فإنه لا يرجع عنده لا النفي ولا الإثبات .

نتيجه

الأصل في « هل » أن تكون للاستفهام ، كما ذكر . وقد ترد
لمعانٍ أخر :

(١) يوسف : ٩٠ .

(٢) في الأصل : وترجع بعد الهمزة .

الأول : النفي ، وقد تقدم .

الثاني : أن تكون بمعنى « قد » . ذكر هذا قوم من النحويين ، منهم ابن مالك . وقال به الكسائي ، والفراء ، وبعض المفسرين ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾^(١) واستدل بعضهم ، على ذلك ، بقول الشاعر^(٢) :

سائلٌ قوَارِسَ يَرْبُوعٍ ، بِشَدِّ تَنَا :
أَهْلٌ رَأَوْنَا ، بِسَفْعِ الْقُفِّ ، ذِي الْأَكْمِ .

فالمنى : أُنْذِرُوا . ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها . وأنكر بعضهم مرادفة « هل » لـ « قد » ، وقال : يحتمل أن يكون « أهل رأونا » من الجمع بين أداتين لمنى واحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله^(٣) :

(١) الإنسان : ١ .

(٢) زيد الخيل . ديوانه ١٠٠ والنفي ٣٨٩ وشرح شواهد ٧٧٢ والمقتضب

١ : ٤٤ و ٣ : ٢٩١ و أمالي ابن الشجري ١ : ١٠٨ و ٢ : ٣٣٤ وأسرار

المرية ٣٨٥ والخصائص ٤٦٣ : ٢ والفصل ١٤٩ وشرحه ٨ : ١٥٢ والجمع

٢ : ٧٧ والدرر ٢ : ٩٥ والخزانة ٤ : ٥٠٦ . وربيوع : اسم قبيلة .

والشدة : الحلة . والقف : جل ليس بمال .

(٣) عجز بيت لمسلم بن معد . انظره في ص ٨٠ .

• وَلَا لِلْيَابِئِمِ أَبَدًا دَوَاءُ •

بل الجمع بين الهمزة و « هل » أسهل ، لاختلاف لفظها ، ولأن أحدهما ثنائي . وقال بعضهم : إن أصل « هل » أن تكون بمعنى « قد » ، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استُخفي بها عن الهمزة . وفي كلام سيبويه ما يوم^(١) ذلك ، وهو بريد .

الثالث : أن تكون بمعنى « إن » . زعم بعضهم أن « هل » في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾^(٢) بمعنى « إن » . ولذلك يُتَلَقَّى^(٣) بها القسم ، كما يتلقى بـ « إن » . وهو قول ضعيف .

الرابع : أن تكون للتقرير والإنبات . ذكره بعضهم ، في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرٍ ﴾ ، وفي قوله تعالى^(٤) ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ . وذكر بعض النحويين أن « هل » لم تستعمل للتقرير^(٥) ، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة .

(١) في الأصل : يومهم . واسطر الكتاب ١ : ٥١ و ٩٢ .

(٢) الفجر : ٥ . والحر : القل .

(٣) في الأصل و ب و ه : يلقى . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) في الأصل : في التقرير .

الخامس : أن تكون للأمر ، كقوله تعالى ﴿ فَبَلِّغْ أُنْتُمْ مُتَّبِعُونَ ﴾^(١) . فهذا صورته صورة^(٢) الاستفهام ، ومعناه الأمر ، أي : اتَّبِعُوا . والله أعلم .

هـ

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً^(٣) .

فإذا كان اسماً فله قسمان :

أحدهما : أن يكون اسم فعل بمعنى : خُذْ . وفيه لغات أخر .

والثاني : أن يكون ضميراً للفأفة ، وهو واضح .

وإذا كان حرفاً فهو حرف تنبيه . ويطرّد في أربعة مواضع :

الأول : مع اسم الإشارة ، نحو : هذا . ويكثر في المجرد من الكاف ، ويقل في المقرون بالكاف ، كقول طرفة^(٤) :

(١) المائدة : ٩١ .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) ب : ويكون حرفاً .

(٤) ديوانه ٤٩ . وفي الأصل : لا يرهوني . والبراء : الأرض . والطراف : القبة من آدم .

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي
وَلَا أَهْلَ هَذَا الطَّرِافِ، الْمُدَّارِ
وَيَمْتَنِعُ فِي الْمَقْرُونِ بِالْكَافِ وَاللَّامِ، فَلَا يُقَالُ: هَذَا لِكَ، لَكثرة الزوائد.
الثاني: مع «أَيَّ» في النداء، نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ. وحرف التنبيه
لازم في هذا الموضع، لأنه كالصلة لـ «أَيَّ»، بسبب ما فاتها من
الإضافة، ولذلك يقول المرون فيه: «ها» صلة وتنبيه.

الثالث: مع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ^(١) مخبراً عنه
باسم الإشارة. نحو: هَا أَنَا ذَا، وَهَا أَنْتُمْ أَرْلَاءُ. وظاهر كلام ابن مالك
أن «ها» الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل
بينها بالضمير. قال^(٢): وفصلها من المجرد بـ «أنا» وأحواله كثير،
وبغيرها قليل، وقد تُعاد بعد الفصل تأكيداً. يعني في نحو: هَا أَنْتُمْ
هَؤُلَاءُ.

وكلام سيبويه يقتضي أن «ها» قد^(٣) تدخل على الضمير، كما
تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدمة من تأخير. قال^(٤): وقد

(٢) التسهيل ٤٠.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٩.

(١) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

تكون «ها» في «ها أنت ذا» غيرَ مُقدِّمة ، ولكنها تكون
 [للتنبيه]^(١) ، بمنزتها في «هذا» . بدل على ذلك قوله تعالى ﴿ها أنتُمْ
 هؤلاء﴾^(٢) . فلو كانت «ها»^(٣) المقدمة مصاحبة «أولاً»^(٤) لم
 تُعدَّ^(٥) . ويؤيد ما قاله سيويه^(٦) أن «ها» قد دخلت على الضمير ،
 وليس خبره اسم إشارة . كقول الشاعر^(٧) :
 * أبا حَكَم ، ها أنتَ عَسَمٌ مُجَالِدٍ *
 قل بعضهم : وهو شاذ .

تنبيه

يقال : هاأناذا، وهاأنا هذا ، وأنا هذا . وأكثرها الأول ، ثم الثاني ،
 ثم الثالث . وقال الفراء : لا يكادون يقولون : أنا هذا . وقد حكى
 أبو الخطاب^(٨) ، ويونس : أنا هذا ، وهذا أنا .

-
- (١) زيادة من الكتاب .
 (٢) في الأصل : الهاء .
 (٣) في الكتاب : فلو كانت «ها» ههنا هي التي تكون أولاً ، إذا قلت «هؤلاء» ،
 لم تُعدَّ «ها» ههنا ، بعد «أنتم» .
 (٤) في الأصل : هذا الكلام .
 (٥) صدرت لبعض بني أسد ، حمزة
 وسَيِّدُ أَهْلِ الْأَبْطَحِ الْمَشَاحِرِ
 معاني القرآن ٣ ٢٩٦ والتهذيب والنسب والتاج (نحو) وتفسير القرطبي ٢٠ ٢١٩ .
 (٨) وهو الأحفش الأكبر ، عبد الحميد بن عبد الحميد . أخذ عنه سيويه =

الرابع : مع اسم الله في القسم ، نحو : ها الله . وفيه أربعة أوجه :
 قطع الهمزة ، ووصلها ، كلاهما مع إنبات ألف « ها » ^(١) ، وحذفها .
 وهل الجر بـ « ها » ، أو بحرف القسم المحذوف ، خلاف ^(٢) ، كما تقدم
 في الهمزة .

وقد جاء استعمال « ها » في غير هذه المواضع الأربعة ^(٣) ، ولكنه
 قليل . كقول النابغة ^(٤) :

ها إن ذي عذرة ، إلا تكن نَفَمَت

قالن صاحبها مُشاركُ النُكْدِ
 وزعم بعضهم أن الأصل « إن » ^(٥) هذي ، فقدم التنبيه ، وفصل
 بـ « إن » ، كما قال زهير ^(٥) :

= والكسائي وأبو عبيد . وهو في طقة عيسى بن عمر ويونس بن حبيب .

إليه الرواء ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في الأصل : ألفها . ب : الألف هاء .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ديوانه ٢٦ . والمدرة : المدرة .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ديوانه ٨٤ والكتاب ٢ : ١٤٥ و ١٥٠ والخزانة ٢ : ٤٧٥ و ٤ : ٢٠٨

و ٤٧٨ . وتعلم : اعلم . واقدر بنوعك : قدر بحطول ، أى : لا تكلف

مك ما لا تطيق . وتسلط : تدخل .

تَعَلَّمَنَّ هَا ، لَعَمْرُ اللَّهِ ، ذَا قَسَمًا
فَاقْسِرْ بِذَرِّكَ ، وَاَنْظُرْ : أَيْنَ تَنْسَلِكُ

فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « ها » قد تستعمل مفردة ،
فيقال « ها » بمعنى : تَنَبَّهْ . والله أعلم .

هو وهي وهم

إذا وقعت فصلاً ، فيها خلاف بين النحويين . وليس الخلاف
خاصاً بهذه الألفاظ الثلاثة ، بل هو جارٍ في الضمير المرفوع المنفصل ،
إذا وقع فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر . نحو ﴿ إِنَّ
كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾^(١) ، ﴿ وَكُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾^(٢) ، ﴿ وَكُنَّا
نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(٣) ، وما أشبه ذلك .

فذهب قوم إلى أن هذه مضمرات ، باقية على اسميتها . قيل : وهو
مذهب البصريين .

(٢) المائدة : ١١٧ .

(١) الأنفال : ٣٢ .

(٣) القصص : ٥٨ .

وذهب قوم إلى أنها حروف ، لأنها جاءت لمخى في غيرها ، وهو
الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع . قيل : وهو مذهب أكثر
النحويين . وصححه ابن عصفور .

واختلف القائلون بأنها أسماء : هل لها محل من الإعراب ، أو ليس
لها محل . فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب ^(١) . وذهب
الكسائي ، والفراء ، إلى أن لها محلاً . فقال الكسائي : محلها محل ما بعدها .
وقال الفراء : محلها محل ما قبلها . وثمرة الخلاف في نحو ﴿ كُنْتَ أَنْتَ
الرَّقِيبَ ﴾ . فلي مذهب الكسائي يكون محل الضمير نصباً ، وعلى
مذهب الفراء يكون محله رفعاً . والصحيح مذهب البصريين ، وبيان
ذلك في غير هذا الموضع . وقد بسطت الكلام على ذلك في « شرح
التسهيل » . والله أعلم .

و

حرف نداء ، مختص ^(٢) بباب التندبة ، فلا ينادى به إلا المندوب .
نحو : وازيداه . والتندبة هي : نداء المتفجع عليه ، والمتوجع منه .

(٢) ب : يختص .

(١) في الأصل : لا محل لها .

وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بها غير المندوب،
فيقال: وازيدُ أقبل. ومذهب سيويه، وجمهور النحويين، ما سبق.
واختلف في «وا» فقليل: هي أصل برأسه. وهو الصحيح. وقيل: هي
فرع «يا» يواو هابدل عن الياء. وهو قول ضعيف، لا دليل عليه.
ول «وا» قسم آخر، وهو أن تكون اسم فعل، بمعنى التعجب
والاستحسان. كقول الشاعر^(١):

وا، بأبي أنتِ ، وفؤك الأشنَبُ
كأتما ذُرٌّ، عليه ، الزرْنَبُ
والله أعلم.

وي

المعروف أنها اسم فعل، بمعنى: أعجبُ. قال الشاعر^(٢):

(١) أحد بني تميم. المقي ٤٠٨ وشرح شواهد ٧٨٦ والميني ٤ : ٣١٠
وحاشية الصبان ٣ : ١٩٨ وأوضح للمالك ٣ : ١١٧. والأشنَبُ : الحاد
الأسنان. والزرنب : بنت طيب الراححة.

(٢) زيد بن عمرو بن نفيل. أوابنه سميد، أو نبيه بن الحجاج. الكتاب ١ : ٢٩٠
وشرح القصائد السبع ٣٦٠ وشرح القصائد المشر ٣١٠ والبيان والتبيين

وَيَ، كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ تُشَبُّ يُحْ
 بَبْ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍ
 فهو اسم للفعل المضارع . وتلحقها كاف الخطاب . قال عنترة^(١) :

وَأَقْدَمْتُ شَفَى نَفْسِي ، وَأَبْرَأُ سُقْمَهَا
 قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكْ ، عَشْرَ ، أَقْدَمِ

وقال الكسائي : إنَّ « وَيَكْ » محذوفة من « وَيَلَكْ » . قال كاف ، على
 قوله ، ضمير مجرور . وأما قوله تعالى ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ
 لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^(٢) ، فقال أبو الحسن الأخفش^(٣) : هو « وَيَكْ » بمعنى :
 أعجبُ ، والكاف حرف خطاب . أي : أعجبُ لأنَّ الله . وعند الخليل
 وسيبويه^(٤) أن « وَيَ » وحدها ، والكاف للتشبيه . واختلاف القراء
 في الوقف مشهور .

= ١ : ٢٣٥ والخصائص ٣ : ٤١ و ١٦٩ و عيون الأخبار ١ : ٢٤٢ والخلاء
 ١٦٧ وحاشية الصبان ٣ : ١٩٩ والبحر ٧ : ١٣٥ والخزانة ٣ : ٩٥ - ٩٦
 والنسب : المال .

- (١) ديوانه ٢١٩ والنفي ٤٠٩ والخزانة ٣ : ٩٥ و ١٠١ .
 (٢) القصص : ٨ . (٣) سقطت من الأصل .
 (٤) الكتاب ١ : ٢٩٠ .

وذكر صاحب « رصف المباني » أن « وي » حرف تنبيه، معناها التنبيه على الزجر، كما أن « ها » معناها التنبيه على الحض. وهي تقال، للرجوع عن المكروه، والمحذور. وذلك إذا وجد رجل يسبّ أحداً، أو يوقمه في مكروه، أو يتلفه، أو يأخذ ماله، أو يعرض له بشيء من ذلك، فيقال لذلك الرجل: وَيْ. ومعناه: تنبّه! وازدَجِرْ عن فعلك. ويجوز أن توصل به كاف الخطاب. هذا كلامه^(١). ثم ذكر اختلاف العلماء في قوله تعالى « وَيَكُنْ اللَّهُ »، وقال: الصحيح أن تكون « وَيْ » حرف تنبيه. والله سبحانه أعلم.

يا

حرف تنبيه. وهي قسمان:

الأول: أن تكون لتنبيه المنادى، نحو: يا زيد. فهي، في هذا، حرف نداء. وهي أمّ باب النداء، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت « وا. »^(٢) في باب الندبة. وهي لنداء البعيد مسافةً أو حكماً. وقد ينادى بها القريب، تأكيداً. ومذهب سيبويه أن ما عدا الهمزة، من حروف النداء، فهو للبعد. إلا أنه يجوز نداء

(٢) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل: كلام.

القريب بما للبعيد ، على سبيل التوكيد . وقيل : « يا » مشتركة ؛ ينادى بها القريب ، والبعيد ، لكثرة استعمالها . ولكثرة استعمالها تقول ^(١) : إنها هي المحذوفة في النداء ، في نحو ﴿ يُوْسُفُ أَهْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(٢) ، و ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ ^(٣) . ومواضع حذفها مذكورة في كتب النحو ، فلا نطول بها .

قائمة

ذهب بعض النحويين إلى أن « يا » وأخواتها ، التي يُنادى بها ، أسماء أفعال ، تتحمل ضميراً مستكثراً فيها . ونُقل عن الكوفيين .
الثاني : أن تكون لمجرد التنبيه ، لا للنداء . ويليهما أحد خمسة أشياء : الأمر ، نحو ﴿ أَلَا ، يَا اسْجُدُوا ﴾ ^(٤) في قراءة الكسائي ونحوه الشاعر ^(٥) :

(١) في الأصل : يقال .

(٢) يوسف : ٣٩ .

(٣) آل عمران : ٥٣ .

(٤) النمل : ٢٥ .

(٥) صدر بيت للشهاخ ، وعجزه :

وقبلَ منايا ، باكراتٍ ، وآجالٍ

ديوانه ٤٥٦ والفتي ٤١٣ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ٢ : ٣٠٧ وشرح

المفصل ٨ : ١١٥ . وسنجال : اسم موصع . وفي الأصل : ألا نسقيالي .

* ألا ، يا اسقياني ، قبل غارةِ سنُجالِ *

والهراء ، كقول الشاعر^(١) :

يا لَمَنُ اللهِ ، والأقوامِ كَلِيمِ

والصالحينَ ، على سَمعانٍ من جارِ

و « ليت » نحو ﴿ بِالْيَتْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾^(٢) . و « ربّ » نحو^(٣) :

* يا رُبُّ سارِ باتَ ما تَوَسَّدَا *

و « جئنا » كقول الشاعر^(٤) :

^(١) المنى ٤١٤ وشرح شواهد ٧٩٦ والكتاب ١ : ٣٢٠ والكامل ٤٧ - ٤٨
و ١٠١٦ والمعصل ٢٢ وشرحه ٨ - ١٢٠٠ والإنصاف ١١٨ وشرح الحماسة
للرروي ١٥٩٣ واللامات ١٢ وأمالى ابن السحري ١ : ٣٢٥ و ٢ : ١٥٤
والبي ٤ : ٢٦١ والمص ١ : ١٧٤ و ٢ : ٧٠ والبر ١ : ١٥٠ و ٢ : ٨٦
والخرانة ٤ : ٤٧٩ .

^(٢) النساء : ٧٣ .

^(٣) شرح الأشموني ١ : ١٨ وحاشية الصبان ١ : ٣٧ والخرانة ٤ : ٤٨٠ .

^(٤) جرير . ديوانه ١٦٥ .

يَا حَبَّذا جَبَلُ الرِّيَّانِ ، مِنْ جَبَلٍ
وَحَبَّذا سَاكِنُ الرِّيَّانِ ، مَنْ كَانَا

فـ « يا » في هذه المواضع حرف تنبيه ، لا حرف نداء . هذا مذهب قوم من النحويين . قال بعضهم : وهو الصحيح .

وذهب آخرون إلى أنها ، في ذلك ، حرف نداء ، والمنادى محذوف . والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، وألا يا هذان اسقياني . وكذلك تقدر ^(١) في سائرهما . وضَعِفَ بوجهين : أحدهما : أن « يا » نابت مناب الفعل المحذوف ، فلو حُذِفَ المنادى لزم حذف الجملة ، بأسرها . وذلك إخلال . والثاني : أن المنادى مُعْتَمِدُ الْمُقْصِدِ ^(٢) ، فإذا حُذِفَ تناقض المراد .

وذهب ابن مالك في « التسهيل » ^(٣) إلى تفصيل في ذلك . وهو

(١) في الأصل : التقدير .

(٢) ب و ج : القصد .

(٣) التسهيل ١٧٩ .

أَنَّ «يا» إن وليها ^(١) أمرٌ أو دعاءٌ فهي حرف نداء، والمنادى محذوف.
وإن وليها «ليت» أو «رُبَّ» أو «جئذا» فهي لمجرد التنبيه. وقد
يُسَمَّى ذلك في «شرح التسهيل». والله أعلم.

(١) في الأصل: وهو إن وليها.

البنية النائية

في التصوي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجلة ذلك ستة ^(١)
 وثلاثون : أجل ، وإذن ، وإذا ، وألا ، وإلى ، وأما ، وإن ، وأن ، وأنا
 وأنت ، وأنت ، وآي ، وأنا ، وبجل ، ولى ، وبله ، وثم ، وبجل ،
 وجير ، وخلا ، ورُب ، وسوف ، وعدا ، وعسى ، وعلى ، وكما ، ولات ^(٢) ،
 وليت ، وليس ، ومنذ ، ومتى ، ونعم ، ونحن ، وهما ، وهن ، وهيا .
 وأنا أذكرها على هذا الترتيب ، إن شاء الله تعالى .

أجل

حرف جواب مثل « نَعَمْ » . تكون لتصديق الجبر ، وتحقيق

(١) في الأصل : أربعة . ب : ست . (٢) سقطت من الأصل .

الطلب . تقول لمن قال « قامَ زيدٌ » : أجل . ولمن قال « ضربَ زيدٌ » :
أجل . قال الشاعر (١) :

ولو كنتَ تُعطي حينَ تُسألُ سامحتُ
لكَ النفسُ ، واحلوا لكَ كُلَّ خليلٍ
أجل ، لا ، ولكن أنتَ أشأمُ منَ مشى
وأسألُ منَ صماء ، ذاتِ صليلٍ (٢)
وقال آخر (٣) :

وقلن : على الفردوسِ أولُ مشربٍ
أجل جبر ، إن كانتَ أَيْحَتُ دَعَارُهُ
قال صاحب « رصف المباني » : ولا تكون جواباً للثقي ، ولا للثمي .
وقال غيره : « أجل » لتصديق الخبر (٤) ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً

(١) المصنف ١ : ٨٢ والممتع ١٩٧ واللسان والصحاح (حلا) و (صمم) .
(٢) السماء : الأرض . وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

(٣) مفرس بن رسي . المعنى ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦١ - ٣٦٢ وشرح المصنف
٨ : ١٢٢ والممتع ٢ : ٤٤ و ٧٢ والدرر ٢ : ٥٢ و ٨٨ والصحاح واللسان
والتاج (جبر) والحراة ٤ : ٢٣٥ . واطروفيون طفيل الفنوي ٨٤ ودويون
كعب بن زهير ١٩٧ . والفردوس : اسم ماء لبني تميم . والعتار : جمع دعنور
وهو الحوص المتلثم .

(٤) في الأصل : تصديق للجبر .

أو غيرَه ، ولا تجيء جواباً للاستفهام . قال بعضهم : وتختص بالخبر .
وعن الأنخس أنها تكون في الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الخبر
أحسن من « نعم » . و « نعم » في الاستفهام أحسن منها . فإذا قال :
أنت سوف تذهب . قلت : أجل . وكان أحسن من « نعم » . وإذا
قال (١) : أذهب ؟ قلت : نعم . وكان أحسن من « أجل » .

الوزن

حرف ينصب الفعل المضارع ، بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً . فإن كان حالاً رُفِعَ ، كقولك
لمن يحدّثك : إذا أظنّك صادقاً .

الثاني : أن تكون مصدّرة . فإن تأخّرت أُلغيت حتماً ، نحو :
أكرمك إذا . وإن توسّطت ، واقتصر ما قبلها لما بعدها (٢) . مثل أن
توسط بين المبتدأ وخبره ، وبين الشرط وجزائه ، وبين القسم وجوابه .
وجب إلناؤها ، أيضاً ، كالتأخّرة .

قال ابن مالك : وشذّ النصيب بـ « إذن » بين ذي خبر وخبره ،

(١) في الأصل : قلت .

(٢) في الأصل : قال .

(٣) ب : ما بعدها لما قبلها .

في قول الراجز^(١) :

لا تَتَرُكْنِي ، فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ ، أَوْ أُطِيرَا

وأجاز ذلك بعض الكوفيين . وتأوله البصريون على حذف الخبر ،
والتقدير : إِنِّي لَا أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ . ثُمَّ اسْتَأْنَفَ بِـ « إِذْنُ » ، فَنَصَبَ .
وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الإلناء ، والإلعمال . والإلناء
أجود ، وبه قرأ السبعة ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ ﴾^(٢) . وفي بعض الشواذ :
﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا ﴾ على الإعمال .

الثالث : أَلَاَ يفصل ، بينها وبين الفعل ، بغير القسم^(٣) . فإن
فُصِّلَ بينها بغيره أُنْثِيت ، نحو : إِذَا زَيْدٌ يَكْرُمُكَ . وإن فُصِّلَ بالقسم
لَمْ يُعْتَبَرْ ، نحو : إِذْنُ ، وَاللَّهِ ، أَكْرَمُكَ ،

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، نحو : إِذْنُ غَدَاً أَكْرَمُكَ .
وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إِذْنُ ، يَا زَيْدُ ، أَحْسِنَ

(١) النبي ١٦ وشرح شواهد ٧٠ والإيضاف ١٧٧ وأوضح المسالك ٣ : ١٧٠

وشرح المفصل ٧ : ١٧ وحاشية الصبان ٣ : ٢٨٨ والمجمع ٢ : ٦ والدرر

٢ : ٦ والميني ٤ : ٣٨٣ والخزانة ٣ : ٥٧٤ . والشعير : البعيد .

(٢) الإسراء : ٧٦ . (٣) ب و ج : أَلَاَ يفصل بينها وبين القسم .

إليك ، وإذن - ينفرد الله لك - يُدخلك الجنة . ولم يسمع شيء من ذلك ، فالصحيح^(١) منه .

وأجاز الكسائي ، وهشام ، الفصل بمعمول الفعل . وفي الفعل ، حيثث ، وجهان . والاختيار عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وبعض العرب يلغي «إذن» مع استيفاء الشروط ، وهي لئبة^(٢) نادرة ، حكاها عيسى ، وسيبويه^(٣) . ولا يُقبل قول من أنكرها . ويتعلق بـ «إذن» مسائل .

الأول : مذهب الجمهور أنها حرف ، كما تقدم . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، وأصلها «إذا» . والأصل أن تقول : إذا جئتني أكرمك . فحذف ما يضاف إليه ، وعوض منه التنوين .

ثم اختلف القائلون بحرفيتها . فقال الأكثرون : إنها بسيطة . وذهب الخليل ، في أحد أقواله ، إلى أنها مركبة من «إذ» و «أن» . واختلف القائلون بأنها بسيطة . فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها . وذهب الخليل ، فيما روى عنه أبو عبيدة ، إلى أنها ليست ناصبة

(٢) ب : لنة .

(١) ب : والصحيح .

(٣) الكتاب ١ : ٤١٢ .

بنفسها، و « أن » بعدها مقدرة. وإليه ذهب الزجاج، والفارسي.
والصحيح أنها ناصبة بنفسها.

الثانية: قال سيبويه في إذن: « معناها الجواب والجزاء »^(١).
فحملة قوم، منهم الشلوبي، على ظاهره وقال: إنها للجواب والجزاء،
في كل موضع. وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك. وحمله الفارسي على
أنها^(٢) قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو
أن يقول القائل أجبتك: فنقول: إذا أطنك صادقاً. فلا يتصور ههنا الجزاء.

وقال بعض المتأخرين: « إذن »، وإن دلت على أن ما بعدها
متسبب عما قبلها، على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط
والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، في ثاني حال. فإذا قال:
أزورك، فقلت: إذن أزورك، فإنما أردت أن تجعل فعله شرطاً
للفعل^(٣). وإنشاء السببية، في ثاني حال، من ضرورته أنها تكون في
الجواب، وبالفعليّة، وفي زمان مستقبل. والوجه الثاني: أن تكون

(١) في الكتاب ٢: ٣١٢: وأما إذن فجواب وجزاء.

(٢) في الأصل: أنه.

(٣) يريد: لفعلك: وفي الأصل و ج: لفعله. ب: الفعل.

مؤكدة جواب، ارتبط بمقدم، أو منبهة على سبب، حصل في الحال. نحو: إن أتيتني إذا آتاك، ووالله إذا أفلت، وإذا أغلظت صادقاً. تقوله لمن حدثتك. فلو^(١) حذفت «إذا» فهم الربط. وإذا كان بهذا المعنى في دحوها على الجملة الصريحة، نحو: إن يقيم زيد إذا عمرو قائم، نظر. قال: والظاهر الجواز.

الثالثة: إذا وقع بعد «إذا» الماضي، مصحوباً^(٢) باللام، كقوله تعالى ﴿إِذَا لَا أَذْنَاكَ﴾^(٣)، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر، قبل «إذا». وقال الفراء: «لو» مقدره قبل «إذا»، والتقدير: لو كنت لأذفناك. وقدّر، في كل موضع، ما يليق به.

الرابعة: اختلف النحويون في الوقف على «إذن». فذهب الجمهور إلى أنها بوقف عليها بالألف، لشبهها بالنون المنصوب. وذهب بعضهم إلى أنها بوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة «أن» و«لن»^(٤)، ونقل عن المازني والمبرد.

(٢) في الأصل: مقروناً.

(٤) سقطت من الأصل.

(١) في الأصل: فان.

(٣) الإسراء: ٧٥.

الخامسة: اختلف النحويون أيضاً، في رسمها، على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها تكتب بالألف. قيل: وهو الأكثر، وكذلك رُسمت في المصحف. ونُسب هذا القول إلى المازني، وفيه نظر، لأنه إذا كان يرى الوقف عليها^(١) بالنون، كما نُقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف. والثاني: أنها تكتب بالنون. قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون. وعن المبرد: أشتبه أن^(٢) أ كوي يد من يكتب «إذن» بالألف، لأنها مثل «أن» و«لن»، ولا يدخل التنوين في الحروف. والثالث: التفصيل، فإن أُنيت كُتبت بالألف، لضعفها، وإن عملت^(٣) كُتبت بالنون. وقال صاحب «رصف المباني»: والذي عندي فيها الاختيار أن يُنظر، فإن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحروف. وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف، لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة، مثل: دَمًا، ويدًا. والله أعلم.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل و ج.

(٣) ب: أعملت.

إذا

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً وحرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها أقسام :

الأمول : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، متضمنةً^(١)

معنى الشرط . ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط ، نحو : إذا جاء زيد فقم^(٢) إليه . وكثر مجيء الماضي بعدها ، مراداً به الاستقبال .

ومع تضمنها معنى الشرط لم يحزم بها ، إلا في الشعر ، كقول الشاعر^(٣) :

وإذا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَارْجُ الْفِنَى

وإلى الذي يُعطِي الرِّغَابَ ، فَارْغَبِ

وإنما لم يُحزم بها ، لمخالفتها « إن » الشرطية . وذلك لأن « إذا » لما تُبَيِّنُ^(٣) وجوده أو رُجُوحه ، بخلاف « إن » فإنها للمشكوك فيه ، وقد تدخل على المُتَبَيِّن وجوده إذا أُبهم زمانه ، كقوله تعالى ﴿ أَفَأَنْتَ

(١) في الأصل وج : مضمنة .

(٢) النمر بن قلوب . ديوانه ٧٢ . والرغائب : جمع رغبة ، وهي المطامع الكثير .

(٣) في الأصل : يتبين . وانظر التسهيل ٩٣ .

مِتْ فَهَمُ الْخَالِئُونَ ﴿١﴾ . وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى
﴿ قُلْ : إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ . وأجاز
الكوفيون الجزم بـ « إذا » مطلقاً .

ومذهب سيبويه أن « إذا » لا يليها إلا فعل ظاهر ، أو مقدر .
فالظاهر نحو ﴿ إذا جاء نصرُ الله والفتح ﴾ ﴿٣﴾ . والمقدر نحو
﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ﴿٤﴾ . ولا يجوز غير ذلك . هذا هو المشهور ،
في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يميز الأبتداء بعد « إذا »
الشرطية ، وأدوات الشرط ، إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش
وقوع المبتدأ بعد « إذا » . قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب « إذا »
للفعل ليس كطلب « إن » . ومن ذلك قول الشاعر (٥) :

إذا باهلي تحتَه حنظليّة
لَهْ وَلَدٌ ، مِنهَا ، فذاك المذرّعُ

-
- | | |
|--|--------------------|
| (١) الأنبياء : ٣٤ . | (٢) الزخرف : ٨١ . |
| (٣) النصر : ١ . | (٤) الانشقاق : ١ . |
| (٥) الفرزدق . ديوانه ٤١٥ والنفي ٩٧ وشرح شواهد ٢٧٠ والكامل ٤٦٨ .
والمنزع : الذي أمه أشرف من أبيه . | |

وأولَ بعضهم البيت على أن التمدير : استقرتْ تحته حنظليّةٌ .
 فحنظليّة : فاعل ، وباهليّ : مرفوع بفعل يفسره العامل في « تحته » .
 ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة التي ^(١) بعدها ، والعاملُ
 فيها الجوابُ . وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ،
 بل هي معمولة للفعل الذي بعدها ، لا لفعل الجواب .

قال الشيخ أبو حيان : ومذهب الجمهور فاسد ، من وجوه :
 أحدها : أن « إذا » الفجائية قد تقع جواباً لـ « إذا » الشرطية ، وما بعد
 « إذا » لا يعمل قبلها . والثاني : اقتران جوابها بالفاء ، وما بعد فاء
 الجزاء لا يعمل فيما قبلها . والثالث : أن جوابها جاء منفياً بـ « ما » ،
 نحو ﴿ وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ ^(٢) ،
 وما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها . والرابع : اختلاف وقتي الشرط
 والجواب ، في بعض المواضع ، نحو : إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ .

قلت : والحواب عن هذه الوجوه أن الجمهور إنما يقولون :
 إن العامل فيها جوابها ، إذا كان صالحاً للعمل . فإن منع من عمله فيها
 مانعٌ كـ « إذا » الفجائية ، و « إن » ، ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذٍ

(١) سقطت من ب و ج و د . (٢) الجائية : ٢٥ .

مقدّر، يدل عليه الجواب . هذا حاصل كلامهم . وصرّح أبو البقاء^(١) ، في «إعرابه» بأن الفاء الداخلة في جواب «إذا» لا تمنع من عمل ما بعدها في «إذا» . وذكر الحوفي^(٢) ، والزحشري ، أن العامل في ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ : فسَبِّحْ . وهذا يدل على أن الفاء ، عندهما ، لا تمنع كما قال أبو البقاء . وفيه نظر . وقد بسطت الكلام ، على ذلك ، في غير هذا الكتاب .

الثاني : أن تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان ، مجردة من معنى الشرط . نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٣) ، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾^(٤) . والماضي بعدها في معنى المستقبل ، كما كان بعد المتضمنة^(٥) معنى الشرط . وقال الفراء : لا يكون بعدها الماضي إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام . ومنه قوله تعالى ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾ ، إذا

(١) عبد الله بن الحسين ، العكبري ، محب الدين . توفي سنة ٦١٦ . بنية الوعاة

٢ : ٣٨ . واسم كتابه «التبيان في إعراب القرآن» . وطبع تحت عنوان :

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن .

وانظر منه ٢ : ٢٩٨ .

(٢) علي بن إبراهيم . توفي سنة ٤٣٠ . بنية الوعاة ٢ : ١٤٠ .

(٣) الليل : ١ .

(٤) النجم : ١ .

(٥) في الأصل وج : المضمنة .

ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴿١﴾ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كُلَّمَا ضَرَبُوا ، أَي : لَا تَكُونُوا
كَهَؤُلَاءِ ، إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانُهُمْ ﴿٢﴾ فِي الْأَرْضِ .

الثالث : أَن تَكُونَ ظَرْفًا لِلْمَاضِي مِنَ الزَّمَانِ ، وَاقِعَةً مَوْقِعَ «إِذَا» ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ :
لَا أَجِدُ﴾ ﴿٣﴾ ، وَقَوْلِهِ ﴿وَلِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ، أَوْ هُوءَا ، انْقَضَوْا
إِلَيْهَا﴾ ﴿٤﴾ . فـ «إِذَا» ، فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، بِمَعْنَى «إِذَا» . هَذَا مَذْهَبُ ﴿٥﴾
بَعْضِ النَحْوِيِّينَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ . قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَرَبَّمَا وَقَعَتْ
مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَ «إِذَا» مَوْقِعَهَا ﴿٦﴾ . وَالَّذِي صَحَّحَهُ الْمُنَازِبَةُ أَنَّ «إِذَا»
لَا تَقَعُ مَوْقِعَ «إِذَا» ، وَلَا «إِذَا» مَوْقِعَهَا . وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْمَ ذَلِكَ .

الرابع : أَن تَخْرُجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَتَكُونَ اسْمًا ، بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى»
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾ ﴿٧﴾ . وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ .
فـ «إِذَا» ، فِي ذَلِكَ ، فِيهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ تَكُونَ بِمَجْرُورَةٍ بِـ «حَتَّى» ،

(١) آل عمران : ١٥٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : إِخْوَانُكُمْ .

(٣) التَّوْبَةُ : ٩٢ .

(٤) الْجُمُعَةُ : ١١ .

(٥) ب : هَذَا هُوَ مَذْهَبُ .

(٦) التَّسْهِيلُ ٩٣ .

(٧) الزُّمَرُ : ٧١ .

واختاره ابن مالك. والثاني: أن تكون «حتى» ابتدائية، و«إذا» في موضع نصب على ما استقر لها. وبه جزم أبو البقاء وجوز الزمخشري الوجهين. قلت: وأشار الفارسي في «التذكرة» إلى جواز الوجهين. وتقدير الغاية على الأول: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾^(١)، إلى وقت مجيئهم لها. وعلى هذا، فلا جواب لها. وعلى الثاني، تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط. والتقدير المعنوي: إلى^(٢) تفتح أبوابها وقت مجيئهم، فينقطع السوق. ويؤيد أنها بعد «حتى» شرطية، في موضع نصب، اتفاق النحويين على طلب جوابها، في قوله تعالى ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ﴾^(٣)، فقليل: الواو زائدة. وقيل: الجواب محذوف.

وذهب ابن جني إلى أن «إذا» قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة^(٤)، كقوله تعالى ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^(٥). فـ«إذا» مبتدأ، و﴿إِذَا رُجَّتْ﴾^(٦) خبره، في قراءة من تصبب ﴿خَافِضَةً

(١) الزمر: ٧١. (٢) في الأصل: أن.

(٣) الزمر: ٧٣. وزاد في ب: أبوابها.

(٤) في الأصل: مبتدأ. (٥) الواقعة: ١. (٦) الواقعة: ٤.

رافعة ﴿١﴾ . قال ابن مالك: وهو صحيح . وزاد أنها تكون مفعولاً به ، كقوله عليه السلام ، لعائشة رضي الله عنها «إني لأعلمُ إذا كنتِ عني راضيةً ، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى» . والظاهر أنها لا تكون مبتدأ^(٢) ، ولا مفعولاً ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، وما استدُلَّ به محتمل للتأويل .

وأما «إذا» الحرفية فقسم واحد ، وهي الفجائية . والفرق بينها وبين «إذا» الشرطية^(٣) من خمسة أوجه : الأول : أن «إذا» الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و«إذا» الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية . والثاني : أن «إذا» الشرطية تحتاج إلى جواب ، و«إذا» الفجائية لا جواب لها . والثالث : أن «إذا» الشرطية للاستقبال ، و«إذا» الفجائية للحال . قال سيبويه : وتكون للشيء ثواقفه في حال أنت فيها^(٤) . يعني الفجائية . وقال الفراء : وقد يتراخى ، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْفَشِرُونَ﴾^(٥) . والرابع : أن الجملة ، بعد «إذا» الشرطية ، في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد «إذا» الفجائية

(١) الواقعة : ٣ . (٢) ب و د : متدا . (٣) في الأصل : الظرفية .

(٤) الكتاب ٢ : ٣١١ . (٥) الروم : ٢٠ .

لا موضع لها. والخامس: أن «إذا» الشرطية تقع صدر الكلام ،
و«إذا» الفجائية لا تقع صدرًا. وقد جمعت هذه الفروق، في هذه
الآيات:

الفرقُ بينَ «إذا» لِشَرَطٍ ، والتي
لِفُجَاءَةٍ مِنْ أَوْجُهُ ، لا تُجْهَلُ
مَلَبَّ التي لِشَرَطٍ فَعَلًا بَعْدَهَا
وَجَوَابَهَا، وَأَنْتِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
وَتُضَافُ لِلْجُمْلِ التي مِنْ بَعْدِهَا
وَتَكُونُ فِي صَدْرِ الْمَقَالَةِ ، أَوَّلُ

واختلف النحويون في «إذا» الفجائية ، على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها ظرف زمان . وهو مذهب الزجاج ، والريائي ،
واختاره ابن طاهر ، وابن خروف ، ونُسب إلى المبرد . قيل : وهو
ظاهر كلام سيبويه .

والثاني : أنها ظرف مكان . وهو مذهب المبرد ، والفارسي ،
وابن جني ، ونُسب إلى سيبويه . واستدل القائلون ، بأنها ظرف مكان ،

موقعها خبراً عن الجُثَّة ، في نحو : خرجتُ فأذا زيدٌ . وأجاب
الأوتلون ، بأنه^(١) على حذف مضاف ، أي : حضورُ زيدٍ .

والثالث : أنها حرف . وهو مذهب الكوفيين ، وحُكي عن
الأخفش . واختاره^(٢) الشلوبين ، في أحد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك ،
واستدلَّ على صحته بثمانية أوجه ، ذكرتها والاعتراض على بعضها ،
في غير هذا الكتاب .

وتقع « إذا » الفجائية في مواضع .

منها نحو قولهم : خرجتُ فأذا الأسدُ . وفي هذه الفاء ، الداخلة
عليها ، أقوال تقدمت في بابها .

ومنها جواب الشرط ، بأربعة شروط^(٣) : أولها أن يكون
الجواب جملة اسمية . وثانيها أن تكون غير طلبية ، احترازاً^(٤) من نحو : إن
عصى زيدٌ فويلٌ له . فهذا تلزمه الفاء . وثالثها : ألا تدخل عليها
أداة^(٥) نفي . ورابعها ألا يدخل عليها « إن » . مثال ذلك ﴿ وإن

(١) د : بأنها . (٢) في الأصل : وأحزه .

(٣) ج : أوجه . (٤) في الأصل : احتراز .

(٥) ب و ج : ألا تدخل على أداة . وانظر حاشية الصبان ٤ : ٢٣ .

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿١١﴾ .
 فـ « إذا » ، في ذلك ، نأية مناب الفاء . في ربط الجواب بالشرط . وليست
 الفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لزاعمه . إذ لو كانت مقدرة لم يمنع التصريح بها .
 ومنها بعد « بينا » و « فيما » ، كقول الحرقة (٢) :

فَبَيْنَا تَسُوسُ النَّاسَ ، وَالْأَصْرُ أَمْرُ مَا
 إِذَا نَحْنُ ، فِيهِمْ ، سُوقَةٌ ، نَتَنَصَّفُ
 وقول الآخر (٣) :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي فُنُونِ الْأُمَانِي
 فَإِذَا رَأَى الْمُنُونِ مُوَانِي
 وقال الأصمعي : « إذ » و « إذا » في جواب « بينا » و « فيما » لم يأت
 عن فصيح . والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح .

(١) الروم : ٣٦ .

(٢) وهي حرقة بنت العن . ونسب إلى أحبا هند . المقي ٣٤٥ ونشرح
 شواهد ٧٢٣ وشرح الحماسة للرزوي ١٢٠٣ ولتبريزي ١٧٨ : ٣ وأمل
 ابن الشجري ٢ : ١٧٥ والجمع ١ : ٢١١ والدرر ١ : ١٧٨ والخرانة
 ١٧٨ : ٣ . وننصف : نخدم .

(٣) في الأصل و ب : إذا رائد . واقترا إذا بالفاء بعد فيما صحيح . انظر شرح
 الحماسة للرزوي ١٧٨٣ - ١٧٨٤ ولتبريزي ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ والخرانة
 ١٧٨ : ٣ .

وقد جاءت « إذا » الفجائية في مواضع آخر . فقد جاءت جواب
« إذا » الشرطية ، كقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ
عِبَادِهِ ، إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ^(١) . وقد جاءت بعد « لما » ، كقوله
تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٢) .
وهو دليل على حرفية « لما » . إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً
فيها ، و « إذا » الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

فإن قلت : ما العامل في « إذا » الفجائية ، على القول باسميتها ؟
قلت : خبر المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم .
و « قائم » ناصب لـ « إذا » . والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه ،
أو في الزمان الذي خرجت فيه ، زيد قائم . وإن لم يذكر بعدها خبر ،
نحو : خرجت فإذا زيد ، أو نُصِبَ على الحال ، نحو : خرجت فإذا
زيد قائماً ، كانت « إذا » خبر المبتدأ . فإن كان جُئْتُ ، وقلنا إنها ظرف
زمان ، كان الكلام على حذف مضاف ، أي : فقي الزمان حضور زيد .
فإن قلت : ما تقرر ، من أن العامل فيها خبر ما بعدها ،

(٢) الزخرف : ٤٧ .

(١) الروم : ٤٨ .

يُشكل بوقوع « إن » المكسورة بعدها ، في قوله^(١) :

* إذا إنَّه عَبْدُ القَتَا ، واللَّهَازِمِ *

على رواية من كسرهما . ووجه الإشكال أن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ! قلتُ : هذا من أحسن أدلة القائلين بحرفيتها . وقد أجاب عنه بعض القائلين ، باسمينها ، بأن في الكلام حذف . فإذا قلت : خرجت فإذا إن زيدا منطلق ، فالتقدير : فإذا انطلق زيدا ، إنّه منطلق . فتكون « إذا » خبر مبتدأ محذوف ، والعامل فيها الكون المقدر . والجملة المبدوءة بـ « إن » دليل على المحذوف .

تبيينه

ذكر الزنجشيري في « الكشف » أن التحقيق في « إذا » الفجائية

(١) عجز يب ، صدره :

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كما قيل ، سيِّدًا

الكتاب ١ : ٤٧٢ وأوضح السالك ١ : ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٠٥
والجمع ١ : ١٣٨ والمفصل ٦٨ و ١٣٦ والدرر ١ : ١١٥ وشرح
الأشموني ١ : ٤٨٠ والخصائص ٢ : ٣٩٩ وشذور الذهب ٢٠٧ وشرح
التصريح ١ : ٢١٨ والميني ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٣ : ٦٥٥ و ٤ : ٣٠٣ .
واللهازم : جمع لهزمة ، وهي طرف الخلقوم . وقوله عبد القتا واللهازم
كنية عن الهسة .

أنها بمعنى الوقت ، وأنها طالبة ناصباً لها ، وجملةٌ تُضاف إليها ،
 خُصِّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً ، وهو
 فعل المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير . وذكر أن التقدير في قوله تعالى
 ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ، مِنْ سِحْرٍ مِمَّا أَتَتْهَا
 تَسْمَعِي ﴾ ^(١) : ففاجأ ^(٢) موسى وقت تخييل سعي جبالهم وعصيتهم .
 وهذا تمثيل ، والمعنى : على مفاحاته جبالهم وعصيتهم تخيلةً إليه السمع .
 وقال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ ^(٣) : ثم
 فاجأهم وقت كونكم بشراً منتشرين ^(٤) . وقال في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا
 جَاءَهُمْ بَيِّنَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ ^(٥) : فإن قلت :
 كيف جاز أن تجاب « لما » بـ « إذا » المفاجأة ^(٦) ؟ قلت : لأن فعل
 المفاجأة معها مقدر ، وهو عامل النصب في محلها . كأنه قيل : فلما
 جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم .

قال الشيخ أبو حيان : ولا نعلم نحوياً ، ذهب إلى ما ذهب إليه

(١) طه : ٦٦ . (٢) في الأصل : مفاجأ .

(٣) الروم : ٢٠ . (٤) ب : تنتشرون . ح : منتشرون .

(٥) الزخرف : ٤٧ . وانظر الكشف ٣ : ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٦) ب : الفجائية .

هذا الرجل ، من أن « إذا » الفجائية^(١) تكون منصوبة بفعل مقدّر ، تقديره : فاجأ . بل هي منصوبة بالخبر ، أو خبرٌ على ما تقدم تقديره ، وليست مضافة إلى الجملة ، كما سبق . ثم إن المفاجأة التي ادّعاها لا يدلّ المعنى على أنها تكون من الكلام^(٢) ، السابق . بل المعنى يدلّ على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه « إذا » . تقول : خرجت فإذا الأسد . فالمعنى : ففاجأني الأسد . وليس المعنى : ففاجأتُ الأسد .

قلت : وقد قدر^(٣) أبو البقاء العامل في « إذا » الفجائية فعلاً ، في مواضع . منها قوله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ ﴾ . قال : التقدير : قَالَتْوَا فَإِذَا . و « إذا » في هذا ظرف مكان ، والعامل فيه ألقوا . وردّ بأن الفاء تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها .

واعلم أنه قد بقي ، من أقسام « إذا » ، قسم آخر ، وهو إذا الزائدة . وهذا قال به أبو عبيدة بعد « يينا » و « يينا » . وهو ضعيف . والله أعلم .

(١) ب : المفاجأة .

(٢) في الأصل : من المعنى .

(٣) ب و ج : وقدر .

أول

حرف ، يرد لثلاثة معان :

الأول : استفتاح الكلام وتبنيه المخاطب^(١) . وهي تدخل على الجملة الاسمية ؛ نحو ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) . والفعلية نحو ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٣) . وعلامتها صحة الكلام بدونها^(٤) . وقيل : معناها^(٥) : حَقًّا . وجوز هذا القائل أن تفتح « أَلَا » بعدها ، كما تفتح بـ « حَقًّا » . وهذا في غاية البعد .

واختلاف في « أَلَا » الاستفتاحية : هل هي مركبة أو بسيطة ؟
 فقيل : مركبة من همزة الاستفهام و « لا » النافية . وإليه ذهب الزنجشري . وقيل : هي^(٦) بسيطة . وإليه ذهب ابن مالك . وردَّ الشيخ أبو حيان دعوى التركيب ، بأن الأصل عدمه ، وبأنها قد وقعت

(١) في الأصل : استفتاح للكلام تنبيه المخاطب .

(٣) هود : ٨ .

(٥) في الأصل : علامتها .

(٢) يونس . ٦٢ .

(٤) ب و ح و د : دونها .

(٦) سقطت من الأصل .

قبل «إن» و «رُبَّ» و «لَبَّ» والنداء ، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك .

الثاني : العرض . وهذه مختصة بالأفعال ، نحو : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثَ^(١) . وإن وليها اسم فعلى إضمار فعل ، كقول الشاعر^(٢) :
أَلَا رَجُلًا ، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ ، تَبَيَّنَ
التقدير^(٣) : أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا . هذا قول الخليل . وقال يونس : إنه أراد : أَلَا رَجُلًا ، فَتَنْوَنَ مَضْطَرًّا^(٤) .

وقد تُذكر «ألا» هذه مع أحرف التحضيض ، لكونها للطلب . ولكن التحضيض أشدُّ تأكيداً من العرض . [والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء ، لينظر فيه . وفي التحضيض تقول : ألا ولي

(١) ب : فتحدِّث .

(٢) عمرو بن قعس . الكتاب ١ : ٣٥٩ والنوادر ٥٦ والمغني ٧٣ وشرح شواهد ٢١٤ و ٦٤١ والأزهية ١٧٣ وشرح الفصل ٢ : ١٠١ و ٧ : ٥ و ٩ : ٨٠ والبي ٢ : ٣٦٦ و ٣ : ٣٥٢ والمجم ١ : ٥٨ وشرح الأشموني ٢ : ١٦ والخزانة ١ : ٤٥٩ و ٢ : ١١٢ و ١١٦ و ٤ : ٧٧ . والحصيلة : المرأة تحصل زاب المعدن .

(٣) في الأصل : والتقدير . (٤) الكتاب ١ : ٣٥٩ .

لك أن تفعل ، فلا يفوتك [١] . قيل : ولذلك يحسن قول العبد لسيدته :
ألا تُعطيني . ويقبح : لولا تُعطيني .

قال ابن الخطّاب : من الناس من جعله يشي : المرض باستفهاماً ، ومنهم
من جعله قدماً برأسه . وما ذكره ابن الحاجب ، من دخول « ألا » التي
للمرض على الاسم ، وتركيبه معها ، نحو : ألا نُزُولَ عندنا ، غيرُ
ثابت . بل هي مختصة بالفعل ، كما تقدم .

و « ألا » هذه مركبة . قال ابن مالك : « ألا » التي للمرض
مركبة من « لا » النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير
مركبة . قال الشيخ أبو حيان : الذي أذهب إليه أنها بسيطة . قلت :
وهو ظاهر كلام صاحب « رصف المباني » .

الثالث : الجواب . كقول القائل : ألم تقم . فتقول : ألا .
فتكون حرف جواب بمعنى : بلى . ذكره صاحب « رصف المباني » ،
وقال : إنه قليل شاذ .

واعلم أن « ألا » قد تكون كلمتين : إحداهما همزة الاستفهام ،
والأخرى « لا » النافية . فلا تُعدُّ حيثُذ حرفاً واحداً ، بل حرفين .

(١) سقط من الأصل .

وذلك في ثلاثة مواضع : الأول : أن يُقصد بها مجرد الاستفهام عن
 النفي ، نحو : ألا رجل في الدار . ومنه قول الشاعر ^(١) :
 * ألا اصطبار لسمي ، أم لها جلد *
 الثاني : أن يُقصد بها التوبيخ ، كقول حسان ^(٢) .
 * ألا طمان ، ألا فرسان عادية *
 الثالث : أن يُقصد بها التمني ، كقول الشاعر ^(٣) :
 ألا عمر ، ولئى ، مُستطاع رُجوعه
 ميراب ما أنأت يد الغفلات
 فـ « ألا » في المواضع الثلاثة مركبة ، بنير إشكال ، « ولا » نافية على

(١) صدر بيت لقيس بن الملوح ، عجزه :

إذا ألابي النبي لاقاه أمثالي

ديوانه ٢٢٨ والنبي ٨ و ٧٢ وشرح شواهد ٤٢ وشرح ابن عقيل ١ :
 ٣٦٣ والبي ٢ : ٣٥٨ .

(٢) صدر بيت لحسان بن ثابت ، عجزه :

إلا تبحثوكم ، حول الثنائير

وينسب إلى حداد بن زهير : ديوان حسان ١٢٣ والنبي ٧٢ وشرح
 شواهد ٢١٠ والكتاب ١ : ٣٥٨ والخراة ١ : ٣٥٨ والبي ٢ : ٣٦٢ .

(٣) النبي ٧٢ وشرح شواهد ٢١٣ و ٨٠٠ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٦٤
 والبي ٢ : ٣٦٧ . وأنأت : أفسدت .

حكمها الذي لها ، قبل دخول الممزة . ولذلك بُني الاسم معها . وذلك واضح . والله أعلم .

إلى

حرف جر ، يرد لمعان ثمانية :

الأول : انتهاء الناية في الزمان ، والمكان ، وغيرهما . وهو أصل معانيها . وفي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها أقوال . ثالثها^(١) : إن كان من جنس الأول دخل ، وإلا فلا . وهذا الخلاف عند عدم القرينة . والصحيح أنه لا يدخل^(٢) ، وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند علمها على الأكثر ، وأيضاً فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن^(٣) يُتجوّز فيجعل القريب الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة . فهو إذاً غير داخل .

الثاني : أن تكون بمعنى «مع» ، كقوله تعالى ﴿^(٤) مَنْ أَنْصَارِي

(١) أولها : دخوله في الحكم . ثانيها : عدم دخوله فيه . وقد أعفلها المؤلف لشهرتها .

(٢) في الأصل : أنها لا تدخل . (٣) ج : إلا إذا تحوّل

(٤) آل عمران : ٥٢ ، والصف : ١٤ . وراد في الأصل : قال .

إلى الله ﷻ . قال الفراء : قال المفسرون : أي : مع الله ، وهو وجه حسن . قال : وإنما تجمل « إلى » كـ . « مع » ، إذا ضمنت شيئاً إلى شيء ، كقول العرب : الذودُ إلى الذودِ إبلٌ . قال : فإن لم يكن ضمٌ لم تكن « إلى » كـ « مع » . فلا يقال في « مع فلانٍ مالٌ كثيرٌ » : إلى فلانٍ مالٌ كثيرٌ . انتهى .

وكون « إلى » بمعنى « مع » حكاه ابن عصفور ، عن الكوفيين . وحكاه ابن هشام عنهم ، وعن كثير من البصريين . وتأول بعضهم ما ورد ، من ذلك ، على تضمين العامل ، وإبقاء « إلى » على أصلها . والمعنى في قوله تعالى ﴿ مَن أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ : مَن يُضَيِّفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ . و « إلى »^(١) في هذا أبلغ من « مع » ، لأنك لو قلت : مَن ينصرني مع فلان ، لم يدلّ على أن فلاناً وحده ينصرك ، ولا بدّ ، بخلاف « إلى » ، فإنّ نصرته ما دخلت عليه حقيقةً وافعةً ، مجزوم بها . إذ المعنى على التضمين^(٢) : مَن يُضَيِّفُ^(٣) نصرته إلى نصرته فلان .

الثالث : التبيين . قال ابن مالك : هي المتعلقة ، في تعجب أو تفضيل ،

(١) ليست في الأصل .

(٢) ب : فإلى .

(٣) زاد في الأصل هنا : بها .

(٤) في الأصل : يضيف .

بِحُبِّ أَوْ بُغْضٍ ، مَيِّتَةً لِفَاعِلِيَّةٍ مَصْحُوبِهَا . كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ رَبِّ السَّجِّينَ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾^(١) .

الرابع : موافقة اللام . مثله ابن مالك بقوله ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ، لأنَّ^(٣) اللام في هذا هي^(٤) الأصل ، ويقول تَعَالَى ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٥) . وقال بعضهم «إلى» في قوله تعالى ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾ لانتهاء الغاية ، على أصلها ، والمعنى : والأمر متَّهٍ إِلَيْكَ .

الخامس : موافقة « في » . ذكره القُتَيْبِيُّ ، وابن مالك . كقول النابغة^(٦) :

فَلَا تَنْزُكْنِي ، بِالْوَعِيدِ ، كَأَنِّي
إِلَى النَّاسِ ، مَطْلِي بِهِ الْقَارُ ، أُجْرَبُ
أَي : في الناس . قال ابن مالك : ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) يوسف : ٣٣ . | (٢) النمل : ٣٣ . |
| (٣) ب : قال لأن . | (٤) في الأصل : هو . |
| (٥) يونس : ٢٥ . | (٦) ليست في الأصل . |
| (٧) ديوانه ٧٨ والمغني ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٣ والأزهية ٢٨٣ والخزانة ٤ : ١٣٧ . | |

﴿لِيُجَمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١).

ورد ابن عصفور كون «إلى» بمعنى «في»، بأنها لو كانت بمعنى «في» لساغ أن يُقال^(٢): زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة. فلما لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوم ذلك. وتأول البيت على أن قوله «مطلي» ضمّن معنى «مُبغض»^(٣). وأوله غيره على تقدير: كأنني مضافاً إلى الناس. فـ «إلى» تتعلق بمحذوف، دلّ عليه الكلام.

واستدلّ بعضهم، على ذلك بقوله تعالى ﴿فَقُلْ: هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾^(٤). وتؤول على أن المعنى: أدهوك إلى أن تزكّى.

الساس: موافقة «من»، كقول ابن أحرر^(٥):

تَقُولُ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ، فَوْقَهَا
أُيُسْقَى، فَلَا يَرَوَى إِلَى، ابْنُ أَحْمَرَ؟

- (١) الأمام: ١٢. (٢) في الأصل: تقول. (٣) في الأصل: أن قوله مطلياً ضمن مبغض. (٤) النازعات: ١٨. (٥) عمرو بن أحرر. ديوانه ٨٤ والمتن ٧٩ وشرح شواهد ٢٢٥. يصفناقه والكور: الرجل ناداه. واستعار السقي للركوب.

أي : مني . هذا قول الكوفيين والقُتيبي : وتبهم ابن مالك . وخُرِجَ
على التضمين ، أي : فلا يأتي إلى الواو .

السابع : موافقة « عند » ، كقول أبي كبير الهذلي^(١) :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ ، وَدِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ ، السَّلْسَلِ
أي : عندي .

وَعَلِمَ أَنَّ أَكْثَرَ الْبَصَرِيِّينَ لَمْ يَثْبُتُوا لَهَا غَيْرَ مَعْنَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ .
وَجَمِيعُ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ عِنْدَهُمْ مَتَأَوَّلٌ^(٢) .

الثامن : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً . وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ الْجُمْهُورُ ، وَإِنَّمَا قَالَ
بِهِ الْفَرَاءُ ، وَاسْتَدَلَّ^(٣) بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ فَاجْعَلْ^(٤) أَفْتِدَةً ، مِنْ
النَّاسِ ، تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ بِفَتْحِ الْوَاوِ .
وُخْرِجَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى تَضْمِينِ « تَهْوَى » مَعْنَى : تَحْمِيلُ . وَقَالَ

(١) ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ والمتني ٧٩ وشرح شواهده ٢٢٦ . والرحيق :

الحجرة . والسلسل : السلسلة الدخول في الخلق .

(٢) في الأصل : متأولة . (٣) في الأصل : وإعما استدلل .

(٤) إبراهيم : ٣٧ . وفي النسخ : واجمل .

ابن مالك : وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل « تهوي »
بكسر الواو ، فجُعلَ موضع الكسرة فتحةً ، كما يقال في « رَضِي » :
رَضَى ، وفي « ناصية » : ناصاة . وهي لغة طائية . واعتُرض بأن طائناً
لا يملكون ذلك في كل موطن ، بل في مواضع مخصوصة ، مذكورة في
التصريف . والله أعلم .

أما

حرف ، له ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون حرف استفتاح ، مثل « ألا » . وكثر قبل
القسم ، نحو : أما والله لقد كان كذا وكذا . كما كثر « ألا » قبل
النداء ، نحو : ألا يا زيد . وقد تُبدل همزة « أما » هاءً ، أو عيناً ،
فيقال : هما والله ، وعما والله . وقد تحذف ألفها ، في الأحوال الثلاثة ،
فيقال : أمَ والله ، ومَ والله ، وعمَ والله .

الثاني أن تكون بمعنى « حقا » . روى سيبويه في « أما إنك »
ذاهبٌ ، ^(١) الكسر على أنها حرف استفتاح كـ « ألا » ، والفتح على

(١) في الكتاب ١ : ٤٦٢ : « وتقول : أما إنّه ذاهبٌ ، وأما إنّه منطلقٌ » .
ويريد بالكسر والفتح حركة همزة إن .

جمل «أما» بمعنى «حقاً»، فتفتح بعدها، كما تفتح بعد «حقاً»، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، و «حقاً» مصدر واقع ظرفاً مخبراً به. ومنه (١) :

• أَحَقَّ أَنْ جِيرَ تَنَا اسْتَقَلُّوا •

تقديره، عند سيويه : أفي حقّ. فـ «أما» كذلك. وشرح بعضهم كلام سيويه، بأنها إذا فُتحت فالهمزة للاستفهام، و «ما» بمنزلة «شيء» : ذلك الشيءُ حقٌّ. فكأنك قلت : أحقّ أنك ذاهبٌ. وانتصابه على الظرف.

قلتُ : وعلى هذا فـ «أما» كلمتان : حرف وهو الهمزة، واسم وهو «ما». وعلى الأول فهو (٢) كلمة واحدة. إلاّ أن في عدّها من الحروف نظراً، لأن التقدير السابق يأباه. وفي كلام ابن خروف

(١) صدر بيت للفعل السكري. عجزه :

فَبَيَّنَّا، وَيَقْنُتُهُمْ، قَرِيرِيق

الغني ٥٦ وشرح شواهد ١٧٠ والأصمعيات ٢٣١ وطبقات فحول التمره

١٠٨ والسمط ١٢٥ والحجاسة البصرية ١ : ٥٣ واليني ٢ : ٢٣٥ واللسان

٩٢ : ١٧٥ وشرح التصريح ١ : ٢٢١ واستقل : رحل. والفريق : المتفرقة.

(٢) في الأصل : هو.

تصريح بحرفيتها . فإنه جعل « أما أنك ذاهبٌ » بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم ، نحو « يا زيدُ » على مذهب أبي علي .

الثالث : أن تكون للعرض ، كأحد معاني « ألا » المتقدمة المذكور . ذكر هذا القسم صاحب « رصف المباني » . ومثله بقوله :
أما تقومُ ، وأما تقعدُ^(١) . والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والعود ، لنرى هل يفعلها ، أو لا . قال : فلا يكون^(٢) بعدها إلا الفعل ، كـ « ألا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسم فلي تقدير الفعل . فتقول :
أما زيداً ، أما عمراً ، والمعنى : أما تبصيرُ زيداً . أو نحو ذلك ، من تقدير الفعل الذي تدلّ عليه قرينة الكلام . ونصّ على أن « أما » التي للعرض بسيطة ، كـ « أما » التي للاستفتاح .

قلت : وكون « أما » حرف عرض لم أراه في كلام غيره . والظاهر أن « أما » ، في هذه المثل التي مثل بها ، مركبة من الهمزة و « ما » النافية . فهي كلمتان . وقد ذكر هو وغيره أن « أما » قد تكون همزة استفهام ، داخلة على حرف النفي . فيكون المعنى ، على التقدير ، كما في نحو « ألم » .

(١) في الأصل : وأما تفعل . (٢) ب : ولا يكون . وانظر رصف المباني ٤٦ .

وقد ذكر^(١) ابن السّيد ، في «إصلاح الخلل» ، أن «ما» قد تكون محنوفة من «أما» . وأنشد قول الشاعر^(٢) :

ما تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا
وَأَبَادَ السَّرَاةَ ، مِنْ قَحْطَانِ
أراد «أما» فحذف الهزلة . والله أعلم .

إن

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون حرف توكيد ، ينصب الاسم ويرفع الخبر .
نحو : «إن» زيدا ذاهب . خلافاً للكوفيين ، في قولهم : «إنها لم تعمل
في الخبر شيئاً» ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها .

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً ، بـ «إن» ،

(١) في الأصل : وقدس .

(٢) المتن ٥٧ وشرح شواهد ١٧٣ والممع ٢ : ٧٠ والدرر ٢ : ٨٧ . ومعد :
أبو عرب التمهّل . والسراة : خيار الناس وسانتهم . وقحطان : أبو عرب
الجنوب . والرواية المشهورة : «من عدنان» . وما أشتناه أعلى .

وأخواتها. وأجازه الفراء في « ليت » خاصة. وتقل ابن أصبغ عنه أنه
أجاز في « لمل » أيضاً. قال ابن عصفور : وممن ذهب إلى جواز ذلك،
في « إن » وأخواتها، ابن سلام^(١) في « طبقات الشعراء ». وزعم أنها
لغة رثية وفوميه. وقال ابن السّيد : نصب خبر « إن » وأخواتها لغة
قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطّراوة. والجمهور على أن ذلك
لا يجوز. ومن شواهد نصب خبر « إن » قول عمر بن أبي ربيعة^(٢) :

إذا اسودَّ جُنعُ الليلِ فلتأتِ ، ولتكن
خطاكِ نفاقاً ، إن حُرّاسنا أسداً

وأولّه المانعون على أنه حال ، والخبر محذوف ، أي : تلقام أسداً .
أو خبر « كان » محذوفة ، أي : كانوا أسداً .

ومن أحكام « إن » أنها قد تُخفّف ، كما تقدم في باب الثنائي،
خلاقاً للكوفيين . فـ « إن » المخفّفة عندهم نافيةٌ ، وهي حرف ثنائي

(١) ب. القاسم بن عبيد بن سلام . وفي المصحح ١ : ١٣٤ : أبو عبيد القاسم بن
سلام . واظر طبقات فضول الشعراء ٦٥ .

(٢) المتن ٣٦ وشرح شواهد ١٢٢ وشرح الأشموني ١ : ٢٦٩ والمصحح ١ :
١٣٤ والدرر ١ : ١١١ - ١١٢ وحاشية الصان ١ : ٢٦٩ .

الوضع ، واللام بعدها بمعنى « إلا » . و « إن » المشددة لا تخفف
عندهم . ويُبطل قولهم أن من العرب من يُعمِلها ، بعد التخفيف ،
عملها وهي مُشددة . فيقول : إن عمراً لمنطلق . حكاه سيويوه .

ومن أحكامها أنها قد تصل بها « ما » الزائدة ، فيبطل عملها ،
ويلبها الجملتان : الاسمية والفعلية ، فتكون « ما » كافتة لها عن العمل ،
ومهيئة لدخولها على الأفعال . والجمهور على أن إعمالها ، عند اتصال
« ما » ، غير مسموع . ثم اختلفوا في جوازها قياساً . وذهب قوم إلى منعه ،
وهو مذهب سيويوه ، فإنه لا يجوز^(١) أن يعمل عنده ، من هذه
الأحرف ، أعني « إن » وأخوانها ، إذا لحقتها « ما » ، إلا « ليت »
وحدها . وذكر ابن مالك أن الإعمال قد سُمع في « إنما » وهو قليل .
وذكر أن الكسائي ، والأخفش ، روباها عن العرب .

مسألة

اشتهر في كلام المتأخرين ، من أهل النحو ، أن « إنما » للحصر .
قال الشيخ أبو حيان : والذي تقرر ، في علم النحو ، أن « ما » الداخلة

(١) في الأصل : وهو لا يجوز .

على « إن » وأخواتها كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر فن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ « ما ».

وقال ابن عطية: « إنما » لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع. ويصلح، مع ذلك، للحصر. فإذا دخل في قصة، ومساعد معناها على الانحصار، صح ذلك وترتب. كقوله تعالى^(١) ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٢)، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا تنأى للانحصار بقيت^(٣) « إنما » للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام « إنما الربا في النسيئة »^(٤).

واحتج من ذهب إلى أنها تفيد الحصر بوجهين:

أحدهما لفظي، وهو أن العرب أجرت عليها حكم النفي و« إلا »، ففصلت الضمير بعدها، كقول الفرزدق^(٥):

(١) ليست في الأصل.

(٢) الأنبياء: ١٠٨.

(٣) في الأصل: وبقيت. ب: لا يتأنى فيها الانحصار بقيت.

(٤) سنن ابن ماجه ٧٥٩.

(٥) ديوانه ٧١٢ والنفي ٣٤٢ وشرح شواهد ٧١٨.

أنا الذائدُ، الحامي الدمارَ ، وإثما

يُدافعُ عن أحسابهم أماً، أو مثلي

لما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل^(١) الضمير .
ولو قال « وإثما أدافعُ عن أحسابهم » لأفهم غير المراد . فدل^(٢) ذلك
على أن العرب ضمنت « إثما » معنى « ما » و « إلا » .

والثاني معنوي ، وهو وجه يُسند إلى علي بن عيسى الرُبَعي^(٣) ،
وهو من أكابر نخبة بغداد ، أنه لما كانت كلمة « إن » لتأكيد إثبات
المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » الزائدة المؤكدة ، ناسب أن
تُضمَّن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد^(٤) . فإن قولك :
زيد جاء لا عمرو ، لمن يردّد المجيء الواقع بينهما ، يفيد إثباته لزيد
في الابتداء صريحاً ، وفي الآخر ضمناً .

واستدل الإمام فخر الدين ، على أنها للحصر ، بأن « إن » للإثبات ،
و « ما » للنفي ، ف « إن » لإثبات المذكور ، و « ما » لنفي ما عداه . وردّ
بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو ، وهو ظاهر الفساد ، لوجوه

(١) في الأصل : حصر . (٢) في الأصل : ما فهم .

(٣) شيرازي الأصل ، بغدادي المتزل . صاحب الفارسي ، وتوفي سنة ٤٣٠ هـ .

(٤) إنباء الرواة ٢ : ٢٩٧ . (٤) في الأصل : إلا تأكيد .

منها : أن فيه إخراج « ما » النافية عما تستحقه ، من وقوعها صدراً .
ومنها أن فيه الجمع بين حرف تقي وحرف إثبات ، بلا فاصل . ومنها
أنه لو كانت نافية^(١) لجاز أن تعمل ، فيقال : إنما زيد قائماً . ذكر
بعضهم هذه الأوجه . ولا يحتاج ، في بيان فساد^(٢) هذا القول ، إلى
ذلك . فإنه لا يخفى فساد .

قلت : ذكر القرافي في « شرح المصنوع » أن أبا علي الفارسي
نقل في مسائله « الشيرازيات » أن « ما » في^(٣) « إنما » للنفي .
والله أعلم .

القسم الثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » . ذكر
ذلك سيبويه ، والأخفش . وحمل المبرد ، على ذلك ، قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ
هَذَانِ لَسَا حِرَانٍ ﴾^(٤) . وأنكر أبو عبيدة أن تكون « إن » بمعنى
« نعم » . ومن شواهد قول الراد^(٥) ، حين قال التمثيل : لمن الله

(١) في الأصل : أنها لو كانت فيه .

(٢) في الأصل : إفساد .

(٣) زاد في الأصل هنا : قوله .

(٤) طه : ٦٣ .

(٥) وهو ابن الزبير . رده بذلك على قول فضالة بن شريك . انظر المغني ٣٧

وحاشية المسوقي ١ : ٣٨ .

نَاقَةُ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ ، فَقَالَ : إِنَّ وِرَاكِبَهَا ، أَي : نَعَمْ وَلَعَنَ
رَاكِبَهَا .

ويبطل كون « إن » في هذا الكلام هي المؤكدة ، من وجهين :
أحدهما عطف جملة الدماء على جملة الخبر . والثاني أنه لم يوجد حذف
اسم « إن » وخبرها في غير هذا الكلام .

قلت : وقد صحح بعض النحويين جواز عطف الطلب على
الخبر ، وقال : هو مذهب سيبويه .

وأما قول الشاعر^(٦) :

وَيَقْتُلُنَّ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا

ك ، وقد كَبِرْتَ ، قُلْتُ : إِنَّهُ

فيحتمل أن تكون « إن » فيه بمعنى « نعم » ، كما قال الأخفش . ويحتمل
أن تكون المؤكدة والماء اسمها ، والخبر محذوف ، كما قال أبو عبيدة .
وإذا جُعِلَتْ بمعنى « نعم » فالهاء للسكت .

(٦) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ والمتي ٣٧ وشرح شواهده ١٢٦
والكتاب ١ : ٤٧٥ و ٢ : ٢٧٩ والمفصل ١٣٩ و ١٤٥ و شرحه ٨ : ٦
والأثرية ٢٦٧ والخزانة ٤ : ٤٨٥ .

فائدة

ذكر بعض النحويين لـ « إن » في الكلام عشرة أنحاء :

الأول : أن تكون حرف توكيد .

والثاني : أن تكون حرف جواب ، بمعنى « نعم » .

وقد تقدم الكلام على هذين .

والثالث : أن تكون أمراً للواحد المذكر ، من الأئين . نحو :
إن ، بازيد .

والرابع : أن تكون فعلاً ماضياً ، مبنياً لما لم^(١) يُسم فاعله ،
من الأئين ، على لغة رد ، بالكسر . نحو : إن في الدار .

والخامس : أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من الأئين ، وهو
التعب . نحو : إن ، يا نساء ، أي^(٢) : اتعبن .

والسادس : أن تكون فعلاً ماضياً ، خبراً عن جماعة الإناث ،
من الأئين أيضاً . نحو : النساء إن ، أي : تعيبن .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ب : بمعنى .

والسابع : أن تكون أمراً ، من «وأي» بمعنى : وعد ، للمؤنثة^(١) .
كقول بعض المتأخرين^(٢) :

إِنْ هِنْدُ ، الْجَمِيلَةَ ، الْحَسَنَاءَ
وَأَيَّ مَنْ أَصْنَرْتُ ، لِحِلِّ ، وَفَاءَ

فـ «إِنْ» فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الشديدة . وكان أصله قبل
لحاق النون «إي» ياء المخاطبة ، لأنه أمر للمؤنث . فلما لحقته النون
حذفت الياء ، لالتقاء الساكنين . و «هند» في البيت متادى ، تقديره :
يا هند . والجميلة الحسناء : نمت^(٣) لـ «هند» على المحلّ ، كقوله^(٤) :
«يَا عُمَرُ ، الْجَوَادَا» وأجاز بعضهم أن تكون «الجميلة» مفعولاً لفعل
الأمر الذي هو «إِنْ» . وقوله «وَأَيَّ» مصدر منصوب بـ «إِنْ» .

(١) سقطت من الأصل . (٢) المعني ١٣ و ٣٨ . ب و ج : لوعدي وفاء .

(٣) ب : صفة .

(٤) قسيم بيت الجبر ، يمدح عمر بن عبد العزيز . وتماه :
فما كتب بن مامة ، وابن سُمْدَى بأجود منك ، يا هُمَرُ ، الخوِادَا

ديوانه ١٣٥ والمعني ١٤ وشرح شواهد ٥٦ . وحكم هذا هو الإيادي
المضروب بكرمه المثل . وابن سُمْدَى هو أوس بن حُرثة الغاثي ، أحد
مشاهير الأجواد .

والثامن . أن تكون أمراً لجماعة الإناث ، من : **أَنَ يَعْنِي** ، أي :
قَرِيبَ . فتقول : **إِنَّ** يا نساء ، أي اقربين .

والتاسع : أن تكون ماضياً ، خبراً عن الإناث ، من « **أَنَ** »
أيضاً . نحو : النساء **إِنَّ** ، أي : قَرِيبِينَ .

والعاشر : أن تكون مركبة من « **إِنَّ** » النافية و « **أَنَا** » .
كقول العرب : **إِنَّ** قائمٌ . يريدون : **إِنَّ** أنا قائمٌ . فنقلوا حركة الهمزة
إلى نون « **إِنَّ** » ، وحذفوا الهمزة ، وأدغموا . ونظيره قوله **لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ**
رَبِّي ^(١) . وسُمع من بعضهم : **إِنَّ** قائماً ، بالنصب ، على إعمال « **إِنَّ** » عمل
« **مَا** » المجازية . والله أعلم .

أنَّ المفتوحة الهمزة

لها قسمان :

الأول : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ،
مثل « **إِنَّ** » المكسورة التي تقدم ذكرها . و « **أَنَّ** » المفتوحة من
الأحرف المصدريات . ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد

(١) الكهف : ٣٨ .

كـ «إن» المكسورة . واستشكله بعضهم . قال : لأنك لو صرحت بالمصدر النسبك منها لم يُفدَ تو كيداً . وليس هذا الإشكال بشيء .

واختلف في المفتوحة الهمزة ، فقليل : هي فرعُ المكسورة . وهو مذهب سيويه ، والمبرد في «المقتضب» ، وابن السراج في «الأصول» . ولذلك ^(١) قال هؤلاء في «إن» وأخواتها : الأحرف الخمسة . ولم يعدوا «أن» المفتوحة ، لأنها فرع . وهو مذهب الفراء . وقيل : إن المفتوحة أصلٌ للمكسورة . وقيل : هما أصلان .

والأول هو الصحيح ، ويدل على صحته أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملةٌ غير مؤولةً بمفرد ، بخلاف المفتوحة . والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفرداً من كل وجه .

الثاني ^(٢) : أن المكسورة مستغنية بمموليها عن زيادة ، بخلاف المفتوحة .

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة ، بحذف ما تملئ به .

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) بوجه والثاني

كقولك في^(١) «عرفتُ أنكَ بَرٌّ» : إنَّكَ بَرٌّ . ولا نصير
المكسورة مفتوحةً ، إلا زبادة . والرجوع إليه بِحَذْفِ^(٢) أصل^(٣) .

الرابع : أن^(٤) المكسورة تقيّد معنى واحداً ، وهو التوكيد .
والمفتوحة^(٥) تقيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها . فكانت فرعاً .

الخامس : أن المكسورة أشبه بالفعل ، لأنها عاملةٌ غيرُ معبولة ،
كما هو أصل الفعل .

السادس : أن المكسورة كلمة مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم .
إذا قرّر هذا فاعلم أن «أن» لها ثلاثة أحوال : تارة يجب
كسرهما ، وتارة يجب فتحهما ، وتارة يجوز الوجهان .

فيجب كسرهما في كل موضع ، يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها
عصدر . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : ابتداء الكلام حقيقةً ، نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٦) ،

(١) سقطت من الأصل و ب . (٢) سقطت من ب و د .

(٣) في الأصل : المفتوحة . (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الكوثر : ١ .

أَوْحَكَمَا ، نَحْوُ ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١).

الثاني : صلة الموصول ، نَحْوُ ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾^(٢) . فـ « إِنَّ » وما دخلت عليه صلة « ما » . فإن لم تكن صلة بل جزء صلة فتحت ، نَحْوُ : جاء الذي في طنّي أنه فاضلٌ . وإذا وردت مفتوحة بعد الموصول جمعت الصلة محذوفةً ، و« أن » معمولةٌ لذلك المحذوف ، كقولهم : لا أَكَلُمُهُ^(٣) ما أن في السماء نجماً ، أي : ما ثبت أن .

الثالث : جواب القسم . نَحْوُ ﴿ وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾^(٤) فإن كان في جملتها التلام ، كآية : فلا خلاف في وجوب كسرها . وإن لم يكن ففيه خلاف ، سيأتي .

الرابع : إذا حُكيت بالقول ، نَحْوُ ﴿ قَالَ اللَّهُ : إِنِّي مَعَكُمْ ﴾^(٥) .

(٢) القصص : ٧٦ .

(١) يونس : ٦٢ .

(٣) في الأصل وب : آكله . د : لا الكلمة . (٤) العنبر : ١ .

(٥) المائدة : ١٢ .

فلو وقعت بعد القول، غير محكية، فُتحتْ، نحو: أَتَقُولُ أَنَّكَ قَاضِلٌ. لأن القول، في هذا، حامل عمل الظن.

الخلاص: أن تقع موقع الحال، مصاحبة لواو الحال، نحو ﴿وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾^(١)، أو غير مصاحبة، نحو ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢).

الساس: أن تكون قبل لام ملقة، نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٣). فهذه لولا اللام لفتحت.

السايع: أن تكون واقعة موقع خبر اسم عين، نحو: زيدٌ إمته قائمٌ. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِئِينَ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسَ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا، إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾^(٤). وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني في باب «ظَنَ»، لأنه خبر في الأصل. كقول الشاعر^(٥):

(١) الأنفال: ٥. (٢) المرقان: ٢٠.

(٣) المنافقون: ١. (٤) الحج: ١٧.

(٥) وصاح اليمن. شرح الحماسة للرزوقي ٦٤٧ وللتبريزي ٢: ١٩٥ والميني ٢: ٢١٦. والرواية: أنشأ، بفتح الهمزة. والآلة: الرفق. والسرع: السرعة.

مِنَ الْأَنَاءِ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا
 إِنَّا بَطَاءٌ، وَفِي إِطْلَانَا سَرَعٌ
 فَأَن قُلْتُ : فهل يجوز فتح « إن » إذا وقعت خبر اسم عين ،
 وتُجمل من باب الإخبار بالمعنى عن العين ، مبالغةً ، فيُقَال : زيد أنتَ
 قائمٌ ، كما يقال : زيد قيام ؟
 قلتُ : الحرف المصدرى أضعف من صريح المصدر ، فلا يلزم
 أن يجوز فيه ما جاز في المصدر الصريح . وقد نص ابن مالك ، على أن
 الحرف المصدرى لا يؤكّده فعلٌ ، ولا يقع نعتاً ، ولا حالاً .
 الثامن : أن تقع بعد « حيث » نحو : من حيث إتيته فاضلٌ .
 قال بعض النحويين : وقد أُلغ عوامُ الفقهاء بفتح « أن » بعدها .
 قلتُ : يلزم من أجاز إضافة « حيث » إلى المردد ، وهو الكسائي ،
 أن يجيز فتح « أن » بعدها .
 ويجب فتح « أن » في كل موضع ، يلزم فيه تأويلها ، مع اسمها
 وخبرها ، بمصدر . وذلك في ثمانية مواضع :
 الأول : أن تقع في موضع ^(١) فاعل ، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ

(١) ب : موقع .

أَنَا أَرْزُلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿٣٠﴾ .

الثاني : أن تقع في موضع نائبه ، نحو ﴿ قُلْ : أَوْحِي إِلَيَّ ﴾
أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴿٣١﴾ .

الثالث : أن تقع في موضع مبتدأ ، نحو : في ظنِّي أنك فاضلٌ .
ويجب تقديم خبرها ، لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام ، خلافاً
لبعضهم ، ما لم تكن بعد « أمّا » فيجوز [التقديم والتأخير] (٣٢) ، نحو
أمّا أنك فاضلٌ فقي ظنِّي .

الرابع : أن تقع اسم « كان » ، نحو : كان في ظنِّي أنك فاضلٌ .
الخامس : أن تقع اسم « إن » مفصولة بالخبر ، نحو : إن عندي
أنك فاضلٌ . وكذا باقي أخواتها . وقد اتصل بـ « ليت » سادة مسد
اسمها وخبرها ، عند سيبويه . وقال الأخفش : بل مسدّ الاسم فقط ،
والخبر محذوف . كقول الشاعر :

فَيَا لَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ تَلَفَّتُوا

فَيُعَلِّمَ مَا بِي ، مِنْ جَوْبِي ، وَغَرَامِ

وأجاز الأخفش ذلك في « لعل » ، قياساً على « ليت » . وعنه أنه

(١) المنكبوت : ٤٧ .

(٢) الحن : ١ .

(٣) سقط من الأصل .

أجازه في « لكن » أيضاً .

وأجاز الفراء ، وهشام ، دخول « إن » المكسورة على « أن »
المفتوحة ، نحو : إنَّ أَنتَ قَائِمٌ يُعْجِبُنِي . والصحيح المنع ، وهو
مذهب سيبويه .

السادس ^(١) : أن تكون خبر اسم معنى ، نحو : أَمْرُكَ أَنتَ
ذاهبٌ .

السابع ^(٢) : أن تقع في موضع منصوب ، غير خبر ، نحو قوله
تعالى ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَتَّكُمُ أَمْرًا كُنتُمْ بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) . وإنما احتزرت
عن الخبر ، والمراد به ثاني مفعولي « ظَنَنْتُ » فإنه خبر في الأصل ، لأنها
يجب كسرها فيه ، بعد اسم عين ، كما تقدم .

الثامن ^(٤) : أن تقع في موضع مجرور ، بحرف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بَأْنِ
اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٥) . وإما ^(٦) أن تقع في موضع مجرور بإضافة ،
نحو ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ ^(٧) .

(١) ب و ج : « الخامس » . وهو تكرار خطأ .

(٢) ب و ج : السادس . (٣) الأنعام : ٨١ .

(٤) ب و ج : السابع . (٥) لقمان : ٣٠ .

(٦) ج : الثامن . (٧) الذاريات : ٢٣ .

وهذه المواضع الثمانية ترجع إلى ثلاثة أشياء : أولها : أن تقع في موضع مصدر مرفوع . وثانيها : أن تقع في موضع مصدر منصوب . وثالثها : أن تقع في موضع مصدر مجرور .

وزاد بعضهم ، في مواضع وجوب فتحها : أن تقع بعد «لولا» و«لو» و«ما» التوقيتية . نحو ﴿قُلْ لَّا أَتَىكَ الْخُبْرُ بَشَرًا﴾ (١) ، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (٢) ، وحكى (٣) ابن السكيت : لا أكلِمُكَ ما أن في السماء نجماً . وهذه المواضع الثلاثة راجعة إلى ما تقدم ، لأنها بعد «لولا» في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، على الصحيح . وبعد «لو» في موضع رفع على الفاعلية ، بفعل مقدر ، أي : ولو ثبت أن . وهو مذهب الكوفيين ، والمرد ، والزجاج ، والزمخشري . أو على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهو مذهب سيديويه . وقيل : لا حذف ، لأنها مسدّت مسدّ الجزمين (٤) . وبعد «ما» التوقيتية في موضع رفع بفعل مقدر ، تقديره : ما ثبت أن في السماء نجماً .

ويجوز الفتح والكسر في كل موضع ، يجوز فيه تأويلها بمصدر

(٢) المجربات : ٥ .

(٤) ب و ج : الخبيرين .

(١) الصلوات : ١٤٣ .

(٣) زاد في ب هنا : عن .

وعدم تأويلها به^(١) . وذلك في ثمانية مواضع :

الأول : في نحو : أولُ قولي اني أحمدُ الله . فالكسر على تقدير :
 أولُ قولي هذا الكلامُ المفتوح بـ «إني» . والفتح على تقدير : أولُ
 قولي حمدُ^(٢) الله . وفي هذه المسألة أقوال ، لا يحتمل هذا الموضع
 ذكرها .

الثاني : بعد «إذا» الفجائية ، كقول الشاعر^(٣) :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا ، وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر ، على عدم التأويل ، والتقدير : إذا هو عبدٌ . وبالفتح ،
 على تقدير : فإذا عبوديته . فعبوديته مبتدأ ، «إذا» الفجائية خبره ،
 عندهم من جعلها ظرفاً . وأما من جعلها حرفاً فالخبر عنده محذوف ، تقديره :
 حاصلة .

الثالث : بعد فاء الجواب ، كقوله تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى

(١) في الأصل : يجوز تأويلها فيه بمصدر وعدم تأويلها به .

(٢) في الأصل : أحمد . (٣) مضي في ص ٣٧٨ .

نَفْسِهِ الرَّحْمَةِ : أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءًا ، بِجَهَالَةٍ ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَأَصْلَحَ ، فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) . قرئ بالوجهين . فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة ، أى : فهو غفور ^(٢) . والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر ^(٣) محذوف ، أو خبر والمبتدأ ^(٤) محذوف ، والتقدير : فغفرانه حاصل ، أو : فجزاؤه الغفران .

الرابع : بعد «أما» ، نحو : أَمَا إِنَّكَ ذَاهِبٌ . رواه الشيخون بالکسر والفتح فالكسر على جعل «أما» حرف استفتاح . والفتح على جعلها بمعنى «حقاً» . وقد تقدم بيان ذلك .

الخامس : بعد القسم ، إذا لم توجد اللام ، بشرط تقدم فعل القسم ، نحو : أَلْحَفُ بِاللَّهِ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ . فالكسر على جعلها جواباً للقسم . والفتح على تقدير «على» ، وتكون متعلقة بفعل القسم . وقد روى بالوجهين قول الشاعر ^(٥) :

(١) الأسماء : ٥٤ .

(٢) ب : عمور رحيم .

(٣) في الأصل : بمصدر مقدر وخبره . > : بمصدر مبتدأ وخبره .

(٤) في الأصل و ب : خبراً لمبتدأ .

(٥) الكتاب ١ : ٤٦٢ .

(٦) رؤية . ديوانه ١٨٨ وشرح الأشموني ١ : ٤٨١ وحاشية الصان ١ : ٢٧٦

والسني ٢ : ٢٣٢ .

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ ، الْعَلِيِّ
إِنِّي أُوذِيَا لِكَ الصَّبِيِّ

وأجاز الكوفيون فتح «أن» إذا وقعت جواب القسم ، دون لام ، [نحو : والله أن زيدا قائم^(١)] . والصحيح وجوب الكسر ، وهو مذهب البصريين . وقال ابن خروف : لم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا وجه له . قلت : وهو كما قال . وقد أوضحت ذلك ، في غير هذا الكتاب .

الساس : بعد «حتى» ، نحو : عرفتُ أموركَ حتى انك فاضل^(٢) . إن جعلت «حتى» جارة أو عاطفة فتحت «أن»^(٣) . وإن جعلت «حتى» ابتدائية كسرت ، كقولهم : مريض حتى إنه لا يرجى ، بالكسر .

السامع : بعد «لاجرم» . المشهور بعدها فتح «أن» ، كقوله تعالى ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾^(٤) . ومذهب سيبويه^(٥) أن «لا»

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) : سيبويه والصريين .

(١) سقط من الأصل .

(٣) المحل : ٦٢ .

نافية، وهي ردُّ لما قبلها، متمايدل عليه سياق الكلام . و« جَرَمَ » فعل ماضٍ بمعنى : حَقَّ . و« أَنْ » مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية . وقال بعضهم : جَرَمَ بمعنى كَسَبَ ، وفاعلها ضمير مستتر ، و« أَنْ » مع صلتها في موضع نصب بالمفعولية . والتقدير : كَسَبَ لَهُمْ كَفْرُهُمْ أَنْ لَهُمُ النَّارَ . قال الشاعر^(١) :

نَصَبْنَا رَأْسَهُ ، فِي رَأْسِ جِذْعٍ
بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ ، وَمَا اعْتَدَيْنَا
أَي : بِمَا كَسَبَتْ .

وقال الكوفيون : « لا » نافية ، و« جَرَمَ » اسم « لا » ، وهي بمعنى : لا بدَّ ، ولا محالة ، و« أَنْ » على تقدير « مِنْ » ، أي : لا جرم من أَنْ لَهُمُ النَّارَ . ف« جرم » عند الكوفيين اسم . قال الزمخشري : من الجرم ، وهو القطع ، كما يقال إِنَّ بُدْأَ مِنَ التَّبْدِيدِ ، وهو التفريق^(٢) . فكما أن معنى « لا بدَّ أَنْتَ تَفْعَلُ كَذَا » بمعنى : لا بدَّ من فعله ، فكذلك « لا جرم أَنْ لَهُمُ النَّارَ » أي : لا قَطْعَ لذلك . بمعنى أنهم أبداً يستحقون

(١) شرح القصائد السبع ٥٢ . (٢) في الأصل : وهو من التفريق .

النار ، ولا انقطاع لاستحقاقهم . وروى عن العرب : لا جُرْمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ ،
بضم الجيم وسكون الراء ، بزنة : بُدَّ . و « فَعَلَّ » و « فَعَّلَّ » أخوان ،
كُرُشْد و رَشْد .

وأما وجه الكسر بعد « لا جرم » فهو ما حكاه الفراء . قال : العرب
تقول : لا جَرَمَ لَأَيِّنَّكَ ، ولا جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ . فتراها بمنزلة
اليمن . قال ابن مالك : ولا جراثيها بحرى اليمن حكى عن العرب كسر
« إِنَّ » بعدها . قلت : والظاهر أن « إِنَّ » إذا كسرت بعدها فهي
جواب قسم ، مقدر بعد « لا جرم » . وهو ظاهر قول ابن مالك في
« التسهيل » : وربما أغنَتْ « لا جرم » عن لفظ القسم ، مراداً^(١) . ويؤيد
ذلك أن بعض العرب صرح بالقسم بعدها ، فقال : لا جَرَمَ ، والله
لا فارقتك .

الثامن : بعد « أمّا » ، إذا جاء بعدها ظرف ، أو مجرور ، نحو :
أمّا في الدار فانّ زيدا قائمٌ . فيجوز الكسر على تقدير : فزيد قائم ، ويتعلق
المجرور بـ « أمّا » من معنى الفعل . ويجوز الفتح على تقدير : قيامه^(٢) ،

(٢) في الأصل و ج : قيامك .

(١) التسهيل ١٥٤ .

والمجرور في موضع الخبر .

وزاد بعضهم موضعاً آخر ، وهو أن تقع بعد « مذ » و « منذ » .
قلتُ : أمّا الفتح بعدها فتفق عليه . وأمّا الكسر فلم يذكره سيبويه .
وصرح بعضهم بامتناعه ، وصرح الأخفش بجواره .
واعلم أن بسط الكلام على هذه المواضع يستدعى تطويلاً .
فلذلك اختصرت الكلام عليها .

مسألة

إذا كُفِّت « أن » المفتوحة بـ « ما »^(١) بطل عملها . وأحاز
بعضهم إعمالها قياساً ، ولم يُسمع . وذهب الزمخشري إلى أن « إن » المكسورة
و « أن » المفتوحة ، كليهما ، إذا كُفِّتا^(٢) بـ « ما » يفيدان الحصر ، كقوله تعالى :
﴿ قُلْ : إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهُ وَاحِدٌ ﴾^(٣) . وردّه
الشيخ أبو حيان ، في « تفسيره »^(٤) بأن « ما » مع « إن » كهي مع

- (١) في الأصل وب : بأن . (٢) ب : كلاهما إذا كُفِّتا .
(٣) فصلت : ٦ . (٤) واسمه البحر المحيط .

« كَأَن » و « لعل » . فكما لا تفيد الحصر ، في التشبيه ، والترجي ، فكذا لا تفيد مع « إن » المكسورة . وأما جعله ^(١) « أنها » المفتوحة للحصر فتحي ، انفراد به ، ولا يُعلم الخلاف إلا في المكسورة . ثم إن الحصر يقتضي أنه لم يُوحَ إليه إلا التوحيد ، وهو باطل . انتهى .

واتصر بعض الناس للزمخشري بأن قال ^(٢) : « إن المفتوحة هي فرع المكسورة ، بدليل أن سيبويه عدّها خمسة ، واستغنى بـ « إن » المكسورة عن المفتوحة . فلا فرق بينها في الحصر ، وعدمه . وقوله : ثم ^(٣) « إن الحصر النح ، جوابه أن الحصر ، عند القائلين به ، باعتبار المقام . وهو هنا خطاب للمشركين ، والمُوحى إليه في حقهم أولاً ، هو التوحيد . والله أعلم .

اقسم الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقول العرب : انتِ السُّوقَ أَنتِكَ تَشْرِي لَنَا شَيْئًا . حكاه الخليل ^(٤) ، ومنه قراءة من فتح الحمزة ، في قوله تعالى ﴿ وَمَا يُشْمِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ »

(١) في الأصل : جعل .
(٢) في الأصل : وقال .
(٣) سقطت من الأصل .
(٤) الكتاب ١ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، أَي : لَمَلَّهَا . و « أَنْ » هذه إحدى لغات « لَمَل » .
وسياتي ذكرها ، إن شاء الله تعالى .

أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ

هذه الألفاظ الثلاثة ضيائر منفصلة .

وإنما ذكرتها لأن قوماً ، من النحويين ، ذهبوا إلى حرفيتها ،
إذا وقعت فصلاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلها مبتدأ وخبر . و كذلك
الخلافاً في جميع ^(١) الضيائر المنفصلة ، المرفوعة الموضع ، إذا وقعت
فصلاً . وتقدم [ذكر ذلك] ^(٢) في باب الثاني . فلا حاجة لإعادته . والله
أعلم .

آي بالمرّة

حرف نداء ، حكاة الكوفيون ، ولم يذكره سيبويه . قال ابن
مالك : رواها الكوفيون عن العرب الذين يتقون بمرئيتهم ، ورواية العدل
مقبولة . وهي لنداء البعيد ، كسائر حروف النداء ، إلاّ الهمزة . وتقدم ^(٣)

(٢) سقطت من الأصل .

(٤) ب : وقد تقدم .

(١) الأنعام : ١٠٩

(٣) سقط من الأصل .

الكلام على «أي» بالقصر . والله أعلم .

أيا

حرف من حروف النداء المتفق عليها . وهي للبعيد . قال الشاعر^(١) :

أبا ظبية الوعاء ، بين جلاجل

وبين النقي ، آ أنت أم أم سلم ؟

قال صاحب « رصف المباني » : ولا يجوز حذفها وإبقاء النادى . وإذا

وجدنا نادى ، دون حرف نداء ، حكمنا بالحذف لـ « يا » لأنها

أمّ الباب^(٢) . والله أعلم .

فيل

لفظ مشترك ؛ يكون اسماً ، وحرفاً^(٣) .

فأما « فيل الحرفية » فحرف جواب ، بمعنى « نعم » . وتكون في الخبر

والطلب . ذكرها^(٤) صاحب « رصف المباني » .

وأما « فيل الاسمية » فلها قسمان :

أحدهما : أن تكون اسم فعل ، بمعنى : أكتفي . فتحققا نون

(١) البيت للذي الرمة . ديوانه ٦٢٢ والكتاب ٢ : ١٦٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨

والمصنف ٢ : ٤٨٢ والأمازي ٢ : ٦١ والمفضل ١٦٧ وشرحه ١ : ٩٤

والأزهية ٢١ وشرح شواهد النامية ٣٤٧ والخزاة ٤ : ٢١٥ والوعاء :

الرملة اللينة . وحلائل : اسم موضع . والنقى : التل من الرمل .

(٢) رصف المباني ٦٣ . (٣) ب : ويكون حرفاً . (٤) رصف المباني ٧١ .

الوقاية ، مع ياء المتكلم ، فيقال : بِجَلْتَنِي .
 والثاني : أن تكون اسمياً بمعنى : حَسَب . فتكون الياء المتصلة بها
 مجرورة الموضع ، ولا تلحقها نون الوقاية . وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية
 قليلاً ، والأكثر ألا تلحق كقول طرفة ^(١) :
 • أَلَا ، بِجَلِّي مِنَ الشَّرَابِ ، أَلَا بِجَلِّ •

بلى

حرف ثلاثي الوضع ، والألف من أصل الكلمة ، وليس أصلها
 « بلى » التي للمطف ، فدخلت الألف للإيجاب ، أولاً ضراباً والرد ^(٢) ،
 أو للتأنيث ^(٣) ، كالتاء في « رُبَّتْ » و « ثُمَّتْ » ، خلافاً لزمعي ذلك .
 وهي حرف جواب .

وهي مختصة بالنفي ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ ، أو في المعنى .

(١) عجز يب ، صدره :

أَلَا إِنْشِي أَشْرَبْتُ أَسْوَدَ ، حَالِكَا

ديوانه ٧٥ والنفي ١١٩ وشرح شواهد ٣٤٥ .

(٢) في الأصل وب : ولرد . (٣) ج : ولتأنيث .

وتكون ردأ له ، سواء^(١) أقرنت به أداة استفهام أو لا .

وقد وقعت جواباً للاستفهام ، في نحو : هل يستطيع زيدٌ مقاومتي ؟
فيقول : بلى . إذا كان منكراً لمقاومته . ومنه قول الجحاف بن حكيم^(٢) :

بَلَى ، سَوْفَ نَبْكِيهِمْ ، بِكُلِّ مُهَنْدٍ
وَنَبْكِي عُمَيْرًا ، بِالرِّمَاحِ ، الْخَوَطِرِ

جواباً ، لقول الأخطل له^(٣) :

أَلَا ، مَسَلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ

بِقَتْلَى ، أَصِيبَتْ ، مِنْ ثَمِيرِ بْنِ طَامِرٍ ؟

ولا تقول لمن قال « قام زيد » : بلى . لأنه موضع « نعم » ،

(١) ب و د : وسواء .

(٢) الأعالي ١١ : ٥٨ والموشح ١٣٨ والكامل ٤٤١ والمفوات النادرة ٥٨

والكامل لابن الأثير ٢ : ٤٤١ وأنساب الأشراف ٥ : ٣٢٨ - ٣٣١

والقائض ٢٢٨ - ٢٣٠ وشعر الأخطل ٣٥ والخزانة ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ .

وعمير هو عمير بن الحمام .

(٣) شعر الأخطل ٥٢٨ . والرواية :

أَلَا ، سَائِلِ الْجَحَافَ : هَلْ هُوَ نَائِرٌ بِقَتْلَى ، أَصِيبَتْ ، مِنْ سُلَيْمٍ ، وَطَامِرٍ ؟

وسليم وطامر : قبيلتان من قيس عيلان . وعمير : بطن من

بني عامر .

لاموضع «بلى»، لأن «بلى» إيجاب لنفي مجرد، كقولك «بلى»، لمن قال :
 ما قام زيد . أو مقرون باستفهام حقيقةً ، نحو : أليس زيد قائم ؟ فتقول :
 بلى . أو للتقرير ، كقوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟﴾ قالوا : بلى ﴿١﴾ .
 أجرت العرب التقرير بجرى النفي . ولذلك قال ابن عباس : لو قالوا :
 «نعم» لكفروا . لأن «نعم» لتصديق الخبر في الإيجاب والنفي .
 فإذا قال : ليس لك عندي وديعة ، قلت «نعم» ، كان تصديقاً له .
 وإن قلت «بلى» ، كان إيجاباً لما نفي .

قال ابن مالك : وقد توافقها «نعم» بعد المقرون ^(٢) . يعني بعد
 النفي المقرون بالاستفهام ، كقول جعدر ^(٣) :

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو
 وإيتانا ، فذاك بنا تداني

(١) الأعراب : ١٧٢ . (٢) التسهيل ٢٤٥

(٣) جعدر بن مالك . النسي ٣٨٣ وشرح شواهد ٤٠٨ ومعجم اللذان
 (حجر) والمقرب ١ : ٢٩٤ والأمال ١ : ٢٧٨ وأمال السبيل ٤٧ .
 ونسا إلى العلوط . الشعر والشعراء ٤٤٢ .

نَعَمْ، وَتَرَى الْهَيْلَ، كَمَا أَرَاهُ

وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ، كَمَا عَلَانِي

وقول الأنصار^(١) للنبي ﷺ « أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ » ؟ قالوا :
نعم . ويؤول قول الأنصار على أن ذلك لأمن اللبس ، وقول جحدر
على أن « نعم » جواب المقدر في نفسه ، من اعتقاده^(٢) أن الليل يجمعه
وأمر عمرو ، أو يكون جواباً لما بعده ، فقدّم عليه . قال الشيخ أبو
حيان : والأولى ، عندي ، أن يكون جواباً لقوله « فذاك بنا
تداني » .

وقال بعضهم : يجوز أن يؤتى بـ « نعم » ، بعد التقرير^(٣) ، تصديقاً
له ، لأن معناه الإيجاب . وإنما يمتنع ، إذا جُعِلَتْ جواباً . قال :
ولا يكون الشاعر ، في قوله « نعم » ، بعد قوله « أليس » ، مخالفاً لابن
عباس ، رضي الله عنهما ، فيما قاله من ذلك ، لأنه لم يتوارد معه على معنى^(٤)
واحد . فإن الذي منه إنهما منه ، على أن « نعم » جواب ، وإذا كانت

(١) رواه أبو عبيد في كتابه « شرح غريب الحديث » . وانظر المغني ٣٨٣

وأما السبيل ٤٦ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) في الأصل : النفي .

(٤) في الأصل : عمل .

جواباً «إثماً» تكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام . والذي أجزأه
 «إثماً» أجزأه ، على أن تكون غير جواب . «إثماً» نعم» فيه على وجه التصديق ،
 لمعنى الاستفهام الذي هو تقرير . واعتُرض هذا القائل ، بأن ما ذهب
 إليه لا دليل عليه . والله أعلم .

بـ

تكون اسم فعل بمعنى «دع» ، فتتصب المفعول ، وهي مبنية ،
 نحو : به زيداً .

وتكون مصدراً بمعنى «ترك» ، النائب عن «ترك» ، فتستعمل
 مضافةً ، نحو : به زيد . وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، وقال أبو
 علي : مضاف إلى الفاعل . وروى أبو زيد فيه القلب ، إذا كان مصدراً ،
 تقول : بهل زيد . وحكى أبو الحسن [الهيثم فتح الهاء واللام ،
 فتقول : بهل زيد .

وأجاز قطرب ، وأبو الحسن [٢٧] ، أن تكون بمعنى «كيف» ،

(٢) سقط من الأصل .

(١) كذا .

فتقول : بَلَّهَ زَيْدٌ ؟ بالرفع . ويُروى قوله^(١) :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا

بَلَّهَ الْأَكْفَ ، كَأَنَّهُمْ لَمْ تُخْلَقِ

ينصب « الأكف » على أن « بله » اسم فعل ، وبجره على أنها مصدر ، ورفعه على أنها بمعنى « كيف » .

وقيل : هي اسم فعل ، بمعنى : بَقِيَ

وأنكر أبو علي الرفع بعدها . وذُكر ، عن قطرب ، أنه رواه .

وعدها الكوفيون والبغداديون^(٢) من أدوات الاستثناء ،

وأجازوا^(٣) النصب بعدها ، على الاستثناء ، نحو : أكرمت العبيدَ بله

الأحرارَ . رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف ، فجعلوه استثناء .

إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد .

(١) كتب بن مالك . ديوانه ٢٤٥ والنبي ١٢٣ وشرح شواهد ٣٥٣ وأوضح

المسالك ٢ : ٣٦ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧٣ وحاشية الصان ٢ : ١٢١

والهمع ١ : ٢٣٦ والدرر ١ : ٢٠٠ . والصاحي : البارز عن مكانه .

(٢) في الأصل و : وعد الكوفيون والبغداديون له .

(٣) في الأصل و : فأجازوا .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز
فيها بعدها إلا الخفض - وليس بصحيح ، بل النصب مسموع
من كلام العرب .

وذهب بعض الكوفيين إلى أن « بله » بمعنى « غير » . فعنى
« بله الأكف » : غير الأكف .

وذهب الأخفش إلى أن « بله » حرف جر . ولهذا ذكرتها .
في هذا الكتاب .

و « بله » ليست مشتقة . [وذهب العبدى^(١) إلى أنها مشتقة^(٢)]
من البله .

ثم

حرف عطف ، يُشركُ في الحكم ، ويفيد الترتيب بجملة . فإذا
قلت : قام زيد ثم عمرو ، آذنت بأن الثاني بعد الأول بجملة . هذا^(٣) مذهب
الجمهور ، وما أوم خلاف ذلك تأويله .

(١) أحمد بن بكر ، أبو طالب . مات سنة ٤٠٦ . بنية الوعة ١ : ٢٩٨ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : وهذا .

وذهب الفراء ، فيما حكاه عنه ^(١) السيرافي ، والأخفش ،
وقطرب ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرّس ^(٢) في مسائله «الخلافيات»
عنه ، إلى أن «ثم» بمنزلة الواو ، لا تُرتب . ومنه عندهم ^(٣) «خَلَقَكُمْ
مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا» ، ومعلوم أن هذا الجمل
كان قبل خلقنا .

وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء ، كقول الشاعر ^(٤) :
كَهَزَ الرُّدَيْنِيَّ ، تَحْتَ الْعَجَاجِ
جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ، ثُمَّ اضْطَرَبَ
أي : فاضطرب . وإليه ذهب ابن مالك ؛ قال : وقد تقع «ثم»

(١) سقطت من الأصل .

(٢) توفي سنة ٥٩٦ . بسية الوعاة ٢ : ١١٦ وهدية العارفين ١ : ٦٢٩ . واسم
كتابه : مسائل الخلاف . كشف الظنون ١٦٦٩ .

(٣) الرمر : ٦ . وأتجم المؤلف هنا «هو الذي» .

(٤) البت لأبي دؤاد الإيادي . ديوانه ٢٩٢ والمنى ١٢٦ وشرح شواهد ٣٥٨
وأوضح المالك ٣ : ٤٣ وديوان حميد بن ثور ٤٣ والجمع ٢ : ١٣١ والدرر
٢ : ١٧٤ والخليل ٥٤ و ١٧١ والمعالي الكبر ٥٨ . والرديني : الرمح
المنسوب إلى ردية . والأنياب : جمع أنبوة ، وهي ما بين المقدين من الرمح .

في عطف المتقدم^(١) بالزمان ، اكتفاءً بترتيب^(٢) اللفظ^(٣) . وهذا منقول عن الفراء ، كقولك : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب . ومن ذلك قول الشاعر^(٤) :

إنَّ مَنْ سَادَ ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ ، قَبْلَ ذَلِكَ ، جَدُّهُ

وقال ابن عصفور^(٥) : ما ذكره الفراء ، من أن المقصود بـ « ثم » ترتيب الإخبار ، لا ترتيب^(٦) الشيء في نفسه ، وكأنه قال « اسمع مني هذا الذي هو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو : ما صنعت أمس أعجب » ، ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضي تأخر الثاني عن الأول بعملة ، ولا مهلة بين الإخبارين . وأما قول الشاعر :

إنَّ مَنْ سَادَ

البيت

(١) في التسهيل : المقدم . (٢) في الأصل : بترتيب .

(٣) التسهيل ١٧٥ .

(٤) أبو نواس . ديوانه ٤٩٣ والمدي ١٢٥ والجمع ٢ : ١٣١ والحرر ٢ : ١٧٣ -

١٧٤ والخزانة ٤ : ٤١١ - ٤١٣ .

(٥) قاله في شرح الجمل . انظر الخزانة ٤ : ٤١١ .

(٦) في الأصل : ترتب الأخبار لارتب .

فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الحد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن . وذلك مما يمدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد . ويكون البيت ، إذ ذاك ، مل قول ابن الرومي ^(١) :

قالوا أبو الصقر من شيبان ، قلت لهم .
كلاً ، لعمرى ، ولكن منه شيبان
فكم أب قد علا ، بان ، ذرى حسب
كما علت ، برسول الله ، عدنان
قلت ^(٢) : ما ذكره ابن عصفور ، في تأويل البيت ، لا يساعد عليه قوله « قبل ذلك » .

وقال بعضهم : قد ترد « ثم » ^(٣) لترتيب الذكر . وهو معنى قول غيره : ترتيب الإخبار .

وقد حمل بعضهم قوله تعالى ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا رَوْحًا ﴾ على

(١) المنى ١٢٦ و الممع ١٣١ ٢ والدرر ٢ : ١٧٤ والخزاة ٤ : ٤١١ .

(٢) نقل الخدادي هذا القول في الخزاة ٤ : ٤١١ .

(٣) سقطت من الأصل .

أن «ثم» ، في الآية ، لترتيب الإخبار . وقيل : أخرج ذرية آدم ، من ظهره كالذرة ، ثم خلق بعد^(١) ذلك حواء . فعلى هذا تكون «ثم» على أصلها ، من الترتيب في الزمان .

وقال الزمخشري^(٢) : فإن قلت : ماوجه قوله «ثم» جعل منها زوجها ، وما تعطيه «ثم»^(٣) من معنى التراخي ؟ قلت : هما آيتان ، من جملة الآيات ، التي عددها ، دالاً على وحدانيته وقدرته ، تشييب هذا الخلق الفائق الحصر^(٤) ، من نفس آدم ، وخلق حواء من قصيره . إلا أن إحداها جعلها الله عادة مستمرة ، والأخرى لم تجربها المادة ، ولم تخلق أنثى ، غير حواء ، من قصيرى رجل ، فكانت أدخل في كونها آية ، وأجلب لمجيب السامع . فمطفاها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مبايئتها ، فضلاً ومزية . وتراخيا عنها فيما يرجع إلى زيادة^(٥) كونها آية . فهو من التراخي في الحال والمنزلة ، لا من التراخي في الوجود .

- (١) في الأصل : من بعد
(٢) الكشف ٣ : ٣٨٨ .
(٣) سقطت من مطبوعة الكشف . (٤) الكشف : للحصر .
(٥) سقطت من الأصل .

تيسيه

ذكر^(١) صاحب « رصف المباني » أن « ثم » في الكلام

موصيين :

الأول : أن تكون حرف عطف ، يعطف^(٢) مفرداً على مفرد ،
وجملةً على جملة .

والثاني : أن تكون حرف ابتداء ؛ [إما أن تكون حرف
ابتداء^(٣)] ، على الاصطلاح ، أي : يكون بعدها المبتدأ والخبر . وإما
ابتداء كلام . فالأول نحو أن تقول : أقول^(٤) لك اضرب زيداً ، ثم أنت
تترك الضرب . ومنه قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ
كُلِّ كَرْبٍ . ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾^(٥) . وابتداء الكلام^(٦)
كقولك : هذا زيد قد^(٧) خرج ، ثم إنك تجلس . قال الله عز وجل^(٨)

(١) رصف المباني ٨١ - ٨٢ .

(٢) في الأصل : أن تكون حرفاً عطف .

(٣) - قط من الأصل (٤) سقطت من الأصل .

(٥) الأنعام : ٦٤ . (٦) في رصف المباني : وإما ابتداء كلام .

(٧) سقطت من الأصل . (٨) المؤمنون : ١٤ - ١٦ .

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ، ثم قال بعد ذلك ^(١) ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ﴾
بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ . وقد
يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام ^(٢) واحد . وذلك
بحسب إرادة المتكلم . والأظهر ، في الجمل ^(٣) ، الاتصال في المراد ، إلا
حيث يدل الدليل على أن مقصود الكلام واحد . انتهى .

ولا يصح كونها حرف ابتداء . وإنما هي حرف عطف ، تعطف
جملة على جملة ، كما تعطف مفرداً على مفرد . والله أعلم .

فائدة

في « ثُمَّ » أربع لغات : « ثُمَّ » وهي الأصل . و « فَم » بإبدال
التاء فاء ^(٤) . و « ثُمَّت » بتاء التانيث الساكنة . و « ثُمَّت » بتاء
التانيث المتحركة . والله أعلم .

مَبْلَلٌ

حرف من حروف الجواب ، بمعنى « نَعَمْ » . ذكره . . .

(١) سقط « بعد ذلك » من وصف الماني .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في وصف انبلي : في اتصال الجمل .

(٤) في الأصل : ومم بإبدال التاء ميما

« رصف المباني » ، وقال : إن « جلل » ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة . يقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جلل . ومعناها « نَمَّ » ، حكى ذلك الزجاج في كتبه « الشجرة » . فلي هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجملة الواقعة جواباً . وهي تُعدّ في كلامهم قليلة الاستعمال^(١) .

جَبِير

بكسر الراء وفتحها ، والكسر أشهر

فيها خلاف : منهم من قال : إنها حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » . ومنهم من قال : إنها اسم بمعنى « حقاً » .

قال ابن مالك : « جَبِير » حرف بمعنى « نعم » ، لا اسم بمعنى « حقاً » ، لأن كل موضع وقعت فيه « جبر » يصلح أن تقع^(٢) فيه « نعم » . وليس كل موضع وقعت فيه « نعم » يصلح أن تقع^(٢) فيه « حقاً » . فالحاقها بـ « نعم » أولى . وأيضاً فإن لها شيئاً بـ « نعم » لفظاً ، واستعمالاً . ولذلك بُنيت . ولو وافقت « حقاً » في السمية

(١) رصف المباني ٨٢ . (٢) ب و ج : توقع .

لأعربت ، ولجاز أن يصحبها اللام ، كما أن «حقاً» كذلك . ولو لم تكن
 بمعنى «نعم» لم يُعطف^(١) عليها في قول بعض الطائيين^(٢) :
 أبى كرمًا ، لا ألفًا «جَيْر» أو «نعم»
 بأحسن إيفاء ، وأنجز مَوْعدِ
 ولم تؤكد «نعم»^(٣) بها ، في قول طفيل الغنوي^(٤) :
 وقلن : على البردي أولُ مشربِ
 أجل ، جَيْر ، إن كانت رواءً أسافلُهُ
 ولا قبول بها ، في قول الراجز^(٥) :
 إذا قُولُ « لا » ابنةُ المُجَيْرِ
 تصدُقُ « لا » ، إذا نقُولُ : جَيْرِ

-
- (١) في الأصل : ولو لم تكن بمعنى نعم لما جاز أن يعطف .
 (٢) ب ود : في قول الشاعر . والبيت في الجمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ .
 (٣) سقطت من الأصل .
 (٤) ديوان طفيل الغنوي ٨٤ وشرح شواهد المتن ٣٦١ والبي ٤ : ٩٨
 والخزانة ٤ : ٢٣٦ والجمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٢ - ٥٣ . والبردي :
 اسم ماء . والرواء : الرويّة . والأسافل : حيث يستقر الماء . وفي الأصل :
 «إن كانت أبيض دَعْرُهُ» . وانظر بيت مضر بن زبيد في ص ٣٦٠ .
 (٥) المتن ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والجمع ٢ : ٤٤ والدرر ٢ : ٥٣ .

فهذا تقابل ظاهر. ومثله في التقرير قول الكميت :

يَرْجُونَ عَفْوِي، وَلَا يَنْخَشُونَ بِادِرَتِي

لَا جَيْرَ، لَا جَيْرَ، وَالغَيْرَانُ لَمْ تَشِبْ

أي : لا يثبت مرجوتم، نعم تلحقهم بادرتي، أي : سرعة غضبي.

واحتج من أثبت اسمية « جير » بتوينه، في قول الشاعر^(١) :

وقائلة : أُسَيْتُ، قُلْتُ : جَيْرِي

أُسَيْتُ، لَأُنِّي مِنْ ذَاكَ، إِنَّهُ

ولا حجة فيه، لأنه فعل مضطر. ويحتمل أن يكون قائله أراد

توكيد «جير» بـ «إن» التي بمعنى «نعم»، فعذف همزتها، وخفف.

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين التثنية.

وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الفعل^(٢) والحرف.

قلت : أشار الشلوين إلى هذا الاحتمال الثاني. وهو أقرب من الذي

قبله. والله أعلم.

(١) ينسب إلى ذي الرمة. المغني ١٢٨ وشرح شواهد ٣٦٢ والهمع ٢ : ٤٤

والدرر ٢ : ٥٢ والصاحي ١٤٩ والخزاعة ٤ : ٢٣٨. والآسي : الحزين.

ومعنى إن : نعم. والهاء للسكت.

(٢) في الأصل : الاسم.

فهر

لفظ مشترك ؛ يكون حرفاً من حروف الجر ، وفعلًا متعديًا .
وهي ، في الحالين ، من أدوات الاستثناء . فإذا كانت حرفاً جرّت الاسم
المستثنى بها ، نحو : قام القوم خلا زيد . وإذا كانت فعلًا نصبت
الاسم المستثنى ، نحو : قام القوم خلا زيداً . وكلا الوجهين ، أعني الجر
والنصب ، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . وإذا استُثني بها ضمير المتكلم ،
وقُصد الجر ، لم يؤثرت بنون الوقاية . وإذا قُصد النصب أثي بها . فيقال ،
على الأول : خلّاي . وعلى الثاني : خلّاني .

وتعين فعليتها بمد « ما » المصدرية ، نحو : قام القوم ما خلا زيداً .
فـ « خلا » هنا فعل ، لأن « ما » المصدرية لا توصل بحرف الجر ، وإنما
توصل بالفعل . وذهب الجرمي والكسائي ، والفارسي في كتاب « الشعراء »^(١)
له ، والرّبي ، إلى^(٢) إجازة الجرّ بها ، بمد « ما » ، فتكون « ما » زائدة ،

(١) كذا ، ويسمى كتاب الشعر ، والإيضاح ، وإيضاح الشعر ، والإيضاح
الشعري ، وإعراب الشعر . انظر الخزانة ١ : ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٤٥١
و ٣٤٦ : ٣ و ١٤٥ و ٦٢٠ .

(٢) في الأصل : في .

لا مصدرية، و«خلا» حرف جر. وكذلك اختلفوا في «عدا» نحو :
ما عدا زيد . وقد روى الجرمي ، عن بعض العرب في كتاب «الفرح» ،
الجر " بـ «خلا» و «عدا» ، بعد «ما» .

وقال بعضهم : الجرمي " يخفض ") بها ، ويجعل «ما» زائدة ،
يدخلها " كخروجها . فإن كان ذلك قياساً منه فهو قاسد ، لأن «ما»
لا تكون زائدة أول الكلام . لأنها ضد الاعتناء الذي قدّمت له . وإن
كان يحكي ذلك ، عن العرب ، فهو من الشنوذ بحيث لا يُقاس
عليه .

واعلم أن «خلا» إذا جرت فقيها خلاف . فقيل : هي في موضع
نصب ، عن تمام الكلام . وقيل : تتعلق بالفعل ، أو معنى الفعل ، كسائر
حروف الجر غير الزوائد ، وما في حكم الزوائد .

وإذا نصبت فاختلف في جملتها : هل لها محل أم لا ؟ أجاز السيرافي
أن تكون في موضع نصب على الحال ، كأنك قلت : خالين زيدا . وأجاز
أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب ، وإن كانت مفتقرة ، من

(١) في الأصل وب : يختص (٢) في الأصل : ودخلها .

حيث [المعنى ، إلى ما قبلها ، من حيث]^(١) كان معناها معنى « إلا » .
قال ابن عصفور : وهو الصحيح .

وإذا دخلت عليها « ما » المصدرية فهـ « ما » والفعل في موضع نصب ، بلا خلاف . ولكن اختلفوا في وجه انتصابه ، فقيل : إنه مصدر موضوع موضع الحال ، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح . وهذا قول السيرافي .
وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء ، كاتصاب « غير » في قولك : قام القوم غير زيد . وقيل : منصوب على الظرف ، و « ما » مصدرية ظرفية . أي : وقت خلوتهم . ودخله معنى الاستثناء .

والكلام على « عدا » في جميع ما ذكر كالكلام على « خلا » .
وسبأني^(٢) في موضعها ، إن شاء الله تعالى .

رَبِّ

حرف جر ، عند البصريين . ودليل حرفيتها مساواتها الحروف ،
في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام
والشرط ، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها .

(١) سقط من الأصل . (٢) في الأصل وج : وسبأني .

وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليهِ، إلى أنها اسم
يحكم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطَّراوة . واستدلوا ، على
اسميتها ، بالإخبار عنها في قول الشاعر^(١) :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عاراً عَلَيْكَ ، وَرُبُّ قَتْلِ عَارٍ

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة «وبعض قتل عارٍ» . وإن صحَّت
هذه الرواية فـ «عار» خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ . أو خبرٌ من
بحرور «رب» ، إذ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف
جر هو^(٢) كالزائد . ومما يدلُّ على حرفيتها أنها مبنية . ولو كانت
اسماً لكان حقها الإعراب .

واختلف النحويون ، في معنى «رُب» ، على أقوال : الأول :
أنها للتقليل . وهو مذهب أكثر النحويين . ونسبه صاحب «البيسط» ،

(١) كانت قتلته . المعنى ١٣٤ وشرح شواهد ٨٩ والأزهية ٢٦٩ والمقتضب ٣ :

٦٦ والأعلى ١٤: ٢٧٩ والبيان والتبيين ١ : ٢٩٣ والمجموع ١ : ٩٧ و ٢ : ٢٥٥ والدرر

١ : ٧٣ والخزانة ٣ : ٦٥٦ و ٤ : ١٨٤ .

(٢) ب و د : فهو .

إلى سيبويه . الثاني : أنها للتكثير . نقله صاحب «الإفصاح» عن صاحب «العين» ، وابنِ دوستويه ، وجماعة . ولم يذكر صاحب العين أنها تبيح للتقليل . الثالث : أنها تكون للتقليل والتكثير . فهي من الأضداد . وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب «الحروف» . الرابع : أنها أكثر ما تكون للتقليل . الخامس : أنها أكثر ما تكون للتكثير ، والتقليلُ بها نادر . وهو اختيار ابن مالك . السادس : أنها حرف إثبات ، لموضع لتقليل ولا تكثير . بل ذلك ^(١) مستفاد من السياق . السابع : أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار .

والراجع ، من هذه الأقوال ، ما ذهب إليه الجمهور : أنها ^(٢) حرف تقليل . والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع ، لا تحتل إلا التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل ، بضرب من التأويل . فتبين أن تكون حرف تقليل ، لأن ذلك هو المطرد فيها . فيما جاءت فيه للتقليل قولُ الشاعر ^(٣) :

(١) في الأصل : هو
(٢) في الأصل : وأنها .
(٣) عمرو الحسي . المقي ١٤٤ وشرح شواهد ٣٩٨ والكتاب ١ : ٣٢١
و ٢٥٨ : ٢ والكامل ٩٠٦ والمصل ١٦٨ وشرحه ٤ : ٤٨ و ٩ : ١٢٣
و ١٢٦ والخصائص ٢ : ٣٣٣ والمق ١٠١ : ١٩٩ وأهـ الصائد ٣ : ١٤٥

ألا، رُبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
 وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءَ، فِي حُرِّ وَجْهِهِ
 مُجَلَّلَةٌ، لَا تَقْضِي لِرَمَانٍ
 وَيَكْمُلُ فِي نَحْسٍ، وَخَمْسٍ شَبَابُهُ
 وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ، مَمَّا، وَنَعَانِي

يعني بالمولود الذي ليس له أب : عيسى بن مريم عليه السلام ، وبذي ولد لم يلد له
 أبوان : آدم عليه السلام ، وبذي الشامة : القمر . وهذه الثلاثة ليس لها
 نظير . وقولُ زهير^(١) :

وَأَبْيَضَ ، فَيَاضٍ ، يَدَاهُ نَحْمَامَةٌ
 عَلَى مُعْتَفِيهِ ، مَا تُغِبُّ فَوَاضِلُهُ

= والمجم ١ : ٥٤ و ٢٦ : ٢ والدرر ١ : ٣١ و ٢ : ١٨ والسيبي ٣ : ٣٥٤
 وشرح التصريح ٢ : ١٨ وشرح شواهد الشامية ٢٢ و ١٦٣ والخزانة
 ١ : ٣٩٧ .

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥١ . والأبيض : الرجل النقي من العيوب .
 والقياس : الكثير المطاء . والنهامة : السحابة . والمعتون : طالو المعروف .
 وتنب : تنقطع .

وهذا خُصوص ، لاوجه فيه للتكثير ، لأنه إنما أراد بالأبيض : حصن
ابن حذيفة بن بدر الفزاري . ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم ؛ ألا
تراه يقول بعده^(١) :

حُذِفَةُ يُنْمِيهِ ، وَبَدْرٌ ، كِلَاهُمَا

إِلَى بَاذِخٍ ، يَمْطُو عَلَى مَنْ يُطَاوِلُهُ

وقول بعض شعراء غُستان ، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج ، في
موضع يعرف بالبلقاء :

وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلْقَاءِ ، لَمْ يَكُ مِثْلَهُ

عَلَى الْأَرْضِ ، يَوْمٌ ، فِي بَعِيدٍ ، وَلَادَانِي

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير . وليس بنادر ، كما
زعم ابن مالك .

ومما تأتي « رب » فيه للتقليل ، إتياناً مطرّداً ، الأشعارُ التي في
الألغاز ، والأشعارُ التي يصف بها الشعراء أشياءً مخصوصة بأعيانها ، فإنهم
كثيراً ما يستعملون في أوائلها « رب » مصرّحاً بها ، والواو التي تنوب

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ٥٦ . وينمي : يرفع . والباذخ : الخرف العالي .

مناب « رب » .

ومما جاءت فيه للتقليل قولهم : رَبُّهُ رَجُلًا ، إذا مدحوه . وهذا
تقليل محض ، لا يُتَوَهَّمُ فيه ، لأن الرجل لا يُمدح بكثرة النظر ،
ولأنما يمدح بقلّة النظر ، أو عدمه بالجملة . ولأنما يريدون بقولهم : رَبُّهُ
رَجُلًا ، أنه قليل غريب في الرجال . كأنهم قالوا : ما أقلُّه في الرجال ،
أي : ما أقلُّ نظيره !

وأما ما جاءت فيه « رب » ^(١) ، وظاهره التكثير ، فهو كثير
جداً ، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار . كقول امرئ القيس ^(٢) :
ألا ، رَبُّ يَوْمٍ ، لَكَ ، مِنْهُنَّ ، صَالِحٍ
ولاسيَّما يوماً ، بدارةٍ جُلْجُلٍ

ولسنا نشكّ في أن القائلين بأن « رب » للتقليل قد وقعوا ^(٣) على هذه
المواضع ، التي التكثير فيها ظاهر ، لأنها كثيرة جداً . فواجب على
المنصف أن يتهم رأيهم ، ولا يسرع إلى تخطئتهم ، ويعلم أن لهم في ذلك

(١) في الأصل : ربّ فيه .

(٢) ديوان امرئ القيس ١٠ والمتن ١٤٩ وشرح شواهد ٥٥٨ .

(٣) في الأصل : قد بقوا .

غرضاً ، ينبغي أن يبحث عنه . وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه :
 الاول : أن « رب » في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم
 أن الشيء الذي يكثر وجوده منه ^(١) يقل من غيره . وذلك أبلغ
 في الاختصار .

الثاني : أن القائل قد يقول : « رب عالم لقبت » ، وهو قد ^(٢) اتي
 كثيراً من العلماء ، ولكنه يقال من لقيه ^(٣) تواسعاً .

الثالث : أن الرجل يقول لصاحبه : لا تُعادي فربما سدت .
 وهذا موضع ينبغي أن تكرر فيه الندامة . ولكن المراد أن الندامة
 لو كانت قليلة لوجب أن يُتجنب ^(٤) ما يؤذي إليها ، فكيف وهي كثيرة .
 فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير . وعلى هذا تأول
 النحويون قوله تعالى : ﴿ رَبُّهَا يَوْمَئِذٍ كَفَرُوا وَلَوْ كَانُوا
 مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٥) . وعليه تأول قوم قول امرئ القيس :
 « أَلَا ، رَبُّ يَوْمٍ آتٍ . مَهْنٌ . سَالِحٌ »

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من الأصل .

قال بعضهم : « رب » حرف يكون لتقليل الشيء ، في نفسه ،
[ويكون لتقليل النظير . فالتى لتقليل الشيء ، في نفسه] ^(١) ، كقول
الشاعر ^(٢) :

* أَلَا رَبُّ مَوْلِدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *

والتي لتقليل النظير ، وهي الكثيرة الاستعمال ، كقول الشاعر ^(٣) :

فَإِنْ أَمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رَبُّ قَيْنَةٍ ،

مُنْعَمَةٍ ، أَعْمَلْتُهَا ، بِكَرَانٍ

والمعنى أن كثيراً ، من هذه القينات ، كان لي ، وقلّ مثلها لغيري .
فإن إطلاق النحويين على « رب » أنها تقلل إنما يعنون النظير ، الذي هو
الغالب فيها .

وقال ابن مالك : الصحيح أن معنى « رب » التكثير . ولذا يصلح
« كم » في كل موضع وقعت فيه ، غير نادر . ونسبه هو ، وابن خروف
قبله ، لسببويه . واستدلاً بقوله ^(٤) في باب « كم » : ومعناها معنى « رب » .
وبقوله في الباب ^(٥) : « وأعم آء » « كم » في البحر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه

(١) سقط من الأصل . (٢) انظره في ص ٣٤١ .

(٣) البيت لا مرى القس . وقد معنى في ص ٦٩ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٩١ (٥) الكتاب ١ : ٢٩٣ .

« رب » ، لأن المعنى واحد . إلا أن « كم » اسم ، و « رب » غير اسم .
قال ابن مالك : هذا^(١) نصه ، ولا معارض له في كتابه .

قلت : أما استدلاله بصلاحية « كم » في كل موضع وقعت فيه ،
غير نادر ، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : إن لجور « رب » ،
في تلك المواضع ، نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة
قلة إلى غيره . فتارة يأتي بلفظ « كم » على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ
« رب » على نسبة القلة . وأما قوله « ولا معارض له في كتابه » فغير
مسلم ، لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في « كتابه » فمن عادته ، في
كثير منها ، أن يقول : ورب شيء هكذا . يريد أنه قليل نادر . كقوله
في باب « ما » ، وقد أنشد بيت الفرزدق^(٢) :

* إِذْ هُمْ فُرِيشٌ ، وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ *

: وهذا^(٣) لا يكاد يُعرف ، كما أن « لات حين مناص » كذلك^(٤) .
ورب شيء هكذا .

قال الشلوبين : فكيف يتوهم أنه أراد بقوله « إن معنى كم

(١) في الأصل : وهذا .

(٣) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٢) انظره في ص ٣٢٤ .

(٤) في الكتاب : لا يكاد يعرف .

كعنى رب" أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك؛ قال: وكل من شرح «كتاب سيبويه» لم يقل أحد منهم: إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن «رب» للتكثير. وقد فسّر أبو علي هذا الموضع، فقال: إنما قال «إن» معنى كم كعنى رب، لأنها تشارك «رب» في أنها تقسم صدرًا، وأنها لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المذكور^(١) الواقع بعدها يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد «كم» يدل على كثير، والاسم الواقع بعد «رب» يدل على قليل. وكذا قال ابن درستويه، والرماني، وغيرهما، في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه.

واعلم أن «رب» فيه لغات وله أحكام: وخصائص ينفرد بها عن سائر حروف الجر. ولا بد من ذكر ذلك، على وجه الإيجاز. وفيه مسائل^(٢).

الأولى: في لغات «رب»، وهي^(٣) سبع عشرة لغة. وهي: «رب» بضم الراء، وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء، وتشديدها،

(١) في الأصل: المكرر.

(٢) في الأصل: في مسائل.

(٣) سقطت من الأصل.

مفتوحة . فهذه أربع . و « ربت » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التأنيث
[الساكنة . و « ربت » بالأوجه الأربعة ، مع تاء التأنيث]^(١) المتحركة .
و « رب » بضم الراء ، وفتحها ، مع إسكان الباء . و « رب » بضم الراء والباء
معاً ، مشددة ، ومخففة . و « رُبَّتْ » .

الثانية : مجرور « رُب » « تسمان : ظاهر ، ومضمر . فالظاهر
لا يكون [لا نكرة ، لأن التقليل والتكثير لا يكون]^(٢) في المعرفة .
وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرفة بـ « أل » ، وأنشد قول
الشاعر^(٣) :

رُبَّما الجمَلِ ، المُؤبِّلِ ، فيهِم
والعَنَاجِيعُ ، بَيْنَهُنَّ المِهَادُ

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت لأبي ذؤاد الإيادي . ديوانه ٣١٦ والمقي ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٥
وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٨ وأملئ ابن الشجري ٢ : ٢٤٣ وشرح الفصل
٨ : ٢٩ والمص ٢ : ٢٦ والدرر ٢ : ٢٠ والخزانة ٤ : ١٨٨ . والجمال :
الجماعة من الإبل مع رطتها . والمؤبل : الذي هو للقتية . والعناجيع : جمع
عنجوج ، وهو الفرس الطويلة العنق . وهي من جياذ الخيل . والمهاد :
جمع مهر .

بجر « الجامل » وصفتِه . فإن صحت الرواية حمل على زيادة « أل » .

وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره ^(١) ، نحو : ربُّ رجلٍ وأخيه . وإنما اغتُفِرَ ذلك في المعطوف لأنها لم تباشره . قيل : وشرط ذلك أن يكون المعطف بالواو .

وحكى الأصمعي : ربُّ أبيه وربُّ أخيه ، على نية الانفصال ^(٢) . وهو نادر .

والضمير يلزم أن يكون مُبهِماً مفسّراً بنكرة ، متأخرة ، منصوبة على التمييز . نحو : ربُّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ . وهذا للضمير يلزم الأفراد ، والتذكير ، استغناءً بتثنية تمييزه ، وجمعه ، وتأنيته . نحو : ربُّهُ رَجُلَيْنِ ، وربُّهُ رَجُلًا ، وربُّهُ امْرَأَةً . وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيته ، فيطابق التمييز . نحو : ربُّبها رَجُلَيْنِ ، وربُّبهم رَجُلًا ، وربُّبها امْرَأَةً . حكوا ذلك ، نقلاً عن العرب . وقال ابن عصفور : إنهم أجازوا ذلك قياساً . وليس كما قال .

(١) في الأصل : مصافاً إلى مجروره .

(٢) قال الأصمعي لأعرابية : ألملان أب أو أخ ؟ قالت : رب أبيه ورب أخيه .

تريد رب أب له ورب أخ ، تقديرًا للانفصال . انظر المجموع ٢ : ٢٦ .

واختلف في هذا الضمير المجرور بـ «رُبَّ» . فذهب كثير ، منهم الفارسي ، إلى أنه معرفة ، ولكنه جرى مجرى النكرة ، في دخول «رُبَّ» عليه ، لما أشبهها في أنه غير معين . وذهب قوم إلى أنه نكرة . وبه قال الزمخشري ، وابن عصفور .

الثالثة : ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر ، إما بمفرد ، نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ ، وإما بجملة ، نحو : رُبَّ رجلٍ لقيته . فـ «لقيته» جملة في موضع خفض ، على الصفة . قال بعضهم : لأن المراد التقليل . وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل . ولأنه لما أكثر حذف عاملها ، ألزموها الصفة ، لتكون الصفة كالموض من حذف العامل . وذُكر في «البيسط» ^(١) أن وجوب وصفها رأيُ البصريين .

وذهب الأخفش ، والفراء ، والزمخشري ، وابن طاهر ، وابن خروف ، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها . وهو ظاهر مذهب سيبويه ،

(١) البسيط: كتاب في شرح الكافية . ألفه ركن الدين حسن بن محمد الأسترايذي الحسني . وله ثلاثة شروح على الكافية . أكرها يسمى البسيط . وتوفي سنة ٧١٥ . بنى الوعاء ١ : ٥٢١ .

واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد . واستدل من لم يلتزمه بالسمع ، مع ضعف ما عتل^(١) به الملتزمون . قال ابن مالك : وهو ثابت ، بالنقل الصحيح ، في الكلام الفصيح . وأنشد أبياتا ، منها قول أم معاوية^(٢) :

يَا رَبُّ قَاتِلِي ، خُذَا : يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ

ولقائل أن يقول: الموصوف، في هذا البيت ، محذوف ، تقديره: يَا رَبِّ امْرَأَةٍ قَاتِلَةٍ . وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها ، لأن جميعها صفات .

الرابعة : من خصائص «رُبِّ» ، عند أكثر النحويين ، أن الفعل الذي^(٣) تتعلق به يجب أن يكون ماضيا . تقول : رب رجلٍ كريمٍ لقيتُ . ولا يجوز «سألتي» . وإنما لم يضي فعلها ، لأنها جواب فعل ماضٍ . وقيل : لأنها للتقليل ، فأولوها الماضي ، لأنه قد تحققت قلته .

(١) ب : ما عله .

(٢) وهي هند بنت عتبة . المنقي ١٤٦ وشرح شواهد ٤١٠ والمجمع

٢٨ : ٢ والدرر ٢٢ : ٢ وسيرة ابن هشام ٣٩٠ . ٢ .

(٣) في الأصل : الي .

وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً . ومنع أن
يكون مستقبلاً . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون
ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، والمضي أكثر . وهو اختيار ابن مالك .
فن وقوعه مستقبلاً قول جعدر^(١) :

فإن أهلك فرُبّ فتى سيبكي
عليّ ، مُهذّبٍ ، رخص البنانِ
ومن وقوعه حالاً قول الشاعر^(٢) :

ألا رُبّ من تفتشه ، لك ناصح
ومؤتمن ، بالغيّب ، غير أمين
وثوّل بيت جعدر ، على أنه من حكاية المستقبل ، بالنظر إلى المضي .
كأنه قال : فرُبّ فتى بكى عليّ فيما مضى ، وإن كنت لم أهلك ، فكيف يكون
بكاؤه إذا هلك ؟ كقولك : لم تركت زيدا وقد كان سيمطيك . وقيل : هو على

(١) جعدر بن مالك . المني ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٧ والأمازي ١ : ٢٨٢
وابن عساكر ٣ : ٦٣ ومعجم البلدان (حجر) والبحر ٥ : ٤٤٤ .
والرخص : اللين .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧١ والمجمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢١ .

إضمار القول ، أي : أقول فيه سييكي . هذا إذا جُعل «سييكي» جواب
« رب » . وأما إن جُعل صفةً مجرورها ، والجواب محذوف ، أي : لم
أقضِ حقه ، فلا إشكال .

الخامسة : مذهب الجمهور أن « رب » تتعلق بالفعل ، كسائر
حروف الجر غير الزوائد . وذهب الرماني ، وابن طاهر ، إلى أنها لا تتعلق
بشيء . قال بعضهم : وتجري « رب » ، مع إفادتها التقليل ، مجرى اللام
المقوية للتعمية ، في دخولها على المفعول به .

السادسة : من خصائص « رب » أنها يلزم تصديرها .
فلا تتعلق إلاّ بمتأخر عنها ، كقولك : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ . فوضع
المجرور بها نصب ، كما يكون موضع المجرور ، في قولك : يزيدٍ مررتُ .
ولمّا وجب^(١) تصديرها ، لأنّ التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه
ما في حيزه .

السابعة : من خصائصها أيضاً أن عاملها يكثر حذفه ، لأنها
جواب لمن قال لك : ما لقيتَ رجلاً عالمًا . أو قدرّت أنه يقول^(٢) .

(١) في الأصل : نصب .

(٢) ب : يقوله .

فتقول في جوابه : ربّ رجل عالم ، أي : قد لقيت . قال ابن عيش^(١) :
ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : لا يجوز
إظهاره ، إلاّ في ضرورة شعر^(٢) .

الثامنة : من خصائص « ربّ » أنها قد تحذف ، ويبقى عملها .
ولا يكون ذلك في غيرها ، إلاّ نادراً . قال ابن مالك^(٣) : يُجرّد « ربّ »
محذوفة^(٤) بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد « بل » أقل^(٥) ،
ومع التجرد أقلّ .

قلت : تقدم^(٦) ذكر الجرّ بها بعد الواو ، والفاء ، و « بل » ،
والخلاف في ذلك . ومثال الجرّ بها ، مع التجرد من هذه الأحرف ،
قول الراجز^(٧) :

(١) شرح المفصل ٨ : ٢٨ - ٢٩ .

(٢) في شرح المفصل : ضرورة الشعر . (٣) التسهيل ١٤٨ .

(٤) سقطت من الأصل . (٥) في التسهيل : قليلاً .

(٦) سقطت من الأصل .

(٧) كذا ، وهو ليس من الرجز . بل صدر بيت بلجيلة بثينة ، عجزه :

كيدتْ أفضي الحياه ، من جليلة

ديوانه ١٨٨ والمتي ١٢٩ و ١٤٥ و شرح شواهد ٣٦٥ و ٤٠٣ والأمازي

١ : ٢٤٣ والأعاني ٨ : ٩٤ و ١٩ : ١١٢ والسيبي ٣ : ٣٣٩ والسمط ٥٥٧

والخرانة ٤ : ١٩٩ .

* رِسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ *

أراد: ربّ رِسْمِ دَارٍ^(١). فحذف « ربّ »، وأبقى عملها . وقول ابن مالك « إن الجرّ بها محنوفة »، بمد الفاء، كثيرٌ فيه نظرٌ، لأنه لم يرد إلاّ في بيتين، كما قال بعضهم . ولعله أراد بالنسبة إلى « بل » .
التاسعة : قد تُزاد « ما » بعد « ربّ » كاقّة ، وغير كاقّة .
فتألفها ، كاقّة ، قول الشاعر^(٢) :

رُبَّمَا الْجَامِلُ ، الْمُؤَبَّلُ ، فِيهِمْ

وَالْمَنَاجِيحُ ، بَيِّنُهُ الْمِهَارُ

والبيت لأبي دؤاد الإيادي . والجميل : القطيع من الإبل مع رعاتها^(٣) .
والمؤبّل : المُحَدِّدُ لِلْقِنِيَةِ . يقال : إبلٌ مؤبّلةٌ ، إذا كانت للقينية .
والمناجيجُ : جِيَادُ الْخَيْلِ . والمِهَارُ : جمع مُهْر . ومثلها ، غير كاقّة ،
قول الشاعر^(٤) :

(١) سقطت من الأصل . (٢) انظره في ص ٤٤٨ .

(٣) سقطت « مع رعاتها » من الأصل .

(٤) عدي بن الرعلاء . المنى ١٤٦ وشرح شواهد ٤٠٤ والأزهية ٨٠ و ٩٤

والأصمعيات ١٧٠ وحماسة ابن الشجري ١٩٤ ومعجم الشعراء ٨٦ وأمالى

ابن الشجري ٢ : ٢٤٤ والمني ٣ : ٣٤٣ والمجمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٤١

والخزانة ٤ : ١٨٧ . والرواية : دون بصرى . وبصرى : اسم موضع .

رُبَّمَا ضَرْبَةً ، بِسَيْفٍ ، صَقِيلٍ
 بَيْنَ بُصْرَى ، وَطَمَنَةَ ، نَجْلَاءِ
 وزيادتها كآفةً أكثر^(١).

واعلم أن مذهب^(٢) المبرد ، ومن وافقه ، أن «رب» إذا
 كُفِّت بـ «ما» جاز أن يليها الجلتان : الاسمية ، والفعلية . فالاسمية
 كالبيت السابق . والفعلية كقوله تعالى ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ
 كَفَرُوا ﴾^(٣) . وإلى هذا ذهب الزنجشيري . وذهب سيبويه ، فيما نقل
 بعضهم عنه ، إلى أن «رب» إذا كُفِّت بـ «ما» لا يليها إلا الجملة
 الفعلية . قيل : وهو مذهب الجمهور . وتأولوا البيت المتقدم على أن
 «ما» نكرة موصوفة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ،
 والجملة صفة «ما» . على هذا تأوله الفارسي ، وابن عصفور . قال ابن
 مالك : والمصحح أن «ما» في البيت زائدة كآفة ، هيأت «رب»
 للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الفعلية .

العائدة : إذا وقع الفعل المضارع بعد «رُبَّمَا» صرفت معناه
 إلى الماضي^(٤) ، نحو : رُبَّمَا يَقُومُ زيد ، أي : رُبَّمَا قام زيد . وإنما صرفت

(٢) الحبر : ٢ .

(١) في الأصل : من مذهب .

(٣) في الأصل : الماضي .

معنى المضارع إلى الماضي ، لأنها قبل اقترانها بـ «ما» مستعملة في الماضي ،
فاستصحب لها ذلك بعد الاقتران . و «ما» للتوكيد ، وليست بناقلة
من معنى إلى معنى . قال أبو علي : لما كانت «رب» لما مضى وجب
أن تكون «ربما» أيضاً كذلك .

قال بعضهم : وقد أولعت العامة ، بإدخالها على المستقبل ، نحو :
ربما يقوم زيد . وأما قوله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا
مُسْلِمِينَ﴾ فظاهره الاستقبال ، وتأولوه^(١) على تقدير «ربما ود» ،
جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي ، لمصدق الموعود به ، ولقصد التقريب
لوقوعه . فجعل ، وإن كان غير واقع ، كأنه واقع مجازاً .

وقال بعضهم : قد جاء الفعل بعدها مفتوحاً^(٢) بحرف التنفيس ،
نحو^(٣) :

* فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فِتًى سَيَبْكِي *

فعل هذا ، يحیی الاستقبال بعدها قليلاً . وتحمل الآية على ذلك ، لأن

(١) في الأصل : وتأوله .

(٢) ب : مفتحة . وسقطت من الأصل و ج .

(٣) انظره في ص ٤٥٢ .

في التخريج المذكور نكتفاً، إذ مآله إلى أنه عبّرَ بالمستقبل عن ماضٍ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل . والله أعلم .

سوف

حرف تنفيس، يختصّ بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، كالسين . وفيه لغات، حكاها الكوفيون، وهي : سَفَ ، وَسَوْ ، وَسَيْ . وأنشدوا^(١) :

فإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونْ فَقَدِي
وإنْ أَسْلَمْ يَطِيبْ لَكُمْ ، المعاشُ

وقال بعضهم : هذا البيت شاذ، وحذف الفاء منه للضرورة . قلت : نقل الكسائي، عن أهل الحجاز « سَوْ أَفْعَلْ » ، بحذف الفاء في غير ضرورة^(٢) . فدلّ على أنها لغة . وقد^(٣) تقدّم الخلافُ في أن السين،

(١) حاشية الهمامي ٢٨٧ : ١ والمجمع ٧٢ : ٢ والدرر ٨٩ : ٢ وحاشية المسوقي ١٥١ : ١ . وفي الأصل وج : « تمحوت - بعدي » . وكذلك كانت في ب إلا أنها صوّتت كما أثبتنا .

(٢) في الأصل : الضرورة (٣) سقطت من الأصل .

في نحو « ستفعل » ، أصل برأسه ، أو فرع مقتطع من « سوف » .

وهل « سوف » أبلغُ في التنفيس من السين ، أو هاسيانِ ؟
في ذلك خلاف . ومذهب البصريين أن « سوف » أبلغ . واختار ابن
مالك استواءهما في ذلك . وتقدمت الإشارة إلى هذا ^(١) .

مسألة

ذكر بعض النحويين لـ « سوف » موضعاً ، لا تدخل فيه
السين ، وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على « سوف » ، نحو
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٢) ، ولا يكون ذلك
في السين . قال ^(٣) : لثلاث يجتمع حرفان ، على حرف واحد ، مفتوحان
زائدان ، على الكلمة . ولشدة اتصال بعضها ببعض ، واتصالها بالكلمة ،
ربما أدى ذلك ، في بعض الكلمات ، إلى اجتماع أربع متحركات
وأكثر ^(٤) ، نحو : لَسَيَجِدُ ^(٥) ، وَلَسَيَتَعْلَمُ ^(٦) ، فتقل الكلمة .

(١) في الأصل : ذلك . (٢) الضحى : ٥ .

(٣) نقل اللغامي هذا القول في حاشيته على المغني ١ : ٢٨٢ .

(٤) سقطت من الأصل ومن حاشية اللغامي .

(٥) في الأصل وسائر النسخ : ليسجدوا . وسقطت من حاشية اللغامي .

(٦) في حاشية اللغامي : لسيترككم .

ولذلك سكن آخر الفعل ، مع الفاعل ، أو ما في حكمه . نحو : ضربتهُ .
وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل . فطرحوا دخول اللام على السين ،
لذلك .

قلت^(١) : وقد سُمع وقوع السين في موضع ، لم تُسمع فيه
« سوف » ، وهو خبر « عسى » . فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع
« أن » ، لأنها نظيرتها في الاستقبال ، في قول الشاعر^(٢) :

عَسَى طَيْبِيٌّ مِنْ طَيْبِيٍّ ، بَعْدَ هَذِهِ
سَهْطَفِيٍّ غُلَاتِ الْكُلْسِي ، وَالْجَوَانِحِ

وهذا شاذٌ ، لا يقاس عليه ، والله أعلم .

(١) نقله الدماميني في حاشيته على المفتي ١ : ٢٨٢ .

(٢) قسم نرواحه . المفتي ١٦٤ وشرح شواهد ١٤٥ والمصل ١٤٩ وشرحه
١١٨ : ٧ و ١٤٨ : ٨ والمؤتلف والمختلف ١٢٧ والمجمع ١ : ١٣٠ وشرح
الجماسة للمرزوقي ٩٦٠ والتبيري ٣ : ١٢ والنور ١ : ١٠٧ وحاشية
الدماميني ١ : ٢٨٢ والخزانة ٤ : ٨٧ . والنلة : شدة المطش . استمارها
لما في نفسه من الألم والقيظ .

عَدَا

لفظ مشترك، يكون حرفاً، وفعلًا^(١). وهو، في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كان حرفاً جرّ المستثنى، وإذا كان فعلًا نصبه. فتقول: قام القوم عدا زيداً، بالنصب والجر، على ما ذكر في «خلا». وتعيّن فعليته بمد «ما» المصدرية، كما تقدّم. والتزم سيويوه فعلية «عدا»، ولم يذكر أنها تكون حرفاً، لأن حرفيته قليلة. وقد حكى حرفيته غير^(٢) سيويوه، من الأئمة، فوجب قبولها.

والكلام على ما يتعلق به إذا كان حرفاً، وعلى محلّ جملته إذا كان فعلًا، كما تقدّم في «خلا». فلا معنى لإعادته، والله أعلم.

عَبَسَ

ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف. وتقله بعضهم عن ابن السراج. وحكاه أبو عمر الزاهد، عن ثعلب. وذهب الجمهور إلى أنه فعل، وهو الصحيح. والدليل على فعليته اتصال ضائر الرفع البارزة

(١) ب و ج: وإسمًا

(٢) في الأصل: عن.

به، نحو: عَسَيْتُ، وَعَسَيْتُمْ، ولحاقُ تاءِ التَّأْنِيثِ له، نحو: عَسَتْ هُندُ أَنْ تقومَ.

وهو فعل لا يتصرف، برد للرجاء والإشفاق. وقد اجتمع في قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا، وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ. وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا، وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾^(١). وعملها، في الأصل، عمل «كان». إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً، والأكثر افتراءه بـ «أن». وقد تحذف، كقول الشاعر^(٢):

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ، قَرِيبٌ

وجهور البصريين على أن حذف «أن» من خبر «عسى» ضرورة.

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) هدية من حُرم. المني ١٦٤ وشرح شواهد ٢٧٧ و ٤٤٣ والأمل ٧١: ١ والآل ٢١: ١٦٩ وحامسة ابن النجري ٢٢٨ ومعجم النعمان ٤٨٣ والعقد العريد ٣: ١٨٢ وحلمة البحري ٢٢٤ والخامسة البصرية ١: ٤٤ والكتاب ١: ٤٧٨ وشرح ابن عفيف ١: ٢٩١ والمصل ١٢٢ وشرحه ٧: ١١٧ وأوضح المسالك ١: ٢٢٤ وشرح الأشموني ١: ٤٣٧ والميني ٢: ١٤٨ والمزاة ٤: ٨١ ورجة الأمل ٢: ٢٤٣ والمقتضب ٣: ٧٠ والجمع ١: ١٣٠ والدرر ١: ١٠٦.

وظاهر كلام سيويه أنه لا يختص بالشعر .

وقد ندر وقوع خبرها مفرداً ، في قول الزّباء^(١) « عَسَى
الغَوِيرُ أَبْؤُوساً » ، وقول الشاعر^(٢) :

أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ ، مُلْحَاحاً ، دَائِماً
لَا تُكْثِرَنَّ ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِغاً

واعلم أن « عسى » لها أحوال :

الأول : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مجزئاً من « أن » . وهو
قليل ، كما سبق . ولا إشكال في أن الفعل خبرها ، وهي حاملة عمل
« كان » .

الثاني : أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ « أن » . وهذا هو
الكثير . واختلف ، في إعرابه ، على ثلاثة مذاهب :

-
- (١) مثل يضرب للرجل ، يقال له : لعل انشرباء من قبيك . الكتاب ١ : ٤٧٨
والمقتضب ٣ : ٧٠ وجمع الأمثال ٢ : ١٧ . والغوير : تصغير الغار .
والأبؤوس : جمع بؤس . وهو التمر . تريد : لعل التمر يأتيكم من الغار .
- (٢) رؤبة . ديوانه ١٨٥ والمقي ١٦٤ وشرح شواهد ٤٤٤ وشرح ابن عقيل
١ : ٢٨٨ والحزاة ٤ : ٧٧ والمجمع ١ : ١٣٠ والبر ١ : ١٠٧ .

أحدها : أن « عسى » عاملة عمل « كان » أيضاً ، و « أن »
والفعل ^(١) في موضع خبرها . قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، لأن
العرب لما نطقوا به ، على الأصل ، نطقوا به اسم فاعل ، كما تقدم في
المثّل ، والبيت .

وثانيها : أن « عسى » ، في ذلك ، ليست عاملة عمل « كان » .
بل المرفوع بها فاعل ، و « أن » والفعل في موضع نصب على المفعولية ،
والفعل ^(٢) مضمّن معنى : قاربَ . فإذا قلت : عسى زيد ^(٣) أن
يقوم ، فالتقدير : قاربَ زيدُ القيام . أو يكون « أن » والفعل منصوباً ،
على إسقاط الخافض . وهذا مذهب سيويه ، والمبرد . ووجهه أن
« أن » والفعل مقدّر ^(٤) بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة .
وأجيب عنه بأن المصدر قد يخبر به ، على سبيل المبالغة .

وثالثها : أن « أن » والفعل بدل اشتمال من فاعل « عسى » .
وهو مذهب الكوفيين . قال صاحب « البسيط » : وأظنّ قولهم مبنياً
على أن هذه الأفعال ليست ناقصة . فيكون المعنى عندهم : قاربَ
قيامُ زيدٍ . ثم قدمت الاسم ، وأخرت المصدر ، فقلت : قاربَ

(١) في الأصل : وأن - الفعل .
(٢) أي : عسى .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) ب وجود : تقدّر .

زيدٌ قيامه^١. ثم جعلته بـ «أن» والفعل. ويحتج، على هذا، بقولهم :
عسى أن يقوم زيدٌ، وأن هذا هو الأصل، وهي تامة. ثم إن تقدم
الاسم فهو على البدل، حملاً لها على طريقة واحدة.

ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون، بوجهين : أحدهما أنه إبدال
قبل تمام الكلام. والآخر أنه لازم، والبدل لا يكون لازماً.

واختار ابن مالك في «شرح التسهيل» أن «عسى» في ذلك^(١)
ناقصة، والمرفوع اسمها، و«أن» والفعل بدل اشتغال سد مسد جزائي
الإسناد. ونظَّره بقراءة حمزة ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا
ثُمِّلِيَ لَهُمُ﴾^(٢) بالخطاب، على أن يكون «أنما» بدلاً من «الذين»،
وسد مسد المفعولين.

الثالث : أن يُسند إلى «أن» والفعل، فلا يُحتاجَ حيثُذ إلى
خبر. ومقتضى كلام بعض النحويين أنها تكون، إذ ذاك، تامة كما
تكون «كان» تامة. وقال ابن مالك : الوجه عندي أن تُجعل «عسى»
ناقصة أبداً. فإذا أُسندت إلى «أن» والفعل وَجَّهَتْ بما وَجَّهَ به
وقوع «حَسِبَ» عليها، في نحو ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنُ

(١) سقط «في ذلك» من الأصل. (٢) آل عمران : ١٧٨.

يُشْرَكُوا^(١). فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها، لا تخرج «عسى» عن أصلها، بمثل ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا^(٢)﴾. بل يقال في الموضعين: سَدَتْ «أَنْ» والفعل مسدّد الجزمين.

الرابع: أن يتصل بـ «عسى» الضمير الموضوع^(٣) للنصب، نحو: عَسَانِي، وَعَسَاكَ، وَعَسَاهُ. ومنه قول الشاعر^(٤):

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا، إِذَا مَا
تُنَازَعُنِي: لَمَلَّتِي، أَوْ عَسَانِي
وقول الآخر^(٥):

* يَا أَبَتَا، عَلَيْكَ، أَوْ عَسَاكَ *

- (١) المنكوت: ٢. (٢) البقرة: ٢١٦. وراد في الأصل هنا شيئاً.
(٣) ب و ج: الرفوع.
(٤) عمران بن حطان. الكتاب ١: ٣٨٨ والمقتضب ٣: ٧٢ والخصائص ٣: ٢٥ والفصل ٥٥ وشرحه ٣: ١٠ و ٧: ١٢٣ والمقرب ١: ١٠١ وأوضح المسالك ١: ٤٣٩ وشرح الخوارج ٢٠ والميني ٢: ٢٢٩ والخزانة ٢: ٤٣٠.
(٥) رؤية: ديوانه ١٨١ والكتاب ١: ٣٨٨ والخصائص ٢: ٩٦ والمقتضب ٣: ٧١ والميني ١٦٢ وشرح شواهد ٤٤٣ وأمالى ابن الشجري ٢: ١٠٤ وشرح سقط الرند ٧١٤ وشرح الفصل ٣: ١٢٠ و ٧: ١٢٣ والميني ٤: ٢٥٢ والخزانة ٢: ٤٤١ والمجم ١: ١٣٢ والفرر ١: ١٠٩.

وهذا من المواضع المشكلة ، لأن حق الضمير المتصل بـ « عسى » أن يكون بصيغة المرفوع ، كما ورد في القرآن ، نحو ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾^(١) ، لأنها ترفع الاسم . فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه . وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها مذهب سيويه . وهو أن « عسى » ، في ذلك ، محولة على « لعل » في العمل . فالياء وأخواتها في موضع نصب اسمها لها ، و « أن » والفعل في موضع رفع^(٢) خبراً لها .

وثانيها مذهب المبرد : أن « عسى » باقية على أصلها ، ولكن انعكس الإسناد ، فجعل الخبر عنه خبراً . فالياء في موضع نصب خبراً لـ « عسى » تقدم ، و « أن » والفعل في موضع رفع اسمها لها .

وثالثها مذهب الأخفش : أن « عسى » باقية على رفعها الاسم ، ونصبها الخبر ، ولكن ضمير النصب ، الذي هو الياء وأخواتها ، وضع موضع المرفوع . فهو نائب عنه^(٣) ، و « أن » والفعل في موضع نصب خبراً لها ، كما كان .

(١) محمد : ٢٢ .

(٢) في الأصل : نصب .

(٣) سقطت من الأصل .

ورابعها مذهب السيراقي : أن « عسى » في قولهم : عَسَاكَ ،
وعَسَايَ ، حرف تامل عَمَلٌ « لعل » . وضعف بأن فيه اشتراك فعل
وحرف في لفظ واحد .

واختار ابن مالك . رحمه الله ، مذهب الأخفش ، لسلامته من
عدم النظر . إذ ليس ^(١) فيه إلا نيابة ضمير ، غير موضوع للرفع ،
عن موضوع له . وذلك موجود ، كقول الراجز ^(٢) :

مانَ الزَّبيرِ ، طالما عَصَيْكَ
وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

ولأن نيابة المرفوع موحودة ، في نحو : ما أنا كَأَنْتَ . ولأن العرب
قد تقتصر على « عَسَاكَ » ونحوه . فلو كان في موضع نصب لزم الاستغناء
عنه ومنصوبه ، ولا نظير لذلك . ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل

(١) في الأصل : وليس .

(٢) رحل من حجر . المعنى ١٦٤ وشرح سواهده ٤٤٦ والوارد ١٠٥ وسر
الصناعة ١ : ٢٨١ والإبدال ١ : ١٤١ وأما الزحاجي ٢٣٦ وشرح
الشافية ٣ : ٢٠٢ وشرح سواهدها ٤٢٥ والمتع ٤١٤ وشرح الأشموني ١ : ٦١١
وحشية المباني ٤ : ٢٨٣ والحزاة ٢ : ٢٥٧ واللسان والتاج (قفا) .

على حرف ، في العمل ، ولا نظير لذلك . انتهى ما ذكره ابن مالك مختصراً .

وقال غيره : مذهب سيبويه هو الصحيح . ويُبطلُ مذهبَ الأحفش تصریحُهم بالاسم .^(١) موضع « أن » والفعل ، في مثل هذا التركيب مرفوعاً ، كقوله^(٢) :

فَقُلْتُ : عَسَاها نارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّها
تَشَكَّى ، فَأَتِي نَحْوَها ، فَأَعُوذُها

وأما ما ذكره ابن مالك ، من نبأه الكاف عن التاء في « عصيكا » ، فليس كذلك . بل الكاف فيه بدل من التاء ، كما نص عليه أبو علي وغيره . وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن آخرُ الفعل ، لأجله ، كما لم يسكن في « عساكا »^(٣) . وأما النياة في نحو « ما أنا كَأنت » فذلك لملة أن الكاف لا تدخل على الضمير المحرور ، فاحتيج للنياة . وأما علة الإقتصار على المنصوب فالجمل^(٤) على « لعل » .

(١) راد في الأصل : في .

(٢) صحر بن جند . المنى ١٦٥ وشرح شواهد ٤٤٦ والجمع ١ : ١٣٣ والدرر ١ : ١١٠ والأعالي ٢٣ : ٤٢ . وكأس : اسم امرأة . وتشكى : تشكى .

(٣) ب و ج : عساك . (٤) في الأصل : فالجمل .

قلت^(١) : ذكر الفارسي في « التذكرة » أن قوله :

* يَا أَبْتَا ، عَلَّكَ ، أَوْ عَسَاكَ *

على حدّ « إِنْني عَسَيْتُ صَائِماً » ، في أن الفاعل مضمّر في الفعل ، والكاف هو الخبر ، كما أن « صَائِماً » هو الخبر ، وإن خالفه في أنه معرفة و « صَائِماً » نكرة^(٢) . وهذا تخريج غريب . والكلام على هذه المسألة يستدعي بسطاً ، لا يليق بهذا الكتاب . فليقتصر على هذا القدر . فإن فيه كفاية . والله سبحانه أعلم .

على

التي تجرّ ما بعدها فيها خلاف . فشهور مذهب البصريين أنها حرف جر ، إلا إذا دخل عليها حرف الجر . كقول الشاعر^(٣) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ، بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا
تَصِلُ ، وَعَنْ قَبِيضٍ ، بِزِيَاةٍ ، مَجْهَلِ

(١) انظر حاشية الهمامي ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) في الأصل : وأن صائماً نكرة .

(٣) مزاحم العقيلي . المتن ١٥٦ وشرح شواهد ٤٢٥ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢٤ =

فـ « على » في هذا اسم بمعنى : فوق .

وزاد بعضهم أنها تكون اسماً في موضع آخر^(١) ، وهو قول الشاعر^(٢) :

هَوِّنْ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكُفِّ الْإِلَهِ سَقَادِرُهَا

وما أشبهه ، لأنها لو جُمِلت حرفاً في ذلك لأدّى إلى تمدّي فعلِ
المُخاطَبِ إلى ضميره المتصل . وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب ،

= والتخصّص ٥٧:١٤ والاقتضاب ٤٢٨ وشرح أدب الكاتب ٣٤٩ والمجم ٣١:٢
والدرر ٣٦ : ٢ والكتاب ٣١٠ : ٢ وشرح المصنوع ٣٩:٨ والكامل ٢٤٤
والعيني ٣ : ٣٠٩ وممعن المقاييس ٤ : ١١٦ والمقتضب ٣ : ٥٣ والخزانة
٤ : ٢٥٣ . يصف قطاة . والضمير في « عليه » لمرحها . والعلم : مدة
صبرها عن الماء . وتصل : تصوت أحشاؤها من اليس . القيص : قشرة
البيض العليا . والزرء : ما غلظ من الأرض وارتفع . والمهل : التي
لا يهتدى فيها .

(١) في الأصل : بموضع .

(٢) الأعور الشني . الكتاب ١ : ٣١ والمقتضب ٤ : ١٩٦ والنفي ١٥٦ وشرح
شواهد ٤٢٧ والمجم ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٣ و ٣٧ والخامسة
البصرية ٢ : ٢ .

وما حُمل عليها. ونقل بعضهم أن هذا مذهب الأخفش. فإنه قال
باسميتها في نحو: سَوَّيتُ عليّ ثيابي.

قال الشيخ أبو حيان: ولا يلزم في نحو «هَوَّيتُ عليك» ولا
في «^(١) سَوَّيتُ عليّ» أن تكون اسماً. فإنه قد ورد مثل هذا التركيب
في «إلى»، نحو قوله تعالى ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ﴾ ^(٢)، ﴿وَاضْمُتْ
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ ^(٣). ولا نعلم خلافاً في حرفة «إلى»، فيُخرجُ
«هَوَّنَ عليك» ومحوه على ما خُرجَ عليه «وهزيتُ إليك».

قلتُ: تقدم مثل هذا في «عن». وذكرْتُ ثمَّ ما يُخرجُ
عليه «وهزيتُ إليك» ^(٤). ولقائل أن يقول: إن «عن» و«على»
قد ثبتت اسميتُّها بدخول «من»، فلم يُحتج فيها إلى تأويل، يخالف
الظاهر، بخلاف «إلى». وتقدم ^(٥) ذكر مذهب الفراء، في أن
«عن» و«على» حرفان، إذا دخلت «من» عليهما.

-
- (١) سقطت من الأصل.
(٢) القصص: ٣٢.
(٣) سقط «ودكرت ... إليك» من ب و ج و د. وانظر ص ٢٤٤ - ٢٤٥.
(٤) اطرص ٢٤٣.

وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزيدي^(١)،
وابن معزوز، والشلوبين في أحد قولي، إلى أنها اسم، ولا تكون
حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيويه.

[قلت: صرح سيويه^(٢) بهذا في «باب عدّة ما يكون عليه
الكلام»^(٣). فيل: ويحتمل التأويل على أن يريد: ولا تكون إلا
ظرفاً، إذا كانت اسماً. لأنه نص، في أول الكتاب^(٤)، على أن «على»
حرف، لأنه ذكر فيما يتعدى إلى مفعولين^(٥)، أحدهما بحرف الجر،
قول الملتبس^(٦):

* آليتَ حبَّ العراقِ، الدهرَ، أطمعهُ *

أي: على حبِّ العراقِ [٧].

وقد تحصل في «على» الجارة، مما ذكرته، أقوال أحدها: أنها

(١) في الأصل: والريدي.

(٢) سقط «قلت صرح سيويه» من د. وفي الكتاب ٢: ٣١٠ يقول سيويه
في ط: «وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفاً».

(٣) في الكتاب: الكلم. انظر ٢: ٣٠٤.

(٤) الكتاب ١: ١٦ - ١٧. (٥) د: المفعولين.

(٦) عجزه:

والحبُّ يا كلُّهُ، في القرية، الشوس

ديوان التمس ٩٥ والكتاب ١: ١٧ والمخصص ١٥١: ٧ والثني ٥٥٠: ٦.
(٧) سقط من الأصل وج.

حرف ، في كل موضع . وهو قول الفراء . والثاني : أنها اسم ، في كل موضع . وهو قول ابن طاهر ، ومن وافقه . والثالث : أنها حرف ، إلا في موضع واحد . والرابع : أنها حرف إلا في موضعين . وبه جزم ابن عصفور ، وهو قول الأخفش .

وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر ، ونصب ما بعدها ، كقول الشاعر^(١) :

تَحِنُّ ، فْتُبْدِي مَا بِهَا ، مِنْ صَبَابَةٍ
وَأَخْنِي السَّيِّئِ ، لَوْلَا أَسَى لَقَضَانِي
أي : لقضى علي . وقد أجاز الأخفش ذلك ، في قوله تعالى ﴿ لَأَقْصِيَنَّكَ اللَّهُ عَنْهُ ﴾ .
لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ^(٢) ، أي : على صراطك . واستدل أيضاً ،
على حرفيتها ، بمجواز حذفها مع الضمير في الصلة ، كقول الشاعر^(٣) :
وإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ ، يُشْتَفَى بِهَا
وَهُوَ ، عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ ، عَقَمُ

- (١) عروة بن حزام . المنى ١٥٢ وشرح شواهد ٤١٤ وديل الأمالي ١٥٨
والمع ٢ : ٢٩ والدرر ٢ : ٢٢ . والأسي . جمع أسوة ، وهي القدوة .
(٢) الأعراف : ١٥ . وسقطت « المستقيم » من الأصل .
(٣) الهمداني . المنى ٤٨٥ وشرح شواهد ٨٤٣ والخزانة ٢ : ٤٠٠ .

أي : صبه الله عليه . ولو كانت اسماً لم يجز فيها ذلك .

فإن قلت : إذا قلنا باسميتها فهل ^(١) هي معربة أو مبنية ؟ قلت : ذكر بعضهم أنها معربة ، عند من قال : إنها لا تكون إلا اسماً . وأما من جوز فيها ، إذا كانت حرفاً ، أن تنتقل إلى الاسمية ، بدخول « من » ، أو على مذهب الأخفش ، في محو : سَوَّيتُ عليّ ثيابي ، فقال بعضهم : هي إذ ذاك معربة . وقال أبو [محمد] القاسم بن القاسم : هي مبنية ، والألف فيها كألف « هذا » .

واعلم أن « على » قد تكون فعلاً ، من العلوة ، ترفع الفاعل . كقوله تعالى ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، وأمر هذا يتن . وليست من الحرفية في شيء ، إلا في الصورة .

وأما « على » الاسمية فقال ابن عيش ^(٣) : يختلف فيها ؛ فذهب أبي العباس ^(٤) ، وجماعة ، أنها على الاشتراك اللفظي فقط ، لأن الحرف لا يُشتق ولا يُشتق منه . فكل واحد من هذه الثلاثة ^(٥) مَبْنِيٌّ

(١) في الأصل : هل . (٢) القصص : ٤ .

(٣) شرح المصل ٨ : ٣٩ .

(٤) في شرح الفصل : فأما التي هي اسم فختلف فيها . فذهب أبو العباس .

(٥) أي : الحرفية والاسمية والفعلية .

لصاحبه إلا من جهة اللفظ . وقال قوم : الأصل ^(١) أن تكون حرفاً .
ولما كثر استعمالها ، فشُبِّهَتْ في بعض الأحوال بالاسم ، فأجريت
بجراها ، وأدخل عليها حرف الجر ، كما يُشَبِّه ^(٢) الاسم بالحرف ،
ويجري مجراها ، نحو « من » و « كم » ^(٣) . انتهى .

والفرض هنا إنما هو « على » الحرفية . وذكرُ معانيها . وذكر
ابن مالك لها ثمانية ^(٤) معان :

الأول : الاستعلاء حسّاً ، كقوله تعالى ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا
فَانٍ ﴾ ^(٥) ، أو معنى كقوله ^(٦) ﴿ فَضَلْنَا بِمَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ .
ولم يُثَبِّتْ لها ، أكثر البصريين غير هذا المعنى ، وتأولوا ما أوجم
خلافه .

الثاني : المصاحبة ، كقوله تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٧) ،
﴿ وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ ، عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٨) .

(١) في شرح المفصل : قال قوم إن الأصل .

(٢) في الأصل : تشبه .

(٣) في شرح المفصل : من نحو : وكيف .

(٤) في الأصل : ثمان . (٥) الرحمن : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٢٥٣ . وزاد في ب هاء تعالى .

(٧) البقرة : ١٧٦ . (٨) الرعد : ٦ .

الثالث : المجاوزة ، كقول الشاعر ^(١) :

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ شَوْ قُشِيرٍ
لَعَمْرُ أَيْيِكَ ، أُعْجِبَنِي رِضَاهَا
أبي : عنِّي . قال ابن مالك : وكذلك الواقعة بعد : خَفِيَ ، وَتَعَذَّرَ ،
وَاسْتَحَالَ ، وَغَضِبَ ، وَأَشْبَاهَهَا .

الرابع : التعليل ، كقوله تعالى ﴿ وَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَذَاكُمْ ﴾ ^(٢) .

الخامس : الظرفية ، كقوله تعالى ﴿ وَانْبَعَثُوا مَا تَتْلُوا
الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ ^(٣) . وتؤولت الآية على تضمين
« تلو » معنى : تقول .

-
- (١) القجيب العقيلي . المغني ١٥٣ وشرح سواهنه ٤١٦ وأوضح السالك
١٣٨ : ٢ وشرح ابن عقيل ٢ : ٢١ والأزهية ٢٨٧ وأدب الكاتب ٣٩٥
وشرح المفعل ١ : ١٢٠ والكامل ٥٣٨ و ٨٢٤ والإنصاف ٦٣٠
والسوادر ١٧٦ وأملی ابن السحري ٢ : ٢٦٩ والمخصص ١٤ : ٦٥
والمع ٢ : ٢٨ والدرر ٢ : ٢٢ والمقتضب ٢ : ٣٢٠ والخمائن ٢ : ٣١١
والخزانة ٤ : ٢٤٧ . (٢) البقرة : ١٨٥ .
(٣) البقرة : ١١٢ .

السادس : موافقة « من » ، كقوله تعالى ﴿ إذا ﴾^(١) اكتأبوا على
الناسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ . قاله بمض النحويين . والبصريون يذهبون
في هذا إلى التضمن ، أي : إذا^(٣) حكموا على الناس في الكيل .
السابع : موافقة الباء ، كقوله تعالى ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَلَا-
أَقُولَ ﴾^(٤) ، أي : بألا- أقول . وقرأ أبي « بأن » ، فكانت قراءته
تفسيرا لقراءة الجماعة . وقالت العرب : اركب على اسم الله ، أي :
باسم الله .

الثامن : أن تكون زائدة للتمويض ، كقول الراجز^(٥) :

إِنَّ الْكَرِيمَ ، وَأَيْسَكَ ، يَتَمِيلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ ، يَوْمًا ، عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

قال ابن جني : أراد « من يتكل عليه » ، فحذف « عليه » ، وزاد « على »
قبل « مَنْ » عوضاً^(٦) . انتهى . ويحتمل أن يكون الكلام تم عند

(١) المطففين : ٢ وفي الأصل وج : وإدا .

(٢) في الأصل وب وج : وإدا . (٣) الأعراف : ١٠٥ .

(٤) المعنى ١٥٤ وشرح شواهده ٤١٩ والمجمع ٢ : ٢٢ والبرز ٢ : ١٥

والكتاب ١ : ٤٤٣ وأما ابن السجري ٢ : ١٦٨ والخزانة ٤ : ٢٥٢

واللسان والتاج (عمل) والتهام ٢٤٦ .

(٥) وهو قول الخليل أيضاً . انظر الكتاب ١ : ٤٤٣ .

قوله « إن لم يجد يوماً » ، ثم قال : على من يتكل ، وتكون « من » استفهامية .

قال ابن مالك : وقد تزايد دون تعويض . واستدل ، على ذلك ، بقول حميد بن ثور^(١) :

أبى الله إلا أن سرحه مالك

على كل أفنان الميضاه ، تروق

زاد « على » لأن « راق » متعدية ، مثل أعجب . تقول : راقني حسن الجارية . وفي الحديث^(٢) : « من حلف على يمين » والأصل : حلف يميناً . قيل : ولا حجة في ذلك ، لأنه يحتمل تضمين « تروق »

(١) ديوان حميد بن ثور ٤١ والأعلى ٤ : ٣٥٦ والعمدة ١ : ٢١٤ والمثني ١٥٥ وشرح شواهد ٤٢٠ وأدب الكاتب ٤١٨ والمص ٢ : ٢٩ والدرر ٢٣٠ : ٢ والأساس واللسان والتاج (روق) . والرحمة : شجرة الخنظل ، كى بها عن امرأة . والأفنان : الأنواع . مردها فن . والمضاء : شجر عظام . وتروق : تريد . وبذلك تكون « على » غير رائدة .

(٢) صحيح مسلم ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ وسنن الترمذي رقم ١٢٦٩ و ١٥٣٠ و ١٥٣١ و ١٥٣٢ و ٢٩٩٩ وسنن ابن ماجه الرقم ٢١٠٨ و ٢١١١ و ٢٣٢٣ . وروي « من حلف يمين » . الموطأ الرقم ١٠٢٧ .

معنى : تُشرف ، وتضمين « حَلَف » معنى : جَسَرَ . وقد نص
سيبويه على أن « على » لا تزداد .

وزاد بعضهم في معاني « على » موافقة اللام ، كقوله تعالى
﴿ أُذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) .

وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ، ومن واقعهم ،
كالقنبي . والبصريون يؤولون ذلك . والله أعلم .

كما

اعلم أن « كما » ، عند التحقيق ، كلمتان . وهما : كاف التشبيه أو
التعليل ، و « ما » . ثم إن « ما » المتصلة بالكاف قد تكون اسماً ، وقد
تكون حرفاً .

فإذا كانت اسماً فلها قسمان : الأول : أن تكون موصولة .
والثاني : أن تكون نكرة موصوفة . كقولك : الذي عندي كما عندك ،
أي . كالذي عندك ، أو كشيء عندك . فهذا المثال يحتمل الوجهين .

(١) المائة : ٥٤ .

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام : مصدرية ، وكافة ، وزائدة ملفاة .

فالمصدرية نحو : قَتُّ كَمَا قَتَّ ، أَي : كقيامك . فالكاف في ذلك جارة للمصدر المنسبك ، من « ما » وصلتها .
والكافة كقول زياد الأعجم ^(١) :

وَأَعْلَمُ أَنِّي ، وَأَبَا حُمَيْدٍ
كَمَا النَّشْوَانُ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ هِجَاءَهُ ، وَأَخَافُ رَبِّي
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْدٌ ، لَنَبِيٍّ

وجعل بعضهم « ما » كافة في قوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٣) .
ومن جواز ذلك الزمخشري ^(٤) ، وابن عطية . وضعفه بعضهم ، وقال :
الأولى ، في الآيتين ونحوهما ^(٥) ، أن تكون « ما » مصدرية ، لأن فيه

(١) المتن ١٩٤ وشرح شواهد ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٢) البقرة : ١٥١ . (٣) البقرة : ١٩٨ .

(٤) الكشف ١ : ٣٤٩ . (٥) سقطت من الأصل .

إقرار الكاف على ما استقر لها، من عمل الجر .

وقد منع أبو سعيد علي بن مسعود الفرّ خان صاحب «المستوفى» أن تكون الكاف مكفوفة بـ «ما»^(١) . ورُدّ عليه بقوله «كما النَّشَوَانُ والرَّجُلُ الحَلِيمُ» . قيل : وهذا تفريعٌ على أن «ما» المصدرية لا تُوصل بالجملة الاسمية . أما إذا قلنا إنها توصل بها فلا تكون «ما» كافة ، بل مصدرية والكاف جارة للمصدر المنسبك من «ما» وصلتها .
والزائدة الملقاة كقول الشاعر^(٢) :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسِ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ ، وَجَارِمٌ

بِحِرَّةِ النَّاسِ ، أَي : كَالنَّاسِ . و «ما» زائدة .

فهذه أقسام «كما» . وليس فيها شيء يمدّ حرفاً واحداً . بل هي مركّبة ، في هذه الأقسام كلها . وذكر^(٣) صاحب «رصف

(١) سقط «ما» من الأصل .

(٢) عمرو بن بركة الحمداي . المتقي ٦٨ و ١٩٣ وشرح شواهد ٢٠٢ و ٥٠٠

والأمالي ٢ : ١٢٣ وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠ والسمط ٧٤٩ وأوضح

المسالك ٢ : ١٥٦ والممع ٢ : ٣٨ والبرر ٢ : ٤٢ و ١٧٠ .

(٣) رصف الباني ٩٩ - ١٠٠ .

المباني « أن » كما « تكون تارة مركبة من كاف التشبيه ، و « ما »
الموصولة أو المصدرية . فالكلام عليها هو الكلام^(١) على الكاف المفردة
في بابها . قال : وتكون « كما »^(٢) بسيطة ، وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة
مواضع :

الاول^(٣) : أن تكون بمعنى « كي » ، فتنب ما بعدها كما
تنصب « كي » . كقولك : أكرمك كما تكرمني ، أي : كي
تكرمني . قال الشاعر^(٤) :

وطرفك إناجيتنا فاجيسنه
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
أي : كي يحسبوا .

الثاني^(٥) : أن تكون بمعنى « كأن » . تقول : شتني كما أنا

- (١) في الأصل : فالكلام عليها فالكلام .
- (٢) في ج و رصف المباني : ما . (٣) في رصف المباني : الموضع الاول .
- (٤) عمر بن أبي ربيعة ، أو جميل شبة . ديوان عمر ١٠١ وديوان جميل ٩٠
والنبي ١٩٢ وشرح شواهد ٤٩٨ والكامل ٦١٧ ومجالس ثعلب ١٢٧
والجمع ٢ : ٦ : الدرر ٢ : ٥ والخازنة ٣ : ٥٥٣ . ورواية رصف المباني
« فاصرفته » . وروى : « لكي يحسبوا » .
- (٥) في رصف المباني : الموضع الثاني .

أُبغضه ، أي : كأنني أبغضه ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

تَهْدِدُنِي بِجُنْدِكَ ، مِنْ بَعِيدٍ

كما أنا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

الثالث ^(٢) : أن تكون بمعنى « لعل » . تقول : لا تضرب زيداً

كما لا يضربك . ومنه قول الراجز ^(٣) :

• لَا تَشْتُمُ النَّاسَ ، كَمَا لَا تُشْتَمُ •

أي : لعلك لا تشتم .

وهي ، في هذين الموضعين الأخيرين ، غير عاملة لفظاً ، وإن

كانت في موضع حامل ، من جهة المعنى . انتهى ما ذكره .

ولم أرَ أحداً ذكر أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً ، غير هذا

الرجل . وليس الأمر كما ذكر . و « كما » ، في هذه المواضع الثلاثة ،

(١) رصف المباني ١٠٠ . ويروى لأحد بني نهشل :

فَدَعَيْتِي ، وَبَ عَيْرِي ، وَاللهَ مِثِّي

كما أنا مِنْ خُرَاعَةٍ ، أَوْ ثَقِيفٍ

النوادر ١١٦ . ويروى : كأنني من خُرَاعَةٍ . والويب : الويل .

(٢) في رصف المباني : الموضع الثالث .

(٣) في رصف المباني « وَتَشْتُمُ النَّاسَ » . والبئرلوة . ديوانه ١٨٣ والكتاب

١ : ٤٥٩ والمجمع ٢ : ٣٨ والدرر ٢ : ٣ والخزانة ٤ : ٢٨٢ .

مركبة من كاف التشبيه، أو كاف^(١) التعليل، و«ما». واختلف النحويون، في وجه النصب بـ«كا»، في قوله «كا يحسبوا». فقال أبو علي الفارسي: الأصل «كيا» فحُذفت الياء. ونقل عن الكوفيين. قال^(٢) ابن مالك: وهذا تكلف، لا دليل عليه، ولا حاجة إليه. وذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـ«ما»، دخلها معنى التعليل، فنصبت لشبهها بـ«كي»، لا لأن الأصل^(٣) «كيا». والله أعلم.

لوت

حرف نقي، أصله «لا»، ثم زيدت^(٤) عليها التاء كما زيدت في «ثمت» و«ربت». هذا مذهب الجمهور. وقيل: هي مركبة من «لا» والتاء. فلو سميت بها^(٥) حكيت.

وقال ابن أبي الربيع: «لات» أصلها «ليس». فقلبت ياءها ألفاً، وأبدلت سيبها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني. ويقويه

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: وقال.

(٣) في الأصل: كى والأصل.

(٤) في الأصل: بهذا.

(٥) في الأصل: ريد.

قول سيويوه^(١) « إن اسمها مضمر فيها » ، ولا يضر إلا في الأفعال .

وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها ، لا بها . وهو مذهب أبي عبيد . قال : ولم نجد^(٢) في كلام العرب « لات » . وذكر أن التاء في « الإمام »^(٣) متصلة بـ « حين » ، كتبت ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٤) . قال الزمخشري : وأما قول أبي عبيد . « إن التاء داخلة على حين » فلا وجه له . واستشهاده بأن التاء ملتزقة بـ « حين » في الإمام لا مثبت به . فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة^(٥) عن قياس الخط .

قلت : وقد ورد دخول التاء على الأحياء في قول ابن عمر « اذهب بها تَلَانٌ إلى أصعابك » . وقول الشاعر^(٦) :

(١) في الكتاب ١ : ٢٨ : تضر فيها مرفوعاً .

(٢) في الأصل : ولم يوجد .

(٣) الإمام : مصحف عثمان رضي الله عنه . انظر المفتي ٢٨١ والنصف ٢ : ٥٣ .

وحاشية السوقي ١ : ٢٦٣ وحاشية الأمير ٢ : ٢٠٤ .

(٤) ص : ٣ .

(٥) في الأصل : خرجت .

(٦) جميل شينة . ديوانه ٢٢٩ وديوان عمرو بن أحر ٩٥٤ وسر =

نَوَلِي ، قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِ ، جُمَانَا
وَصَلِينَا ، كَمَا زَعَمْتَ ، ثَلَانَا
وقول الآخر ^(١) :

الْعَاطِفُونَ ، تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ
وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمُ ؟
وزعم بعض النحويين أن التاء في «تلان» بدل من ألف الوصل . وهو
زعم لا يصح . وأوّل بعضهم «تحين» على أنه أراد : لَاتَ حِينَ ،
فحذف «لا» وأبقى التاء دالة ^(٢) عليها . وقيل : أراد «العاطفون»
بهاء السكت ، ثم أثبتها ^(٣) وصلّا ، وحرّكها مبدلة تاءً ، تشبيهاً
بهاء التأنيت . وهذا بعيد جداً . وقول أبي عبيد : ولم «نجد في كلام

= الصناعة ١ : ١٨٥ والإنصاف ١١٠ والزهر ١ : ٢٣٧ وتأويل مشكل
القرآن ٤٠٤ واللسان (حين) و (تلن) والتاج (تلن) والمتع ٢٧٣
والخزانة ٢ : ١٤٩ و ٤ : ١٧٦ . ونولي : أنيلي .

(١) البيت لأبي وجزة السعدي . الإنصاف ١٠٨ والمخصص ١٦ : ١١٩ ومجالس
ثعلب ٣٧٤ وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والأزهية ٢٧٣ والمتع ٢٧٣
والصاح واللسان والتاج (حين) والخزانة ٢ : ١٤٧ و ٤ : ١٠٤ .
(٢) في الأصل : داخلة .
(٣) في الأصل : أبطلها .

العرب : لات « مُعَارَضٌ بِتَقْلِ الْخَلِيلِ ، وَسَيُويهِ ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَعْمَةِ .
واختلف النحويون في « لات » ، فقيل : لا عمل لها . ونُقل
عن الأخفش ، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر ، تقديره :
ولا أرى حينَ مناصٍ . ونقل صاحب « البسيط » عن السيرافي أنه قال
في ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حينَ
مناصٍ . وقيل : تعمل عمل « إن » . وهو مذهب الأخفش . وهي
عنده « لا » النافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، و « حينَ مناصٍ »
اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لهم ، ونحوه . وقال السيوي ، ومن واقفه :
تعمل عمل « ليس » . وهي على هذا « لا » المشبهة بـ « ليس » ، زيدت
عليها التاء .

ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها . بل الأكثر أن يحذف
اسمها ، ويبقى خبرها . كقوله تعالى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ،
والتقدير : ليس الحينُ حينَ مناصٍ . وقد يحذف خبرها ، ويبقى
الاسم ، كقراءة بعضهم ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بالرفع . والتقدير :
ولات حينَ مناصٍ حيناً لهم . وعلى قول الأخفش ، فالرفع بعدها
مبتدأ وخبره محذوف .

وإذا وقعت «لات» قبل «هنا»، كقول الشاعر^(١) :

حَنَّتْ نَوَارُ، وَلَاتَ هَنَا حَنَّتْ
وَبَدَا السَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ

ففيها خلاف : ذهب الفارسي إلى أنها مهملة ، لا اسم لها ولا خبر .
و «هنا» في موضع نصب على الطرفية ، لأنه إشارة إلى مكان .
و «حنت» مع «أن» مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء ،
والتقدير : ولا هنالك حنين . وقيل : «هنا» اسم «لات» ،
و «حنت» خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حين
حنين . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي على الشلوين . ورده
ابن مالك بأن «هنا» من الظروف التي لا تنصرف ، فلا تخرج عن
الطرفية ، إلا بأن تُجرّ بـ «من» أو «إلى» .

قائفة

قُرئ «ولات حين مناص» بفتح التاء، وضمها ، وكسرهما .

(١) شيب بن جميل التنلي ، أو حجل بن بضلة . المتني ٦٥٥ وشرح شواهد
٩١٩ والمؤلف والمختلف ٨٠٤ والفصل ٤٢ والمجم ١ : ١٢٦ والدرر
١ : ٥٢ و ٩٩ وشرح الحماسة للتبريزي ٣ : ٣٥ والخزانة ٢ : ١٥٦ و ٤٨٠ .

والفتح هو المشهور . والوقف عليها بالتاء عند سيويه ، والقراء ، وابن
كيسان ، والزجاج . وبه وقف أكثر القراء . وبالحاء عند الكسائي ،
والمبرد . وبه قرأ الكسائي . وقرئ « حين مناص » بالنصب والرفع
والجر ، فالنصب والرفع تقدم توجيهها^(١) . وأما الجر فوجهه ما حكاه
القراء ، أن من العرب من يخفض بـ « لات » . وأنشد^(٢) :

طَلَبُوا مُلْعَنَا ، وَلَاتَ أُوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الزمخشري : فإن قلت : ما وجه^(٣) الكسر في « أُوَانٍ » ؟ قلت :
مشبهة بـ « إذ » في قوله^(٤) :

• وَأَنْتَ ، إِذٍ ، صَحِيحٌ •

(١) في الأصل : قدما بوجهيها .

(٢) لأبي ريد الطائي . ديوانه ٣٠ والمثني ٢٨٢ وشرح شواهد ٦٤٠ و ٦٩٠

وشرح شذور الذهب ٢٠١ والخصائص ٢ : ٣٧٧ والمخصص ١٦ : ١١٩

وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ وجمع الأمثال ١ : ٣٣٣ والمجم ١ : ١٢٦

والدرر ١ : ٩٩ والإنباف ١٠٩ وشرح المصنوع ٩ : ٣٢ والعيني ٢ : ١٥٧

والغزاة ٢ : ١٥٣ .

(٣) في الأصل : فما وجه . وانظر الكشف ٤ : ٧١ - ٧٢ .

(٤) قسم بيت لأبي دؤيب . انظر ص ١٨٧ .

في أنه زمان قطع منه المضاف إليه ، وعوض « التنوين ، لأن الأصل : ولات أوان صلح . فإن قلت : فاقول في « حين مناص » ، والمضاف إليه قائم ؟ قلت : نُزِلَ قطعُ المضاف إليه من « مناص » ، لأن أصله : حين مناصيهم ، مزالة قطعه من « حين » ، لاتحاد المضاف والمضاف إليه . وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف . ثم بُني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى .

وما ذكره في « لات أوان » هو تخريج الزجاجة ، وغيره . وفيه بُعد . وما ذكره في « لات حين مناص » أبعد . وخرج الشيخ أبو حيان هذه القراءة ، والبيت أيضاً ، على إضمار « من » ، أي : لات من حين ، ولات من أوان . وخرج الأخفش « ولات أوان » على إضمار « حين » ، أي : ولات حين أوان . فحذف « حين » ، وأبقى « أوان » على جره . والله سبحانه أعلم .

بيت

حرف تمنى ، تكون في الممكن والمستحيل . ولا تكون في

(١) راد في الأصل هنا : منه .

الواجب . فلا يقال : ليت غداً يجيء . وذكر بعضهم أنه يقال فيها « لَتَ » بالإدغام . وذكر صاحب « رصف المباني » أنه يقال « لَوْتَ » بالواو ^(١) قليلاً ^(٢) . وهي تنصب الاسم وترفع الخبر .

وأجاز ^(٣) الفراء نصب الجرمين بها ، دون أخواتها ، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة . وتقل بعضهم عنه أنه أجاز ذلك في « لَمَلٌ » و « كَأَنَّ » أيضاً ، ثقله عنه ابن أصبغ . وتقدم ما استدلت به مَنْ أجاز ذلك في « أَنْ » وبيان تأويله ، وأنه لا حجة فيه . ومما ورد في ليت قول الشاعر ^(٤) :

* يَا لَيْتَ أَيْتَمَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا *

وقول ^(٥) الآخر ^(٦) :

(١) في الأصل : وبالواو .

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(٣) في الأصل : واختار .

(٤) المساجد . ديوانه ٣٠٦٠٢ وطبقات فضول التمر ٦٥ والكتاب ١ : ٢٨٤

والفتي ٣١٦ والوشح ٢١٧ والمجم ١ : ١٣٤ والتهام ١٦٨ والدرر ١ : ١١٢

والبحر ٤ : ٤٤٤ والحرانة ٤ : ٢٩٠ .

(٥) في الأصل : وبقول .

(٦) الرجيع : المائد الردود .

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الْفَتَى
 وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ
 وتأول ذلك المانعون على الوجهين المتقدم ذكرهما في «أن» .
 وله «ليت» أحكام أخر، مشهورة، لا حاجة إلى التطويل .
 والله أعلم .

ليس

فعل لا يتصرف . هذا مذهب الجمهور . ودليل فعليتها اتصال
 الضمائر المرفوعة البارزة^(١) بها ، واتصال تاء التأنيث . ووزنها «فَعِلَ»
 بكسر العين ، فخفضت ، ولزم التخفيف . ولا يجوز أن تكون «فَعَلَ»
 بالفتح ، لأنه لا يخفف ، فكان يقال : لاس . ولا «فَعُلَ» بالضم ،
 إذ لو كان كذلك لزم ضم لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب . وكان
 قياسها كسر اللام في نحو : لَسْتُ . وقد حكاه الفراء عن بعضهم .
 والأكثرُ الفتح . وسبب ذلك عدم تصرفها .
 وقد سُمع فيها «لُسْتُ» بضم اللام ، وهو يدل على بنائها على

(١) في الأصل : الضمائر البارزة المرفوعة .

« فَعُل » بضم العين كـ « هَيُؤُ زَيْدٌ » ، بمعنى : حَسُنْتَ هَيْتَهُ ،
فيكون في أصلها لثتان : فَعِلَ ، وفَعُلَ .

وذهب ابن السراج ، والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من
أصحابه ، وابن شقير^(١) ، إلى أنها حرف . ولهذا ذكرتها في هذا
الموضع . وقال صاحب « رصف المباني » : « ليس » ليست محضة في
الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع فيها الخلاف^(٢) بين
سيبويه والفارسي . فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف ،
ثم قال : والذي^(٣) ينبغي أن يقل فيها ، إذا وجدت بغير خاصية من
خواص الأفعال ، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية ، أنها حرف
لا غير ، كـ « ما » الناقية . كقول الشاعر^(٤) :

تَهْدِي كَتَابَ خُضْرًا ، لَيْسَ يَعْصِيهَا
إِلَّا ابْتِدَارٌ ، إِلَى مَوْتٍ ، بِأَسِيفٍ
انتهى .

(١) أحمد بن الحسن ، أبو بكر ، النخعي ، توفي سنة ٣١٧ . بنية الوعاء : ١ : ٣٠٢ .

(٢) في رصف المباني ١٤١ : في الحرفية ولا محضة في الفعلية ولذلك وقع
الخلاف فيها .

(٣) في رصف المباني ١٤١ : والذي . (٤) رصف المباني ١٤١ .

واعلم أن « ليس » لها أربعة أقسام :

الأول : أن تكون من أخوات « كان » . فترفع الاسم ، وتنصب الخبر . وأمرها واضح .

الثاني : أن تكون من أدوات الاستثناء . ويجب نصب المستثنى بها ، [نحو : قام القوم ليس زيداً . وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم ، الناصبة للخبر . ولذلك وجب نصب المستثنى بها] ^(١) ، لأنه خبرها . واسمها ضمير ، عائد على البعض ، المفهوم من الكلام السابق ^(٢) ، عند البصريين . وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل ^(٣) المفهوم من الكلام السابق . والتقدير : ليس هو ، أي : ليس فعلهم فعل زيد . فحذف المضاف . وردُّ بوجهين : أحدهما أن فيه دعوى ^(٤) حذف مضاف ، لم يلفظ به قط . والآخر أنه لا يصح تقديره في كل موضع ، نحو : القوم أخونك ليس زيداً .

الثالث : أن تكون مبهمة ، لا عمل لها . وذلك في نحو « ليس العتيبُ إلا المسكُ » ، عند بني تميم . فإن « إلا » عند بني تميم لا تعمل عمل

(٢) سقطت من الأصل .

(١) سقط من الأصل .

« ليس » ، كما تبطل عمل « ما » الحجازية . حكى ذلك عنهم أبو عمرو
 ابن العلاء . وله في ذلك ، مع عيسى بن عمر ، حكاية مشهورة ^(١) . وقال
 بعضهم : ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ، ولا ضمير في ليس .
 وتأول أبو علي قولهم « ليس الطيب إلا المسك » ، وزعم أنه
 يحتمل وجوهاً : أحدها أن يكون في « ليس » ضمير الشأن ،
 و « الطيب » مبتدأ ، و « المسك » خبره . وُردَ بأنه لو كان كذلك
 لدخلت إلا على الجملة . فكان يقال : ليس إلا ^(٢) الطيب المسك .
 كما قال الشاعر ^(٣) :

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَأَنَّ

وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

وقد أجاب أبو علي ، عن هذا ، بأن « إلا » دخلت في غير موضعها ،
 ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٤) ؛ وقول

(١) انظر محال العلماء ١ والحيوان ٥ : ٣٠٩ و ٧ : ٢١٠ وطبقات البحيثين
 ٣٨ والأمل ٣ : ٣٩ والأشياء والظواهر ٣ : ٢٣ و ١٦٥ وشرح نهج
 البلاغة ٤ : ٤٢٤ .

(٢) سقطت من الأصل . (٣) المنى ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ .

(٤) الحاشية : ٣٢ .

الشاعر^(١) :

* وما اغترَّهُ الشَّيبُ ، إلاَّ اغترَّارا *

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لفهم المنى .

قال أبو علي : والوجه الثاني أن يكون « الطيب » اسم « ليس » ،
والخبر محذوف ، و « إلاَّ المسك » بدل منه . كأنه قيل : ليس الطيب
في الوجود إلاَّ المسك . والوجه الثالث أن يكون « الطيب » اسم
« ليس » ، و « إلاَّ المسك » نعت له ، والخبر محذوف . كأنه قال^(٢) :
ليس الطيب ، الذي هو غير المسك ، طيباً في الوجود .

ولأبي نزار ، الملقب ملك النحاة^(٣) ، تخريج غريب . وهو أن
« الطيب » اسم « ليس » ، و « المسك » مبتدأ ، وخبره محذوف ،
تقديره : إلاَّ المسكُ أخضرٌ .. والجملة في موضع خبر « ليس » .

(١) عجز بيت للأعشى . وصنعه :

أَحَلَّ ، لهُ ، الشَّيبُ أَتَمَّالَهُ

ديوانه ٨٠ والمضي ٣٢٦ وشرح شواهد ٧٠٤ والخزانة ٣ : ٣٠ .

(٢) كذا .

(٣) الحسن بن صافي . ولد ببغداد ، ومات في دمشق سنة ٤٨٩ . بنية الوعاء

١ : ٥٠٤ .

والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبي^(١) عمرو أن ذلك لئنة
في تميم .

الرابع : أن تكون حرفاً عاطفاً ، على مذهب الكوفيين . ومن
حجتهم قول الشاعر^(٢) :

أَبْنِ الْمَقَرَّ ، وَالْإِلَّهَ الطَّالِبُ

وَالْأَثْرَمُ الْمَنْطُوبُ ، لَيْسَ الْغَالِبُ

ولم يثبت كونها عاطفة ، عند البصريين . ويؤجّه هذا البيت ، على
مذهب البصريين ، بأن يُجعل « الغالب » اسم « ليس » ، ويجل
خبرها ضميراً متصلاً عائداً على « الأثرم » ، ثم حُذف لاتصاله . كما
تقول : الصديقُ كأنه زيدٌ ، ثم تحذف الهاء تخفيفاً . ومن نقل أنها
تكون حرفاً عاطفاً ، عند الكوفيين ، ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن
مالك . وحكاها ابن عصفور ، عن البغداديين .

قيل : وفي الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ، لأنهم أضمرُوا

(١) في الأصل : أبو .

(٢) قيل بن حبيب . سيرة ابن هشام ١ : ٥٣ والمقي ٣٢٧ وشرح شواهد
٧٠٥ . والأثرم : أبرهة الحبشي ، صاحب الفيل .

الخبر في قولهم : قام زيد ليس عمرو . وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول ، وأضمروا الفعل بعدها . وذلك الفعل المضمر في موضع خبر « ليس » . هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام ، وابن كيسان . وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين .

مسألة

مذهب أكثر النحويين أن « ليس » و « ما » الحجازية مخصوصان بنفي الحال . قال ابن مالك : والصحيح أنهما ينفيان الحال ، والماضي ، والمستقبل . وقد حكى سيبويه ^(١) : ليسَ خَلَقَ اللهُ مثله . ومن نفيها المستقبل قول حسان ^(٢) :

فما مثلهُ فيهم ، ولا كانَ قبلهُ

وليسَ يكونُ ، الدهرُ ، مادامَ يَذْبُلُ

وينبغي أن يُحمل كلام الأكثرين على « ما » إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال ، كما يحمل عليه الإيجاب . وقد أشار إلى ذلك الشلوين . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٣٥ . (٢) ديوان حسان ١٩٨ . ويذيل : اسم جيل .

(٣) سقطت من ب و ج و د .

منذُ

لفظ مشترك، يكون حرف جرّ، ويكون اسماً، كما تقدم في « منذ ». والمشهور أنها حرفان، إذا انجرّ ما بعدها، واسمان إذا ارتفع ما بعدها. وقيل: هما اسمان مطلقاً. وعامة العرب على الجرّ بهما، وإن كان ما بعدها حالاً، نحو: منذ^(١) الساعة. وإن كان ماضياً، والكلمة « منذ »، فالرفع وقل الجرّ، أو « منذ » فالجر وقلّ الرفع.

وفي « النهاية »: قالوا « منذ » و « مذ » حرفان. وفي هذا نظير، إذ قالوا: أصل « مذ » « منذ ». ويلزم على قولهم أن^(٢) « أن » المحففة من « أن » و « أن » حرفان، وأن « رُبّ » باعتبار لغاتها عشرة أحرف. قلت: الذي يظهر أن مرادهم أن « مذ » كان أصلها « منذ » كأختها، فحذفت نونها، وتركت أختها على أصلها؛ ألا تراهم قالوا: إن الأغلب على « مذ » الاسمية، والأغلب على « منذ » الحرفية. فلو كانت « مذ » فرع « منذ » هذه لساوتها في الحكم^(٣). [وتحقيق هذا أن « منذ » تكون اسماً، وتكون حرفاً. فإذا كانت اسماً أكثر

(١) في الأصل: مذ.

(٢) ب وجود: أن تكون.

(٣) ب وجود: في هذا الحكم.

فها حذف النون ، وإذا كانت حرفاً لم تحذف منها النون [إلا قليلاً^(١)].
واختلف في «منذ» ، فقال البصريون : بسيطة . وقال الكوفيون :
مركبة . ثم اختلفوا ، فقال الفراء : أصلها [« من ذو » : من الجارة ،
وفو الطائية . وقال غيره منهم : أصلها]^(٢) « من إذ » : من الجارة ،
وإذ الظرفية . وقال محمد بن مسعود الغزني : أصلها « من دا » : من
الجارّة ، وإذا اسم إشارة . ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية .
والصحيح مذهب البصريين . وفيها^(٣) لفتان : ضم الميم ، وهي
النصحي . وكسرها ، وهي لغة سليم .

واعلم أن « مذ » و « منذ » لهما ثلاثة أحوال :
الأول : أن يليها اسم مرفوع نحو : ما رأيت مذ^(٤) يوم الجمعة ،
أو منذ يومان . [فيها إذ ذاك اسمان]^(٥) . وفي إعرابها أربعة مذاهب :
الأول : أنها مبتدآن ، والزمان المرفوع بعدهما خبرهما . ويقدران في
المرفة بأول الوقت ، وفي النكرة بالأمـد . فإذا قلت : ما رأيت مذ يوم
الجمعة ، فالتقدير : أول اقطاع الرؤية يوم الجمعة . وإذا قلت : ما رأيت

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : فيها . واضر المجمع ١ : ٢١٦ .

(٤) في الأصل : منذ . (٥) سقط من الأصل .

مذيومان، فالتقدير : أمدُ انقطاع الرؤية يومان . وهذا قول المبرد ،
وابن السراج والفارسي . وقله ابن مالك عن البصريين . وليس هو
قول جميعهم^(١) .

والثاني : أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية . وهما في موضع الخبر ،
والرفوع بعدهما مبتدأ . والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو
مذهب الأخفش ، والزجاج ، وطائفة من البصريين .

والثالث : أن الرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، وتقديره : مبذ
كان يومان . وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها . وهذا
مذهب الكوفيين . واختاره السهيلي ، وابن مالك .

والرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف . وهو قول لبعض الكوفيين .
وتقديره : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان . وقله ابن يعيش^(٢) عن
الفراء . قال : لأن « منذ » مركبة من « من » و « ذو » التي
بمعنى الذي^(٣) ، « والذي » توصل بالمبتدأ والخبر .

والحال الثاني : أن يليهما اسم مجرور ، نحو : ما رأيته مذيومين .

(١) في الأصل : جمهور . (٢) في الأصل : لمبتدأ .

(٣) شرح الفصل ٤ : ٩٥ . (٤) في الأصل : التي .

وقول الشاعر^(١) :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَيْبٍ ، وَعِرْفَانٍ
وَرَسْمٍ ، عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ
وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » حرفا جرّ . وهو
الصحيح . وإليه ذهب الجمهور . ولا يجزّان إلاّ الزمان . فإن كان معرفة
ماضيّا فيها بمعنى [« من » لا ابتداء الناية . نحو : ما رأيته مديور
الجملة . وإن كان معرفة حالّا فيها بمعنى [« في » ، نحو : ما رأيته
منذ الليلة . وإن كان نكرة فيها بمعنى « من وإلى » ، فيدخلان على
الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه . نحو : ما رأيته مذ أربعة
أيام . والمذهب الثاني أنها ظرفان مضافان ، وهما في موضع نصب بالفعل
الذي قبلها . وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع .

الحال الثالث : أن يليهما^(٢) جملة . والكثير أن تكون فعلية ،

كقول الفرزدق^(٣) :

(١) البيت لامرئ القيس . ديوانه ٨٩ والمتن ٣٧٢ وشرح شواهد ٧٥٠

وأوضح المسالك ٢ : ١٤٣ والمجم ١ : ٢١٧ والدرر ١ : ١٨٦ .

(٢) سقط من الأصل . (٣) في الأصل : أن يليها .

(٤) ديوانه ٣٧٨ والمتن ٣٧٣ وشرح شواهد ٧٥٥ .

ما زالَ مَذٌّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
 فَمَسَمَا، فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ
 وقد تكون اسمية، كقول الشاعر^(١) :
 وما زِلْتُ تُجْمَلُ عَلَيَّ صَنِيعُهُ
 وَمُضْطَلِعَ الْأَمْنَانِ، مَذٌّ أَنَا يَفِيعُ
 وفي ذلك مذهبان : أحدهما أن « منذ » و « مذ » ظرفان مضافان إلى
 الجملة، وصرح به سيبويه . والثاني أنها مبتدآن، ويقدر زمانٌ مضافٌ
 إلى الجملة، يكون خبراً عنها ولا يدخلان عنده، إلا على زمان
 ملفوظ به، أو مقدر .

والاختار أن « مذ » و « منذ » إن وليها مرفوع، أو جملة، فهما
 ظرفان مضافان إلى الجملة . وإن وليها مجرور فهما حرفان . وهذا اختيارُ
 ابن مالك^(٢) في « التسهيل » . وقد بيَّنتُهُ في « شرحه » . وهذا القدرُ
 كافٍ هنا . والله أعلم .

(١) الكتاب ١ : ٢٣٩ والبي ٣ : ٣٢٤ . والمضطلع : الذي يقوى على الحل ،
 أو يحمل بين أضلاعه .
 (٢) التسهيل ٩٤ .

منى

المشهورُ فيها أنَّها اسم من الظروف ، تكونُ شرطاً واستفهاماً .
ولأنها ذكرتها هنا لأنها تكون حرف جر بمعنى « من » ، في لغة
هذيل ، كقول الشاعر (١) :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ، ثُمَّ تَرَقَّعَتْ

مَتَى لُجَجٍ ، خُضِرَ ، لَهْنٌ نَثِيجٌ

أي : من لججٍ (٢) . ومن كلامهم : أخرجها متى كُمِّه ، أي : من
كُمِّه . والله سبحانه أعلم .

نعم

حرف ، من حروف الجواب . وفيها ثلاث لغات : نعم ، بفتح

(١) البيت لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٥٢ والنفي ١١١ وشرح شواهد

٣١٨ والخصائص ٢ : ٨٥ وأوصح المسالك ٢ : ١١٧ والمهمع ٢ : ٣٤

والدرر ٢ : ٣٤ والأرهية ٢٠٩ و ٢٩٤ وأمالى ابن التجري ٢ : ٢٧٠

وآدب الكات ٤٠٨ والخصص ١٤ : ٦٧ وشرح ابن عقيل ٢ : ٧ . يصف

سجاً . والتثيغ : المر السريع .

(٢) في الأصل : من لجج حصر .

العين . ونَعِم ، بكسرها ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي . ونَحَم ، بإبدال عينها حاءً . حكاهما النضر بن شميل ، وبها قرأ ابنُ مسعودٍ . وهي لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلامٍ مُسْتخْبِرٍ ، أو وعدٍ طالبٍ . فالأول كقولك « نَعَم » لمن قال : قام زيد . والثاني كقولك « نَعَم » لمن قال : هل جاء زيد ؟ والثالث كقولك « نعم » لمن قال : اضربْ زيداً . أي : نعم أضربْهُ . والنفي^(١) كالوجِبِ . والسؤالُ عن النفي كالنفي . ففي الموجب والسؤال عنه تصديق الثبوت . وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي ، وتقدم الفرق بينها وبين « بَلَى » .

وزعم بعض النحويين أن « نعم » تكون حرف تذكير ، لما بعدها . وذلك إذا وقعت صدرَ الجملة بعدها ، محو : نعم هذه أطلالُهم . وهذا يحتمل التأويل .

وعبارة سيبويه فيها قوله^(٢) « نَعَمٌ عِدَّةٌ وتصديقٌ »^(٣) . قال بعض النحويين : يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عدة ، لا غير . وإن كان قبلها خبر فهي تصديق ، لا غير . والله أعلم .

(١) ب : والنفي . (٢) سقطت من الأصل .

(٣) في الكتاب ٢ : ٣٩٢ : وأما نعم فعدة وتصديق .

نَحْنُ وَهَما وَهِي

إذا وقعت فصلاً . فيها خلاف ، تقدم ذكره . والله أعلم .

هَيَّا

حرف نداء ، بنادى بها البعيد مسافة أو حكماً . قال الشاعر ^(١) :

هَيَّا أُمَّ عَمْرٍو ، هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَ كُمْ

بَغْيَبَةٍ أَبْصَارِ الْوَشَاقِ ، سَبِيلُ ؟

واختلف النحويون في هائها ، فقيل : هي بدل من همزة « أيا » . وهو قول

ابن السكيت ، وابن الخشاب ^(٢) . وقيل : هي أصل لا بدل . وتقدم

مذهب ^(٣) من قال : إن « يا » وأخوانها أسماء أفعال . والله سبحانه

وتعالى أعلم .



(١) المجموع ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٨ والتاج (هيا) .

(٢) عبد الله بن أحمد ، أبو محمد . توفي سنة ٥٦٧ . بنية الوعاة ٢ : ٢٩ .

(٣) في الأصل : قول .

الباب الرابع

في الرباعي

وهو ضربان : متفق عليه ، ومختلف فيه . وجهته تسعة عشر حرفاً : إذما ، وألا ، وإلا ، وأما ، وإما ، وأتم ، وإيتا ، وأيمن ، وحتى ، وحاشا ، وكأن ، وكلا ، ولعل ، ولكن ، ولما ، ولولا ، ولوما ، ومها ، وهلا . وأما أذكرها على هذا الترتيب . إن شاء الله تعالى .

إذما

حرف شرط ، عند سيويه ، تجزم فعلين مثل « إن » الشرطية . وتقدم ذكرها في أقسام « إذ » . وإنما ذكرتها في الرباعي ، وفاقاً لمن عدّها فيه ، لكونها تركّبت مع « ما » ، فصارت كأنها كلمة واحدة .

أولاً بفتح الهمزة والنشيد

حرف تحضيض لا عمل لها . وهي مختصة بالأفعال ، كسائر
أحرف التحضيض . فلا يلبيها إلاّ فعل ، [نحو : ألاّ فعلتَ]^(١) . أو
معمول فعل ظاهرٍ ، نحو : ألاّ زيداً ضربتَ . أو مضمراً ، نحو : ألاّ
زيداً ضربتهُ .

وقال بعض النحويين : يجوز مجيء الجملة^(٢) الاسمية ، بعد أدوات
التحضيض ، كقول الشاعر^(٣) :

* فَلَآ نَفْسٌ لِيَلَى شَفِيعُهَا *

ولا حجة في هذا البيت . ويأتي بيان ذلك في « هلا » .

قال بعضهم : و « ألاّ » يحتمل أن يكون أصلها « هلا » ،
فأبدلت الهاء همزة . وقال بعضهم : الهاء في « هلا » بدل من همزة
« ألاّ » ، ولا يصح العكس ، لأن إبدال الهاء من الهمزة أكثر من
إبدال الهمزة من الهاء . فالحمل على الأكثر أولى .

(١) سقط من الأصل . (٢) سقط من الأصل .

(٣) قسم يب يسب إلى محنون ليلى ، وإن الدمينه ، والصمة القسيري . وتامه :
وَسَيُتَى لِيَلَى أَرْسَلَتْ ، شَفَاعَةَ إِلِيَّ ، فَلَآ نَفْسٌ لِيَلَى شَفِيعُهَا

ديوان المحون ١٩٥ وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ والمغني ٧٧ و ٢٩٧ و ٣٤٠
و ٦٤٥ وشرح شواهد ٢٢١ والخزانة ١ : ٤٦٣ .

واعلم أن «ألا» قد تكون مركبة من «أن» الناصبة للفعل، أو المخففة، و«لا» النافية، فتُعدُّ حرفين، لا حرفاً واحداً. كقوله تعالى ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾^(١). وقد أجازوا في «أن» هذه أن تكون مصدرية ناصبة للفعل، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة. وذلك واضح. والله أعلم.

إلا بكسر الهمزة والتسديد

حرف استثناء. هذا معناها المشهور. وقد تكون بمعنى «غير»، وبمعنى الواو عند الأخفش، والفراء، وعاطفة تشرك في الإعراب، لا في الحكم، عند الكوفيين، وزائدة عند الأصمعي، وابن جني. فهذه خمسة أقسام.

الأول: أن تكون حرف استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً. ولد «إلا» هذه، التي يُستثنى بها، أحكام كثيرة. ونذكر هنا ما تدعو الحاجة إلى ذكره، في سبع^(٢) مسائل:

(١) النمل: ٣٩. (٢) سقطت من الأصل.

الثولى : في حد الاستثناء : وهو إخراج بـ « إلا » ، أو إحدى أحواتها ، تحقيقاً أو تقديرًا . فالإخراج جنس ، و « بإلا » أو إحدى أحواتها « مُخرَجٌ » للتخصيص بالنعت ، ونحوه . والمراد بالمُخرَج تحقيقاً : المتصل ، والمُخرَج تقديرًا : المنقطع ، نحو ﴿ مَا مِمَّنْ عَلِمَ ، إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(١) . فإن « الظن » ، وإن لم يدخل في العلم ، فهو في تقدير الداخل فيه . إذ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع . ولذلك لم يحسن استثناء الأكل هو الشرب بعد العلم ، إذ لا يُشعرُ بها ، بخلاف الظن . قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل « إلا » قد دلّ على ما يُستثنى . فتأملته ، فإنه يدقّ .

الثانية : في المستثنى منه : وهو المُخرَجُ منه ، المذكوراً كان ، نحو : قام القوم إلا زيدا ، أو مدركاً ، نحو : ما قام إلا زيد ، أي : ما قام أحدٌ . وشرطه ألا يكون مجهولاً ؛ فلا يصح استثناء معلوم من مجهول ، نحو : قام رجال إلا زيدا ، ولا استثناء مجهول من مجهول ، نحو : قام رجال إلا رجلاً . لأن فائدة الاستثناء إخراج الثاني من

(١) النساء : ١٥٧ .

الأول، لكونه لو لم يُستثنَ لكان ظاهره أنه داخل فيما دخل فيه الأول. وإذا كان المستثنى منه مجهولاً لم يكن كذلك.

الثالثة: في المستثنى، وهو المُنْخَرَج: وهو ضربان: متصل، ومنقطع. لأنه إن كان بعض الأول فهو متصل، وإن لم يكن ببعضه فهو منقطع. قال ابن مالك: وذكرُ البعضية أولى من ذكر الجنسية، لأن المستثنى قد يكون بديها هو من حسه، وهو منقطع، كقولك: قام بشوك إلا ابن زيد.

الرابعة: في مقدار المستثنى: ذهب أكثر البصريين إلى أنه ما دون النصف. فلا يجوز عندهم استثناء النصف، ولا استثناء الأكثر. وذهب بعضهم^(١) إلى جواز استثناء النصف. فيجوزون: عندي عشرة إلا خمسة. وذهب الكوفيون إلى جواز استثناء الأكثر. ووافقهم ابن مالك. والخلاف إما هو في الاستثناء المتصل. واستدل من أجاز استثناء النصف: بقوله تعالى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، نصفه^(٢)، لأن «نصفه» بدل من «قليلًا»^(٣)، والضمير

(١) ب: بعض البصريين.

(٢) المزمّل: ٣.

(٣) في الأصل: قليل.

عائد على « الليل ». وأطلق على النصف « قليل » ، والمعنى : قم نصف الليل أو أقل أو أكثر . قاله ابن خروف . واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى ^(١) ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ، إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ ^(٢) . ومعلوم أن الغاوين أكثر . وتأول المانعون هاتين الآيتين ونحوهما . وأجمع النحويون على أن المستثنى لا يكون مساوياً للمستثنى منه ، ولا أزيد .

الخاصة : في معنى الإخراج : قل ^(٣) الكسائي : الإخراج من الاسم وحده . فإذا قلت : قلم القوم إلا زيدا ، فكأنك قلت : قلم القوم الذين بعض منهم زيد . ولم تعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره . فيحتمل أن يكون قد قام ، وأن يكون غير قائم . وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفعل . فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، لم تخرج زيدا من القوم ، وإنما أخرجت « إلا » وصفه من القوم . وذهب سيويه إلى أن « إلا » أخرجت الاسم من الاسم ، والفعل من الفعل . إذ لم يقدح دليل على حمل الاستثناء على أحدهما دون الآخر .

(١) في الأصل : واستدل من أجاز الأكثر بقوله .

(٢) الحجر : ٤٢ . (٣) في الأصل : فقال .

فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، كنتَ قد استثنيت زيدا من القوم ،
وقيامه من قيامهم . وهذا هو الصحيح : والخلاف في المتصل .

السادة : في إعراب المستثنى بـ « إلا » : اعلم أن المستثنى
بـ « إلا » له حالان : أحدهما أن يُفرَّغ له العامل ، والآخر أن يُشغَلَ
العاملُ بغيره . ويسمى الأول التفرُّغ ، والثاني التمام .

وحكمه ، في التفرُّغ ، كحكمه لو لم يوجد « إلا » ، كقولك :
ما قام إلا زيد . فـ « زيد » فاعل « قام » ، كقولك : ما قام زيد .
ولا أثر لـ « إلا » في ذلك . ولا يكون التفرُّغ إلا بدني ، أو شبهه .
ويكون في جميع المعولات ، إلا المصدر المؤكِّد . وأما قوله ﴿ إنْ
نَظُنُّهُ إِلَّا ظَنًّا ﴾^(١) فتأوَّل على حذف الصفة ، أي : إلا ظنًّا
ضعيفا . وقد قيل فيه غير ذلك .

وأما في التمام فله أقسام :

قسم يجب نصبه ، وهو المستثنى بعد الإيجاب ، نحو : قام القوم
إلا زيدا .

(١) الجائية : ٣٢ .

وقسم يجوز نصبه ، وإبداله من المستثنى منه ، والإبدال أرجح .
وهو المستثنى بعد النفي وشبهه ، إذا كان متصلاً ، نحو ﴿ مَا فَعَلُوهُ ﴾
﴿ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(١) .

وقسم يجوز نصبه وإبداله ، والنصب أرجح . وهو المنقطع ، إذا
وقع بعد نفي أو شبهه ، بشرط أن يصح إغناؤه عن المستثنى منه . نحو
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ ، ﴿ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ ^(٢) . فهذا فيه لفتان :
لغة المجازين أن نصبه واجب ، ولغة بني تميم جواز نصبه وإبداله ،
ويقرون ﴿ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع . قال بعضهم : والنصب
عند أرجح . فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند
الجميع . وهو كل استثناء منقطع ، لا يجوز فيه تفرغ ما قبل « إِلَّا »
للإسم الواقع بعدها . نحو : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر .
هذا كله حكم المستثنى ، إذا كان مؤخرًا . فإن تقدم على المستثنى
منه وجب نصبه مطلقاً . وأما نحو : مالي إلا أخوك ناصر ، فتؤول
على التفرغ ، و « ناصر » بدل . وقد احتضرت هذا الفصل ، لشهرة
أحكامه .

(٢) النساء : ١٥٧ .

(١) النساء : ٦٦ .

السابعة : في ناصب المستثنى : اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة :

أحدها أن ناصبه « إلا » . واختاره ابن مالك . قال : وهو مذهب سيويه ، والمبرد ، والجرجاني . وقد خفي كون هذا مذهب سيويه ، على كثير من شراح كتابه .

وثانيها أن الناصب ما قبل « إلا » من فعل أو غيره ، بتسمية « إلا » . قال ابن عصفور : وهو مذهب سيويه ، والفارسي ، وجماعة . وقال الشلوبين : هو مذهب المحققين .

وثالثها أن الناصب ما قبل « إلا » مستقلاً . وهو مذهب ابن خروف . واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيويه . ورابعها أن الناصب ^(١) « أستشي » مضمرأ بعد « إلا » . حكاه السيرافي عن المبرد ، والزجاج .

وخامسها أن الناصب « أن » مقدرة بعد « إلا » . والتقدير : « إلا أن » زيداً لم يقم . حكاه السيرافي عن الكسائي .

(١) في الأصل : الراض .

وسادسها أن الناصب «إن» المكسورة المخففة^١، مركباً منها ومن «لا» : «إلا» . حكاه السيرافي أيضاً عن الفراء .
 وسابعها : أن الناصب له مخالفته للأول . ونقل عن الكسائي .
 وهذه أقوال ، أكثرها ظاهر^(١) البعد . وأظهرها الأول والثاني .
 وقد بسطت الكلام عليها ، في غير هذا الكتاب . وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً ، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام . فالعامل فيه ما قبله من الكلام ، بدليل قولهم : القوم إخوانك إلا زيداً . وليس هنا فعل ، ولا ما يعمل عمله . قال : وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .
 فهذا ما يتعلق بالقسم الأول من أقسام «إلا» على سبيل الاختصار .

القسم الثاني : التي بمعنى «غير» : اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناءً ، وأصل «غير» أن تكون صفة . وقد تحمل «إلا» على «غير» ، فيوصف بها ، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثني بها . وللموصوف بـ «إلا» شرطان : أحدهما أن يكون هماً أو شبهه ، والآخر أن

(١) في الأصل : ظاهرها .

يكون نكرة أو مُعرِّفاً بـ «أل» الجنسية، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، فإن قلت: كيف يوصف بـ «إلا» وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولتلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قل: إن «إلا» يوصف بها، فقد تجاوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعها يؤدي^(٢) معنى الوصف، وهو المفايرة.

واعلم أن «إلا» التي يوصف بها تفارق غيراً من وجهين: أحدهما أن موصوفها لا يُحذف وتُقام^(٣) هي مقامه؛ فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ، بخلاف «غير». والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز^(٤): عندي درهم إلا جيدٌ، بخلاف «غير».

اقسم الثالث: التي بمعنى الواو. وهذا قسم ثناء الجمهور، وأثبتته الفقهاء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ عَلَاقَةٌ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَلَهُ تُحْسِنُونَ الْعُقُودَ لَنُرِيَنَّكُمْ أَشْيَاءَكُمْ لَا تُرَوُّنَهَا عَلَيْكُمْ حُجَّةً﴾، إلا «الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ»^(٥)،

(٢) في الأصل: يؤدي إلى .
(٤) في الأصل وجه: فلا يصح .

(١) الأنبياء: ٢٢ .
(٣) في الأصل: وقوم .
(٥) البقرة: ١٥٠ .

أي : ولا الذين ظلموا ، وقول الشاعر (١) :
 ما بالمدينة دارٌ ، غيرٌ واحدةٍ
 دارُ الخليفة ، إلا دارُ مروانا
 وقول الآخر (٢) :

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه
 لعمرك أبوك ، إلا الفرقدان
 أي : ودارُ مروان ، والفرقدان . والمعنى أنهما يفرقان . ولا حجة فيما
 استدلتوا به . وتأويله ظاهر .

القسم الرابع : التي هي عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب

(١) الفرزدق . الكتاب ١ : ٣٧٣ والمقتضب ٤ : ٤٢٥ وتوجيه أبيات مشكلة
 الإعراب ٢٧١ .

(٢) عمرو بن معد يكرب . ديوانه ١٨١ ونسب إلى حصري بن طاهر ، وسوار
 ابن المضرب . الكتاب ١ : ٣٧١ والمفصل ٣٢ وشرحه ٢ : ٨٩ والمغني ٧٦
 وشرح شواهد ٢٦٦ والإنصاف ٢٨٦ و ٢٧١ والألفية ١٨٢ والكامل
 ١٢٤٠ والمقتضب ٤ : ٤٠٩ وحاشية البخاري ٣٣٣ والمؤلف والمختلف ٨٥
 والممع ١ : ٢٢٩ والخزانة ٢ : ٥٢ و ٤ : ٧٩ ومحار القرآن ١ : ١٣١
 وتفسير القرطبي ٩ : ١٠١ والتبيان ٦ : ٦٩ و ٧ : ٢٣٩ وشرح اختيارات
 الفضل ١٥٩٩ والمتع ٥١ . والفرقدان : نجهان متلازمان قريبان من القطب .

لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون . فلو أنهم يحملون «إلا» عاطفة ، في نحو : ما قام أحد إلا زيد ، مما وقع بعد النفي وشبهه . والبصريون يربون ذلك بدلاً ، كما سبق . ورد ثعلب قول البصريين ، بأن الأول منفي عن القيام ، والثاني مثبت له ، والبديل يكون على وفق البديل منه ، في المعنى .

ورُدَّ مذهب الكوفيين بأن «إلا» لو كانت عاطفة لم تباشر العامل ، في نحو : ما قام [إلا زيد] ^(١) . وأجيب ، عما قاله ثعلب ، بأن هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأول ، في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت القوم بعضهم ، كان قولك أو لا رأيت القوم ، مجازاً ، ثم بيّنت من رأيتهم .

اقسم الخامس : التي هي زائدة . هذا قسم غريب ، قال به الأصمعي ، وابن جني ، في قول الشاعر ^(٢) :

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لقي الرمة . ديوانه ١٧٣ والكتاب ١ : ٤٢٨ والمتي ٧٦ وشرح شواهد ٢١٩ والقصل ١٣٠ وشرحه ٧ : ١٠٦ والإنصاف ١٥٦ والمجمع ١ : ١٢٠ والدرر ١ : ٨٨ وأما ابن السجري ٢ : ١٢٤ والخزانة ٤ : ٢٩ . والمراجيع : جمع حرجوج ، وهي الناقة الطويلة . والخسف : عدم الملف .

حَرَّاجِيحٌ ، مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةً
 عَلَى الْخَسْفِ ، أَوْ نَرِي بِهَا بَلَدًا ، قَفَرًا
 أَي : مَا تَنَفَّكَ مُنَاخَةً ، وَ « إِلَّا » زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ « مَا زَالَ » وَأَخَوَاتَهَا
 لَا تَدْخُلُ « إِلَّا » عَلَى خَبَرِهَا . لِأَنَّ نَفْيَهَا إِيحَابٌ ، فَلَا وَجْهَ لِمُخُولِ « إِلَّا » .
 وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ، فَإِنَّ « إِلَّا » لَمْ تُثَبِّتْ زِيَادَتُهَا . وَقَدْ خَرَجَ الْبَيْتُ
 عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ « تَنَفَّكَ » تَامَةٌ ، وَهِيَ مُطَاوِعٌ « فَكَّهُ »
 إِذَا خَلَصَهُ أَوْ فَصَّلَهُ . وَ « مُنَاخَةً » حَالٌ . وَالثَّانِي أَنَّهَا نَاقِصَةٌ وَالْخَبَرُ
 قَوْلُهُ « عَلَى الْخَسْفِ » ، وَ « مُنَاخَةً » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي
 الْجَارِ . وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ .

وَمِنْ أَغْرَبِ [مَا قِيلَ] ^(١) فِي « إِلَّا » أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى
 « بَعْدَ » . وَجَعَلَ هَذَا الْقَائِلُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ إِلَّا الَّذِينَ
 ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، وَقَوْلُهُ ﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٣) ، وَقَوْلُهُ
 ﴿ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ ^(٤) .

وَأَمَّا « إِلَّا » فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ »

(٢) البقرة : ١٥٠ .

(٤) الدخان : ٥٦ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) النساء : ٢٢ .

في الأرض، وفساد كبير^(١)، و﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ
اللهُ﴾^(٢)، فهي مركبة من «إن» الشرطية، و«لا» النافية. وهي
حرفان، لا حرف واحد. وأمرها واضح. والله سبحانه وتعالى أعلم.

أما بفتح الهمزة

حرف بسيط، فيه معنى الشرط، مؤول بـ «مها يكن من شيء»،
لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل شرط. ولذلك يجاب بالفاء. وقال ابن
مالك وغيره: «أما» حرف تفصيل. وقال بعض النحويين: إنها قد
تrod حيث لا تفصيل فيه، كقولك: أما زيد فنطلق. ولذلك قال
بعضهم: هي حرف إخبار مضمّن معنى الشرط. فإذا قلت: أما زيد
فنطلق، فالأصل «إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق»،
حذفت أداة الشرط وفعل الشرط، وأُنبت «أما» مناب ذلك.

والجمهور يقدرون أما بـ «مها يكن من شيء»، كما تقدم.
فإذا قلت: أما زيد فنطلق، فالتقدير: مها يكن من شيء فزيد منطلق.
فحذف فعل الشرط وأداته، وأُنبت «أما» مقامها، فصار التقدير:

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) التوبة ٤١.

أما فزيدٌ منطلق^(١) . فأُخِرت الفاء إلى الجزء الثاني ، لضرب من إصلاح اللفظ .

قال^(٢) صاحب « رصف المباني » : ولا يلزم تكريرها ، خلافاً لبعضهم . فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول . وهذا^(٣) غير لازم . اللهم ، إن كان في اللفظي فنعم . وأما المعنوي فلا يلزم . انتهى .

وذهب ثعلب إلى أن « أما » جزءان ، وهي « إن » الشرطية و « ما » ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره .

ولـ « أما » أحكام : فمنها أن الفاء بعدها لازمة لا تحذف ، إلا مع قول أغنى عنه المحكي^(٤) به ، كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾^(٥) . أي : فيقال لهم أكفرتم .

(١) في الأصل : أماريد منطلق . (٢) رصف المباني ٤٧ .

(٣) في ب و رصف المباني : « هذا » بإسقاط الواو .

(٤) آل عمران : ١٠٦ .

أو في ضرورة شعرية^(١)، كقول الشاعر^(٢) :
 فَاَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
 وَلَكِنْ سَيْرًا ، فِي عِبَارِضِ الْمَوَاقِبِ
 قيل : أو في ندور ، كما جاء في « صحيح البخاري » : « أَمَا بَعْدُ مَا بَالُ
 رِجَالٍ »^(٣) . أي : فَا بَالُ رِجَالٍ^(٤) .
 ومنها أنه لا يجوز أن يحصل بين « أَمَا » والفاء بجملة ، إلا أن
 كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين « أَمَا » . نحو : أَمَا
 الْيَوْمَ ، رَحِمَكَ اللَّهُ ، فَالْأَمْرُ كَذَا .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) الحارث بن خالد الخزومي . ديوانه ٤٥ والمقي ٥٨ وشرح شواهده ١٧٧
 والقصص ٢ : ٧١ والنصف ٣ : ١١٨ وسر الصناعة ١ : ٢٦٧ وأسرار
 الرمية ١٠٦ وشرح ابن عقيل ٢ : ١٤١ وأمالى ابن السجري ١ : ٢٨٥
 وأوضح المسالك ٣ : ٢٠٧ وشرح المفصل ٧ : ١٣٢ والمهمص ٢ : ٦٧
 والدرر ٢ : ٨٤ وحاشية الصان ٤ : ٤٥ والمبي ١ : ٥٧٧ و ٤ : ٤٧٤
 والخزانة ١ : ٢١٧ وشواهد التوضيح ١٣٧ . والبراص : جمع عُرض ،
 وهو الناحية .

(٣) أخرجه البخاري في ٣٤ من كتاب البيوع ، و ٧٣ من باب إذا اشترط
 شروطاً في البيع لا تحل . وأطروء برواية أخرى في سنن الترمذي ٦ : ٢٩٩
 وصحيح مسلم ١١٤٢ وسنن ابن ماجة ٨٤٤ .
 (٤) سقطت من الأصل .

ولا يلي « أمّا » فعل ، لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط . فلو
 وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ^(١) . وإنما يليها مبتدأ ، نحو : أمّا
 زيد فقائم . أو خبر ، نحو : أمّا فائز فزيد . وفي « كتاب » الصّفات أذ:
 الفصل بينهما بالخبر قليل . أو مفعول مقدم ، نحو ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَهَـ
 تَقْهَرَ ﴾ ^(٢) . أو مفعول بعمل مقدر ، يفسره المذكور ، نحو : أمّا
 زيداً فأكرمه ^(٣) . أو ظرف ، نحو : أمّا اليوم فأقوم . أو مجرور ،
 نحو ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ ^(٤) . أو حال ، نحو : أمّا
 مُسرِعاً فزيدٌ ذاهبٌ . أو مفعول له ، نحو : أمّا العِلْمَ فعالمٌ . أو
 مصدر ، نحو : أمّا ضرباً فاضرب . أو شرط ، نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ
 مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ ^(٥) .

ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشرط ،
 وحذف جواب الشرط ، لدلالة جواب « أمّا » عليه . ولذلك لزم معنى
 جواب « أمّا » عليه . وذهب الفارسي ، في أحد قوليّه ، إلى أن الجواب

(٢) الصحيح : ٩ .

(٤) الصحيح : ١١ .

(١) في الأصل : شرط .

(٣) في الأصل : فأكرمه .

(٥) الواقعة : ٨٨ - ٨٩ .

للشروط، وجواب « أمّا » محذوف . وقوله الآخر كذهب سيويه .
 وذهب الأخفش إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » وللشروط
 معاً . والأصل : مهما يكن من شيء فإن كان من المقرّبين [فروخ] .
 ثم تقدمت « إن » والفعل الذي بعدها ، فصار التقدير : فأما إن كان
 من المقرّبين [^(١) ففروخ] . فالتقت فاءان ، فأغنت إحداهما عن
 الأخرى ، فصار « فروخ » .

ومنها أن الفاء ، الواقعة جواباً لها ، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما
 قبلها وهذا متفق عليه في الجملة . واختلفوا في شرط ذلك . فذهب
 سيويه ، والمازني ، والزيّاج ، وابن السراج ، إلى اعتبار ذلك بأن يقدّر
 حذف « أمّا » وحذف الفاء . فما جاز أن يعمل فيه ، بعد تقدير حذفها ،
 جاز أن يعمل فيه مع ^(٢) وجودها . وما لا فلا . فلذلك منموا : أمّا زيداً
 فأوتي صاربٌ . وذهب المبرد ، وابن درستويه ، إلى أن ما بعد « إن »
 يجوز أن يعمل فيما قبل الفاء . فأجازا ^(٣) : أمّا زيداً فأوتي صاربٌ .
 وقيل : يجوز ذلك في الظرف والمجرور ، نحو : أمّا اليوم فأوتي ذاهبٌ ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في الأصل : فأجروا . ب و ج : فأجار .

• [وأما في الدار فإن زيدا جالس^(١)] . وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد «إن» على الفاء ، وفاقا للمبرد . وزاد أنه أجاز ذلك في «ليت» و«لعل» وكل ما يدخل على المبتدأ .

ومنها أنها قد تبدل ميمها الأولى ياء ، فيقال «أيما» . وأنشدوا^(٢) :
رَأَتْ رَجُلًا ، أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ تَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَمَّا بِالْمَشِيِّ فَيَنْخَصِرُ

ومنها أن «أما» قد تعمل في الظرف^(٣) ، والحال ، والمجرور . قيل : والتحقيق أن العمل للفعل الذي نابت عنه . فإذا قلت : أما علما فعالم ، فـ «علما» حال ، وعاملها فعل الشرط المحذوف ، وصاحبها هو المرفوع محل الشرط . وفي هذه المسألة طول ، لا يليق بهذا الموضع .
ويشتبه بلفظ «أما» التفصيلية لفظان^(٤) آخران : أحدهما

(١) تمة من الجمع ٢ : ٦٨ .

(٢) لعمري أبي ربيعة . ديوانه ٩٤ والمي ٥٧ وشرح شواهد ١٧٤ والكامل

٦٦ و ٢٥٢ و ٦١٤ و ٩٦٦ والأرهمية ١٥٧ والمتع ٣٧٥ والجمع ٢ : ٦٧

والبر ٢ : ٨٤ والخزانة ٢ : ٤٢١ و ٤ : ٥٥٢ . وعلمت : ارتفعت في

الآفاق ويضحي : يظهر للشمس . ويحصر : يؤله البردي أطرافه .

(٣) في الأصل : الظروف . (٤) سقطت من الأصل .

مركب من « أم » المتقطعة « وما » الاستفهامية ، كقوله تعالى
﴿ أَمَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) . والآخر مركب من « أن »
المصدرية « وما » التي هي عوض من « كان » ، كقول الشاعر^(٢) .

أباخرأشة ، أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ
فَإِنْ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
والله أعلم .

أما بكسر الهمزة

حرف من حروف العطف ، عند أكثر النحويين : هكذا قل ابن

(١) النمل : ٨٤ .

(٢) عباس بن مرداس . ديوانه ١٢٨ والكتاب ١ : ١٤٨ والشعر والشعراء
٢٥٨ وثمار القلوب ٣٢٠ والمسلسل ٣٦ والنصف ١١٦ : ٣ والمحكم ١ : ٢٥٧
والجهرة ١ : ٣١٢ والحيوان ٥ : ٢٤ و ٦ : ٤٤٦ والنفي ٣٤ : ٦١ وشرح
شواهد ١١٦ و ١٧٩ والأرمية ١٥٦ وأما ابن السجري ٢ : ٣٥٠
و ١ : ٣٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٥٦ وشرح الفصل ٢ : ٩٩ و ٨ : ١٣٢
والفصول والمآيات ٣٤٦ والخمائص ٢ : ٣٨١ وشرح شذور الذهب ١٨٦
ومعجم الأنبياء ١٩ : ١٤٦ والممع ١ : ١٢٣ والدرر ١ : ١٩٢ واليسني
٤ : ١٣٤ والخزانة ٢ : ٨٠ و ٤ : ٤٢١ . و يروى : أَمَا كُنْتَ دَا قَر .
الاشتقاق ٣١٣ . والضبع : السنة الجديدة .

مالك عنهم . وتقل عن يونس ، وأبي علي ، وابن كيسان ، أنها ليست
بماطفة . قال : وبه أقول ، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف ، ولأن
وقوعها ^(١) بعد الواو ، مسبوقاً بمثلها ، شبه وقوع « لا » بعد الواو
مسبقاً بمثلها ، في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها . و « لا » هذه غير
عاطفة ، بإجماع . فتكن « إمّا » كذلك .

وتقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن « إمّا » ليست بماطفة ،
وإنما أوردوها في حروف المطف ، لمصاحبتها لها . قلت : هذا سيويه
« إمّا » ^(٢) من حروف المطف ، فحمل ^(٣) بعضهم كلامه على ظاهره ،
وقال : الواو رابطة بين « إمّا » الأولى و « إمّا » الثانية . ولست أدرك
الرماني ، على أنها عاطفة ، بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ، لأننا
نجد الكلام لأحد الشئيين ، فعلم أن المطف لـ « إمّا » . وقال بعض
المتأخرين : الواو عطفت « إمّا » الثانية على « إمّا » الأولى ، و « إمّا »
الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى . وتأول ^(٤)
بعضهم كلام سيويه بأن « إمّا » ^(٥) لمّا كانت صاحبة المعنى ،

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| (١) في الأصل : دخولها . | (٢) في الأصل : وإما . |
| (٣) في الأصل : جعل . | (٤) في الأصل : وقال . |
| (٥) في النسخ : الواو . | |

ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابعُ يليها ، سماها عاطفة مجازاً .

وهذا الخلاف إنما هو في « إِمَّا » الثانية ، في نحو : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة ، لأنها بين الفعل ومرفوعه . وذلك واضح .

ويتعلق بـ « إِمَّا » مسائل :

الأولى : في معناها ، وهي خمسة : الشك نحو : قام إِمَّا زيد وإِمَّا عمرو . والإيهام نحو ﴿ وَأَخْرُؤْنَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ، إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) . والتخيير نحو ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ^(٢) . والإباحة نحو : جالس إِمَّا الحسن وإِمَّا ابن سيرين . والتفصيل نحو ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ^(٣) .

وتقدم الفرق بين الشك والإيهام ، وبين التخيير والإباحة ، في « أو » . و « إِمَّا » في ذلك مثل « أو » . وزاد بعضهم لـ « أو » و « إِمَّا » معنى سادساً . وهو أن تكونا لإيجاب أحد الشيئين ، في وقت دون

(٢) الكهف : ٨٦ .

(١) التوبة : ١٠٦ .

(٣) العنكبوت : ٣ .

وقت . محو قولك للشجاع : إنما أنت إما طعنٌ وإما ضَرْبٌ ،

الثانية : في الفرق بين « أو » و « إما » . والفرق بينهما من ثلاثة أوجه . الأول : أن « أو » قد تكون بمعنى الواو ومعنى « بل » ، عند بعضهم ، كما تقدم . و « إما » لا تكون كذلك . والثاني : أن « إما » لا بد من تكرارها ، في الغالب ، بخلاف « أو » ، فإنها لا تُكرر . والثالث : أن الكلام مع « إما » مبنيٌّ من أوله على ما جيء بها لأجله ، من شكٍّ وغيره ، بخلاف « أو » فإن الكلام معها قد يفتح ^(١) على الجزم ، ثم يطرأ الشكُّ أو غيره . ولهذا وجب تكرار « إما » ^(٢) في غير ندور .

الثالثة : قد يستغنى عن الثانية بـ « أو » . كقراءة من قرأ ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَمَّا عَلَىٰ هُدًى ، أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(٣) . وهو في الشعر كثير ، كقول الشاعر ^(٤) :

وَقَدْ شَفَقَنِي أَنْ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي

خَيَالُكَ ، إِمَّا طَارِقًا ، أَوْ مُنَادِيًا

(١) سقط « قد يفتح » من الأصل . (٢) في الأصل : تكرارها .

(٣) سبأ : ٢٤ . (٤) الأخطل . المص ٢ : ١٣٥ والبر ٢ : ١٨٦ .

وقد يستغنى عنها أيضاً بـ « إن » الشرطية ، مع « لا » النافية ، كقول الشاعر^(١) :

فأما أن تكون أخِي ، بصِدْقٍ
فأعرف منك غثي ، من سميني
وإلا فاطر حنني ، واتخذني
عدوًّا ، أنقيك ، وتثقيني

ونص النحاس^(٢) على أن البصريين لا يميزون فيها إلا التكرار .
وأجاز الفراء^(٣) ألا تكرر ، وأن تُجرى مجرى « أو » . وقال الفراء :
يقولون : عبد الله يقوم وإما يقعد .

وقال ابن مالك : وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) اللقب البدي . ديوانه ٢١١ - ٢١٢ والمثني ٦٣ وشرح شواهد ١٩٠
وحاشية المبان ٣ : ١١٠ والأزهية ١٥٠ والمقرب ١ : ٢٣٢ والوحشيات
١٢٥ وشرح اختيارات المضل ١٣٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٤٤
والمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٥ والحامسة البصرية ١ : ٤٠ والخزانة
١ : ١٢٩ و ٣ : ٣٤٩ و ٤ : ٤٢٩ . وفي الأصل : « أخى بنصح » .
ج : « بحق » .
(٢) في الأصل : ابن النحاس .
(٣) المرزوق . ديوانه ٦١٨ والمثني ٦٣ . ونسب في شرح شواهد =

تُهاضُ بدارٍ ، قد تقدّمَ عهدُها
 وإمّا بأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها
 أي «إما بدار» ، فحذف . وربما استُغني عن واو^(١) « وإمّا » ، كقول
 الشاعر^(٢) :

يا لَيْتَما أَمْنا شالَتْ نَعامُها
 إمّا إلى جَنَّةٍ ، إمّا إلى نارٍ
 وهو نادر .

الرابعة : اختلف في « إمّا » هذه . قليل : بسيطة^(٣) . واختاره

= المنبي ١٩٣ إلى ذي الرمة . انظر ديوانه ٦٧٢ والمقرب ١ : ٢٣٢ ومعاني
 القرآن ١ : ٣٩٠ وشرح الفصل ٨ : ١٠٢ وحاشية المصباح ٣ : ١١٠
 وأمالى ابن التبريزي ٢ : ٣٤٥ والمجمع ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٣ والخزانة
 ٤ : ٤٢٨ . وتهاس : تكرر بعد جر .

(١) في الأصل : الواو .

(٢) سعد بن قرط . المنبي ٦٢ وشرح شواهد ٦٧ والمجمع ٢ : ١٣٥ والدرر
 ٢ : ١٨٢ وشرح الحماسة للتبريزي ٤ : ٣٥٤ وعيون الأخبار ٣ : ٢٢٩
 واللسان والتاج (أمّا) . ونسب إلى الأحوص . ديوانه ٢٢١ والمصباح
 (أمّا) والمعني ٤ : ١٥٣ والبحر ٥ : ١٣ والخزانة ٤ : ٤٣١ وحاشية
 المصباح ٣ : ١٠٩ . وشالت نعامها : ارتفعت جنازتها .

(٣) في الأصل : هي بسيطة .

الشيخ أبو حيان ، لأن الأصل البساطة . وقيل : هي مركبة من « إن » .
و « ما » . وهو مذهب سيويه . والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في
الضرورة ، كقول الشاعر ^(١) :

وقد كَدَبَتْكَ نَفْسُكَ ، فَكَذِبَتْهَا

فإن جَزَعًا ، وإن إجمالَ صَبْرٍ

أي : فإمّا جزعًا ، وإمّا إجمالَ صبرٍ ^(٢) . فحذفت ^(٣) « ما »
اكتفي بـ « إن » . وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » في البيت
رطبة حُذِفَ جوابها . والتقدير : فإن كنتَ ذا جَزَعٍ فَاجْزَعْ ^(٤) ،
إن كنتَ مُجْبِلَ صَبْرٍ فَاصْبِرْ .

وعلى القول بالتركيب قالوا : قد نُحذِفُ « إمّا » الأولى ،
نحذف « ما » من الثانية ، كقول الشاعر ^(٥) :

سَقَتْهُ الرُّوَاعِدُ ، مِنْ صَيْفٍ

وإنَّ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَّ مَا

-
- | | |
|----------------------------------|---------------------------|
| (١) فريد بن الصمة . انظر ص ٢١٢ . | (٢) سقط من الأصل . |
| (٣) في الأصل : حذف . | (٤) في الأصل : فلا يجزع . |
| (٥) النمر بن قلوب . انظر ص ٢١٢ . | |

أي : إمّا من صَيِّفٍ ، وإمّا من خريفٍ . على ذلك أنشده سييويه^(١) .
 وذهب الأصمعي ، والمبرد ، إلى أنّ « إن » في البيت شرطية ، والفاء فاء
 الجواب ، والتقدير : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرّي ، وذهب
 أبو عبيدة إلى أنّ « إن » زائدة ، والتقدير : من صَيِّفٍ ومن خريف .

الخامسة : في « إمّا » أربع لغات : كسر الهمزة ، وفتحها ،
 وإبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر ، والفتح . وفتح همزتها لغة في
 وتيم وأسد . وبالإبدال أنشدوا^(٢) :

لا تُفْسِدُوا آبَاكُمْ

لإنما لنا ، لإنما لكم

السادسة : ذهب الكسائي إلى أنّ « إمّا » قد تكون جحداً .
 تقول : إمّا زيدٌ قائمٌ . تريد : إن زيد قائم . و « ما » صلة .
 وتشبه بلفظ « إمّا » المقدمة « إمّا » المركّبة من « إن »
 الشرطية و « ما » الزائدة . نحو : ﴿ وإمّا تخافن من قوم خيانة ﴾

(١) الكتاب ١ : ١٣٥ .

(٢) المعجم ٢ : ١٣٥ والدرر ٢ : ١٨٢ والخزانة ٤ : ٣٣٢ . والآل : جمع إبل .

فاسد إليهم^(١). وهي ظاهرة. والله سبحانه أعلم.

أنتم

إذا وقع فصلاً. فيه خلاف تخدم ذكره في نظائره.

إيتا في إيتاك وأفوان

للتحويين فيها مذاهب :

الأول : أن «إيتا» اسم مضمّر، ولواحقه - أعني الياء، والكاف،
والهاء - حروفٌ تليّن أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغيبة.
وهو مذهب سيويو، واختاره الفارسي، وابن جني. ونسبه صاحب
«البديع» إلى الأخفش^(٢).

الثاني : أن «إيتا» اسم مضمّر، ولواحقه ضمائر. وهو مضاف
إليها. ولا يُعلم ضمير أضعف، غيره. وهذا مذهب الخليل، والمازني.
واختاره ابن مالك، ونسبه إليها، وإلى الأخفش.

الثالث : أن «إيتا» اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة

(١) الأتقال : ٥٨.

(٢) في النسخ : سيويو. وانظر للمع ١ : ١٦ وشرح المفصل ٣ : ٩٨-١٠٠.

بإضافته إليها . وهو مذهب الزجاج .

الرابع : أن « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد مضمّر . ونسب للكوفيين .

الخامس : أن « إِيَّاكَ » بكماله اسم واحد ، ظاهر مبهم . حكاه بعضهم . وهو غريب .

السادس : أن « إِيَّا » دغامة ، تعتمد عليها اللواحق ، تُفصل عن المتصل . وهو مذهب الفراء . ولم يصرحوا بأن هذه الدغامة ، عند الفراء ، اسم أو حرف . ولكنهم ردّوا عليه بما يدل على أنها اسم . فأنهم قالوا : إن جعل « إِيَّا » دغامة فاسد ، لأن الاسم لا يسوغ أن يكون دغامة . وصرح صاحب « رصف المباني » بأن « إِيَّا » حرف .^(١) قال : لأنه لا معنى له في نفسه . وإنما معناه في غيره ، كسائر الحروف^(٢) . ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمّر المتصل .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة ، في غير هذا الكتاب . وإنما ذكرت « إِيَّا » هنا ، لأجل القول بحرفيتها .

وعلى هذه الأقوال كلها فليست مشتقة . وذهب أبو عبيدة إلى

(٢) في الأصل : كسائر حروف .

(١) رصف المباني ٦٥ .

أنه مشتق . وهو ضعيف . قالوا : ولم يكن أبو عبيدة يُحسن النحو^(١) ، وإن كان إماماً في اللغة وأيام العرب . وعلى القول بالاشتقاق فإن أي شيء اشتق ؟ فيه أقوال^(٢) ، لا نطول بذكرها . والله أعلم .

اليمن المتفصل في القسم

ذهب الزجاج ، والرماني ، إلى أنه حرف جر . وشذأ في ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه اسم ، ثم اختلفوا .

قال سيويو ، والبصريون : إنه اسم مفرد ، همزة همزة وصل مفتوحة ، كهزمة لام التعريف . وهو مشتق من اليمن . وقد حكى كسر همزة .

وقال الكوفيون : هو جمع « يمن » . واعتذروا عن وصل همزة ، بكثرة الاستعمال . على أن أبا الحسن قد حكى قطعها . وقولهم في ذلك ضعيف ، لثلاثة أوجه : الأول : أن هذا همزة همزة وصل و « أيمن »

(١) ب و د : العربية .

(٢) انظر الجمع ١ : ٦١ ورسالة الملائكة ٧٠ - ١٠٢ .

الذي هو جمع «عين» همزة همزة قطع، كقول زهير^(١) :

فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ، مِثْلًا، وَمِنْكُمْ

بِمُقْسَمَةٍ، تَمْوَرُ بِهَا الدِّمَاءُ

والظاهر أنه غيره، ولا عدول عن الظاهر بلا دليل. الثاني: من العرب من يكسر همزة، في الابتداء. وهمزة الجمع لا تُكسر. الثالث: أن من العرب من يفتح ميمه، فيكون على وزن «افعل». ولا يوجد ذلك في الجوع. وذكر بعضهم وجهاً رابعاً. وهو أنه لو كان جمع «عين» لجاز فيه من الإعراب ما جاز في مفرده، من النصب، والرفع. واعترض بأنهم قد يخصّصون بعض الألفاظ بأحكام. واحتج الكوفيون بأن همزته مفتوحة^(٢)، وهمزة الوصل في الأسماء لا تكون مفتوحة. وبأن «أفعل» بناء جمع، ولا يوجد في الآحاد.

وقال الشلوبين: «عين» مُنْفَرِّدٌ كـ «أمرى» و «ابن».

فلا يُطالب بوزنه، كما لا يطالب بوزن «أمرى». إذ ليس في الكلام

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ١٣٧ والأزهية ٤ وشرح المفصل ٨ : ٣٦.

والمقسمة: موضع القسم. وأراد به مكة حيث تنحر البدن وتسيل الدماء.

(٢) سقطت من الأصل.

مثله . قال ابن طاهر : وهو مغير عندسيويه من « يعين » . وقال غيره : هو مغير من « فعل » اسم مشتق من اليمين ، كـ « امرى » مغير من « مرئ » . وقال الأخفش : إن سميت بـ « ايمن » ، ثم صغرت ، قلت : يُمينٌ . قال ابن خروف : وهو قول ^(١) صحيح .

ويتعلق بـ « ايمن » مسألتان :

الأولى في حكمه . وهو اسم ، يلزمه الرفع بالابتداء ^(٢) . وأجاز ابن درستويه جرته بـ « او القسم » نحو : وايمن الله . وقد تدخل عليه لام الابتداء . ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى . وقد أضيف إلى الكعبة ، في قولهم : ايمن الكعبة . وإلى الكاف ، في قول عروة بن الزبير ^(٣) : « لَيْمُنُكَ لَئِنْ ابْتَلَيْتَ ^(٤) لَعْدَ عَافِيَتَ » . وإلى « الذي » ، كقول النبي ﷺ « ويم ^(٥) الذي نفس محمد بيده » . وقد أضيف إلى

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في الأصل . في الابتداء .

(٣) حاشية الدمامي ١ : ٢١٢ والمجم ٢ : ٤٠ واللسان والتاج (يمن) والفائق

٤ : ١٣٩ . وقد قال ذلك حين أصيب بداء في رجلة ، وقطعت رجله فلم

يتحرك . (٤) الرواية : لئن كنت ابتليت .

(٥) في حاشية الدمامي ١ : ٢١٢ : ليمُنٌ . وفي المجم ٢ : ٤٠ : وأيمٌ .

قسم مقدر. وقيل : هو مبني. وهذه كلمة كثرت لغاتها، لكثرة استعمال العرب لها. والله أعلم.

مثنى

حرف ، له عند البصريين ثلاثة أقسام : يكون حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء . وزاد الكوفيون قسماً رابعاً ، وهو أن يكون حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسماً خامساً ، وهو أن يكون بمعنى الفاء . ولا بد من بيان هذه الأقسام واحداً واحداً .

الأول : « حتى » الجارة . ومضناها انتهاء الناية . ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها . وقال الفراء : تخفّض ، لِنِيَّاتِهَا عَنْ «إِلَى» . وربّما أظهروا «إلى» بعدها . قالوا : جاء الخبرُ حتى إلينا . جمعوا بينهما على تقدير إلقاء أحدهما . وبجرواها إمّا^(١) اسم صريح ، نحو ﴿ حتى حين ﴾^(٢) ، أو مصدر مؤول من « أن » والفعل المضارع ، نحو

(١) سقطت من الأصل .

(٢) يوسف : ٣٥ ، والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ ، والصافات : ١٧٤ و ١٧٨ ،

والناريات : ٤٣ .

﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾^(١) ، لأن التقدير : حتى أن يقول .

هذا مذهب البصريين . وزاد ابن مالك ، في أقسام مجرورها ،
أن يكون مصدراً مؤوّلاً من « أن » وفعل ماض ، نحو ﴿ حَتَّى عَفَوْا
وَقَالُوا ﴾^(٢) . قال الشيخ أبو حيان : ووهِمَ في هذا ، لأن « حتى »
ههنا^(٣) ابتدائية ، و « أن » غير مضمرة بعدها .

ولمجورها شرطان :

الأول : أن يكون ظاهراً ، فلا تجزئ الضمير . هذا مذهب سيبويه ،
وجهور البصريين . وأجازه الكوفيون ، والمبرد ، كقول الشاعر^(٤) :

(١) البقرة : ٢١٤ . (٢) الأعراف : ٩٥ .

(٣) في الأصل : ووم في ذلك لأن حتى هنا .

(٤) شرح ابن عقيل ٢ : ١١ وشرح الكافية ٢ : ٣٢٦ والمجمع ٢ : ٢٣ والبرر

٢ : ١٦ والميني ٣ : ٢٦٥ والخزانة ٤ : ١٤٠ - ١٤١ . وروى : لا يلقه

فلس . وروى أيضاً : لا يلقى أناس... يابن أبي زياد . وقد استشكله أبو حيان

في شرح التسهيل . وقال : « و انتهاء الآية في حثاك لا أفهمه . ولا أدري

ما عني بحثاك . فعمل هذا البيت مصنوع » . قلت : إن صح البيت فـ « حتى »

فيه استثنائية . وفي حاشية الأصل : « ومنه قوله :

أَتَتْ ، حَتَّاتَكَ ، تَقْصِدُ كُلَّ قَجٍّ

ثَرَجِي ، مِنْكَ ، أَتْهَا لَا تَخِيبُ » . =

فلا ، والله ، لا يُلفي أناسٌ
فُتًى ، حتّاك ، يابن أبي يزيد

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثاني: أن يكون آخر جزء ، أو ملاقي آخر جزء . فمثال
كونه آخر جزء : أكلت السمكة حتى رأسها . ومثال كونه ملاقي
آخر جزء : سرت النهار حتى الليل . ولو قلت « أكلت السمكة
حتى نصفها ، أو ثلثها » لم يحز . قال الزمخشري : لأن الفعل المتعدي بها
الغرض فيه أن يتقضي شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه .

وقال ابن مالك : هذا لا يلزم . واستدل بقول الشاعر^(١) :

عَيَّنْتُ لَيْلَةً ، فَمَا زِلْتُ حَتَّى

نِصْفِهَا رَاجِعاً ، فَعُدْتُ يَوْسَا

قال الشيخ أبو حيان : ولا حجة في هذا البيت ، لأنه لم يتقدم « حتى »

= والبيت في النفي ١٣١ وشرح شواهد ٣٧٠ والممع ٢ : ٢٣ والدرر ١٦ : ٢
والخزاة ٤ : ١٤١ .

(١) النفي ١٣٢ وشرح شواهد ٣٧٠ وحاشية اللغامي ١ : ٢٥٤ والممع
٢ : ٢٣ والدرر ٣ : ١٥ والني ٣ : ٢٦٧ .

ما يكون ما^(١) بعدها جزءاً منه^(٢)، ولا ملائياً لآخر جزء منه. فلو صرح، في الجملة، بذكر الليلة، لُقال «فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان حجة.

واختلف في الجور بـ «حتى»: هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: «حتى» لانتهاء العمل بمجروورها، أو عنده^(٣). يعني أنه^(٤) يحتمل أن يكون داخلياً فيما قبلها، أو غير داخل، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فـ «زيد» يجوز أن يكون مضروباً، انتهى الضرب به. ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده. وذكر أن سيويه والفرّاء أشارا إلى ذلك. وحكى عن ثعلب أن «حتى» للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيد. فيكون مرة مضروباً، ومرة غير مضروب. وحكى^(٥) في «الإفصاح» عن الفرّاء، والرمّاني، أنهما قالاً: يدخل^(٦) ما لم يكن

(١) سقطت من الأصل و د.

(٢) في الأصل و ج: له. وانظر المجمع ٢: ٢٣.

(٣) التسهيل ١٤٦. (٤) سقطت من الأصل و ح.

(٥) أي: ابن هشام الخضراني. (٦) ب: قال لا يدخل.

غير جزء، نحو: إنه لينام الليلَ حتى الصباح. قال: وصرح سيوييه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها، ولا بد: لكنه مثل بما هو بعض.

فإن قلت: «حتى» و«إلى» كلاهما لا انتهاء الناية، فهل بينهما فرق؟ قلت: بينهما فروق: الأول: أن مجرور «إلى» يكون ظاهراً وضميراً، بخلاف «حتى» فإن مجرورها لا يكون ضميراً. الثاني: أن مجرور «إلى» لا يلزم كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء. تقول: أكلت السمكة إلى نصفها. بخلاف «حتى». الثالث: أن أكثر المحققين على أن «إلى» لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف «حتى».

القسم الثاني: «حتى» العاطفة، نحو: قدم^(١) الحُجَّاج حتى المشاة، ورأيت الحُجَّاجَ حتى المشاة، ومررت بالحُجَّاجِ حتى المشاة. فهذه حرف عطف، تُشرك في الإعراب والحكم. وقد روى سيوييه، وغيره من أئمة البصريين، العطفَ بها. وخالف الكوفيون، فقالوا: «حتى» ليست بعاطفة. ويعربون ما بعدها، على إضمار عامل.

(١) في الأصل: قد قدم.

وللمعطوف بـ « حتى » شرطان :

الأول : أن يكون بعض ما قبلها ، أو كـبعضه . فمثال كونه بعضاً : قدم الحُجَّاج حتى المشاة . ومثال كونه كـبعض : قدم الصيَّادون حتى كلابهم . وقد يكون مبيّناً ، فتقدر بعضيته بالتأويل ، كقول الشاعر^(١) :

ألقى الصَّحيفَةَ ، كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
والزَّادَ ، حتى نَعْلَهُ ألقاها

لأن المعنى : ألقى ما يُثقله حتى نَعْلَهُ . ولا يكون إلاّ واحداً من جمع ، نحو : مات الناسُ حتى خيارُهم . أو جزءاً من أجزائه ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها . فلو قلتُ « ضربتُ الرجلينِ حتى أفضلهما » لم يجز ، لأنه ليس جزءاً^(٢) من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع .

(١) مروان بن سببد النحوي . الكتاب ١ : ٥٠ والوجز ٥٧ والنسبي ١٣٢ وشرح سواهده ٣٧٠ وشرح الفصل ٨ : ١٩ والمجمع ٢ : ٢٤ والدرر ٢ : ١٦ - ١٧ ومجمع الأدباء ١٩ : ١٤٦ والعيني ٤ : ١٣٤ والخزانة ١ : ٤٤٥ و ٤ : ١٤٠ . والبيت في قصة التلمس وفراره من عمرو بن هند .
(٢) سقطت من الأصل .

قلت : هذا الشرط ذكره النحويون ، في باب العطف ، ولم أرم ذكره في باب الجر ، إلا ابن مالك فإنه قال : وجرورها ، يعني « حتى » ، إما بمعنى لما قبلها ، من مفهم جمع إفعالاً ماضياً ، أو غير مريح ، وإما كـبعض^(١) . قال : عنيت^(٢) بالمريح كونه بلفظ موضوع للجسمية ، فيدخل في ذلك الجمع الاصطلاحي واللغوي ، كرجال وقوم . وعنيت بنير المريح ما دل على الجمعية ، بلفظ غير موضوع لها ، كقوله تعالى ﴿ لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ ﴾^(٣) . فإن جرور « حتى » فيه منتهى^(٤) لأحيان^(٥) ، مفهومة ، غير مصرح بذكرها . انتهى ما ذكره . وعندني فيه نظر . فإن^(٦) المجرور بـ « حتى » قد يكون ملائماً لآخر جزئه . نحو : سرت النهار حتى الليل . الثاني : أن يكون غاية لما قبلها ، في زيادة ، أو نقص . والزيادة تشمل القوة والتعظيم . والنقص يشمل الضعف والتحقير . وقد اجتمعت الزيادة والنقص ، في قول الشاعر^(٧) :

- | | |
|---|-----------------------|
| (١) التيسيل ١٤٦ . | (٢) ب : وعنيت . |
| (٣) يوسف : ٣٥ . | (٤) في الأصل : منته . |
| (٥) ب و د : لأبي حيان . | (٦) في الأصل : لأن . |
| (٧) المتن ١٣٦ وشرح شولانه ٣٧٣ والمجم ٢ : ١٣٦ . والحرر ٢ : ١٨٨ . | |

قَهَرْنَاكُمْ ، حَتَّى الْكُفَاةِ ، فَأَتُكُم
لَتَخْشَوْنَنَا ، حَتَّى بَنِينَا ، الْأَصَاغِرَا
فَإِنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ « حَتَّى » الْجَارَةِ وَ « حَتَّى » الْمَاطِفَةِ ؟
قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَوْجِهِ :

الأول : أَنْ ^(١) الْمَاطِفَةُ يَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِي حَكْمِ مَا قَبْلَهَا . وَأَمَّا
الْجَارَةُ فَقَدْ يَدْخُلُ وَقَدْ لَا يَدْخُلُ ، كَمَا سَبَقَ . فَالَّذِي بَعْدَ الْمَاطِفَةِ يَكُونُ
الْإِتْمَاءُ بِهِ . وَالَّذِي بَعْدَ الْجَارَةِ قَدْ يَكُونُ الْإِتْمَاءُ بِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ
الْإِتْمَاءُ عِنْدَهُ .

الثاني : أَنَّ الْمَاطِفَةَ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا ، فِي
زِيَادَةٍ ، أَوْ نَقْصٍ . وَأَمَّا الْجَارَةُ فَفِيهَا تَفْصِيلٌ ؛ وَهُوَ أَنْ مَجْرُورَهَا إِنْ كَانَ
بَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَصْرُوحٍ بِهِ ، وَكَانَ مُنْتَهَى بِهِ ، فَهُوَ كَالْمَطُوفِ ، فِي
اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ . وَإِنْ كَانَ بَعْضًا لَشَيْءٍ ^(٢) لَمْ يَصْرَحْ بِهِ ، نَحْوُ
﴿ لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى حِينَ ﴾ ، أَوْ كَانَ مُنْتَهَى عِنْدَهُ ، لَمْ يُعْتَبَرِ فِيهِ ذَلِكَ .

= وَحَاشِيَةُ الْمَبَانِ ٩٧:٣ . وَالْكُفَاةُ : جَمْعُ كَفَى أَوْ كَامَ ، وَهُوَ الْفَارِسُ الشَّجَاعُ .
(١) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَجْ . (٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَجْ .

الثالث : أن ما بعد الجارة قد يكون ملاقياً لآخر جزء ، بخلاف
الماطفة ، وقد تقدم .

تنبيه

قد ظهر ، بما ذكرته ، أن الجارة أعم ، لأن كل موضع جاز فيه
المطف يجوز فيه الجر ، ولا عكس ، لأن الجر يكون في مواضع
لا يجوز فيها المطف . منها أن يقرن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها
غير شريك لما قبلها . نحو : صُمت اليتام حتى يوم الفطر . فهذا يجب
فيه الجر . ومنها ألا يكون قبلها ما يُعطف عليه ، نحو ﴿ حتى ﴾ حتى
مطلع الفجر ﴿ ﴾^(١) ، و ﴿ حتى حين ﴾ * . فيجب الجر أيضاً . قال
ابن هشام في « الإفصاح »^(٢) : اتفقوا على أنها لا يُعطف بها ، إلا
حيث تجر ، ولا يلزم العكس .

وتعلق بـ « حتى » الماطفة مسائل ، نذكرها مختصرة :

الأول : أن « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن
زعم أنها للترتيب ، كالزحشري .

(١) القدر : ٥٥ .

(٢) ب : الإيضاح .

الثانية : لا تكون « حتى » عاطفة للجمل . وإنما تعطف مفرداً على مفرد . وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه .

الثالثة : حيث جاز العطف والجر فالجر أحسن ، إلا في نحو : ضربت القوم حتى زيداً ضربته . فالنصب أحسن ، وله وجهان : أحدهما أن تكون عاطفة ، و « ضربته » تأكيداً^(١) . والآخر أن تكون ابتدائية ، و « ضربته » مفسراً لتأصب « زيد »^(٢) من باب الاشتغال .

الرابعة : إذا عطف بـ « حتى » على مجرور . قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ، ليقع الفرق بين العاطفة والجارّة . وقال ابن الخطّاب : لزم إعادة الجار ، فرقا بينها وبين الجارّة^(٣) . وقال ابن مالك في « التسهيل » : لزم إعادة الجار ما لم يتعيّن العطف^(٤) . ومثل بـ « عجت من القوم حتى بنّهم » . وفيه نظر .

القسم الثالث : « حتى » الابتدائية . وليس المعنى أنها يجب أن

(١) في الأصل و د : تأكيد .

(٢) سقط « لتأصب زيد » من الأصل و ج .

(٣) ب : العاطفة . (٤) التسهيل ١٧٥ - ١٧٦ .

يلها المبتدأ والخبر . بل المعنى أنها صالحة لذلك . وهي حرف ابتداء ، يُستأنف بعدها الكلام ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، كقول جرير^(١) :

فما زالتِ القَتلى تَمُجُّ دِمَاءَها

بِدِجْلَةٍ ، حتى ماءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

ويلها الجملة الفعلية ، مصدره مضارع مرفوع ، نحو ﴿ وَزُلْزِلُوا ﴾ حتى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴿^(٢)﴾ ، على قراءة الرفع ، أو بـعاض ، نحو قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا ﴾^(٣) .

والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، خلافاً للزجاج . فإنه ذهب إلى أن « حتى » هذه جارة ، والجملة في موضع جر بـ « حتى » . وهو ضعيف . قال ابن الخباز : لأنه يُفْضَى إلى تعليق حرف الجرّ من العمل ، وذلك غير معروف .

و « حتى » هذه - أهي الابتدائية - تدخل على جملة مضمونها

(١) ديوان جرير ١٤٣ والمغني ١٣٧ وشرح شواهد ٣٧٧ والخزانة ٤ : ١٤٢ .
والأشكى : التي تخالطه حمرة .

(٢) البقرة : ٢١٤ . (٣) الأعراف : ٩٥ .

غاية^(١) لشيء قبلها ، فتشارك الجارة والماعطة ، في معنى الغاية .

وقد اجتمعت الثلاثة ، في قول الشاعر^(٢) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ، كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يُروى بجر « النعل » على أن « حتى » جارة ، وينصبها على وجهين :
أحدهما أنها ماعطة ، والآخر^(٣) أنها ابتدائية ، والنصب بفعل مقدر ،
يفسره الظاهر ، من باب الاشتغال . والرفع على أنها ابتدائية ، و« نعله »
مبتدأ ، و« ألقاها » خبره . ويروى بالثلاثة أيضاً قول الآخر^(٤) :

فَمَمَّتْهُمْ بِالنَّدَى ، حَتَّى فُتُوَانَهُمْ
فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي غَبَرٍ ، وَذِي رَشَدٍ

قال بعضهم : ومذهب البصريين أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ،
إلا إذا كان بعده ما يصلح أن يكون خبراً . فإذن صحّ الرفع في
« غواتهم » كان حجة على الجواز .

(١) سقطت من الأصل و ج . (٢) انظر ص ٥٤٧ .

(٣) في الأصل : والآخرة . ب : والآخرة على . (٤) المتن ٦٣٨ .

القسم الرابع : «حتى» الناصبة للفعل . هذا القسم أثبتته الكوفيون .
فإن «حتى» عندئذ تنصب الفعل المضارع بنفسها . وأجازوا إظهار
«أن» بعدها تأكيداً . ومذهب البصريين أنها هي الجارة ، والناصب
«أن» مضمرة بعدها .

وتعلق بها مسألتان :

الأولى : في معناها . والمشهور أن لها معنيين : أحدهما الغاية ، نحو
﴿قَالُوا: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ ، حتى يرجع إلينا
موسى ﴿١﴾ . والثاني التعليل ، نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة .
وعلاوة كونها للغاية أن يحسن في موضعها «إلى أن» ، وعلاوة كونها
للتعليل أن يحسن في موضعها «كي» .

وزاد ابن مالك ^(٢) في «التسهيل» معنى ثالثاً ، وهو أن تكون
بمعنى «إلا أن» ، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع . كقول الشاعر ^(٣) :

-
- (١) طه : ٩١ .
(٢) التسهيل ٢٣٠ .
(٣) القنع الكندي . شرح الجملة للروقي ١٧٣٤ - ١٧٣٥ وشرح التبريزي
٤ : ٢٥٤ والمغني ١٣٤ وشرح نواهد ٣٧٢ والمجم ٢ : ٩ والدرر ٢ : ٦ .
والفضول : جمع فضل ، وهو الريادة . والساحة : الكرم .

ليسَ العَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
 حَتَّى تَجُودَ ، وما لَدَيْكَ قَلِيلُ
 وهو معنى غريب ، ذكره ابن هشام ، وحكاه في « البسيط » عن
 بعضهم . وقول سيويه في قولهم « والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل » :
 [والمعنى : حتى أن تفعل] ^(١) ، ليس نصاً على أن « حتى » إذا انتصب
 ما بعدها تكون بمعنى « إلا أن » ، لأن ذلك تفسير معنى . ولا حجة
 في البيت ، لإمكان جعلها فيه بمعنى « إلى » .

الثانية : شرط الفعل المنصوب بـ « حتى » أن يكون مستقبلاً ،
 أو مؤوَّلاً بالمستقبل . ومنه قراءة غير نافع ﴿ حَتَّى يَقُولَ
 الرَّسُولُ ﴾ ^(٢) . فهذا مؤوَّل بالمستقبل . ومعنى ذلك أنه فعل قد وقع ،
 ولكن المُخْبِر يَقْدَرُ اتصافه بالعزم عليه ، حال الإخبار ، فيصير
 مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال ، فيُنصب ^(٣) . وإذا كان الفعل حالاً ،
 أو مؤوَّلاً بالحال ، رُفِعَ . فالحال نحو : سألتُ عنكَ حتى لا أحتاجُ
 إلى سؤال . والمؤوَّل بالحال قراءة نافع ﴿ وَزُكِّرْ لَوْأَ حَتَّى يَقُولُ ﴾ .

(١) سقط من الأصل . واضر المنى ١٣٤ . (٢) البقرة : ٢١٤ .

(٣) في الأصل : إلى تلك الحالة فينصب .

والمراد بالموثول بالحال^(١) أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر اتصافه
بالنحول فيه ، فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال .
وهنا تنبيهات :

الأول : إذا كان الفعل حالاً ، أو موصولاً به ، فـ « حتى »
ابتدائية .

الثاني : علامة كونه حالاً ، أو موصولاً به ، صلاحية جعل الفاء
في موضع « حتى » . ويجب حينئذٍ كون ما بعدها فصلةً ، منسبباً
عما قبلها .

الثالث : قد فهم من هذا أن الرفع يمتنع ، في نحو : كان سيري
حتى أدخلها ، إذا جعلت ناقصةً ، لأنه [لو رُفع لكانت]^(٢)
ابتدائية ، فبقى « كان » بلا خبر . وفي نحو : سرت حتى تطلع
الشمسُ ، لاتفاء السببية ، خلافاً للكوفيين . وفي نحو : ما سرت ، أو ،
أسرت حتى تدخل المدينة ؟ مما يدل على حدث غير واجب ، لأنه لو
رُفع لزم أن يكون مستأنفاً ، مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبب له .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) تمة من سائر النسخ ، وقد خربت من الأصل .

وذلك لا يصح ، لأن ما قبلها مني في نحو « ما سرت » ، ومشكوك في وقوعه في نحو « أسرت » . فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب ، أو الشك فيه .

وأجاز الأحفش الرفع في نحو : ما سرتُ حتى أدخل المدينة . فقيل . هي مسألة خلاف بينه وبين سيويه . وقيل : إنما أجزاه ^(١) على أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام ، بأسره . فنفيت أن يكون عنك سيرٌ كان عنه ^(٢) دخول . قال ابن عصفور : وهذا الذي قاله جيد ، ويبنى ألا يُعدّ خلافاً ^(٣) .

القسم الخامس : « حتى » التي بمعنى الفاء . اعلم أنه قد تقدم ، آنفاً ، أن « حتى » إذا رُفع المضارع بعدها لكونه حالاً ، أو مؤولاً به ، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية . وتصلح الفاء في موضعها ، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء ، لا حرف عطف ، لأن « حتى » العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة ،

(١) في الأصل : أجزاها .

(٢) في الأصل : مني .

(٣) في الأصل : ولا يبنى أن يعدّ خلافاً .

ونعطف الفعل على الفعل . وذلك إذا دخلت على الماضي ، أو المستقبل ، على جهة السبب . نحو : ضربت زيدا حتى بكى . ولأضرته حتى يبكي . وثمرة الخلاف أن الأخفش يحيز الرفع في « يبكي » ، على المطف ، والجمهور لا يجيزون فيه إلاّ النصب .
ويتعلق بـ « حتى » فروع كثيرة . وفيما ذكرته كفاية .

فائدة

في « حتى » ثلاث لغات : المشهورة ، وإبدال حائها عينا ، وهي لغة هذيلية ، وبها قرأ ابن مسعود ﴿ لَيْسَ جُنَّةٌ عَتَى حِينَ ﴾ ^(١) ، وإمالة ألفها ، وهي لغة يمنية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

مباينا

لها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون فعلاً ماضياً ، بمعنى استثنى ، ومضارعها « أحتني » . كقول النابغة ^(٢) :

(١) يوسف : ٣٥ .

(٢) عجز بيت صدره :

* ولا أُحاشِي ، مِنْ الْأَقْوَامِ ، مِنْ أَحَدٍ *

وحكى ابن سيده أن « حاشيتُ » بمعنى : استثنت ، و « أُحاشِي » بمعنى : أستثي . ولا إشكال في فعلية هذه .

الثاني : أن تكون للتنزيه . كقولهم : حاشى لزيد . و « حاشى » هذه ليس معناها الاستثناء ، بل معناها التنزيه عما لا يليق ^(١) بالمذكور . وقد يراد به تنزيه اسم ، فيتدرون تنزيه اسم الله تعالى ، على جهة التعجب ، والإنكار على من ذكر السوء فيمن لم يروه ^(٢) منه . و « حاشى » هذه - أعني التي للتنزيه - ليست حرفاً ، بلا خلاف . كذا قال ابن مالك . وفيها قولان :

أحدهما أنها فعل . وهو قول المبرد ، والكوفيين . وبه قال ابن جني ، وغيره ، في قوله تعالى ﴿ وَكُنْ : حَاشَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) . واستدلوا على فعليتها ، بدخولها على الحرف ، وبالتصرف فيها

= ولا أرى فاعلاً ، في الناس ، يُشبهه

ديوان النابغة ١٣ والمثني ١٣٠ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجم ١ : ٢٣٣ والفرر ١ : ١٩٨ والحزاة ٢ : ٤٤ .

(١) في الأصل : لا يليق به . (٢) ب : لم يرد .

(٣) يوسف : ٣١ .

بالحذف . قلت : وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيتها - أما الأول
فظاهر . وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل ^(١) - ولكنهما
لا يدلان على الفعلية ، لأن الاسم يشارك الفعل ، في هذين الأمرين .
ثم اختلف القائلون بفعليتها . فقال أكثرهم : فيها ضمير الفاعل .
قدّره بعضهم : حاشى يوسف نفسه من الفاحشة لله . وقيل : حاشى
يوسف الفعلة لأجل الله . وهو بمعنى . وقال ابن عطية : حاشى يوسف
لطاعته لله ، أو لمكاته عند ^(٢) الله ، أو لترفع الله له أن يُرمى بما رمته
به ، أو يدعى إلى مثله . لأن تلك أفعال البشر ، وهو ليس منهم ، إنما
هو ملك .

وقال الفراء : « حاشى » فعل ، ولا فاعل له . فإذا قلت : حاشى
الله ، فاللام موصولة بمعنى ^(٣) الفعل ، والخفض بها . وإذا قلت : حاشى
الله ، بحذف اللام ، فاللام مرادة ، والخفض بها . وهذا قول ظاهر
الضعف .

وثانيهما أنها اسم . وهو ظاهر قول الزجاج . وصححه ابن مالك .

(٢) في الأصل : من .

(١) سقطت من الأصل .

(٣) ب و ج : لى .

قال : الصحيح أنها اسم مُتَّصِبٌ انتصاب المصدر ، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ^(١) . فن قال : حاشى لله ، فكأنه قال : نزيهاً لله . ويؤيد هذا قراءة أبي السمال ﴿حاشى لله﴾ بالتنوين . فهذا مثل قولهم : رعباً لزيد . وقراءة ابن مسعود ﴿حاشى الله﴾ بالإضافة . فهذا مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله . وقال الزمخشري ^(٢) في «المفصل» : وقولهم ^(٣) «حاشى لله» بمعنى «براءة لله من السوء» .

قلت : وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها «حاشا» الجارة . فإن قلت : إذا قلنا باسمية «حاشى» فما وجه ترك التنوين ، في قراءة الجماعة ، وهي غير مضافة ؟ قلت : قال ابن مالك : الوجه فيها أن يكون «حاشى» مبنياً ، لشبهه بـ «حاشا» الذي هو حرف . فإنه شابهه لفظاً ومعنى ، فجرى مجراه في البناء .

الثالث : أن تكون من أدوات الاستثناء . نحو : قام القوم حاشا زيد . وفيها مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه ، وأكثر البصريين ، أنها حرف

(١) في الأصل : لا فعل .

(٢) الفصل ١٣٤

(٣) في المعصل وشرحه ٨ : ٤٧ : وقوله تعالى .

خافض ، دالّ على الاستثناء كـ «إلا» . ولا يجوز سيويه النصب بها ، لأنّه ^(١) لم يبلغه .

والثاني : أنها تكون حرفاً ، فتجرّ ، كما ذكر سيويه . وتكون ^(٢) فعلاً ، فت نصب ^(٣) بمنزلة « خلا » و « عدا » . وهذا مذهب الحرّمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج . وهو الصحيح ، لأنّه قد ثبت عن العرب الوجّهان . وممن حكى النصب هما ، عن العرب ، أبو زيد ، والفرّاء ، والأحفش ، والشياني ، وابن خروف . حكى الشياني ، عن بعض العرب ^(٤) « اللهم ، اغفر لي ، ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع » بالنصب ويروى « وابن الأصبع » ، وهو بالصاد المهملة والفتح المعجمة . ويروى بالوجهين قول الجميع ^(٥) :

حاشا أبي ثوبان ، إنّ به

ضيناً ، عن الملحاة ، والشتم

(١) في الأصل : لأنها . (٢) ب و د : وقد تكون .

(٣) سقطت من الأصل ب و ج .

(٤) الفصل ١٣٤ وشرحه ٨ : ٤٧ والمجم ١ : ٢٣٢ وحدائق الدقائق ٣٨٨

والمتني ١٣١ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ وشرح التصريح ١ : ٣٦٥ .

(٥) المتني ١٣١ وشرح سوا هذه ٣٦٨ والمجم ١ : ٢٣٢ والدرر ١ : ١٩٦ =

هكذا أنشده المبرد، والسيرافي، وكثير من النحويين. وفيه تحليط
من جهة الرواية. وذلك أنهم ركسبوا صدره على عجز غيره. والصواب
ما أنشده المفضل^(١) :

حاشا أبي ثوبان ، إنَّ أبا
ثوبانَ لَيْسَ بِكَمَّةٍ ، فَدُمِ
عَمْرَو بنَ عَبْدِ اللَّهِ ، إنَّ بِهِ
ضِنًّا ، عَنِ الْمَلْحَةِ ، وَالشُّثْمِ
واستدلَّ المبرد على فعلية « حاشي » بتصرفها. فتقول :
حاشيتُ أحاشي. قال النابغة^(٢) :

* ولا أحاشي ، مِنَ الْأَقْوَامِ ، مِنْ أَحَدٍ *

وأجيب بأن « أحاشي » يجوز أن يكون تصريف فعل ، من لفظ

= والكشاف ٢ : ٣٦٧ وشرح الفصل ٢ : ٨٤ . والملاحه : المارعه .

(١) شرح اختيارات المفضل ١٥٠٧ - ١٥٠٨ وشرح شواهد المتن ٣٦٩

والدرر ١ : ١٩٦ - ١٩٧ وحاشية الصبان ٢ : ١٦٥ والميني ٣ : ١٢٩

والخرزانه ٢ : ١٥٠ وشرح الفصل ٨ : ٤٧ - ٤٨ . والبكة : الأسم

والقدم : الي عن الكلام .

(٢) أظفر ص ٨٥٨ - ٨٥٩ .

« حاشا » الذي هو حرف يُستثنى به . قال بعضهم : ولا ينكر سيويوه أن يُنطق بها فعلاً ، في غير الاستثناء . فتكون في الاستثناء حرفاً ، وفي غيره فعلاً . تقول : حاشى لك أن تعمل كذا . ومعناه (١) : جانب لك السوء . ويتعدى بنفسه ، وباللام .

والثالث : أن « حاشى » فعل لا فاعل له . وإذا خفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة . وهو مذهب الفقهاء ، وتقدم ذكره ، في القسم الثاني . وقال بعضهم : ذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل ، استعملت استعمال الحروف ، فحذف فاعلها . قلت : والظاهر أن هذا مذهب الفقهاء .

ويتعلق بـ « حاشا » التي يستثنى بها مسائل :

الأولى : إذا جر بـ « حاشا » فالكلام على ما يتعلق به كالكلام على ما يتعلق به « خلا » و « عدا » ، وقد تقدم . وإذا نصب في محل الجملة الخلاف المتقدم في « خلا » و « عدا » أيضاً .

الثانية : « حاشا » تفارق « خلا » و « عدا » من وجهين : أحدهما

(١) في الأصل : أي .

أن الجرب « حاشا » أكثر . والآخ^(١) أن « حاشا » لا تصحب « ما » .
قال سيويه^(٢) « لو قلت : أتوني ما حاشى زيدا ، لم يكن كلاما » .
وأجازه بعضهم على قلّة . وقال ابن مالك : وربما قيل « ما حاشى » وهو
مسموع من كلامهم . قال الشاعر^(٣) :

رأيتُ الناسَ ما حاشى قُريشاً

وأنا نحنُ أفضلُهم فعلا

وذكر ابن مالك أن في « مسند » أبي أميّة الطرّسومي^(٤) ، عن
ابن عمر ، رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ، ﷺ « أسامةُ أحبُّ
الناسِ إليّ ، ما حاشى فاطمة »^(٥) .

(١) في الأصل : والأكثر . (٢) الكتاب ١ : ٣٧٧ .

(٣) الأختل . ديوانه (مطوعة بيروت) ١٦٤ وشرح ابن عقيل ١ : ٢٢٠
وشرح التصريح ١ : ٣٦٥ وشرح الأختلوني ١ : ٣٩ وشواهد ابن عقيل
٢٠٩ وحاشية الصان ٢ : ١٦٥ والمقي ١٢٩ وشرح شواهد ٣٦٨ والمجمع
١ : ٢٣٣ والدرر ١ : ١٩٧ والمبي ٣ : ١٣٦ والحزاة ٢ : ٣٦ . وروى :
فأما الناسُ .. فإننا نحن ...

(٤) في الأصل : الطرطوني . وانظر حاشية الدمامي ١ : ٢٥٠ .

(٥) المقي ١٢٩ وحاشية الدمامي ١ : ٢٥٠ والمنصف ١ : ٢٥٠ وحاشية الصان
٢ : ١٦٥ والمجمع ١ : ٢٣٣ . وقيل : إن « ما حاشى فاطمة » عبارة مدرجة
من كلام الراوي . شرح التصريح ١ : ٣٦٥ .

الثالثة : إذا استُشِي بـ « حاشَى » ضمير المتكلم ، وقُصِدَ الجرُّ
قيل « حاشاي » ، كما قال الشاعر ^(١) :

في فِتْيَةٍ ، جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ
حاشاي ، إني مُسْلِمٌ ، مَعذُورٌ

وإذا قُصِدَ النصب قيل « حاشاني » ، بنون الوقاية . قال الفراء : من
نصب بـ « حاشَى » قال « حاشاني » ، كما يقال « عداني » . قال الشاعر ^(٢) :

تَمَلَّ النَّدَامَى ، مَا عَدَانِي ، فَأَنْتِي
بِكُلِّ التَّذِي ، يَهْوَى نَدِيمِي ، مُوَلَّعٌ

الرابعة : إذا نُصِبَ بـ « حاشَى » فهي فعل غير متصرف ، لأنها
واقعة موقع « إلا » ، ومؤدية معناها . فلا تتصرف كما لا تتصرف
« عدا » و « خلا » و « ليس » و « لا يكون » . بل هي أحق بالمنع ،
لأن فيها ، مع مساواتها للأربع ، شبهتها بـ « حاشا » الحرفية لفظاً ومعنى .

(١) الأقيصر ، وهو الفخري بن عبد الله . أوصح المسالك ١ : ٨٥ والممع ١ : ٢٣٢
والررر ١ : ١٩٧ والتاج (حشا) . والمعنور : المختون .

(٢) أوصح المسالك ١ : ٧٧ وشرح الأشموني ١ : ٢٣٨ والممع ١ : ٢٣٣
والررر ١ : ١٩٧ وشرح التصريح ١ : ٣٦٤ والميني ٣ : ١٣٤ .

وزعم المبرد أن «أحاشي» مضارع «حاشى» التي يُستنى بها. وقد تقدم أنه استدل بذلك على فعليتها. قال ابن مالك: وهذا غلط، وأما «أحاشي» فإنه مضارع «حاشيتُ» بمعنى: استنيت. وهو فعل متصرف، مشتق من لفظ «حاشى» المستنى بها، كما استُقى «سَوَّفتُ» من لفظ «سوف»، و«لَوَّيتُ» من لفظ «لولا»، و«لَلَّيتُ» من لفظ «لا»، و«أَيَّهْتُ» من لفظ «إيها». وأمال ذلك كثيرة.

الخامسة: في «حاشى» التي يستنى بها لغتان: «حاشى» بإثبات الالفين، و«حَشَى» بحذف الألف الأولى، كقول الشاعر^(١):
حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ، فَإِنْ مِنْهُمْ
بُحُورًا، لَا تُكْدِرُهَا الدَّلَالَةُ

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و«حاشى» بحذف الألف الثانية. وزاد في «التسهيل»: «حاشى» بإسكان الشين^(٢). وقد قُرئ بالأربع ﴿حاشا لله﴾: قرأ أبو عمرو

(١) المقرب ١: ١٧٢ واللسان والتاج (حش).

(٢) التسهيل ١٠٦.

« حاشا لله » بالآلف . وقرأ باقي السبعة « حاش لله » بحذفها . وقرأ بعضهم « حَشَى لله » بحذف الألف الأولى . وقرأ الحسن « حاش لله » بالإسكان . وفيه جمع بين ساكنين ، على غير حذوه . وظاهر كلام ابن مالك ^(١) في « الألفية » أن اللغات الثلاث في « حاشا » التي يستثنى بها . وقال غيره : إن « حاش » لم يستثن بها . والله أعلم .

كأن

حرف ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، من أخوات « إن » . ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والقراء ، أنها مركبة من كاف التشبيه و « إن » . فأصل الكلام عندهم : إن زيداً كالأسد . ثم قُدمت الكاف ، اهتماماً بالتشبيه ، ففتحت « ان » ، لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر . قال الزمخشري : والفصل بينه وبين الأصل أنك هنا بان كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . وثمَّ بعد مضي صدره على الإثبات ^(٢) .

وهــل تعلق الكاف ، على هذا ، بشيء ؟ قال أبو الفتح ^(٣) :

(١) ألفية ابن مالك ٣٣ . (٢) الفصل ١٣٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ . وفي العبارة تصرف .

لا تتعلق بشيء، وليست بزائدة، لأن معنى التشبيه فيها موجود.
وقد بقي النظر في «أن» التي دخلت عليها؛ هل هي مجرورة بها أو غير
مجرورة؟ فأقوى الأمرين عندي أن تكون مجرورة بالكاف. انتهى.
وقال الزجاج: الكاف في موضع رفع. فإذا قلت «كأنني أخوك» ففي
الكلام عنده حذف، وتقديره: كأخوتي إيتاك موجود. لأن «أن»
وما عملت فيه بتقدير مصدر. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه
أبو الفتح أظهر، من جهة أن العرب لم تظهر ما ادعى أبو إسحاق
إضمامه.

قلت: الصحيح أن الكاف لا تتعلق بشيء، وأن ما بعدها ليس
في موضع جر بها، لأن التركيب صيّر «أن» والكاف حرفاً واحداً.
وفي هذا الموضع بحث، لا يليق بهذا المختصر.

وذهب بعضهم إلى أن «كأن» بسيطة غير مركبة.
واختاره^(١) صاحب «رصف المبانى»، ونسبه إلى أكثرهم، واستدل له
بأوجه: منها أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ. ومنها أنه لو كان
مركباً لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما يتعلق به، إذ ليست

(١) رصف المبانى ٩٧ - ٩٨.

بزائدة . ومنها أن الكاف إذا كانت داحلة على « أن » لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر ، مخفوض بالكاف ، فرجع الجملة التامة جزءً بجملة ، فيكون ^(١) التقدير في « كأن زيداً قائم » : كقيام زيد . فيحتاج إلى ما يتم ^(٢) الجملة ، و « كأن زيداً قائم » كلام قائم بنفسه ، لا محاله . ومنها أنه ^(٣) لا يتقدر بالتقديم والتأخير ، في بعض المواضع . فتقول : كأن زيداً قائم ، وكأن زيداً في الدار ، وكأن زيداً عندك ، وكأن زيداً أبوه قائم .

قلتُ : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر . فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالركيب . ولعدم اشتهاار القول بالبساطة ، قال ابن هشام : لا خلاف في أن « كأن » مركبة ، من « أن » وكاف التشبيه .

وجملة معاني « كأن » أربعة معان :

الأول : التشبيه . ولم يُثبت لها أكثر البصريين غيره . وقال ابن مالك : هي للتشبيه المؤكّد ؛ فإن الأصل « إن زيداً كالأسد » ،

(٢) في الأصل : ما تم به .

(١) في الأصل : فيرجع .

(٣) في الأصل : أن .

فقدت الكاف، وفتحت « أن »، وصار الحرفان حرفاً واحداً،
مدلولاً به على التشبيه، والتوكيد.

الثاني : التحقيق . ذهب الكوفيون، والزجاجي، إلى أنها قد
تكون للتحقيق، دون تشبيه . وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة ^(١) :
كَأَنِّي ، حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي
ذُو بَغْيَةٍ ، يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُوداً
ورُدَّ بأن التشبيه فيه بينُ بَدَنِي تَأْمَلِ . واستدلوا أيضاً، بقول
الشاعر ^(٢) :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقَشَّعاً
كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ
وأجيب بأن المعنى : أن بطن مكة كان حقه ألا يقشع، لأن

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣١٢ والمغني ٤٠٩ وشرح سواهده ٧٨٨ . ونسب
إلى يزيد بن الحكم .

(٢) الحارث بن خالد . ديوانه ٩٢ - ٩٣ والمغني ٢١٠ والمصنف ٢ : ٢٠ والمجمع
١٣٣ : ١ والدرر ١ : ١١١ وشرح شواهد المغني ٥١٥ والكامل ٤٨٧
والاشتقاق ١٠١ و ١٤٧ وحاشية الأمير ١٦٣ وشرح التصريح ٢١٢ : ٢١٢
وهسام هو ابن المنيرة الهزومي .

هشاماً في أرضه ، وهو قائم مقام النيث ، فلما اقشعرت صارت أرضه كأنها ليس بها هشام ، [فهي للتشبيه ^(١)] . وقال ابن مالك : بتخريج على أن هشاماً ^(٢) وإن مات فهو باق بقاء من خلفه ، سائراً بسيرته ^(٣) . قال : وأجود من هذا أن تجعل الكاف من « كأن » للتحليل ، في هذا الموضع ، وهي المرادفة للآم ، كأنه قيل : لأن الأرض ليس بها هشام .

الثالث : أن تكون للشك ، بمنزلة « ظننت » . ذهب إلى ذلك الكوفيون ^(٤) ، والزجاجي . قالوا : إن كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه . وإن كان مشتقاً كانت للسك ، بمنزلة « ظننت » . وإلى هذا ذهب ابن الطراوة ، وابن السيد . قال ابن السيد ^(٥) : إذا كان خبرها فعلاً ، أو جملة ، أو صفة ، فهي للظن والحسبان ، نحو : [كأن زيداً قائم ، و] ^(٦) كأن زيداً أبوه قائم ، وكأن زيداً قائم . والصحيح أنها للتشبيه ؛ فإذا قلت « كأن زيداً قائم » كنت

(١) سقط من الأصل و ج . (٢) في الأصل : أن هشاماً لم يمت .

(٣) في الأصل : كسيرته .

(٤) في الأصل : ذهب الكوفيون إلى ذلك .

(٥) انظر المجمع ١ : ١٣٣ . (٦) سقط من الأصل و ج .

قد شبهت زيدا، وهو غير قائم، به قائما. والشيء يُشَبَّه، في حالة (١) ما، به في حالة أخرى. قاله ابن ولاد. وقيل: في الكلام حذف، والمعنى: كأن هيئة زيد هيئة قائم. فحذف. قاله أبو علي. قال بعضهم: والتوجيه الأول أظهر.

الرابع. التقريب. هذا مذهب الكوفيين؛ ذهبوا إلى أن «كأن» تكون للتقريب. وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، وقول الحسن البصري (٢): كأنك بالدنيا لم تكن، وكأنك بالآخرة لم تنزل. والمعنى على تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، ووجود الآخرة.

والصحيح أن «كأن» في هذا كله للتشبيه. وخرج الفارسي هذه المثل، على أن الكاف في «كأنك» للخطاب، والباء زائدة، والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم «كأن». والتقدير: كأن الشتاء مقبل. وكذا في البواقي، وخرجه بعضهم على حذف مضاف،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ٣: ١٢٨ - ١٢٩ وشرح التصريح ١: ٢١٢ والنهي

٢١٠ و٢١١.

والتقدير: كأنّ زمانك بالشتاء مقبلٌ، وكأنّ زمانك بالفرج آتٍ .
ويُتأَوَّل قول الحسن البصري، على أن الكاف اسم «كأنّ»،
و«لم تكن» خبرها، و«بالدنيا» متعلق بالخبر. والتقدير: كأنّك لم
تكن بالدنيا. والضمير في «تكن» ^(١) للمخاطب، و«تكن» تامة.
ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين .

وقال ابن عصفور: الكاف للخطاب، و«كأنّ» ملغاة،
و«الشتاء» مبتدأ، والباء زائدة كما زيدت في «بحسبك»، و«مقبلٌ»
هو الخبر .

وخرج بعضهم قول الحسن، على أن الكاف اسم «كأنّ»،
والجورود هو الخبر، والجملة بعده حال، وإن لم يستغن الكلام عنها، لأن
من الفضلات ما لا يتم الكلام إلاّ به ^(٢)، كقوله تعالى ﴿فَالْهَمُّ عَنْ
التَّذْكِيرِ مُعْرِضِينَ﴾ ^(٣) .

ومن أحكام «كأنّ» أنها قد تُخَفَّف . وإذا خففت لم يبطل
عملها . وقال الزمخشري في «المفصل»: وتخفّف، فيبطلُ عملها . قال

(٢) في الأصل: بدونه .

(١) ب و د: لم تكن .

(٣) المدر: ٤٩ .

الشاعر^(١) :

وَنَحْرٍ، مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّتَانِ
ومنهم من يعملها^(٢) . وَحَمَلَ ابْنُ يَعِيشَ^(٣) قوله « يَبْطُلُ عملها »
على معنى : يبطل ظاهراً ، وتعمل في ضمير الشأن .

وقد أطلق بعضهم عليها أنها ملغاة . وقد فسر أبو موسى الإلغاء
المذكور ، فقال : ومعنى الإلغاء فيها منناه في « أن » المفتوحة . يعني أنها
تكون عاملة في اسم مضمر ، فسميت ملغاة ، إذ لم يظهر عملها ، لأن
اسمها في الغالب منوي ، كاسم « أن » . وقد ورد ملفوظاً به ، في قول
الشاعر^(٤) :

(١) الكتاب ١ : ٢٨١ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ والنصف ٣ : ١٢٨
وأما ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ و ٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١ : ٣٤٦
وشرح الأشموني ١ : ٥٢٣ والمجم ١ : ١٤٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح
التصريح ١ : ٢٣٤ والبي ٢ : ٣٠٥ والخزانة ٤ : ٣٥٨ . والحق : وطء
من العاج .

(٢) الفصل ١٣٩ . (٣) شرح الفصل ٨ : ٨٢ .
(٤) رؤبة . ديوانه ١٦٩ والكتاب ١ : ٤٨٠ والفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٨٢ -
٨٣ والإنصاف ١٩٨ والمقرب ١ : ١١٠ وأوضح المسالك ١ : ٢٦٨ والبي
٢ : ٢٩٩ والخزانة ٤ : ٣٥٦ . والرشاء : الجبل . والغلب : اليف .

* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبٍ *
 وقول الآخر « كَأَنَّ نَدْيَيْهِ حُقَّانٍ » ، على إحدى الروايتين ،
 وقول الآخر ^(١) :

وَيَوْمًا ، تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ
 كَأَنَّ ظِلِّيَّةً تَمُطُّو ، إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
 على رواية من نصب « ظِلِّيَّةً » . وكلام ابن مالك في « التسهيل » يقتضي
 أن يكون ظهور اسمها مخصوصاً بالشعر . فإنه قال : وقد يبرز اسمها في
 الشعر ^(٢) . وأما ^(٣) على رواية « كَأَنَّ ظِلِّيَّةً » بالرفع فـ « ظِلِّيَّة » خبر
 « كَأَنَّ » ، واسمها محذوف . والتقدير : كأنها ظِلِّيَّةٌ . ويروى أيضاً
 بجر « ظِلِّيَّة » بكاف التشبيه ، و « أَنَّ » زائدة .

ولـ « كَأَنَّ » أحكام أخر ^(٤) ، مذكورة في مواضعها من
 كتب النحو ، لا حاجة إلى ذكرها ، في هذا الموضع . والله عز وجل
 أعلم .

(٢) التسهيل ٦٦ .
 (٤) سقطت من الأصل و ج .

(١) انظره في ص ٢٢٢ .
 (٣) في الأصل : ولنا .

كـ

حرف ردع وزجر . هذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وعامة البصريين . ومذهب الكسائي ، وتلميذه نصير بن يوسف . ومحمد بن [أحمد بن] ^(١) واصل ، إلى أنها تكون بمعنى « حَقّاً » . ومذهب النصير بن شميل أنها ^(٢) بمعنى « نَعَمْ » . وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة ، فجعلها مذهباً واحداً . قال ^(٣) في « التسهيل » : « كلاً » حرف ردع وزجر ، وقد نُؤوِّل بـ « حَقّاً » ، وتساوي « إي » معنى واستعمالاً ^(٤) . ومذهب أبو حاتم إلى أنها تكون ردّاً للكلام الأول ، وتكون للاستفتاح بمعنى « ألا » ، وواقعه الزجاجة . ومذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين : أحدهما أن تكون ردّاً للكلام قبلها ، فيجوز الوقف عليها ، وما بعدها استئناف . والآخر أن تكون صلة للكلام ، فتكون بمعنى « إي » . وقيل : إن « كلاً » بمعنى « سوف » .

(٢) في الأصل : إلى أنها .

(٤) التسهيل ٢٤٥ .

(١) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : مذهباً فقال .

وعده ما جاء في القرآن من لفظ « كلاً » ثلاثة وثلاثون موضعاً، تضمنها خمس عشرة^(١) سورة وليس في النصف الأول منها شيء. قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بحكمة، وأكثرها جبارة، فتكررت هذه الكلمة، على وجه الهديد، والتعنيف لهم، والإنكار عليهم. بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود، لم محتج إلى إيرادها فيه، لذتهم وصغارهم. وأما الوقف عليها فالراجع أن حالها فيه مختلف. فمنها ما يوقف عليه ولا يتدأ به. ومنها ما يتدأ به ولا يوقف عليه. ومنها ما يجوز فيه الأمران. ومنها ما لا يوقف عليه ولا يتدأ به. فهذه أربعة أقسام. وقد ذكرت ذلك في كراسة أفردتها لـ « كلاً » وإلى.

واختلف في « كلاً »^(٢): هل هي بسيطة أو مركبة؟ ومذهب الجمهور أنها بسيطة. وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و « لا » التي للرد، وزيد بعد الكاف لام، فشددت، لتخرج عن معناها التشبيهي. وقال صاحب « رصف المباني »: هي بسيطة عند النحويين، إلا^(٣) ابن العريف جعلها مركبة من

(١) في الأصل و ب : خمسة عشر . ح : خمس عشر .

(٢) راد في الأصل هنا : هذه . (٣) زاد في الأصل هنا : أنه .

« كَتَل » و « لا » . وهذا كلام خَلَفٌ^(١) . لأن « كَتَل » لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا »^(٢) . والله سبحانه أعلم .

لعل

حرف ، له قسمان :

الأول : أن يكون من أخوات « إن » ، فينصب الاسم ، ويرفع الخبر . ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط ، وأن لامه الأولى أصلية . وقيل : هو حرف مركَّب ، ولامه الأولى لام الابتداء . وقيل : بل هي زائدة ، لمجرد التوكيد . بدليل قولهم « علّ » في « لعل » . وهذا مذهب المبرد وجماعة من^(٣) البصريين .

و « لعل » لها ثمانية معان :

الأول : الترجي . وهو الأشهر والأكثر . نحو : لعلّ الله يَرْحَمُنَا .

(١) الخلف : الفاسد الساقط .

(٢) رسم الباني ٩٩

(٣) في الأصل : وأكر .

الثاني : الإشفاق : نحو : لعلّ العدوّ يقدّم . والفرق بينهما أن الدرجي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه .

الثالث : التعليل . هذا معنى أئنته الكسائي ، والأخفش ، وحملوا على ذلك ما في القرآن ، من نحو ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ^(٢) ، أي : لتشكروا ، ولتهدوا . قال الأخفش في « المعاني » : ﴿ لَعَلَّهُ يُتَدَكَّرُ ﴾ ^(٣) نحو قول الرجل لصاحبه : افرغْ لعلنا نتغذى . والمعنى : لتتغذى . ومذهب سيبويه ، والمحققين ، أنها في ذلك كله ^(٤) للترجي ، وهو ترج للعباد . وقوله تعالى ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ، لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ . مناه : ادهبا على رَجائكما ذلك ، من فرعون .

الرابع : الاستفهام . وهو معنى ، قال به الكوفيون . وتبعهم ابن مالك ، وجعل منه ﴿ وما يُذَرِّيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ ^(٥) ، وقول النبي ﷺ ، لبعض الأنصار ، وقد خرج إليه مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك » ^(٦) . وهذا عند البصريين خطأ . والآية عندم ترج ،

-
- | | |
|----------------------|---------------------|
| (١) آل عمران : ١٢٣ . | (٢) القرء : ٥٣ . |
| (٣) طه : ٤٤ . | (٤) سقطت من الأصل . |
| (٥) عس : ٣ . | (٦) الجمع ١ : ١٣٤ . |

والحديث إشفاق .

[و ذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن « لعل » من المعانيات لأفعال القلوب . ومنه ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾^(١) ، ﴿ وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّيكَ ﴾ . قال : ثم وقعت ، لأبي علي الفارسي ، على شيء من هذا]^(٢) .

الخاص : نقل النحاس عن الفراء^(٣) ، والطوال ، أن « لعل » شك . وهذا عند البصريين خطأ أيضاً .

وقال الزمخشري : « لعل » هي لتوقع مرجو ، أو مخوف . قال : وقد لمعَ فيها معنى التمني من قرأ ﴿ فَأُطْلِعَ ﴾^(٤) بالنصب . وهي في حرف عاصم^(٥) . وقال الجزولي : وقد أشر بها معنى « ليت » من قرأ « فَأُطْلِعَ » نصبا . وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لأن الترجي ليس له جواب منصوب ، عند البصريين . وقد تقدم ، في الفاء ، ذكر الخلاف في ذلك . قال ابن يعيش^(٦) : والفرق بين الترجي

(٢) سقط من الأصل .

(٤) غافر : ٣٦ .

(٦) شرح المفصل ٨ : ٨٦ .

(١) الأحزاب : ٦٣ .

(٣) في الأصل : قلله الفراء .

(٥) المصل ١٤٠ .

والتمني^(١) أن الدرجتي توقع أمر مشكوك فيه ، أو مظنون . والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول ، نحو ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾^(٢) .

وفي « لعل » اثنا عشرة^(٣) لغة . وهي : لعل ، وعل ، ولعن ، وعن ، ولأن ، وأن ، ورعل ، ورعن ، ولغن ، ورغن ، وغن ، وهذه الثلاثة بالنون المعجمة ، ولعلت ، باء التانيث . واختلف في النون المعجمة ، في تلك اللغات الثلاث^(٤) . فقيل : هي بدل من المهملة . وقيل : ليست بدلا منها . قال صاحب « رصف المباني » : وهو أظهر ، لفظة وجود النون بدلا من العين^(٥) . ولذلك جعل « غن » بالمعجمة حرفا مفردا بباب .

وما سوى ما ذكرته ، من أحكام « لعل » ، لا حاجة إليه هنا .
القسم الثاني . أن تكون حرف جر ، في لغة عتيق . يقولون : لعل زيد قائم . والجر بـ « لعل » مراجعة أصل مرفوض ، لأن

(١) في شرح الفصل : والفرق بينها .

(٢) الحاقة : ٢٧ . (٣) في الأصل و ب : اثنا عشر .

(٤) في الأصل و ب و ج : الثلاثة . (٥) رصف المباني ١٧٨ .

أصل كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجزء منه ، أن يعمل الجرّ ، كما تقدم في صدر الكتاب . وإعما حرجت « إن » وأخواتها . عن هذا الأصل ، فعملت النصب والرفع ، لشبهها بالفعل . ولذلك قال الجرولي : وقد جرّوا بـ « لعل » مَنبَهَةً على الأصل . وروى الحرّ مها ، عن العرب ، أبو زيد ، والفراء ، والأخفش ، وغيرهم من الأئمة . ومن ذلك قول الشاعر ^(١) :

لَعَلَّ اللهَ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا
جِهَارًا ، مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أَسِيدٍ

وأشدّ الفراء ^(٢) :

(١) خالد بن حنفر . الأعالي ١٠ : ١٢ وأما المرتضى ١ : ٢١٢ ونسب الخيل ٦٧ وشرح الكافية ٢ : ٣٦٩ والخراطة ٤ : ٣٧٠ و ٣٧٥ - ٣٧٨ ورهبر وأسيد هما ابنا حديمة بن رواحة من عبس . وقوله « عليها » يريد : على فرسه

(٢) اللامب ١٤٦ والإنصاف ٢٢٠ والمنذ ١٦٧ وشرح شواهده ٤٥٤ والخصائص ١ : ٣١٦ واللسان والتاج (علل) و (لم) . والنوالة : التنير والانتقال من حال إلى أخرى . وبديل : ينصر . واللمة : الشدة . وهي منصوبة بنزع الخافض . والتقدير : على اللمة .

صَلِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ ، أَوْ دُولَانِهَا
يُذِثِّنَا اللَّيْمَةُ ، مِنْ لَمَاتِهَا
* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ ، مِنْ زَقَرَاتِهَا *
وَأَشْدُ غَيْرُهُ ^(١) :

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ ، عَلَيْنَا
بَشِيٍّ ، أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيئُ
وقول الآخر ^(٢) :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى ، وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ ، مِنْكَ ، قَرِيبُ

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٦ وشرح الأشموني ٣ : ١٨٨ والمقرب ١ : ١٩٣
وأوضح المسالك ٢ : ١١٨ وشرح الكافية ٢ : ٣٦٩ والخزانة ٤ : ٣٦٨ .
وذكر الندادي أن ابن الأسيدي أشدّه في مسألة اللام الأولى من د لعل ، .
ولكنه ساقط من مطبوعات الإنصاف . والحریم : التي صار مسلکها
واحدًا .

(٢) كمب س سعد . المتني ٣١٧ وشرح شواهد ٦٩١ وشرح الأشموني ٣ : ١٩٠
وشرح ابن عقيل ٢ : ٤ والعلامات ١٤٨ وأمالی ابن الشجري ١ : ٢٣٧
والنوادير ٣٧ وجمهرة أشعار العرب ٢٥٠ والمجمع ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣
و ١٤٢ والخزانة ٤ : ٣٧٠ . وأبو المغوار هو أخو الشاعر .

هذه الأبيات كلها بالجرّ، على هذه اللغة.

وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتآوّل^(١) قول الشاعر «لعل»^(٢)
أبي المنوار منك قريب^٣ : [ف قيل : « لعل » في البيت مخففة ،
واسمها ضمير الشأن ، واللام المفتوحة لام الجر^(٤) ، ولأبي المنوار منك
قريب]^(٥) جملة في موضع خبرها . وهذا ضئيف ، من أوجه : أحدها
أن تخفيف « لعل » لم يسمع في هذا البيت . والثاني أنها لا تعمل في
ضمير الشأن . والثالث أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ . ونقل بعضهم
هذا التخريج عن الفارسي ، على رواية من كسر لام « لعل » أبي
المنوار^(٦) ، فلا يلزمه الاعتراض الثالث .

وقيل^(٧) : يجوز أن يكون « لما » في البيت هي التي تعال
للعائر ، واللام للجرّ ، والكلام جملة قائمة بنفسها . والموصوف محذوف ،
تقديره^(٨) : فرج^(٩) ، أو شبهه . وهذا بعيد أيضاً . وقيل : أراد الحكاية .

(١) في الأصل و ج : وأن .

(٢) سقطت من الأصل و ج .

(٣) أي : لعل لأبي المنوار منك قريب .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقطت من الأصل و ج .

(٦) وهذا على أن الرواية : لما لأبي المنوار منك قريب .

(٧) سقطت من الأصل .

وإذا صحّت الرواية ^(١) بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض ^(٢)
شواهدنا بما هو بعيد.

وفي «لعل» الجارة أربع ^(٣) لغات: لعل، وعل، بفتح اللام
فيهما. ولعل، وعل، بكسر اللام فيهما. قال ابن مالك: والحر
بـ «لعل» ثابتة الأول أو محذوفة، مفتوحة الآخر أو
مكسورة، لغة عتيقة ^(٤). والله سبحانه أعلم.

لكن

بتخفيف النون

حرف، له قيمان:

الأول: أن تكون مخففة من «لكن» الثقيلة. ولا عمل لها،
إذا خففت، خلافاً ليونس، والأخفش. فإنها أجازا ذلك. ورُدَّ بأنه
غير مسموع. وقد حُكي عن يونس أنه حكاه عن العرب. وعلى
مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو: ولكن الشياطينُ

(١) في الأصل: وإذا فتحت.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) التسهيل ٦٦.

كَفَرُوا^(١). واختار الكسائي، والفتراء، وأبو حاتم، التشديدَ.
إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون حاملة عمل «إن» ، وليست
عاطفة. والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا
تحتاج^(٢) إلى واو كـ «بل» . وهذا القسم - أعنى «لكن» المنخفضة -
ليس حرفاً أصلياً. وإنما هو فرع «لكن» المشددة. ويأتي الكلام
عليها في باب الختامي.

الثاني : أن تكون حرف عطف . هذا مذهب جمهور النحويين .
ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها أنها لا تكون عاطفة ، إلا إذا لم تدخل عليها الواو .
وهو مذهب الفارسي . قيل : وأكثر النحويين .

والثاني أنها عاطفة ، ولا نستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك
زائدة . وصححه ابن عصفور . قال : وعليه ينبغي أن يحمل كلام
سيبويه ، والأخفش^(٣) . لأنها قالا : إنها عاطفة . ولما مثلاً العطف بها
مثلاً مع الواو .

(٢) في ب و د : قال فلا تحتاج .

(١) القرة . ١٠٢ .

(٣) سقط من الأصل .

والثالث أن العطف بها ، وأنت تختار في الإتيان بالواو . وهو
مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أن « لكن » ليست عاطفة ، بل هي حرف
استدراك ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها ، عطف مفرد على مفرد .
وواقه ابن مالك ^(١) ، في « التسهيل » ، على أنها غير عاطفة ، لكنه ذكر
في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، وتضمن ^(٢) لما بعدها
عاملاً . فإذا قلت « ما قام ^(٣) سعدٌ ولكن سعيدٌ » فالتقدير : ولكن
قام سعيد . وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم ، على مذهب يونس ،
من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

واستدل من قال ، بأن « لكن » غير عاطفة ، بزوم اقترانها
بالواو قبل المفرد . قال ابن مالك : وما يوجد في كتب النحويين ، من
نحو « ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ » ، فن كلامهم لا من كلام العرب .
ولذلك لم يمثل سيويه ، في أمثلة العطف ، إلا بـ « ولكن » . وهذا
من شواهد أماته ، وكمال عدالته ، لأنه يميز العطف بها غير مسبوقه

(٢) في الأصل و . هـ ويضم .

(١) التسهيل ١٧٧ .

(٣) في الأصل و ج : قام .

بواو، وترك التمثيل به لثلاثاً يُعتقد أنه مما استعملته العرب .

قلتُ : وفي قوله «إن سيوبه يميز العطف بها غير مسبوقة
بواو ، نظرٌ . وتقدم ما قاله ابن عصفور .

وإذا ولي « لكن » جملة لم يلزم اقترانها بالواو ، بل تنجيء بالواو
ودونها . قال زهير (١) :

انَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بَوادِرُهُ

لكنْ وقائمهُ ، في الحربِ ، تُتَظَرُّ

وكرر ابن يعيش ، في « شرح المفصل » مذهب يونس ، على خلاف
ما تقدم . قال (٢) . وكان يونس ، رحمه الله (٣) ، يذهب إلى أنها إذا
حقت لا يبطل عملها ، ولا تكون حرف عطف ، بل تكون عند
مثل « إن » و « أن » . فكما أنها بالتخفيف لم يخرج عما كانا عليه (٤) ،
قبل التخفيف ، فكذلك « لكن » : فإذا قلت : ما حاهني زيد لكنْ

(١) ديوان زهير ٩١ والمسمى ٣٢٤ وشرح شواهد ٧، ٣، وابن ورقاء هو الحارث

ابن ورقاء الأسدي . والوارد : جمع بادرة ، وهي ما يدر من حدة الغضب .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨١ . (٣) سقط « رحمه الله » من شرح المفصل .

(٤) سقطت من الأصل .

عمرو، فـ «عمرو» مرتفع بـ «لكن» ، والاسم مضمّر محذوف، كما في قوله (١) :

* ولكن زَنْجِيٌّ، عَظِيمُ الْمَشَافِرِ *

وإذا قلت : ما ضربتُ زيداً لكنّ عمراً ، ففيها ضمير القصة ، و «عمراً» منصوب بفعل مضمّر . وإذا قال (٢) : ما مررتُ بزيدٍ لكنّ عمرو ، فـ «عمرو» مخفوض بباء محذوفة ، وفي «لكنّ» ضمير القصة أيضاً ، والجار والمجرور يتعلق (٣) بفعل محذوف ، دلّ عليه الظاهر ، كأنه قال : لكنّه مررتُ بعمرو . انتهى (٤) ، وفيه نظر .

واعلم أن «لكنّ» لا يعطف بها ، إلاّ بعد نفي ، نحو : ما قام زيدٌ لكنّ عمرو ، أو نهي ، نحو : لا تضربُ زيداً لكنّ عمراً . والمعطوف بها محكوم له بالنبوت ، بعد النفي والنهي . ولا تقع في

(١) عجز بيت للفردى . صدره :

مَلَوْ كُنْتُ ضَيْيًّا عَرَفْتَ قَرَانِي

ديوان الفردق ٤٨١ والمقي ٣٢٣ وشرح سواهده ٧٠١ وشرح المفصل ٨ : ٨١ والخزانة ٤ : ٣٧٨ . والمشار : التفتاه .

(٢) في الأصل : قلب . (٣) في شرح المفصل : متعلق .

(٤) في الأصل : وانتهى .

لإيجاب عند البصريين . وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها ، في الإيجاب ،
نحو : أتاني زيدٌ لكنَّ عمرو .

تنبيه

إنما يشترط النفي والنهي ، في الواقعة قبل المفرد . وتقدم الخلاف
في كونها عاطفة . وأما إذا وليها جملة فيجوز أن تقع بعد إيجاب ، أو
نفي ، أو نهي ، أو أمر . ولا تقع بعد استفهام . فلا يحوز : هل زيد قائم
لكنَّ عمرو لم يقم .

فإن قلت : إذا وقعت قبل الجملة فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟
قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها ، حينئذ ، حرف ابتداء ،
[لا حرف عطف . وفيل : إنها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على
جملة ، إذا وردت بغير واو . قال ابن أبي الربيع ^(١) : وهو ظاهر كلام
سيبويه .

ومعنى « لكنَّ » ، في جميع مواضعها ، الاستدراك . قال ^(٢)
صاحب « رصف المباني » : ويكون معناها الإضراب ، إذا كانت حرف

(١) سقط من الأصل . (٢) رصف المباني ١٢٩ .

ابتداءً ، كقوله تعالى ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾ ^(١) .
وقد حذفوا نونها ، في الشعر ، ضرورة ، كما قال ^(٢) :
فَلَسْتُ بِآيَةٍ ، وَلَا أُسْتَطِيعُ
وَلَاكَ اسْقِينِي ، إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

لَا

حرف له ثلاثة أقسام :

الأول : « لا » التي تجزم الفعل المضارع . [وهي حرف نفي ،
تدخل على المضارع] ^(٣) فتجزمه ، وتصرف معناه إلى الماضي ، خلافاً لمن
زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم . وقدّم ذكر الخلاف في « لم » ،

(١) النساء : ١٦٦ .

(٢) النجاشي . الكتاب ١ : ٩ وديوان امرئ القيس ٣٦٤ والأزهية ٣٠٦
والإنصاف ٦٨٤ والمغني الكبير ٤٠٧ والخصائص ١ : ٣١٠ والنصف
٢ : ٢٢٩ وأما ابن الشجري ١ : ٣٨٥ والجماسة الشجرية ٧١٨ وأما
المرتضى ٢ : ٢١١ والمغني ٣٣٣ وشرح شواهد ٧٠١ والخزانة ٢ : ٤٠٠
وأوضح المسالك ١ : ١٩٣ والجمع ٢ : ١٥٦ والنور ٢ : ٢١٠ .

(٣) سقط عن الأصل .

فلا حاجة لإعادة . فإنّ الكلام عليها واحد . وتقدم ذكر الفروق التي بين « لم » و « لما » . واختلف في « لما » ، فقليل : مركّبة من « لم » و « ما » . وهو مذهب الجمهور . وقيل : بسيطة .

الثاني : « لما » التي بمعنى « إلا » . ولها موضعان : أحدهما بعد القسم ، نحو : نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ ، و « عَزِمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا » ^(١) . قال الراجز ^(٢) :

قَالَتْ لَهُ : بِاللَّهِ ، يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ

لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا ، أَوْ اثْنَيْنِ

وثانيهما بعد النفي ، ومنه قراءة عاصم وحمة ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ ، لَدَيْنَا ، مُخَفَّرُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٤) ، أي : ما كل إلا جميعٌ ، وما كل ذلك ^(٥) إلا متاعٌ

(١) قاله عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري ، وقد لحن كاتب له . نـسـرح الفصل ٢ : ٩٤ - ٩٥ وشرح الكافية ١ : ٢٥١ .

(٢) المني ٣١٢ وشرح سنو اهده ٦٨٣ وحاشية الأمير ١ : ٢٢٠ والمجمع ٢ : ٥٥ والبرر ٢ : ٥٥ . وعنت : شرب ثم تنفس . وهو كناية عن الجماع .

(٣) يس : ٣٢ . (٤) الزحرف : ٣٥ .

(٥) سقطت من سائر النسخ .

الحياة الدنيا .

و «لما» التي بمعنى «إلا» حكاهما الخليل ، وسيبويه ،
والكسائي . وهي قليلة الدور في كلام العرب . فينبغي أن يُقتصر
فيها ، على الركب الذي ^(١) وقعت فيه . وزعم أبو القاسم الزجاجي
أنه يجوز أن تقول : لم يأتي من القوم لما أخوك ، ولم أرَ من القوم لما
زيداً . يريد : إلا أخوك ، وإلا زيداً . قيل : وينبغي أن يُتوقف في
إجازة ذلك ، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته .

الثالث : «لما» التعليلية . وهي حرف وجوب لوجوب .
وبعضهم يقول : حرف وجود لوجود ، بالدال . والمعنى قريب . وفيها
مذهبان : أحدهما : أنها حرف . وهو مذهب سيبويه . والثاني : ظرف
بمعنى «حين» . وهو مذهب أبي علي الفارسي . وجمع ابن مالك في
«التسهيل» بين المذهبين ، فقال : إذا ولي «لما» فعل ماضٍ لفظاً
ومعنى فهي ظرف بمعنى «إذ» ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي ،
فيما مضى ، وجوباً لوجوب ^(٢) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأوجه : أحدها أنها ليس فيها

(١) في الأصل : التي . (٢) التسهيل ٢٤١ .

شيء، من علامات الأسماء. والثاني أنها تقابل « لو ». وتحقيق تقابلها أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنّه لمّا لم يقم^(١) لم يقم. والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها. كما قال أبو علي. ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه. وأنت تقول: لمّا قتّ أُمسٍ أحسنتُ إليك اليوم. وقال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(٢). والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدّم على إهلاكهم، وإلذارهم متقدّم على إهلاكهم. والرابع أنها تُسعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تسعر بالتعليل. وبهذا استدل ابن عصفور على حرفيّتها. والخامس أن جوابها قد يقدرن بـ « إذا » الفجائية، [كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأْبَانِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾^(٣)] ^(٤)، وما بعد « إذا » الفجائية لا يعمل فيها قبلها.

واعلم أن « لمّا » هذه لا يليها إلاّ فعل ماضٍ مثبت، [أو منفي

(١) في الأصل: لمّا لم يقم زيد.
(٢) الكهف: ٥٩.
(٣) الزخرف: ٤٧.
(٤) سقط من الأصل.

بـ «لم». وقد تُزاد «أن» بعدها، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
الْبَشِيرُ﴾^(١). وجوابها فعل ماضٍ مثبت [٢]، نحو: لما قام زيد
قام عمرو. أو [منفي بـ «ما»، نحو: لما قام زيد ما قام عمرو. أو
مضارع منفي بـ «لم» نحو: لما قام زيد لم يقم عمرو. أو] ^(٣) جملة اسمية
مقرونة بـ «إذا» الفجائية، كما تقدم.

وزاد ابن مالك في «التسهيل» أن جوابها قد يكون جملة اسمية
مقرونة بالفعل، وماضيًا مقرونًا بالفعل، وقد يكون مضارعًا^(٤). قال
الشيخ أبو حيان: ولم يقم دليل واضح على ما ادّعاه. وقد ذكرت ذلك
في «شرح التسهيل».

ويجوز حذف جواب «لما» للدلالة عليه، كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا
ذَهَبُوا وَاجْتَمَعُوا﴾^(٥) الآية، أي: فَمَدُّوا ما أجمعوا عليه
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ﴾. والكوفيون يجعلون «أوحينا» جواب «لما»،
والواو زائدة.

(٢) سقط من الأصل.

(٤) التسهيل ٢٤١.

(١) يوسف: ٩٦.

(٣) سقط من الأصل.

(٥) يوسف: ١٥.

تفسيه

الفرق بين أقسام «لما» الثلاثة، من جهة^(١) اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى. والتي معنى «إلا» لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى. والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع معني بـ «لم». والله أعلم.

لولا

حرف له قسمان :

أول : أن يكون حرف امتناع لوجوب . وبمضمم يقول : لوجود ، بالبدال . قيل : ويلزم ، على عبارة سيويه^(٢) في «لو»^(٣) ، أن يقال : «لولا» حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله .

وقال صاحب «دفع المباني» : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها . فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنْتُ إليك . فالإحسان

(٢) الكتاب ٢ : ٣٠٧ .

(١) في الأصل : حملة .

(٣) في الأصل : لولا .

امتنع ، لوجود زيد . وإن كانتا منفيّتين فهي حرف وجوب لامتناع^(١) ،
نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك . وإن كانتا موجبة ومنفيّة
فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك . وإن
كانتا منفيّة وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم
[قيام]^(٢) زيد لأحسننت إليك^(٣) . انتهى ما ذكره .

وجواب « لولا » ماض مثبت ، مقرون باللام ، نحو ﴿ لَوْلَا أَتُّمَّ
لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، أو منفيّ بـ « ما » ، نحو ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ، وَرَحْمَتُهُ ، مَا زَكَاكَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾^(٥) . وقد
يخلو المبتدأ من اللام ، كقول الشاعر^(٦) :

لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَمَا فِي الدِّينِ ، عِبْتُكُمَا

بِغَضٍ مَا فِيكُمَا ، إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

وقال ابن عصفور : حذف اللام من جواب « لولا » ضرورة . وقال

(١) سقطت من رصف المائي . (٢) زياده يقتضيها السياق .

(٣) رصف المائي ١٣٧ . (٤) سبأ : ٣١ .

(٥) النور : ٢١ .

(٦) تميم بن أبي بن مقبل . ديوانه ٧٦ والقرب ١ : ٩٠ والحصر ١ : ٢٤٤

والجمع ٢ : ٦٧ والدرر ٢ : ٨٣ واللسان والتاج (بعض) .

أيضاً : يجوز في مليل من الكلام . وسَوَّى بعضهم بين حذف اللام وإبتائها في « لو » و « لولا » . وقد يقترن باللام المنفي بـ « ما » ، كقول الشاعر (١) :

لولا رجاء لقاء الظَّاعِنِينَ لَمَّا
أَبَقْتُ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا، وَلَا جَسَدًا
وإذا دل دليل على جواب « لولا » جاز حذفه ، كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ لَا
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .
نم اعلم أن « لولا » الامتناعية مختصة بالأسماء . ولها حالان :

أحدهما أن تكون حرف ابتداء (٣) . وذلك إذا وليها اسم ظاهر ،
أو ضمير رفع منفصل . نحو : لولا زيد لأكرمتهك ، ولولا أنت
لأكرمته . فـ « لولا » ، في هذا ونحوه ، حرف ابتداء ، والاسم بعدها
مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين . ثم اختلفوا في خبره .

فقال الجمهور : هو محذوف ، واجب الحذف مطلقاً . ولا يكون
عندهم إلا كوناً مطلقاً . فإذا أريد الكون المقيّد جعل مبتدأ ، نحو :

(١) حاشية الصان ٤ : ٥٠ . والوى : الوجهة التي ينون .
(٢) النور : ١٠ .
(٣) في الأصل : امتناع .

لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك . ولا يجوز لولا زيدُ قائمٌ . ولذلك لَحَنُوا
المعري ، في قوله ^(١) :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فلولا الفِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

قلت : وتأوله بعضهم ، على أن « عسكه » حال . وردَّ بأن الأخفش
حكى عن العرب أنهم لا يأتون ، بعد الاسم الواقع بعد « لولا »
الامتناعية ، بالحال ، كما لا يأتون بالخبر . وتأوله بعضهم على تقدير
« أن » ، والتقدير : فلولا الفمد أن يحسكه . وأعربه بدلاً ، أي : لولا
إمساكه .

وذهب الرماني ، و [ابن] الشجري ، والشلوبين ، إلى أن
الخبر ، بعد « لولا » ، ليس بواجب الحذف على الإطلاق . بل فيه
تفصيل . وهو أنه ^(٢) إن كان كوناً مطلقاً ، غير مقيد ، وجب حذفه ،
نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لأن تقديره « موجودٌ » أو نحوه . وإن

(١) شروح سقط الزند ١٠٤ والمغني ٣٠٢ والمقرب ١ : ٨٤ وسواهد التوضيح

٦٧ وأوصع المسالك ١ : ١٥٦ وشرح ابن عقيل ١ : ١٤٩ والجمع ١ : ١٠٤

والدرر ١ : ٧٧ . والمضرب : السيف القاطع .

(٢) سقطت من الأصل .

كان مقيّداً، ولا دليل يدل^(١) عليه، وجب إثباته، كقوله عليه الصلاة والسلام، لما نشأ رضي الله عنها «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على فواعد إبراهيم»^(٢). وإن كان مقيّداً، وله دليل يدل عليه، جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أي: نصره. فهذا يجوز إثباته، لكونه مقيّداً، وحذفه للدليل الدال عليه. واختار ابن مالك هذا المذهب، وجعل قول المعري «فلولا الغد يمسه» مما يجوز فيه الإثبات والحذف.

وقال ابن أبي الربيع: أجاز قوم «لولا زيد قائم لا كرمك»، وهذا لم يثبت بالسمع. والمنقول: لولا قيام زيد. وقال ابن الطراوة: جواب «لولا» هو خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا». وهو ضعيف.

وزهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد «لولا» ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا. فقال الكسائي: مرفوع بفعل. مقدّر، تقديره:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم: ٤٨. وانظر شواهد التوضيح ٦٥ والنبي

لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ « لولا » ، لنيابتها
مناب « لو لم يوجد » . حكاه الفراء عن بعضهم ، وردّه بأنك تقول
« لولا زيدٌ لا عمرٌو لأيتيك » ، ولا يهطف بـ « لا » بعد النفي . وقال
الفراء : هو مرفوع بـ « لولا » نفسها ، لا لنيابتها مناب « لو لم يوجد » .

وقال صاحب « رصف المباني » : ويرفع ، عند الكوفيين . على
تقدير فعلٍ ، نابت « لا » منه . فإذا قلت : لولا زيدٌ لأكرمته ،
و﴿ لولا أنتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^(١) ، فالمعنى : لو انعدم زيدٌ ، ولو
انعدمتم . قال : وهذا هو الصحيح ، لأنه إذا زالت « لا » ولي « لو »
الفعلُ ظاهراً ، أو مقدراً . وإذا دخلت « لا » كان بعدها الاسم . فهذا
يدلّ على أن « لا » نائبة مناب الفعل . وقد اتفق الطائفتان على أن
« لولا » مركبة من « لو » التي هي حرف امتناع لامتناع ، و^(٢)
« لا » النافية . وكل واحدة منهما باقية على بابها ، من المعنى الموضوع له
قبل التركيب^(٣) . انتهى ما ذكره .

والثاني من حالي « لولا » الامتناعية أن تكون حرف جرّ .

(٢) في الأصل و ب : ومن .

(١) سبأ : ٣١ .

(٣) رصف المباني ١٣٨ .

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضع للنصب والجر ، كالياء والكاف والهاء . قال الشاعر ^(١) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ ، لَوْلَايَ طِخْتُ ، كَمَا هَوَى
بَأْجْرَامِهِ ، مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ ، مُنْهَوَى

فـ « لولا » ، في ذلك ، حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في ^(٢) موضع نصب أو جر ، والنصب في « لولاي » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب بغير اسم ، إلا ومعهانون الوقاية وجوباً ، أو جوازاً . فيتمين كونها في موضع جر . وإذا قلنا بأن ^(٣) « لولا » حرف جر فهل نعلق بشيء أو لا ؟

(١) يريد من الحكم . الكتاب ١ : ٣٨٨ والكامل ٢ : ٢٠٩ والأمل ١ : ٦٨ - ٦٩ ولباب الآداب ٣٩٦ - ٣٩٩ والأعلى ١١ : ٩٦ - ١٠١ وعيون الأخبار ٣ : ٨٢ - ٨٣ والإنصاف ٦٩١ والخصائص ٢ : ٢٥٩ وأمل ابن السجري ١ : ١٧٦ - ١٨٩ وديوان المعاني ٢ : ١٩٩ والعيسى ٣ : ٨٢ والحزاة ١ : ٤٩٥ - ٤٩٩ و ٢ : ٤٣٠ . وطاح : هلك . والأجرام : جمع حرم ، وهو المدن . والقلة : ما استندق من رأس الجمل . والنيق : أرمع الجبل .

(٣) في الأصل : إن .

(٢) سقطت من الأصل .

فقال بعضهم : لا تعلق بشيء ، كالزوائد . وهو الظاهر . وقيل :
تعلق بفعل واجب الإضمار . فإذا قلت « لو لاي لكان كذا »
فالتقدير « لو لاي حَضَرْتُ » . فالتصقت ما بعدها بالفعل ، على معناها
من امتناع الشيء . ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب ، لأن ما بعد اللام
لا يعمل فيما قبلها . قيل : وما ذهب إليه فاسد . لأن في تقديره تمدي
فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور ، وهو كالمندوب .

وذهب الأخفش ، والكوفيون ، إلى أن « لولا » في ذلك
حرف ابتداء ، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء ، نيابة عن
ضمير الرفع المنفصل ^(١) ، كما عكسوا في قولهم : ما أنا كَأَنْتَ ، ولا
أَنْتَ كَأَنَا .

والخلاف في ذلك شهير . واختار صاحب « رصف المباني »
مذهب الأخفش ، وقال : الأولى ^(٢) أن يُحكم عليها بالبقاء على أنها ^(٣)
حرف ابتداء ، عند من يرى ذلك ، أو على أن يُحذف الوجود قبل
الضمير ، ويبقى على خفضه ، كما بقي في قوله ^(٤) :

(١) في الأصل : المتصل . (٢) في رصف المباني : فالأولى .

(٣) سقطت من ب و ج . وفي رصف المباني : كونها .

(٤) عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٢٠ و رصف المباني ١٣٩ =

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا ، دَفَنُوهَا

بِسَجِسْتَانٍ ، طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

وأنكر المبرد^(١) استعمال «لولا» وأخواته^(٢)، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يُحتج بكلامه. قال السلوبين: انفق أئمة البصريين والكوفيين؛ كالتليل، ومسيويه، والكسائي، والفراء، على رواية «لولاك» عن العرب، فأنكار المبرد له هذيان.

فصرح

إذا عطف على الضمير المتصل بـ «لولا» ظاهرٌ لم يجر، على مذهب سيويه، لأن «لولا» تجرّ المضمر، ولا تجرّ الظاهر. فلو رُفِعَ المحطوف، على توهم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل، ففي جواز ذلك نظر. كذا قال الشيخ أبو حيان.

القسم الثاني من قسمي «لولا»: أن تكون حرف تحضيض،

= والإحصاف ٤١ والبحر ١٩٠٠ ١ وشرح الفصل ١ : ٤٧ والمجمع ١٢٧: ٢ والدرر ١٦٢ : ٢ والخزانة ٣ : ٣٩٢ وشرح القصائد الشعر ٤٩ . والبيت من مرثية طلحة بن عبيد الله الخزاعي .

(١) الكامل ٣٤ و ٥٢ و ١٠٩٧ والقنضب ٣ : ٧٣ .

(٢) ب : وأخواتها .

فتختص بالأفعال، ويليهما المضارع^(١). نحو ﴿فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾^(٢).
 والماضي، نحو ﴿فَلَوْلَا نَعَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ، مِنْهُمْ، طَائِفَةٌ﴾^(٣).
 وقد يليها اسم معمول لفعل مقدّر، نحو: لولا زيدا ضربته، أو
 معمول لفعل مؤخر، نحو: لولا زيدا ضربت، كما تقدم في «الآ».
 وإذا ولها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. وكذلك^(٤) غيرها من
 حروف التحضيض. ومن تقدّر العمل بعدها قول الشاعر^(٥):

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ بِجِدِّكُمْ

بَنِي ضَوَطَرَى، أَوْ لَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّمَا

أي: لولا تعدّون الكميّ، أو لولا تُبارزون الكميّ، ونحو ذلك.
 واعلم أنه قد يفي «لولا» قسم آخر، تكون فيه بمعنى «لولم».

(١) الواصة: ٧٠. (٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) في الأصل: وكذا.

(٤) حرير. ديوانه ٩٠٧ والكامل ٢٣٩ والنبي ٣٠٤ وشرح سواهده ٦٦٩
 والمفصل ١٤٨ وخرجه ٢: ٣٨ والأرهية ١٧٧ - ١٧٩ والخصائص
 ٢: ٤٥ والمخصص ٣: ١٩٩ وأمالي ابن السجري ١: ٢٧٩ و ٣٣٤
 و ٢: ٢١٠ والقائص ٨٣٣ والخزانة ١: ٤٦١. والنيب: جمع ناب،
 وهي الناقة المسنة. وضو طرى: حي من مجانس.

وهذه غير مركبة . بل كل من الكلمتين على ما كانت عليه ، قبل
التركيب . كقول الشاعر ^(١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا
فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فهذه قد وليها الفعل ، وليست للتحضيض ، والامتناعية لا يليها الفعل .
فقال أبو البركات ابن الأنباري : « لولا » في البيت غير مركبة ،
بل « لا » باقية على حالها ، و « لو » باقية ^(٢) على حالها . إلا أنهم أولوا
« لا » العمل الماضي ^(٣) كما وليها في قوله تعالى ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ

(١) البيت لأبي ذؤيب . شرح أشعار الهدلين ٨٨ والمقي ٣٠٦ وشرح شواهد
٦٧١ والمجع ١ : ١٠٥ والدرر ١ : ٧٧ والخزانة ٤ : ٩٨ واللسان
والناتج (لولا) .

(٢) سقطت من ج . وسقط « ولو باقية على حالها ، من ب . وانظر الخزانة
٤ : ٤٩٩ .

(٣) كذا ، والفعل في بيت أبي ذؤيب مضارع لا ماض . ولعله يشير إلى قول
الجموح :

لَا ذَرَّةَ ذَرَّةٍ ، إِثِّي قَسَدَ رَمَيْتُهُمْ
لَوْلَا حُدَيْدَتُ ، وَلَا عُدْرَتِي لَتَعْدُوْدِ

انظر الإصناف ٧٤ - ٧٦ والخزانة ١ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

المَقْبَةُ ﴿١﴾، أي: لم يقتحم.

وتأول غيره هذا البيت ونحوه، على إضمار «أن»، والفعل صلة لها، وارتفع الفعل بسقوط «أن». وتكون «لولا» هي التي تختص بالأسماء، وعمل «أن» وصلتها رفعً بالابتداء.

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الوجهين، فقال في «التسهيل»: وقد يلي الفعل «لولا»، غير مفهومة^(٢) تحضيضاً، فتؤول بـ «لوم»، أو تجعل^(٣) المختصة بالأسماء، والفعل صلة لـ «أن» مقدرة^(٤). والله أعلم.

وزعم علي بن عيسى، والنحاس، أن «لولا» تأتي بمعنى «ما» النافية. وحمل على ذلك قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾^(٥)، أي: ما كانت قرية. والله عز وجل أعلم.

لوما

حرف، له قسمان:

-
- | | |
|--|--------------------|
| (١) البلد: ١١. | (٢) سقطت من الأصل. |
| (٣) في مطبوعة التسهيل: وتحمل. والصواب ما أثبتنا. | |
| (٤) التسهيل ٣٤٤. | (٥) يونس: ٩٨. |

أحدهما : أن يكون حرف امتناع لوجوب ، فيختص بالأسماء ، ويرتفع ^(١) الاسم بعده بالابتداء ، نحو : لومازيد لا كرمك .
والثاني : أن يكون حرف تحضيض ، فلا يليه إلاّ فعل ، أو معمول فعل .

وحكمه ، في الحالين ، حكم « لولا » . وقد تقدم ، فلا نعيده .
وقال صاحب « رصف المباني » : اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام العرب ، إلاّ بمعنى التحضيض ^(٢) . ولم يذكر المعنى الأول ، وقد ذكره غيره . والله سبحانه أعلم .

مرها

المشهور أنها اسم من أسماء الشرط ، مجرد عن الظرفية ، مثل « مَنْ » . وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً . ذكر ذلك في « التسهيل » ^(٣) ، وفي « الكافية » . وقال في « شرحها » : إن جميع النحويين يجعلون « ما » و « مها » مثل « مَنْ » ، في لزوم التجرد عن

(٢) رصف المباني ١٣٩ .

(١) في الأصل : ويرفع .

(٣) التسهيل ٢٣٩ .

الظرفية ، مع أن استعمالها ظرفين ثابت ، في أشعار الفصحاء من العرب .
وأشدها أياتنا ، منها قول حاتم ^(١) :

وإِنَّكَ مِمَّا نَعْطِرُ بِطَنِكَ سُوْلَهُ

وَفَرَجَكَ ، نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ ، أَجْمَعَا

وقال ابنه بدر الدين : لا أرى في هذه الأيات حجة ، لأنه يصح
تقديرها بالمصدر . وقد ذكرت ذلك في « شرح التمهيد » .

وقال الزمخشري ^(٢) في « الكشف » : وهذه الكلمة في عدد
الكلمات ، التي يحرفها مَنْ لا يدلّه في علم العربية ، فيضعها في ^(٣) غير
موضعها ، ويحسب « ميمها » بمعنى « متى ما » . ويقول : ميمها جثني
أعطيتك . وهذا من وضعه ^(٤) ، وليس من كلام واضع العربية في

(١) ديوان حاتم ١٠٠ والمثني ٣٦٨ وشرح شواهد ٧٤٤ والأمالى ٢ : ٣١٨
وشرح الحماسة للروقي ١٧١٣ وللتبريزي ٤ : ٢٤٠ والبيان والتبيين
٣ : ٣٠٨ وعيسون الأخبار ١ : ٣٤٣ والجمع ٢ : ٥٧ والدرر ٢ : ٧٣
وحاشية الصبان ٤ : ١٢ والتاج (ميمها) . وروى : وإِنَّكَ إِذَا أُعْطِيتَ .
(٢) الكشف ٢ : ١٠٧ .

(٣) سقطت من الأصل ومطبوعة الكشف . وانظر المثني ٣٦٨ .

(٤) في مطبوعة الكشف : موضعه . والصواب ما أثبتنا .

شيء . ثم يذهب فيفسر ﴿ مَهْمَا تَأْنِينَا بِهِ ﴾ ، مِنْ آيَةٍ ﴿^(١)﴾ . بمعنى الوقت ،
 فيلحد في آيات الله ، وهو لا يشعر . وهذا وأمثاله مما يُوجب الجنون بين
 يدي الناظر في « كتاب سيويه » . انتهى كلامه ^(٢) .

وذكر ابن مالك في « النسيب » أن « مها » قد يُستفهم بها ^(٣) .
 والمشهور أنها لا تخرج عن الشرطية . وأما قوله ^(٤) :

مَهْمَا لِي ، اللَّيْلَةَ ، مَهْمَا لِيَهْ

أودَى بِنَعْلِي ، وَسِرْبَالِيَهْ

فلا حجة فيه ، لاحتمال أن تكون « مه » بمعنى : اكف ^(٥) ، و« ما »
 هي الاستفهامية .

وزعم السهيلي أن « مها » قد تخرج عن الاصمجة ، وتكون حرفاً ،

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) سقط « انتهى كلامه » من الأصل . (٣) التمهيد ٢٣٦ .

(٤) عمرو بن ملقظ . المتي ١١٤ و ٣٦٩ وشرح شواهد ٣٣٠ و ٧٤٤

والكشف ٢ : ١٠٩ والمجمع ٢ : ٥٨ والبرر ٢ : ٧٤ والخزانة ٣ : ٦٣١

وشرح المفصل ٧ : ٤٤ والتاج (مها) والنوادر ٦٢ والصاحي ١٧٤ .

(٥) في الأصل : انكف .

إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير ، كقول زهير (١) :

ومها تكن عند امرئ ، من خليفة

وإن خالها تخفى على الناس ، تعلم

وهو قول غريب . وقد حكى خطاب الماردي ، عن بعضهم ، أنها تكون حرفاً ، بمعنى « إن » . ولذلك ذكرتها في هذا الموضع . ويتعلق بها أحكام مذكورة في موضعها .

واختلف النحويون فيها ، فقيل : إنها بسيطة ، ووزنها « فعلتى » ، وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق وزال التنوين للبناء . ففي ، على هذا ، من باب « سلس » . وقال ابن إياز : لو قيل إنها « مفعَل » ، تحامياً لذلك ، لم أر به بأساً . وقال الخليل (٢) : هي مركبة من « ما ما » ، و « ما » الأولى التي للجزاء ، والثانية التي تراد بعد الجزاء . واستقبحوا التكرير ، فأبدلوا من ألف (٣) الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد . وقال الأخفش ، والزجاج ، والبغداديون : هي مركبة من « مه » بمعنى :

(١) ديوان زهير ٢٤ والكامل ٦٩٨ وشرح القصائد السبع ٤٥ والنقي ٣٥٨

و ٣٦٧ وشرح شواهد ٧٣٨ وأمالى ابن السجري ٢ : ٢٤٧ والكشاف

٢ : ١٠٧ والمجمع ٥٨ : ٢ والدرر ٢ : ٧٤ . ب و ج : ولو خلاها .

(٢) الكتاب ١ : ٤٣٣ . (٣) في الأصل : الألف .

اسكت ، و « ما » الشرطية . قالوا : وقد تُستعمل « مه » مع « مَنْ »
التي هي شرط ، فيقال : مَهْمَنْ . وقال قطرب : لم يُحمل الجزم بها عن
فصيح . يعني « مهمن » . وقد أجاز سيبويه أن تكون « مه » أضيف
إليها « ما »^(١) . والله أعلم .

هـ

حرف تخفيض ، لا يليه إلا فعل ، أو معموله ، كما تقدم في
أخواته . وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الجملة الابتدائية ،
كقول الشاعر^(٢) :

وَنُبِتْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ ، بِشَفَاعَةٍ

إِلَيَّ ، فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وتأوله ابن طاهر ، وغيره ، على إضمار^(٣) « كان » الشائبة . وتأوله
بعضهم على أن « نفس » فاعل فعل مضمر ، أي : فهلا شفعت نفس
ليلى . و « شفيعها » خبر مبتدأ مخوف ، أي : هي شفيعها . والأول

(٢) مص في ص : ٥٠٩

(١) الكتاب ١ : ٤٣٣ .

(٣) في الأصل : تقدير .

أقرب. وأما قول الشاعر^(١) :

* هَلَا التَّقْدُمُ ، وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ *

فعلی إضمار « كان » التامة .

و « هَلَا » أكثر استعمالاً ، في التحضيض ، من « أَلَا » .

وتقدم ما قاله بعض النحويين ، من^(٢) أن هاء « هَلَا » بدل من همزة
« أَلَا » . والله أعلم .

(١) عجز بيت ، صدره :

الآنَ ، نَعْدُ لِحَاجَتِي ، تَلَحُّونَنِي

شرح ابن عقيل ٣١٢ والميني ٤ : ٤٧٤ . وانظر جمع الأمثال ٢ : ٤٠٩ .

(٢) في الأصل : في .

البَيْتُ الْخَامِسُ

فِي الْخَمَاسِي

وهو ثلاثة أحرف : واحد متفق على حرفيته ، وهو « لكن » ،
 واثنان فيهما خلاف ، وهما ^(١) : أنما ، وأنن ، إذا وقعا فصلاً . فأما

لكن

فهو ^(٢) حرف استدراك . ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً
 لاسمها ، يخالف المحكوم عليه قبلها . كأنك لما أخبرت عن الأول ،
 بخبر ، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك ، فتداركت بخبره ، إن
 سلباً ، وإن إيجاباً . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، ملفوظ به ، أو
 مقدر . وقال بعضهم : « لكن » للاستدراك ، والتوكيد .

(٢) في الأصل : فهي .

(١) في الأصل : وهو .

ولا تقع « لكن » إلا بين متنافيين ، بوجه ما . فإن كان ما قبلها نقيضاً لما بعدها ^(١) ، محو : قام زيد لكن عمراً لم يقم ، أو ضدّاً محو : ما [هذا] ^(٢) أحرّ لكنه أصفر ، جاز بلا خلاف . وإن كان خلافاً ، محو : ما أكل لكنه شرب ، ففيه خلاف ، والظاهر الجواز . وإن كان وفاقاً لم يحجز ، بإجماع .

وقال الزمخشري : « لكن » للاستدراك ، تُوسِّطُهَا ^(٣) بين كلامين متغايرين ، نفيّاً وإيجاباً . فتستدرك بها النفي بالإيجاب ، والإيجاب بالنفي . وذلك قولك ^(٤) : ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني ، وجاءني زيد لكن عمراً لم يجر . ^(٥) والتغاير في المعنى عنزله في اللفظ . كقولك : فارقني زيد لكن عمراً حاضر ، وجاءني ^(٦) زيد لكن عمراً غائب ، وقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَرَأَىٰ أَنَّهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ ، وَلَتَنَازَعْتُمْ ﴾

(١) في الأصل : فإن كان ما بعدها نقيضاً لما قبلها . وانظر المجموع ١ : ١٣٢ -

١٣٣ والمغني ٣٢٢ .

(٢) تامة من المجموع والمغني . (٣) د : استدراك بتوسطها .

(٤) في الأصل : كقولك .

(٥) زاد هنا في مطبوعة المفصل : فصل .

(٦) في الأصل : جاء .

في الأمر . ولكن الله سَلَّمَ ﴿^(١)﴾ ، على معنى النفي ، وتَضَمَّنَ
« ما أراكم كثيراً » ^(٢) .

ومذهب البصريين أن « لكن » بسيطة . وهو حرف نادر
البناء ، لا مثال له في الأسماء ، ولا في الأفعال . قال ابن يعيش : وألفه
أصل ، لأننا لا نعلم أحداً ، يؤخذ بقوله ، ذهب إلى أن الألفات في
الحروف زائدة . فلو سَمَّيَتْ به لصار اسماً ، وكانت ألفه زائدة ،
ويكون وزنه « فاعلاً » ، لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة ،
من الأسماء والأفعال ^(٣) .

وقال الفرّاء : « لكن » مركبة ؛ أصلها « لكن : أن » ،
فطارت الهمزة ونون « لكن » . ونقل صاحب ^(٤) « اللباب » ، عن
الكوفيين ، أنها مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف زائدة ،
والهمزة محذوفة . ونقله عنهم ابن يعيش أيضاً ، قال : وذهب الكوفيون

(١) الأنفال : ٤٣ . (٢) الفصل ١٣٩ وشرحه ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ . وفيه : من الأفعال والأسماء .

(٤) لعله تاج الدين محمد بن محمد ، الفاضل الأسفراييني ، المتوفى سنة ٦٨٤ .

واسم كتابه : الباب في النحو ، أو لباب الإعراب في التحسُّو . كشف

الظنون ١٥٤٣ وهدية المارفين ٢ : ١٣٤ .

إلى أنها مركبة، وأصلها «إن» زيدت عليها «لا» والكاف . وهو قول حسن ، لندرة ^(١) البناء ، وعدم النظر . ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر «إن» ، على مذهبهم . ومنه ^(٢) :

* وَلَكِنِّي ، مِنْ حُبِّهَا ، لَعَمِيدُ *

والمذهب الأول ، لِيُضَعَفَ تركيب ثلاثة أشياء ، وجعلها حرفاً واحداً ^(٣) . انتهى .

وقيل : إنها مركبة من «لا» و «كأن» ، والكاف للتشبيه ، و «أن» على أصلها . ولذلك وقعت بين كلامين ، من نفي لشيء ، وإثبات لغيره . وهو رأي السهيلي .

و «لكن» لها أحكام ، مذكورة في باب «إن» ، نشير هنا إلى بعضها :

فإنها أنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، لنسبها بالفعل ، كأخواتها . وتقدم مذهب من أجاز نصب الجزئين بها ، وبأخواتها .

(١) في الأصل : لندرة .

(٢) انظره في ص ١٣٢ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٩ - ٨٠ .

ومنها أنها تُكفُّ بـ « ما » ، فتدخل على الجملتين . فالاسمية
كقول الشاعر ^(١) :

ولكننا أهلي بوادٍ ، أنيسُهُ
سباعٌ تبغى الناسَ مثنًى ، ومَوْحَدُ
والفعلية كقول امرئ القيس ^(٢) :

ولكننا أسمى ، لِمَجْدٍ ، مُؤَثِّلِ
وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثِّلَ ، أمثالي
وتقدم قول من أجاز الإعمال ، وجعل « ما » زائدة ملغاة .

ومنها أن اللام لا تدخل في خبرها ، خلافاً للكوفيين . وأما
قول الشاعر :

* ولكنني ، من حُبِّها ، لَمَمِيدُ *

- (١) ساعده بن حوثة . ديوان الهدلين ١ . ٢٣٧ والمغني ٧٢٩ وشرح شواهد
٩٤٢ وأدب الكاتب ٤٥٨ . وتبعي : تبني أي : تطلب .
(٢) ديوان امرئ القيس ٣٩ والمغني ٢٨٤ وشرح شواهد ٨٨٠ والإنصاف
٨٤ وشرح الفصل ١ : ٧٩ والمجمع ٢ : ١١٠ والمغني ٣ : ٤٥ والخزانة
١ : ١٥٨ . والمؤئل . الموطد .

فلا حجة فيه ، لأنه بيت مجهول ، لا يعرف له تمام ، ولا شاعر ، ولا
 راوي عدل^(١) يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته . هكذا قال ابن مالك .
 وأيضاً فإنه متأول^(٢) على تقدير : ولكن إنني . فنقلت حركة
 الهمزة ، ثم حذف النون ، وأدغم .

ومنها أنها قد تُخفف ، فيبطل عملها ، خلافاً ليونس ،
 والأخفش ، في إجازتهما لإعمالها . وقد سبق بيان مذهبهما .
 وما سوى هذا ، من أحكام « لكن » ، فلا حاجة لذكره هنا .
 والله أعلم .

وأما

أنتما وأنتن

إذا وقما فصلاً ، ففيها خلاف مشهور . وقد تقدم في أخواتهما .
 فهذا آخر الكلام على الخماسي^{*} . وبتمامه تم الكلام على جميع
 حروف المعاني .

وقد ذكر بعضهم أن « كان » الزائدة حرف . وكذلك

(٢) في الأصل : يتأول .

(١) في الأصل : اهدلا .

« أَصْبَحَ » و « أَمْسَى » في قول العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها . قال : لأن الأفعال لا تُزاد .

وقال بعضهم : إن « الذي » تكون حرفاً ، على مذهب يونس ، والفراء ، لأنها تكون عندهما مصدرية ، لا تحتاج إلى عائد .

وقد كان حق هذه الألفاظ أن أذكرها في باب الثلاثي ، والرابعي . وإنما أهملت ذكرها هناك ، لشهرتها ، وغرابة القول بحرفيتها . وللكلام عليها موضع ، هو أليق به من هذا الكتاب .

والله ^(١) الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب . والله ،

(١) سقطت هذه الفقرة من ب و ج . وفي ب :

« الحمد لله رب العالمين . وصلواته على سيد المرسلين ، محمد ، وآله وصحبه أجمعين .

كُل كتاب الحى الداني في حروف المعاني ، من نسخة ، فيها أنها كتب من نسخة مؤلفها ، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، الرازي ، نساً ، المالكي مذهباً . عفا الله عنه . وكان الفراغ ، من هذه النسخة المباركة ، في يوم الثلاثاء ، التاسع والعشرين من ذي الحجة الحرام ، آخر شهر سنة أربع وخمسين وثمانمائة ، على يد فقير رحمة ربه ، عبد القادر بن علي بن أحمد ، الطونجي بلدأ ، الشافعي مذهباً . عفا الله ، تعالى ، ذنوبه . وستر عليه ، في الدارين ، عيوبه . آمين .»

سبحانه وتعالى ، المسؤول أن يحملنا ممن دُعي فأجاب ، وأن يرشدنا
للتسديد في السؤال والجواب ، وممن فهم الحكمة وفصل الخطاب ،
[وأن يصلّي على] سيدنا محمد ، ﷺ ، وعلى آل والأصحاب ،
وتابعيهم إلى يوم المآب ، آمين .

★ ★ ★

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
١ - القائمة	
٧	٣٠١ غير المنضوب عليهم ولا الضالين
٢ - البقرة	
٢	٢٩٠ لا ريب فيه
٦	٢٠٥، ٣٥، ٣٢ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرم
١٧	٣٨، ٣٧ ذهب الله بنورم
١٩	٣١٠ يجعلون أصحابهم في آذانهم من الصواعق
٢٠	٣٧ لذهب بسمهم
٢٢	٣٩ فأخرج به من الثمرات
٣٠	١٩٢ وإذ قال ربك للملائكة
٤٣	٢٠٨ وإن كانت لكيرة
٤٤	٣١ أفلا تمقلون

٢٤٥	واقفوا يوماً لا تميزي نفس عن نفس شيئاً	١٢٣ و ٤٨
٥٨٠	لملكم تهتدون	٥٣
٣٩	إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم المحل	٥٤
١٤٤	اهبطوا مصراً	٦١
٢٢٩	مهي كالحجارة أو أشد قسوة	٧٤
٣١٠	لما يبط من خشية الله	٧٤
٢٨٧	يود أحدم لو يصر	٩٦
٢٢٩	أو كلما عاهدوا عهداً	١٠٠
٥٨٧	ولكن الشياطين كفروا	١٠٢
٢٨٤	ولو أنهم آمنوا واقفوا لثبوت	١٠٣
٣٣٦	ما نفسخ من آية أو نسها فأت بخير منها	١٠٦
٤٧٧	واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان	١١٢
٢٢٨	وقالوا كونوا هوداً أو نصارى	١٣٥
١٣٣	وإن كانت لكبيرة	١٤٣
٢٥٨	قد زى قلب وجبك في السماء	١٤٤
١٠٦	ولكل وجهة هو موليها	١٤٨
٥١٨	لئلا يكون للناس عليكم حجة ظلموا منهم	١٥٠
٥٢١	إلا الذين ظلموا منهم	١٥٠
٨٤	كما أرسلنا فيكم رسولاً	١٥١
٤٨١	كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم	١٥١
٩٧	والذين آمنوا أشد حبا لله	١٦٥
٤٧٦	وأتى المال على حبه	١٧٦

٢٥٠	ولكم في القصاص حياة	١٧٩
٢٢٠	وأن تصوموا خير لكم	١٨٤
٤٧٧	ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥
١١١	طليستجيبوا لي وليؤمنوا بي	١٨٦
٥٢٠٥١	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٩٥
٤٨١٠٨٤	وادكروا كما هداكم	١٩٨
٢٥٠	وادكروا الله في أيام معدودات	٢٠٢
٥٥٥٠٤٥٤٣	حتى يقول الرسول	٢١٤
٥٥٢	وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤
٤٦٦	وعسى أن تكرهوا	٢١٦
٤٦٢	وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن	٢١٦
	تجبروا شيئاً وهو شر لكم	
٣١٨	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢١٧
٣١٣	والله يعلم المفسد من المصلح	٢٢٠
٢٢٠	لئن أراد أن يسم الرضاعة	٢٣٣
٢٤٠	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً (١)	٢٤٥
٢٢٢	وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله	٢٤٦
٣٣٠	أن آتاه الله الملك	٢٥١
٣٠٩	منهم من كلم الله	٢٥٣
٢١٢	ودروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين	٢٧٨

(١) وفي الحديد : ١١ .

٢٨٢	أن تفضل إحداها فتذكر	٢٢٣
٢٨٦	لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا	٣٠٠

٣ - آل عمران

٨	سأد إذ هديتنا	١٨٦
٣١	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني	٦٨
٥٢	من أنصاري إلى الله (١)	٣٨٥
٥٣	ربنا آمنا	٣٥٥
٦٢	إن هذا هو القصص الحق	١٣٢
٦٦	ها أنتم هؤلاء	٣٤٨
٧٣	قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد	٢٢٤
٧٥	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	٤٢
٨١	لما آتيتكم من كتاب وحكمة	١٣٧
١٠٦	فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم	٥٢٣
١٢٣	ولقد نصركم الله بدر	٤٠
١٢٣	لعلكم تشكرون	٥٨٠
١٤٤	وما محمد إلا رسول	٣٢٤
١٥٦	وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض	٣٧١
١٥٩	فبها رحمة	٣٣٢
١٧٨	ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم	٤٦٥، ٩٤

(١) وفي الصف : ١٤ .

٣١٤	حتى يمر الخبيث من الطيب	١٧٩
١٠٥	ما كان الله ليبر المؤمنين	١٧٩
٢٥١	لما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع	١٨٥
	٤ - النساء	
٢٨٦، ٢٨٤	وليحس الذين لو تركوا من حلهم ذرية	٨
	صاماً خافوا عليهم	
٥٢١	إلا ما قد سلف	٢٢
١٢١	يريد الله ليبين لكم	٢٦
٥١٥	ما صلوه إلا قليل منهم	٦٦
٣٥٦	يا ليتني كنت معهم	٧٣
٣٣٠	إلا أن يصدقوا	٩١
٢٩٠	ولو على أنفسكم	١٣٥
٥١٥، ٥١١	ما لهم به من علم إلا اتباع الطن	١٥٧
٣٩	فظلم من الذين هادوا حرماً	١٦٠
٥٩٢	لكن الله يشهد بما أنزل إليك	١٦٦
٤٩، ٤٧	كفى بالله شهيداً	١٦٦
٤٠	قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠
٣٣٣	إنا الله إله واحد	١٧١
٢٢٥	يبين الله لكم أن تصلوا	١٧٦
	٥ - المائدة	
٤٤	وامسحوا برؤوسكم	٦

٤٠٥	قال الله : إني معكم	١٢
٣١٠	من أحل ذلك كتبنا على بني إسرائيل	٣٣
٦٨	من يرتد منكم عن دينه فسوف	٥٤
٤٨٠	أذلة على المؤمنين	٥٤
١٢٥	لبئس ما كانوا يعملون	٦٢
١٧١	ثم غموا وطمعوا كثير منهم	٧١
٢٢٠	وحسبوا أن لا تكون فتنة	٧١
١٣٦	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمس	٧٣
٢٢٣	وما لنا لا نؤمن بالله	٨٤
٣٤٦	فهل أتم متبون	٩١
٦٦	ومن عاد ميتهم الله منه	٩٥
٢١٨	ونعلم أن قد صدقنا	١١٣
٣٢	أأنت قلت للناس اتخذوني	١١٥
٣٥٠	وكننت أنت الرقيب	١١٧

٦ - الانعصام

١٦٣	ثم لفي أجلا وأجل مسمى عنده	٢
٣٨٨	ليجمعنكم إلى يوم القيامة	١٢
٢٥٩	قد علم إنه ليحزرك الذي يقولون	٣٣
٣١٨	ولقد جاءك من نبأ المرسلين	٣٤
٤١٢	كتب ربكم على نفسه الرحمة فإنه غفور رحيم	٥٤

٦٤	قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أتم تشركون	٤٣١
٧١	وأمرنا لنسلم	١٢٣، ١٢١
٨١	ولا تخافون أنكم أشركم بالله	٤٠٩
١٠٩	وما يشرككم بها إذا حانت لا يؤمنون	٤١٨
١١٩	وقد فصل لكم	٢٥٦
١٣٩	مهم فيه شركاء	٧٧

٧ - الأعراف

٤	وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	٦٢
١٢	ما معك إلا تسجد	٣٠٣
١٥	لأعدن لهم صراطك المستقيم	٤٧٢
٢٣	وإن لم تنفعل لنا وترحمنا لنكون	١٣٦
٣٨	ادخلوا في أمم	٢٥٠
٥٧	سقناه للدم ميت	٩٩
٥٩	ما لكم من إله غيره	٣١٧
٩٥	حق عموا وقالوا	٥٥٢، ٥٤٣
١٠٥	حقيق على ألا أقول	٤٧٨
١٣١	مها تأتينا به من آية	٦١١
١٣٣	قال فرعون : وآمنتم	١٧٢
١٧٢	ألسب ركم قالوا : بلى	٤٢٢
١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم	٢٠٩

٨ - الأنفال

٤٠٦	وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	٥
١٨٨	وذكروا إذ أنتم قليل	٢٦
٣٥٠	إن كان هذا هو الحق	٣٢
١٨٣	وما كان الله ليعذبهم	٣٣
٥٢٢	إلا تعملوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير	٣٣
٦١٧	ولو أراكم كثيراً لفشلتم ولتعارعن في الأمر	٤٣
	ولكن الله سلم	
٣٣٣، ١٤٢	وإما تحافن	٥٨
٢٥٠	لمسكم بما أحدثتم	٦٨

٩ - التوبة

١٦٧	التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون	١٢
	الساجدون الآمرون بالمعروف والنهي عن المنكر	
٣٣١	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت	٢٥
٢٥١	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨
٣١٠	أرضيم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨
٥٢٢	إلا تنصروه فقد نصره الله	٤١
١٩٤	إدما في النار	٤١
٣٧١	ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد	٩٢
٥٣٠	وآخرون مرجون لأمر الله ... وإما يتوب عليهم	١٠٦

٣٠٨	من أول يوم	١٠٩
٢٤٧	وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة	١١٤
٦٠٦	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة	١٢٢
٣٣٣	وإذا ما أنزلت سورة	١٢٤

١٠ - يونس

٢١٨	وآخر دعوانم أن الحمد لله رب العالمين	١٠
٣٢٩	قل ما يكون لي أن أبليه من تلقاء نفسي	١٥
٣٨٧	ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم	٢٥
٥٥	جاء سيئة مثلها	٢٧
٣١	أثم إذا ما وقع	٥١
٢٣٥	قل إي وربي	٥٣
١١١	فذلك فلتعرجوا	٥٨
٣٨١	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	٦٢
٤٠٥	ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون	٦٢
١٢٣	ربنا ليضلوا عن سبيلك	٨٨
٦٠٨	فلولا كانت قرية آمنت	٩٨

١١ - هود

٣٨١	ألا يوم يأتيهم ليس معروفاً عنهم	٨
٦٤	وفادى نوح ربه فقال : رب	٣٥
٢٥٢	اركبوا فيها	٤١
٤٠	يا نوح اهبط بسلام	٤٨

٢٤٧	وما نحن ناركى آلهتنا عن قولك	٥٣
٣٢٠	ما لكم من إله غيره	٦١
٣٣	قالوا يا سميع أصلاتك	٨٧
١١٨١٠٦	هال لما يريد	١٠٨
٣٣٠	خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض	١٠٨
٢٩٨	وإن كلاً لما	١١١
٢٠٨	وإن كلاً لما ليومئهم	١١١

١٢ - يوسف

٥٩٦	فلما ذهبوا به وأجمعوا	١٥
٢٨٤	وما أنب مؤمن لنا ولو كنا صادقين	١٧
٩٧	هيت لك	٢٣
٥٥٩	وقلن حاشى لله	٣١
٢٥٠	قالت فذلكن الذي لتني فيه	٣٢
١٤١	ليسجن وليكون	٣٢
٣٨٧	رب السجن أحب إلي	٣٣
٥٤٢	حتى حين (١)	٣٥
٥٤٨	ليسجنه حتى حين	٣٥
٥٥٨	ليسجنه عشى حين	٣٥
٣٥٥	يوسف أعرض عن هذا	٣٩
١٠٦	إن كنتم للرؤيا تصبرون	٤٣

(١) والمؤمنون : ٢٥ و ٥٤ والصافات : ١٧٤ و ١٧٨ والناريات : ٤٣ .

٤٢	هل آمنكم عليه	٦٤
٦٧	إن كان فيصه قد من قبل فصدقت	٧٧
٦٨	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ	٧٧
٥٧	تالله تهنتا تذكر يوسف	٨٥
٣٤٣	قالوا إياك لأنت يوسف	٩٠
١٣٥	تالله لقد آثرك الله	٩١
٥٩٦٠٢٢١	فلما أن جاء النشيد	٩٦
٤٥	وقد أحسن بي	١٠٠

١٣ - الرعد

٤٧٦	وإن ربك لنو مغفرة للناس على ظلمهم	٦
٢٠٦	أم هل تستوي الطلمات والنور	١٦
٣٤٢	قل : هل يستوي الأعمى والبصير أم هل	١٦
	تستوي الطلمات والنور أم جعلوا	
٢٠٦	أم اتخذوا من دونه أولياء	١٧
٣١	أفمن هو قائم على كل نفس	٣٣

١٤ - إبراهيم

٣٢٠	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	٤
٢٥٢	فردوا أيديهم في أفواههم	٩
١١٣	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١
٣٨٩	فاحمل أثمه من الناس تهوى إليهم	٣٧

٤٦	وإن كان مكرم لتزول منه الحال	١٨٤،١١٧
	١٥ - الحجر	
٢	رعا يود الذين كعمروا	٤٥٦،٣٣٥
٢	رعا يود الذين كعمروا لو كانوا مسلمين	٤٤٤
٤٢	إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ... من النواوين	٥١٣
	١٦ - التحل	
٤٩	وقه يسجد ما في السماوات وما في الأرض	٣٣٦
٦٢	لا جرم أن لهم النار	٤١٣
٧٢	والله حمل لكم من أنفسكم أزواجاً	٩٧
١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم	١٢٧،١٢٤
	١٧ - الاسراء	
١	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	٣٠٨
٦٢	أرأيتك هذا الذي كرمت علي	٩٣
٧٥	وإذن لأدفعنك	٣٦٥
٧٦	وإذن لا يلبثون	٣٦٢
٧٨	أقم الصلاة للولك الشمس	١٠١
١٠٨	إن كان وعد ربنا لمفعولاً	٢١٥
١٠٠	قل لو أتمم قللكون حزائن رحمة ربي	٢٧٩
١٠٩	ويخرون للأدقان	١٠٠
	١٨ - الكهف	
٣١	ويلمسون ثياباً خضراً من سندس	٣١٠

٣١٨	يحلون فيها من أساور	٣١
٤٠٢	لكننا هو الله ربي	٣٨
٦٨	إن ربي أنا أقل منك مالاً	٤٠،٣٩
٥٩٥	وتلك القرى أهلكتناهم لما ظلموا	٥٩
٥٣٠	إما أن تعدب وإما أن نتحد فيهم حسا	٨٦
١٦٧	وثمنهم كلهم	١١٢

١٩ - مريم

٩٨	فهب لي من لدنك ولياً	٤
٢٦٨	ولم أكن بدعاؤك رب شقياً	٤
٤٧٢	وهزي إليك	٢٥
٢٤٤،٥١	وهزي إليك بمجنع النخلة	٢٥
١٤٢	طما ترين	٢٦
٢٠٧	طما ترين من النثر أحداً	٢٦
١٦٣	هل تعلم له سمياً ، ويقول الانسان	٦٦،٦٥

٢٠ - طه

٥٨٠	لعله يتذكر	٤٤
٣٩٨	إن هذان لساحران	٦٣
٣٧٩	فلما حالهم وعمهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسمى	٦٦
٢٥١	ولأصلبتكم في صدور النحل	٧١
٥٥٤	قالوا : لن نبرح عليه ما كفينا حق يرجع إلينا موسى	٩١

وما تلك بيمينك يا موسى ١٧٠ ٣٣٦

٢١ - الألياء

١٧١	وأسروا النجوى	٣
٣٢٠	ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث	٢٠
٥١٨	لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢
٣٠٦	هذا ذكر من معي	٢٤
١٩٤	وجعلنا من الماء كل شيء حي	٣٠
٣٦٨	أما إن من فهم الخالدين	٣٤
٩٩	ونصع الموارين القسط ليوم القيامة	٤٧
١٣٥	وتأفة لا كيدن أصامكم	٥٧
٣١٣	ونصرناه من القوم	٧٧
٣٠٣	وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون	٩٥
٣٩٦، ٧٦	أما إلهمكم إله واحد ...	١٠٨

٢٢ - الحج

١٦٣	لنسين لكم وقرى الأرحام ما نشاء	٥
٢٤	ومن الناس من يعبد الله على حرف	١١
١١٢	ثم ليقطع	١٥
٥١	عليه بسب	١٥
٤٠٦	إن الذين آمنوا والذين هادوا ... يعصون بينهم	١٧
٥١	ومن يرد فيه بالحاد	٢٥

٣٠	فاحتبوا الرجس من الأوثان	٣١٦، ٣١٠
٦٣	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	٦٢
٦٣	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء	٣٣

٢٣ - المؤمنون

١	قد أفصح المؤمنون	٢٥٩
١٦-١٤	فتشارك الله أحسن الخالقين ، ثم إنكم بعد ذلك ليتون ، ثم إنكم ...	٤٣٢
٢٧	فأوحينا إليه أن اصنع الفلك	٢٢١
٤٠	عما قليل	٣٣٢
٤٠	عما قليل ليصبحن نادمين	٢٤٧
٦٣	ولدينا كتاب يعطى بالحق ، وم لا يظلمون	٢٣٥
٧٠	بل قلوبهم في غمرة أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق	٢٣٥

٢٤ - التور

٩	والخامسة أن غضب الله عليها	٢١٩
١٠	ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم	٥٩٩
٢١	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكنم منكم من أحد أبداً	٥٩٨
٣٥	ريثومة لا شرعية ولا غرامية	٢٩٩

٢٢٤	لم يكدرها	٤٠
٢٣١	أويوت آبائكم	٦١
٢٥٧، ٢٥٥	قد يعلم ما أتم عليه	٦٤

٢٥ - الفرقان

٣٢٠	ما كان لنا أن نتخذ من دونك من أولياء	١٨
٤٠٦	إلا أهم ليأكلون الطعام	٢٠
٤٢	ويوم تشقق السماء بالنهار	٢٥
٤١	فلسأل به خيراً	٥٦

٢٦ - الشعراء

٣٢	ألم نريك ميلاً وليداً	١٨
٣٤	وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بي إسرائيل	٢٢
٢٢٠	والذي أطمع أن يغفر لي	٨٢
٢٨٨	فلو أن لنا كرة فسكون	١٠٢

٢٧ - التحل

٣٥٥	ألا يا سجدوا	٢٥
٣٨	بسم الله الرحمن الرحيم	٣٠
٥١٠	ألا تعالوا	٣١
٣٨٧	والأمر إليك	٣٣
١٠٧	ردف لكم	٧٢

٥٢٨،٢٠٦	أَمَّا إِذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٨٤
٦٧	مِنْ حَاءِ السَّيِّئَةِ فَكُبَّ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ	٩٠

٢٨ - القصص

٤٧٥	إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ	٤
٣٠٠	لَا تَحْيَا وَلَا تَخْرُجْ فِى	٧
١٢٣،١٢١	فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزْمًا	٨
٦٤	فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ	١٥
٤٧٢،٢٤٤	وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ	٣٢
٣٥٠	وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ	٥٨
٤٠٥	وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُوزِ مَا إِنَّ مِغَابَّهُ لَتَنُوءُ	٧٦
٨٤	وَيَ كَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْكَافِرُونَ	٨٢

٢٩ - العنكبوت

٤٦٦	أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا	٢
٣٩	فَكَلَّا أَخَذْنَا مِذْبَهِ	٤٠
٤٠٨	أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَرْلَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ	٤٧
١١٠	لِكُفِّرُوا بَعَاثِيَهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَيُحْمَلُونَ	٦٦
١١١	وَلِحُمَلِّ حَطَايَاكُمْ	١٢٠

٣٠ - الروم

٣٠٩	لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَشَاءُ	٤
-----	---	---

٣١	أو لم يسيرا	٩
٣٧٩	ثم إذا أنتم شر تنشرون	٢٠
٧٦	فأنتم فيه سواء	٢٨
٣٧٦	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦
٣٧٧	فلذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون	٤٨

٣١ - ثقلات

٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٣	ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يملأ من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧
٤٠٩	ذلك بأن الله هو الحق	٣٠

٣٢ - السجدة

٢٠٧	أم يقولون اقراء	٣
-----	-----------------	---

٣٣ - الأحزاب

٤٩	وكفى الله المؤمنين القتال	٢٥
٥٨١	وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً	٦٣

٣٤ - صبا

٢١٨	بينت الجن أن لو كانوا	١٤
٣٤٢	وهل يجازي إلا الكفور	١٧
٣٢٧	ومزقناهم كل ممزق	١٩

٢٢	وإنا أو أياكم لملى هدى	٢٤
٥٣١	وإنا أو إياكم لا ما على هدى أو في صلال مين	٢٤
٦٠٢،٥٩٨	لولا أتم لكنا مؤمنين	٣١
١٦١	وما أموالكم ولا أولادكم فالتى تفرمكم عندنا رلقى	٣٧

٣٥ - فاطر

٣١٧	هل من حالى غير الله	٣
٣٣٥	إعنا يحشى الله من عباده العلماء	٢٨
٣١٤	مادا خلقوا من الأرض	٤٠

٣٦ - يس

١٣١	واضر لمم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون	١٣
٥٩٣	وإن كل مثا جميع لدينا محضرون	٣٢

٣٧ - الصافات

٢٩٩	لا فيها عول ولا م عنها ينزفون	٤٧
١٦٦،١٠١	فلا أسلما وتله لالحين وناديناه	١٠٣
٢١٨	أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا	١٠٥-١٠٤
٤٢٤،٤٠،٣٧	وإنكم لتمرون عليهم مصحين وبالييل	١٣٨-١٣٧
٤١٠	فلولا أنه كان من المسبحين	١٤٣
٢٢٩	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون	١٤٧
٣٣	أصطفى البات على البين	١٥٣

٣٨ - ص

١٠١	دل كننوا ملحق لما حاءم	٥
١٩٩٠١٦٩	حنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠
٧٢	هذا وليدوقوه	٥٧

٣٩ - الزمر

٤٢٧	حلقتكم من نفس واحدة ثم حمل منها زوجها	٦
٣٦	أمن هو قانت	٩
٣١١	فويل القاسية قلوبهم من ذكر الله	٢٢
٣٤ ١٤٥٤	أليس الله بكاف عبده	٣٦-٣١
٣٧٢	وسيق الذين كفروا إلى جهنم	٧١
٣٧٢، ٣٧١، ١٦٧، ١٦٦	حتى إذا جازوها وضحت أبوابها	٧٣-٧١

٤٠ - عافر

٣٣١	أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله	٢٨
٧٤	لعلني أبلغ الأسباب أسباب ...	٣٦
١٨٨	فسوف يملكون إذا الأغلال في أعناقهم	٧٠-٦٩

٤١ - فصلت أوحى أو السجدة

٤١٦	قل : إنا يوحى إلي أناسا إليكم إله واحد	٦
-----	--	---

٥٨١	فأطلع	٣٦
٥٤	وما ربك سلام للعبيد	٤٧
٤٢ - الشورى		
٢٤١	ينفروكم فيه	١١
٩٠٠٨٨٠٨٦٠٨٠٠٧٩	ليس كمثل شي	١١
٣٥٣	ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء	١٢
٣١٤	يطفرون من طرف حفي	٤٥
٤٣ - الزخرف		
٥٩٣	وإن كل ذلك لمنا متاع الحياه الدنيا	٣٥
١٨٩	ولن ينعمكم اليوم إذ ظلمتم	٣٩
٥٩٥٠٣٧٩٠٣٧٧	فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون	٤٧
٣١٠	لحطنا منكم ملائكة	٦٠
١١٠	ليقص علينا ربك	٧٧
٣٦٨	قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين	٨١
٤٤ - المزمل		
٥٢١	إلا الموتى الأولى	٥٦
٤٥ - الجاثية		
٣٦٩	وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم	٢٥
٥١٤٠٤٩٦	إن نظن إلا ظناً	٣٢

	٤٦ - الأحقاف	
١٨٩	وإذ لم يهتدوا به فسيقولون	١١
٣٢	أذهبتم طيناتكم في حياتكم الدنيا	٢٠
٣١٨	ينفر لكم من دنوبكم	٣١
	٤٧ - محمد	
٤٦٧	فهل عسيتم	٢٢
	٤٨ - الفتح	
٢١٣	لتدخان المسجد الحرام إن شاء الله	٢٧
	٤٩ - الحجرات	
٤١٠، ٢٧٩	ولو أنهم صبروا	٥
	٥٠ - ق	
٢٢٥	دل عصوا أن جاءهم	٢
	٥١ - النازعات	
٤٠٩	إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	٢٣
	٥٣ - النجم	
٣٧٠	والنجم إذا هوى	١
٢١٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩
	٥٥ - الرحمن	
٤٧٦	كل من عليها فان	٢٦

٥٦ - الواقعة

٣٧٢	إذا وقعت الواقعة	١
٣٧٣	حافضة رامة	٣
٣٧٢	إذا رجت	٤
٢٨٣	لو نشاء جملناه أحاجا	٧
٨٧	وحوور عين ...	٢٣-٢٢
٦٢	إنا أنشأناهن إنشاء فحصلناهن أنكارا	٣٦-٣٥
٦٥	لآكلون من شجر ...	٥٢
٦٠٦	فلولا تشكرون	٧٠
٥٢٥	فأما إن كان من القرين فروح	٨٩-٨٨

٥٧ - الحديد

٢٢٢	وما لكم إلا تنفقوا	١٠
٣٣	ألم يأن للدين آسوا	١٦
١١٦	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٨ - الحديد

٣٣	ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم	١٤
٣٠٣	لئلا يعلم أهل الكتاب	٢٩

٥٩ - الحشر

١٣٦	لئن أخرجوا لا يخرجون معهم	١٢
-----	---------------------------	----

١٢٥	لأتم أشد	١٣
	٦٠ - المتحنة	
٢٢٥	أن تؤمنوا بالله ربكم	١
	٦١ - الصف	
١٢٣	يريدون ليطنوا	٨
	٦٢ - الجمعة	
٣٧١	وإذا رأوا مجارةً أو طموا انفضوا إليها	١١
	٦٣ - المناقون	
٤٠٦	واقة يعلم إنك لرسوله	١
	٦٥ - الطلاق	
١١٠	لينفق ذو سعة من سعته	٧
	٦٦ - التحريم	
١٦٧	ثبات وأبكارا	٥
٤٢	من أيديهم وبأيمانهم	٨
	٦٧ - الملك	
١٧٢	وإليه النشور وأمتهم	١٥ - ١٦
٢١٠	إن الكافرون إلا في عرور	٢٠
	٦٩ - الحاقة	
٥٨٢	ياليها كانت القاضية	٢٧

	٧٠ - المعارج	
٤٦٤١	سأل سائل بمداد واقع	١
	٧١ - نوح	
٣٣٣	بما خطاياهم	٢٥
	٧٢ - الجن	
٤٠٨	قل : أوحى إليّ أنه استمع	١
٦٧	ومن يؤمن ربه فلا يخاف	١٣
	٧٣ - المزمّل	
٥١٢	قم الليل إلا قليلاً نسمه	٣
٢١٨	علم أن سيكون	٢٠
	٧٤ - المذثر	
٥٧٤	نألكم عن التذكرة معرضين	٤٩
	٧٥ - القيامة	
١٢٧، ١٢٦	لأفهم يوم القيامة	١
٢٦٣	وحوه يومئذ ناصره إلى ربها فأظره	٢٢
٢٩٧	فلا صدق ولا صلى	٣١
	٧٦ - الانسان أو القمر	
٣٤٥، ٣٤٤، ٢٦٨	هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن	١
	شيئاً مذكوراً	

٥٣٠	إما شاكرًا وإما كفورًا	٣
٤٣	يشرب بها عباد الله	٦
٢٣٠	ولا تطع منهم آثماً أو كفورًا	٢٤
	٧٧ - المرسلات	
٢٣	ألم نهلك الأولين	١٣
	٧٨ - التبا	
٥٩	كلا سيمطون	٤
	٧٩ - التنازلات	
٣٨٨	قتل هل لك إلى أن تزكى	١٨
١٩٩	فإن الحنة في المأوى	٤١
	٨٠ - عبس	
٥٨٠	وما يدريك لعله يزكى	٣
	٨٢ - الانقطار	
٦٤	الذي خلقك فسواك فعداك	٧
	٨٣ - المطففين	
٤٧٨	إذا اكثالوا على الناس يستوفون	٢
٤٢	وإذا مروا بهم	٣٠
	٨٤ - الانشقاق	
٣٦٨	إذا السماء انشقت	١
٢٤٧	لتركن طبقاً عن طبق	١٩

٨٦ - ١ رق

٨ إنه على رجمه لقادر ١٣٣

٨٧ - الأمل

٩ فذكر إن نفعت الذكرى ٢١٤

٨٩ - الفجر

٥ هل في ذلك قم لذي حجر ٣٤٥

٢١ ياليتي قدمت لحياتي ٩٩

٢٢ وجاء ربك ٣٨

٩٠ - البلد

١ لا أقسم بهذا البلد ١٩٥

١١ فلا اقتحم العقبة ٦٠٨٢٩٨٢٩٧

١٧ ثم كان من الذين آمنوا ٢٩٩

٩٢ - الليل

١ والليل إذا ينشئ ٣٧٠

٩٣ - الضحى

٥ ولسوف يعطيك ربك فترسى ٤٥٩١٢٦

٦ ألم يحذك يتيماً فآوى ٣٢

٩ فأما اليتيم فلا تقهر ٥٢٥

١١ وأما بنعمة ربك فحدث ٥٢٥

٣٤٢٠٢٦٧	٩٤ - الانصراف	١
	ألم تشرح لك صدرك	
١٧٧٠١٤٤	٩٦ - العلق	١٨-١٥
	لسمعاً	
٥٥٠	٩٧ - القدر	٥
	حتى مطلع العجر	
٩٩	٩٩ - الزلزلة	٥
	بأن ربك أوحى لها	
٤٠٥٠١٩٤	١٠٣ - العصر	١
	والعصر إن الأسان لي حشر	
٣١١	١٠٦ - قريش	٤
	أظلمهم من جوع	
٤٠٤	١٠٨ - الكوثر	١
	إنا أعطيناك الكوثر	
٣٧٠٠٣٦٨	١١٠ - النصر	١
	إذا جاء نصر الله والفتح	
٢٦٦	١١٢ - الاخلاص	٣
	لم يلد ولم يولد	

فهرس الأعداد

٣٥	وإن زنى وإن سرق
٤١	ما يسرفي بها حمر السم
٦٩	فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها
١٠١	صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته
١٤٠	ليس من أمر امصيام في السعر
١٤٣	فأما أدركن واحد منكم الدخال
١٧٠	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
٢٠٧	أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لا تراه فإنه يراك
٢١٣	وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
٢٦٣	إني لأعلم إذا كنت عي راضية وإذا كنت علي عضي
٤٢٣	د ألسم ترون ذلك ، قالوا : نعم
٤٧٩	من حلف على يمين
٥٢٤	أما مد ما بال رجال
٥٤٠	ويم الذي نعم محمد يده
٥٦٥	أسامة أحب الناس إلي ما حاش فاطمة
٥٨٠	لعلنا أعجلناك

فهرس القواني

١٢٨	رؤية	شهرته			
٢١١		بنصوبا			و
٣٢٥		معدسا	٤٠١		وفاء
٣٣١		دهانا	٣٤٥٤٨٠	مسلم بن مجاهد	دواء
١١٩		يُصاب	٥٣٩	رهير	الديماء
٤١	علقة	طبيب	٥٦٧		الديلاء
٤٢	راشد بن عبد الله	الثعالب	٣٢٠	ابن قاسم	واقتفاء
١١٤		نصيب	٣٢١	"	وباء
١٦٥	الأسود بن يعمر	شبا	٤٥٦	عدي بن الرعاء	نجلاء
١٦٥	"	الحب			
١٥٠	الفرردق	أقارنه		ب	
١٧٠		كتائبها			
٢١٠	حار	الخطوب	٤٢٧	أبو دؤاد الأيادي	اصعرب
٣٥٨	امرئ القيس	سرحوب	٨٢		جبا
			١٠٣	التي	ما أصبى

٥٨٤	دُولَاتِيهَا	٢٧٩	معتبُ النطمش المبي
٥٨٤	لَمَاتِيهَا	٣٥٢	الأشْبُ
٥٨٤	رَفَاتِيهَا	٣٥٢	الرَزَقُ
٣٨٧	الطلحات عبيدة بن قيس الرقيات ٢٠٥	٣٨٧	أجربُ النابغة
		٣٣٠	عائِبُهَا
	ج	٤٦٢	قريب هذبة بن خضرم
٥٢	الفلج	٤٩٨	الطالُ قيل بن حبيب
٥٢	بالفرج	٤٩٨	النابُ
٥٠٥٤٤٣	أبو دؤيب	٥٤	قارب سواد بن قارب
٤٤	عمر بن أبي ربيعة	٦٥	فلايب سلمة بن دهل
		٩٨	دهاب علي بن أبي طالب
	ح	٢٢٧	مخطب امرؤ القيس
		٣٠٧	تقصيب جندل بن عمرو
١٤٣	جناحا	٣٦٧	فارعب النمر بن قول
٦١٤	صباح	٤٣٥	تنب الكيت
١٠٧	فاستراحوا سعد بن مالك	٥٢٤	المواكب الحارث الخزومي
١٨٧	صحيح أبو دؤيب	٥٧٥	خلب رؤية
٢٨٦	وصفائح قوبة بن الحخير		ف
٢٨٦	صانع		
٤٩٠٠١٨٧	صحيح أبو دؤيب	٣٨٢	تيت عمرو بن قناس
٣٢	راج جرير	٣٨٤	الثقلات
٢٨٢	الفلاح لبدي	٤٨٩	أجبت شيب التثلي
٢٨٢	الرماح		

٦١٩	وَمَوْحَدُ سَاعِدَةٍ مِنْ حَوْثَةٍ	٤٦٠	وَالْحَوَانِجُ قِصَامُ بْنُ رَوَاحَةَ
٥٠	رِيَادٍ قَيْسُ بْنُ رَهِيرٍ		
٨٩	مِنْ أَحَدٍ		
١٠٧	وَمُعَاهِدٍ ابْنُ مِيَادٍ		
١١٧	لِفَرْدٍ		
٢٠١	مَعْدٍ		
٢٠٨	الْمُسْتَعْدِ عَاتِكَةُ	٩٨	تَرَدَدًا الْأَحْشَى
٢٥٣	قُلْدِي حَمِيدُ الْأَرْقُطِ	١٣٨	غَدَا عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ
٢٥٩	بِرَّصَادٍ ثَمَّاسُ الْهَنْزَلِيِّ	١٤٩	الشُّهُودَا رَوْيَةُ
٢٦٠، ١٤٦	وَكَاثُ فِدٍ النَّافَةِ	٢٢٠	أَحَدًا
٢٩٢	إِلَى هَدِيٍّ	٤٠١	الْجَوَادُ جَرِيرٌ
٣١٤	فِي عَدٍ	٢٨٣	وَسَجُودًا كَثِيرٌ عَزَّةٌ
٣٤٧	الْمَعْدِ طَرْفَةُ	٣٥٦	مَا تَوَسَّدَا
٣٤٩	السَّكِدِ النَّافَةِ	٣٩٤	أَسَدًا
٤٣٤	مَوْعِدٍ الطَّائِي	٥٧٩	مَوْجُودًا عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ
٥٤٤	رِيدٍ	٥٩٩	وَلَا جَسَدًا
٥٦٣، ٥٥٩	مِنْ أَحَدٍ النَّابَةِ	٦١٨، ١٣٢	لَعَمِيدٍ
٥٨٣	أَوْ أَسِيدٍ بَنُ جَعْفَرٍ	٢١١	يَزِيدُ الْمَلُوطُ الْقَرِيمِي
		٢٦٤	كَانُوا الطَّرْمَاحُ
		٣٤٠، ٣٣٤	مِنْ يَسُودٍ أَنَسُ بْنُ مَدْرَكَةَ
		٣٤٨	مَجَالِدٍ
٨٨	مُنْهَمِيرٍ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ	٤٢٨	جَدُّ أَبُو نَوَاسٍ
٢٦٧	الْحَارِبُ بْنُ مَدْرٍ	٤٦٩	فَاعُودَهَا صَحْرُ بْنُ جَدٍ
٢٦٧	قُدِيرٍ		

٤٥٥٠٤٤٨	المبار	أبودؤاد	٣١٨	عمر بن أبي ربيعة	يغير
٤٧١	مقاديرها	الأعور الشنّي	٥٠	امرؤ القيس	بنيقرا
٤٨٣	تنظر	عمر بن أبي ربيعة	٣٣١	د	فتنرا
٥٢٧	فيحصر	د	٣٠٣	أبو الجهم	تسغرا
٥٤١	اعتذروا	د	٣٠٣	د	المسورا
٥٦٦	معنور	الأنشور	٣٤٠	د	دكرا
٥٨٩	تنتظر	رهير	٣٦٢	د	شطيرا
٩٥	جبر	ابن قاسم	٣٦٢	د	أو أطيرا
٩٥	حجر	د	٣٨٨	عمر بن أحر	أحررا
٩٥	يشكر	د	٤٩٦	د	ولا صرا
١٩٨	أسيرها	أبو النجم	٤٩٧	الأعشى	اعتارا
١٩٨	عن عمرو	راشد بن شهاب	٥٢١	ذو الرمة	قهررا
٥٣٤٠٢١٢	سببر	دريد بن الصمة	٥٤٩	د	الأصاعرا
٢١٧	بالسور	الراعي	٧١	عدي بن زيد	تصير
٢٣٠	على قدر	جبر	٨٣	د	الصرا
٢٦٦	بالحار	د	١١٤	مصور بن مرثد	دارها
٢٨٠	اعتصاري	عدي بن زيد	١١٤	د	وحرها
٢٨٥	أطهار	الأخطل	١٧٣	د	فانظور
٢٨٩	زير	مهلب	٤٤٦٠٣٢٤٠١٨٩	المررق	بشر
٢٨٩	القبور	د	٢٣٤	د	مواطير
٢٩٩	والمكر	د	٢٤٠	د	ندير
٣٣٢	والنذر	د	٣٦٠	معمر بن رسي	دعائر
٣٥٢	ضري	زيد بن عمرو	٤٣٩	ثابت قطنة	عرا

	ع	٣٥٦	من جاري
		٣٨٤	التناير
٨١	جما	٤٢١	حسان بن ثابت
٨١	معا	٤٢١	طامير
١٠٢	ليلة معا	٤٢١	الخطوط
٢٠٣	متعم بن فورية	٤٣٤	الجحاف بن حكيم
٢٠٣	على المعة	٤٣٤	المجيد
٢٠٣	تسعة	٥٠٤	جيتير
٢٦٢	وتخذعا	٥٣٣	الأشبار
٤٩٢	رواجا	٥٩٠	إلى قار
٦٠٦	المقما	٥٩٨	سعد بن قرط
٦١٠	أجما		المشافر
٥٥	بسطاع		عوري
٦٣	الناينة	س	
١٧٦	أبو ذؤيب	٥٤٤	يؤوسا
٢٣٠	مالك بن عمرو	٩٨	والأس
٢٣٠	فاندفوا	١٦٣	أنيس
٢٤٣	قطيع	٤٧٣	جران المود
٢٤٨	زيد بن ررين	١٥٠	السوس
٢٦٢	عبد الأعلى		ليسي
٣٠٢	لا يقطع	ش	
٣٦٨	الذرع	٤٥٨	الماش
٤٠٧	وضاح اليمن	ط	
٥٠٤	يايع	٧٥	الرباط المتخل

١٧٧	الرقيقة	محنون ليلي	٦١٣،٥٠٩	شفيها
٣١١	أونخيلة	عباس بن مرداس	٥٢٨	الضبيج
٣١١	د	النمر بن قلوب	٥٦٦	مولى
٧٦	جميل	قيس بن ذريح	٧٢	فاجزي
٢١٨	صديق	١٠٣	٨٢	لقم
٢٨٨	قتيلة بنت النضر	١٧٦	١٠٣	الطام
٣٩١	الفضل النكري	٢٦٥	١٧٦	راعي
٤٧٩	حميد بن ثور		٢٦٥	بلق
٢٢٢	العتيق			
٢٦٠	أخويريد البجلي			ف
٤٢٥	كعب بن مالك			
	ك			
١٦٤	عبد الله بن همام	١٤٢	١٤٢	السيوط
٤٧٠، ٤٦٦	رؤبة	٢٢٧	٢٢٧	ومخضفة
٤٦٨	عصيا	٢٢٧	٢٢٧	مقرة
٤٦٨	إليكا	٣٢٨	٣٢٨	الخزف
٣٥٠	زهير	٣٧٦	٣٧٦	تتصف
		١٣٨	١٣٨	بحروف
		١٥٧	١٥٧	الشفوف
		٣٧٦	٣٧٦	مواني
		٣٨٤	٣٨٤	أو تيف
		٤٩٤	٤٩٤	بأسيا
				ق
٨٩	في الفضائل	١٧٧	١٧٧	القليقة

٤٤١	زهير	فواضيله	٩٠	رؤية	ما كول
٤٤٢	د	يطاولة	٢٨٧	علقة الفحل	دو خُصَل
٤٩٣		الأول	٤٢٠	طرفة	بَجَل
٤٩٩	حسان	يَذْبُل	٤٧٨		يَعْتَمِل
٥٠٧		سبيل	٤٧٨		يَكَل
٥٣٣	الفرزدق	خيالتها	١١٣	أبو طال	تبالا
٥٥٢	جرير	أشكَل	١٣٧		جبالا
٥٥٥	المقع الكندي	قليل	٢١٠		فيُخْذَلَا
٣٥	امرؤ القيس	فأجْمِلِي	٢٩٨، ٢٩٧	شهاب بن العيص	قَعْلَة
٥٦	ابن قاسم	عَلِي	٣٠٢		كَلَة
٥٦	د	أندل	٣٢٥	منلس	نكالا
٥٦		وكلد	٥٦٥	الأخطل	قمالا
٦٤، ٦٣	امرؤ القيس	فَحْوَمَل	٦٠٠	المري	لسالا
٧٥	د	مُغْبِل	٥٤	السنفري	أعجل
٧٧	ابن قاسم	باتصال	٦٠		زول
٧٧	د	لا اتصال	٨٢	الأعشى	والفُئِل
٧٧	د	المتقال	١٠٢	جرير	أفضل
٧٨	د	حلي	٢٣٩	ليد	وباطل
٧٨	د	الميثال	٢٤٢	القصابي	قبل
٨٣	جميل	رسائل	٣٧٤	ابن قاسم	ثُحْمَل
١٢١	كثير	سبيل	٣٧٤	د	يُسْتَقْبَل
١٣٥	امرؤ القيس	صالي	٣٧٤	د	أوَل
١٦٥	ابن مقبل	بخيال	٤٣٤	طفيل النوي	أسيلة

٤٥٥،٤٥٤	حميا شبة	جلكيه	١٦٦	أبو كبير	لم يفعل
٤٧٠	مراحم العقيلي	مجنهل	١٧٨		الكلكال
٥٩٢	النجاشي	فضل	٢٠٢	الفرزدق	والحدل
٦٠٧	أبو دؤيب	شئلي	٢٠٤	ابن قاسم	والكمال
			٢٠٤	د	حال
			٣٠٤	د	الجلال
			٣٠٤	د	احتمال
			٢٠٤	د	المثال
٥٢٢،٢٢٢		السلم	٢١٩		سؤل
٥٣٥		لكنم	٢٣٣		أقلي
٤٩	عباس بن مرداس	المقدم	٢٤٤	امرؤ القيس	الرواحل
١٢٣	طارفة	ليثما	٢٤٩	د	مطلق
١٤٠	عبدالله بن عمة	وامسلاجة	٢٥٢	د	أحوال
٥٣٤،٢١٢	التمر بن قولب	يتندما	٢٦٩	ذو الرمة	تؤهل
٢٨١	جرير	وأزغا	٢٩٥	امرؤ القيس	القواعل
٢٨٥		عديا	٣٠٢	الأحوص	عافل
٢٩٨	أمية بن أبي الصلت	أثا	٤٤٣،٣٣٤	امرؤ القيس	جئجئل
٣٠٦	جرير	ليما	٣٥٦	الشماخ	وآجال
٣٢٨		معتصيا	٣٦٠		خليل
٤٦٣	رؤبة	داثا	٣٦٠		صليل
٤٦٣	د	صاثا	٣٨٤	قيس بن الملوح	أممالي
١٠٠	أبو الأسود الدؤلي	لديم	٣٨٩	أبو كبير الهذلي	السلسل
١٢٩	محمد بن مسلمة	كريم	٣٩٧	الفرزدق	مثلي
١٤٩	الأحوص	السلام			

٨٣	الناينة	كالأدم	٤٨٢،١٦٦	عمرو بن براقة	وجارم
١٠٠	حارث بن حني	ولفم	١٥٧	الأحطل	عظيم
١٠٨	ابن قاسم	منتظم	١٧٤	جرير	الحيامو
١٠٨	"	فاعلم	١٧٤	ابن قاسم	والقسم
١٠٨	"	وأقسم	١٧٤	"	منتظم
١٠٨	"	فافهم	١٧٤	"	يُحْتَم
١٠٨	"	عبي	١٧٥	عبيد الله الرقيات	وحيم
١٠٩	"	الشم	٢١٥	ابن قاسم	لامها
١٠٩	"	تقيم	٢١٥	"	مامها
١٠٩	"	المتقسم	٢٣٧	رؤبة	قمة
١٧٨	فوالرمة	سلم	٢٥٠	فوالرمة	مسحوم
٢٢٢	علياء بن أرقم	السل	٢٦٥		تضطر
٢٢٤	الفرزدق	خزم	٢٨٣	مجنون ليل	الحاتم
٤١١،٣٧٨		واللهازم	٤٧٤	الهمداني	علقم
٢٦٨	إبراهيم بن حرمة	وان لم	٤٨١	زياد الأعجم	الحليم
٣١٥	أبو حية النميري	الشم	٤٨١	"	لهم
٣٤٤	زيد الخليل	الأكمر	٤٨٤	رؤبة	لا تشتم
٣٥٣	عنزة	أقدم	٤٨٧	أبو جزء السعدي	المعلم
٤٠٨		وغرام	٥٧١	الحارث بن خالد	هشام
٤١٩	ذي الرمة	سلم	٥٨٤		شريم
٥٦٣،٥٦٢	الجميع	قدم	٥١	حسان	بسام
٥٦٣،٥٦٢	"	والششم	٥٥	الفرزدق	بدائم
٦١٢	زهيد	ثعلم	٧٩	الحجاج	المهم

٢٣٢	لا يَبِينُ	ابن قاسم	ن	
٤٢٩	شَيْبَانُ	ابن الرومي		
٤٢٩	عَدْنَانُ	د	٩٠، ٨١، ٨٠	يُوثِقَتَيْنِ خُطَامُ الْحَاشِمِيِّ
٣٥	بُثَانِي	عمر بن أبي ربيعة	١٤٦	أَنْهَجَتْنِ السَّجَّاجُ
٥٣	لَمْ تَرْنِي	المتني	١٤٦	الذَّيْرَتَيْنِ د
٦٩	مِثْلَانِ	عبد الرحمن بن حسان	٥٩٣	أَوَاثِينِ
٤٤٥، ٤٦٩	يَكْرَانِ	امرؤ القيس	٥١٩	مَرَوَا
١٣٤	الْعَادِنِ	الطرماح	٤٠	وَرْدُ كَمَا قَرِيطُنْ أَيْفُ
١٥١	مَتْنِي		٥٤	إِيَاكَ كَمِ
١٧٧	وَهَوَانِ		٩٤	تَحِينَا
٢٠٩	الْمَحَابِينِ		١٥٣	وَجَفَانَا حَمِيلُ
٢٤١	فَتَيْيْنِي	المثقب البدي	٢٠٠	الْأَمِيَا دِي جَدْنُ الْحَمِيرِي
٢٤٥	عَتْنِي	الفرزدق	٢٤٠	تَحْنَانَا جَرِيرُ
٢٤٦	فَتَحْزُونِي	دو الاسبغ	٢٧٠	دَفِيَا أَبُو طَالِبُ
٣٩٣	قُحْطَانِ		٢٨٧	شَيْبَا لَقِيطُ بْنُ رَرَارَهْ
٤٤٥، ٤٤٠	أَبْوَانِ	عمرو الجني	٢٩٣	حَصِينَا
٤٤٠	لِزْمَانِ	د	٣٢٧	آخَرِيَا فَرُوقُ بْنُ مَسَاكٍ
٤٤٠	وُثْمَانِي	د	٣٥٧	كَأَنَّا جَرِيرُ
٤٢٢	تَدَانِي	جحد بن مالك	٣٩٩	إِنَّمَا عِيْدَانُهُ الرِّقَابُ
٤٢٢	هَلَانِي	د	٤١٤	اِخْتَدَيْتَا
٤٤٢	وَلَا دَانِي		٤٣٥	إِنَّمَا ذِي الرِّمَّةِ
٤٥٧، ٤٥٢	الْبَتَانِ	جحد	٤٨٧	تَلَا جَمِيلُ
٤٥٢	أَمِينِ		٢٣٢	تَكُونُ ابْنُ قَلْبِ

٤

فهرس الأعلام

١٠٢ ، ٣١٨ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣٠٧	آدم ٤٤١
٣٧٥ ، ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٣ ، ٣٣٧	إبراهيم بن شير ٢٥٨
٤٢٤ ، ٤٠٨ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥	إبراهيم بن هريفة ٢٦٨
٤٦٧ ، ٤٥٠ ، ٤٣٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦	أبي ١١١ ، ٥٦١
٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨	أبي بن كعب ٥٦١ ، ٦٩
٥١٨ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٤٩١ ، ٤٨٨	أبي أحمد ٣٨٨
٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٦	والأحوص ٣٠٢ ، ١٤٩
٥٨٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧	أبي الأنصر ٢٢٦
٦٠٤ ، ٦٠٠ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٣	الأحطل ٤٢١ ، ٢٨٤ ، ١٥٦
٦٢٠ ، ٦١٢	الأخفش الأصغر ٣١٥ ، ٢٢٦
الأخفش الأكبر ٣٤٨	الأخفش ، ٥٥ ، ٤٢ ، ٣٧ ، ٣٤
اسد ٥٣٥	٥٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦
أزد شنوءة ١٧١	١٥٦ ، ١٤٧ ، ١٤٥ ، ١٣٠ ، ١٢١
الأسود بن يفر ١٦٥	١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨١ ، ١٦٥ ، ١٦٤
أبو الأسود الدؤلي ١٥٦ ، ١٠٠	٢٣٠ ، ٢٢٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ١٨٧
	٢٩٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩١ ، ٢٦٤ ، ٢٣٢

إيلس بن الأرت ٢١٠	أبو إسحاق ٥٦٩
ابن باشاذ ٣٢٦ ، ٣٦٢ ، ٤٩٨	الأشتر ١٠٠
الخاري ٥٢٤	الأشعث ١٠٠
ابن برهان ٧٢ ، ٨٤ ، ٢٢٩	الأصمعي ٤٤٩ ، ٣٧٦ ، ٤٣٠ ، ٢٥
الرار ١٧١	٥٣٥ ، ٥٢٠ ، ٥١٠
البري ١١٢	ابن الأصبح ٤٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٢٨
شامة الخري ١٧٦	الأعشى ٢٤٧ ، ١١٣ ، ٩٨ ، ٨٢
شير بن عبد الرحمن ٥٢	إمام الحرمين ١٦٠
أبو البقاء المكري ١١٩ ، ١٤٠ ،	الأعلم ٧٢
٣٨٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٠ ، ٢٨٨	أمرؤ القيس ٦٤ ، ٦٣ ، ٥٠ ، ٣٥
بكر ٦١ ، ٦٠	٤٣١ ، ٢٢٦ ، ١٣٥ ، ٧٥ ، ٦٩
أبو بكر الأنباري ٢٤٤ ، ٦٠٧ ،	٢٩٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٤
أبو بكر بن مبرمان ٧٣	٦١٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٣٣٤
بلمنبر ١٨٣	أبو أمية الطرسوسي ٥٦٥
التبريزي ٢٨٨	أمية بن أبي عاكذ ٩٧
بنو تميم ٥٤ ، ٦١ ، ١٤٦ ، ٢٤٩ ،	أمية بن أبي الصلت ٢٩٨
٥٣٥ ، ٥١٥ ، ٤٩٨ ، ٣٢٩	ابن الأنباري ١١٨ ، ٦٠٧ ،
بنو تهامة ٣٢٢	أنس ١١١
قوية بن الحخير ٢٨٦	أنس بن مركة ٣٣٤ ، ٣٤٠
	أوس بن حجر ٨٨
	ابن إياز ٢٥٧ ، ٦١٢

٧٣ ، ٥٠ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٦	ثعلب ٣٠٨ ، ١٥٩ ، ١٣١ ، ١١٥
١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠١ ، ٩٢ ، ٨٧	٥٧٨ ، ٥٤٥ ، ٥٢٣ ، ٥٢٠ ، ٤٦١
١٧٩ ، ١٤٣ ، ١٣٧ ، ١٢٩ ، ١٠٨	
٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ١٩٣ ، ١٩٠ ، ١٨٢	جلبر بن رالان ٢١٠
٣٧٤ ، ٣٧٢ ، ٢٩٣ ، ٢٢٩ ، ٢٠٩	جلبر بن حي ١٠٠
٥٥٩ ، ٥٣٦ ، ٥٢٠ ، ٥١٠ ، ٤٧٨	الجحاف بن حكيم ٤٢١
٥٦٩ ، ٥٦٨	الجزولي ٥٨١ ، ٢٦٧ ، ١٩٦ ، ٨١
الجوهري ٣١١ ، ١٩٩	٥٨٣
	جسطر بن مالك ٤٥٢ ، ٤٤٢ ، ٤٢٣
أبو حاتم ٥٨٧ ، ٥٧٧	الحراني ٥١٦ ، ١٥٥
حاتم ٥٨٧ ، ٢٧٩	جران العود ١٦٣
ابن الحاج ٢٨٥	الجري ٤٣٦ ، ٣٢٣ ، ٢٣٠ ، ٦٣
ابن الحاج ٢٨٢ ، ١٥٣ ، ١٤٤	٥٦٢ ، ٤٣٧
٣٨٣	جرير ٢٢٩ ، ١٧٣ ، ١٠٢ ، ٣٢
الحارث بن منفر ٢٦٧	٥٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٠٦ ، ٢٨١ ، ٢٤٠
الحجاريون ٥١٥ ، ٣٢٢	أبو جعفر بن اثير ٤٩
الحسن البصري ٥٧٤ ، ٥٧٣	أبو جعفر الديوري ١٥٩
أبو الحسن عبد الوارث ٥٦٨ ، ٢٣٦	أبو جعفر ٣٢٠
حسان ١١٣ ، ١٠٣ ، ٥٢ ، ٥١	جميل ١٥٢ ، ٨٣ ، ٧٦ ، ٤٣
٤٩٩ ، ٣٨٤ ، ١٥٦	٢٦٢ ، ٢٢٧
حسن بن محمد الأسترايذي ٤٣٩	جندل بن عمرو ٣٠٧
حصن بن حذيفة الفزاري ٤٤٢	

ابن حروف ٢٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ،
 ٤١٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ،
 ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
 خزاعة ١٨٣
 النخيل ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٩٣ ،
 ١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧١ ،
 ٣٠٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢ ، ٤١٧ ،
 ٤٨٨ ، ٥٣٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٩٤ ،
 ٦١٢ ، ٦٠٥
 أبو الرداء ١١٧ . ٣٢٠ ، ٤٥٥
 دريد بن الصمة ٢١٢
 ابن درستويه ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٤٤٠ ،
 ٤٤٧ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠
 أبو دؤب ٤٣ ، ٩٧ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،
 دو الاصع ٢٤٦
 دو حدن الحميري ٢٠٠
 دو الرمة ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩
 راشد بن شهاب ١٩٨
 الراعي النميري ٢١٧
 ابن أبي الريح ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ،
 ٥٩٠ ، ٦٠١

الحرميان ٣٦
 الحريري ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢٤٧ ،
 حرقه ست النمنان ٣٧٦
 حصص ٧٤
 حمزة ٩٤ ، ٥٩٣
 حميد بن ثور ٤٧٩
 حميد الأرقط ٢٥٣
 حمير ٢٠٧
 الحوي ٣٧٠
 أبو حيان ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ،
 ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ،
 ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥٣٤ ،
 ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٦ ،
 ٦٠٥
 أبو حية السميري ٣١٥
 ابن خالويه ١٦٧ ، ١٦٨ ،
 ابن الجباز ١٥٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ،
 ٣٨٣ - ٥٥١ ، ٥٥٢
 حداد بن زهير ٣٨٤
 ابن الختات ٥٠٧
 نظام المجاسمي ٧٩
 حطاب الماردي ١٢٥ ، ٦١٢

٥٦٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٢ ، ٥٣٨

٦١٢ ، ٥٩٤ ، ٥٧٧

الرخشري ٤٨ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣١ ،

٩٠ ، ٨٨ ، ٨٠ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٣

١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٤ ، ٩٦ ، ٩٤

٢١٣ ، ١٩٩ ، ١٨٨ ، ١٦٨ ، ١٣٩

٢٧٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٠

٢٩٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠

٣٧٠ ، ٣٣٠ ، ٣١٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧

٤١٤ ، ٤١٠ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٢

٤٨١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٣٠ ، ٤١٧

٥٦١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٤ ، ٤٩٠ ، ٤٨٦

٦١٦ ، ٦١٠ ، ٥٨١ ، ٥٧٤ ، ٥٦٨

رهير ٦١٢ ، ٥٣٩ ، ٤٤٩ ، ٣٤٩

زيد بن أبيه ٢٤٥

زيد الأعجم ٤٨١

زيد بن درين ٢٤٨

زيد بن ثابت ٣٢٠

ريد بن عمرو بن قنيل ٣٥٢

أبو ريد ٥٨٣ ، ٥٦٢ ، ٢٠٦ ، ١٨٣

زيد الحيل ٣٤٤ ، ٢٥١

الربيعي ٤٣٦ ، ٣٩٧ ، ١٥٩ ، ١٤٥

ريمة ٣٠٥

رضي الدين القاراني ٥٨

الرماني ٥٢٩ ، ٤٥٣ ، ٤٤٧ ، ٥٠

٦٠٠ ، ٥٤٥ ، ٥٣٨

الرؤاسي ٢٢٦

رؤبة وقومه ٣٩٤

رؤبة ١٤١ ، ١٢٨ ، ١٠٠ ، ٩٠ ،

٣٩٤ ، ٢٣٧ ، ١٥٠ ، ١٤٧

ابن الرومي ٤٢٩

الرياني ٣٧٤

الزباد ٤٦٣

ابن الربير ٥٤٠ ، ٣٩٨

الريدي ٤٧٣

الزجبي ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ١٤٥ ، ١١١

الرجاج ١٤٢ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٤٧ ،

٢٨٤ ، ٢٧٩ ، ١٨٧ ، ١٥٥ ، ١٤٧

٣٦٤ ، ٣٠٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠

٤٩٠ ، ٤٥٠ ، ٤٣٣ ، ٤١٠ ، ٣٧٤

٥٣٧ ، ٥٢٦ ، ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩١

١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٣٢
 ١٨٩ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٤٨ ، ١٤٥
 ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١
 ٢١٦ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠١
 ٢٤٨ ، ٢٣٢ ، ١٢٩ ، ٢١٩ ، ٢١٨
 ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢
 ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٠
 ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٣١٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٩٧
 ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٣
 ٣٤٥ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢
 ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧
 ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣
 ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٠
 ٤١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٣
 ٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٣
 ٤٦١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦
 ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٣
 ٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩
 ٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٠
 ٥٢٥ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٨
 ٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٢٩ ، ٥٢٦

سابق البربري ١٥٦
 السجاوندي ٢١٤
 ابن السراج ٢٠٩ ، ١٩١ ، ٤٩
 ٤٠٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٢ ، ٣١٥ ، ٣١٢
 ٥٠٢ ، ٤٩٤ ، ٤٦١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠
 ٥٤٥ ، ٥٢٦ ، ٥١١
 سعد بن مالك ١٠٧
 ابن سعدان ٢٩٤
 أبو سعد علي بن مسمود الفرخان ٤٨٢
 سعيد بن جبير ٢٠٩ ، ١٨٤
 ابن السكاكي ٢٣٤
 ابن السكيت ٥٠٧ ، ٤١٠ ، ٣٢٧
 ابن سلام ٣٩٤
 سلعة بن دهل ٦٥
 بنو سليم ٥٠١ ، ١١١
 أبو الهيثم ٢٢٩
 السيلي ١٧٠ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ٣٨
 ٣٦٨ ، ٣٣٩ ، ٣١٥ ، ٣٠٠ ، ٢٣٨
 ٦١٨ ، ٦١١ ، ٥٠٢
 سواد بن قارب ٥٤
 سيويه ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٣٦ ، ٣٤
 ١٠٧ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٧١

الضاح ٣٥٥	٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣٨
شمس المنلي ٢٥٩	٥٦٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٥
الشنفرى ٥٤	٥٨٧ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٥
شهاب بن اليف ٢٩٧	٦٠٥ ، ٦٠٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٨
الشياني ٥٦٢	٦١٣ ، ٦١١
ابن صابر ٢٣٤	ابن السبد ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٢٢٤
الصفار ٥٢٥ ، ٣٢٩	٥٧٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣
صفية زوجة الزبير ٢٠٨	ابن سيده ٥٥٩
صبيح ٢٧٣	السرياني ١٤٧ ، ١١٥ ، ٦١ ، ٢٣
ابن الضائع ٢٨٩	٢٩١ ، ٢٨١ ، ٢٣١ ، ١٥٩ ، ١٤٨
أبو طالب ١١٣ ، ٢٧٠	٤٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٢٧ ، ٣١٥
ابن طاهر ٤٥٠ ، ٣٧٤ ، ٢١٧	٥٦٣ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٤٨٨
٦١٣ ، ٥٤٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٥٣	ابن سجين ٥٣٠
ابن الطراوة ٤٧٣ ، ٤٣٩ ، ٣٩٤	الشافعي ١٥٩
٦٧٢ ، ٦٠١ ، ٥٧٢ ، ٤٨٦	ابن الشجري ٢٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠١
الطرماع ٢٦٤ ، ١٥٦ ، ١٣٤	٦٠٠ ، ٢٩٣
طرفة ٤٢٠ ، ٣٤٦ ، ١٢٣	تريخ بن أوفى ١٠٠
طفيل القنوي ٤٣٤	ابن شاذ ٤٩٤
ابن طلحة ٢٩٦	التلوين ٢٧٦ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٣٤ ، ٤٢
طلحة ٢٠٧	٣٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٥ ، ٢٩١
طبي ٢٤٢ ، ٢٠٧ ، ١٧١ ، ١٤٩	٤٩٩ ، ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٤٣٥
٣٩٠	٦٠٥ ، ٦٠٠ ، ٥٣٩ ، ٥١٦

عُثْمَان ١١١
 الحاج ١٤٧ ، ١٤٦ ، ٨٦ ، ٧٨
 عدى بن زيد ٢٨٠ ، ٧١
 ابن العريف ٥٧٨
 ابن عصفور ١٠٣ ، ٨٦ ، ٧٦ ، ٣٤
 ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٢٢ ، ١٣٥ ، ١٠٤
 ٢٨٥ ، ٢٧٨ ، ٢٧٠ ، ٢٤٤ ، ٢٣٧
 ٣٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٥١ ، ٣٢٤ ، ٣١٢
 ٤٣٨ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨
 ٤٦٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩
 ٥٢٩ ، ٥١٦ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩ ، ٤٧٤
 ٥٨٧ ، ٥٧٤ ، ٥٦٩ ، ٥٥٧ ، ٥٥١
 ٥٩٨ ، ٥٩٥
 ابن عطية ١٨٨ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ٨٨
 ٤٨١ ، ٣٩٦ ، ٢٩٩ ، ٢١٤ ، ٢١٣
 ٥٦١ ، ٥٦٠
 بنو عقيل ٢٨
 حكيم بن حدير ١٠٠
 هكل ١٨٣
 علباء بن أرقم ٢٢٢
 حلقة ٢٨٦ ، ٤١
 علي بن أبي طالب ٢٦٧ ، ٩٨ ، ٤٩
 علي بن عيسى الربعي ٦٠٨ ، ٣٩٧

عاصر بن مالك ٢٨٢
 عباس بن مرداس ٤٩
 عائكة بنت زيد ٢٠٨
 ابن أبي العافية ٢٢٦ ، ٥٣
 عائشة ٣٧٣
 أبو العباس ٤٧٥
 ابن عباس رضي الله عنه ٤٢٢ ، ٤٢٣
 عبد الأعلى بن عبد الله ٢٦٢
 عبد الرحمن بن حسان ٦٩
 عبد الله بن مكعب ١٠٠
 عبد الله بن راحة ٥٢
 عبد الله بن همام ١٦٤
 عبد الله بن عمرة ١٤٠
 عبد الله بن محمد الناهلي ٥٧٧
 عبد مناة الهنلي ٩٧
 أبو عبيد ١٨٠
 عبيد الله بن قيس الرقيات ١٧٥ ، ٣٩٩
 عبيد بن الأبرص ٢٥٩
 عبيدة بن ربيعة ٥٥
 أبو عبيدة ١٨٣ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦
 ٤٨٦ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٨٠ ، ٣٦٣
 ٥٣٨ ، ٥٣٧ ، ٥٣٥ ، ٥١٨ ، ٤٨٧

٢٧١ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩
 ٣٧٢ ، ٣٦٤ ، ٣٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨١
 ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٢ ، ٣٧٤
 ٤٥٦ ، ٤٥٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٠ ، ٤٣٦
 ٤٨٩ ، ٤٨٥ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧
 ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤
 ٥٧٣ ، ٥٤٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٩ ، ٥٢٥
 ٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٥
 فخر الدين ٣٩٧
 القراء ٢٧ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ،
 ١٢٢ ، ١١١ ، ٩٣ ، ٨٧ ، ٨٤ ، ٧٢
 ٢٢٩ ، ٢٢٤ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٢٣
 ٢٦١ ، ٢٥٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣ ، ٢٣٢
 ٣٣٧ ، ٣٢٤ ، ٣١٩ ، ٢٨٨ ، ٢٧٢
 ٣٦٥ ، ٣٥١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣٣٨
 ٤٠٣ ، ٣٩٤ ، ٣٨٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٠
 ٤٥٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤١٥ ، ٤٠٩
 ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢
 ٥١٧ ، ٥١٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠١
 ٥٣٧ ، ٥٣٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢١ ، ٥١٨
 ٥٦٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٢
 ٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٤

عمر بن أبي ربيعة ١٣٨ ، ٤٣ ، ٣٥ ،
 ٥٧١ ، ٣٩٤ ، ٣١٨ ، ١٥٢
 ابن عمر ٥٦٥ ، ٤٨٦ ،
 عمر بن الخطاب ٢٧٨ ، ٢٣٧ ،
 أبو عمر الزاهد ٤٦١ ، ١٥٩ ،
 عمران بن إبراهيم ٢٥٨ ،
 عمرو بن ملقط ٥١ ،
 عمرو بن بركة ١٦٦ ،
 عمرو بن قيس ٣٨٢ ،
 أبو عمرو بن العلاء ٣٠٣ ، ١٨٣ ،
 ٥٦٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٦
 عنزة بن عروس ١٢٨ ،
 عنزة ٣٥٣ ،
 عيسى بن مريم ٤٤١ ،
 عيسى ٣٦٣ ،
 عيسى بن عمر ٤٩٦ ،
 الفرزدق ٢٠٥ ،
 النطش الضبي ٢٧٩ ،
 خنم ٣٠٥

الفارسي (أبو علي) ٧٣ ، ٥٤ ، ٥٠ ، ٤٣ ، ٢٢ ،
 ١٣٤ ، ١٠٦ ، ٩٤ ، ٨٦ ، ٧٩ ،
 ٢٠٦ ، ١٩١ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٥٩

قيس بن زهير ٥٠
 قيس بن فريح ١٠٣
 أبو كبير الهذلي ٨٣ ، ١٦٥ ، ٣٨٩
 كثير عزة ١٢١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣
 ابن كثير ١٢٦
 الكسائي ٩٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٠
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٢
 ٢٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٤٤
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٩٥
 ٤٠٧ ، ٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠٦
 ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٣٥ ، ٥٤١
 ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠١
 كعب بن مالك ٥٢
 كنانة ٥٠٦
 الكندي ١٣١
 ابن كيسان ٤٧ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١٦٠
 ٢٠٥ ، ٢٣١ ، ٣٢٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩
 ٥٢٩ ، ٥٨٨
 لبيد ٢٣٩ ، ٢٨٢
 العجاني ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦
 لقيط بن زرار ٢٨٧

٦١٨ ، ٦١٧ ، ٦٠٥ ، ٥٨٧
 الفرزدق ١٤٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٢
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٢٢٣ ، ٣٦٨
 ٣٩٦ ، ٤٤٦ ، ٥٠٣
 فروة بن مسيك ٣٢٧
 فضالة بن شريك ٣٩٨
 القاسم بن القاسم ٤٧٥
 قلون ١١٢
 القتيبي ٤٣ ، ١٩٢ ، ٢٤٩ ، ٣٨٧
 ٣٨٩ ، ٤٨٠
 القتال الكلبي ٢١٧
 قتيلة بن النضر ٢٨٨
 القحيف الثقلي ٥٥
 القراني ٩١ ، ٣٩٨
 قريط بن أنيف ٤٠
 القطامي ٢٤٢
 قطرب ١٥٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧
 قنبل ١٧٢
 قيس ١٤٦ ، ٥٣٥
 قيس بن الخطيم ٢٦٢
 قيس بن الملوح ٣٨٤

٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢١٢ ، ٢٠٨
 ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩
 ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
 ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠
 ٢٨٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥
 ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨
 ٣١٨ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧
 ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠
 ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨
 ٣٦٨ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
 ٣٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١
 ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣
 ٤٥١ ، ٤٤٢ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٣٩٥
 ٤٦٥ ، ٤٥٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢
 ٤٨٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٨
 ٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٨٩
 ٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٦ ، ٥١٢
 ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٢
 ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٤٨
 ٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦١
 ٥٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٢
 ٦٠١ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٩١

المالقي ١٧٣ ، ٧٣ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ،
 ٥٣٦ ، ٥٢٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٢٠٢
 ٥٦٢
 المالقي (صاحب رصف الباني) ٤٦
 ١٧٢ ، ١٣٦ ، ١٢٥ ، ١٢٠ ، ١٠٢
 ٣٢١ ، ٣٠٥ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦
 ٣٦٦ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٢٢
 ٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٩ ، ٣٩٢ ، ٣٨٣
 ٥٣٧ ، ٥٢٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٨٢
 ٥٩٧ ، ٥٩١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٨ ، ٥٦٩
 ٦٠٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٢
 مالك بن خالد ٩٧
 مالك بن عمرو القضاعي ٢٣٠
 ابن مالك ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١
 ، ٥٥ ، ٥٣ ، ٥١ ، ٤٩ ، ٤٤ ، ٤٣
 ، ٩٧ ، ٨٤ ، ٨١ ، ٧٦ ، ٦٢ ، ٦٠
 ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١٠٦ ، ٩٨
 ١٣٨ ، ١٣٤ ، ١٢٤ ، ١٢١ ، ١١٩
 ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٦ ، ١٣٩
 ١٧٠ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٠ ، ١٥٤
 ١٩٣ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨
 ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٩٩ ، ١٩٧

محمد بن مسلمة ١٢٩	٦٢٥ ، ٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨
أبو محمد عبد المنعم بن القرس ٤٢٧	ابن ابن مالك ١٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥
ابن عيصن ٣٥	٦١٠ ، ٢٨٥
ابن مسعود ٥٠٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦١	البرد ٣٨ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ١٤٢
مسلم بن مجاهد ٨٠ ، ٣٤٤	١٩١ ، ١٨٤ ، ١٦٩ ، ١٥٤ ، ١٤٥
ابن مضاء ٧٩	٢٣٦ ، ٢٢٥ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠
مضر بن ربيعي ٣٦٠	٢٩٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٥٦
أم معاوية هند بن عتبة ٤٥١	٣٣٨ ، ٣١٥ ، ٣١٢ ، ٣٠٩ ، ٢٩٦
المري ٦٠١	٤٠٣ ، ٣٩٨ ، ٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥
ابن معروز ١٤٨ ، ٤٧٣	٤٦٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤١٠
المعوط القريني ٢١١	٥٢٦ ، ٥١٦ ، ٥٠٢ ، ٤٩٠ ، ٤٦٧
منلس ٣٢٥	٥٥٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٣٥ ، ٥٢٧
المفضل التكري ٣٩١ ، ٥٦٣	٦٠٥ ، ٥٧٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢
ابن مقبل ١٦٥	التلمس ٤٧٣
ابن مكيس ١٠٠	متم بن نورة ١٠١
ابن ملكون ٣٠٥	التي ٥٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٤
المهدي ٢٠٠ ، ٢٠١	النتخل الهنلي ٧٥
ميهل ٤٨٩	التوكل الليثي ١٥٦
منصور بن مرثد ١١٤	المثقب المبيدي ٢٤١
أبو موسى ٥٧٥ ، ٥٧٧	محنون ليلي ٢٨٣ ، ٥٠٩ ، ٦١٣
ابن ميادة ١٠٧	محمد بن أحمد بن واصل ٥٧٧
ميسون بنت بحدل ١٥٧	محمد بن مسعود التزنوي ٥٠١

زيد بن ضبة ١٢٨	الثانة الجدي ٢٦٢ ، ٢٩٣ ، ٣٨٧
أنور يرد بن عبد الله البجلي ٢٦٠	الثانة الذبياني ١٤٦ ، ٨٣٥ ، ٦٣
ابن أبي زيد ٥٤٤	٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٤٩ ، ٣٨٧ ، ٥٥٨
ابن يعين ٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ٣٠٩	٥٦٣
٣١٩ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٢ ، ٥٧٥	نافع ٥٥٥
٦١٧ ، ٥٨١	الجبليون ٣٢٢
الياني ٣٨	أبو العجم ١٩٨ ، ٣٠٢
اليمثيون ٥٥٨	النحاس ٢٠٥ ، ٣٠٦ ، ٤٩٨ ، ٥٣٢
يونس بن حبيب ١٠٠ ، ١٤٣ ، ١٨٣	٦٠٨ ، ٥٨١
٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٨٢	أبو نخيلة ٣١١
٥٢٩ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠	أبو زار (الحسن بن الصافي) ٤٩٧
٦٢١	نصيب ١٧٦
	نصير بن يوسف ٥٧٧
	النضر بن شميل ٥٧٧ ، ٥٠٦
	النمر بن قول ٧٢ ، ١٤٠ ، ٢٠١٢ ، ٣٦٧
	المروني ٢٢٤
★ ★ ★	هشام ٣١٨ ، ٣٦٣ ، ٤٠٩ ، ٤٩٩
	هشام بن معاوية ١٥٩
	ابن هشام الحصري ٢٨٠ ، ٢٨٩
	٣٨٦ ، ٤٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٠
	هد ست النمان ٣٧٦
	ابن ولاد ٢٩٣ ، ٥٧٣

فهرس الكتب

التي ورد ذكرها في المتن

٣٩٣	لابن السيد	إصلاح الخلل
٤٠٣	لابن السراج	الأصول
٢٠١	لابن قاسم	إعراب البسمة
٥٤٥، ٤٤٠	لابن هشام الخضر اوي	الافصح
٥٦٨	لابن مالك	الألفية
٢٧٠	للرخصري	الأغودج
٤١٦	لأبي حيان الأندلسي	البحر المحيط
٥٣٦، ٢٠٥	لمحمد بن مسعود الخزني	البدیع
١٤٨	لابن مالك	البرهان
٤٣٩، ٤٥٠، ٤٦٤		البسيط
٥٥٥، ٤٨٨		
٣٧٠	لأبي البقاء المكي	التبيان في إعراب القرآن
١٤٨	لابن مالك	التحفة
٤٣، ٣٧٢، ٤٧٠	للفارسي	التذكرة

١٢٠ ، ١١٣ ، ٣٨	لابن مالك	التسجيل
٢٢٨ ، ١٨٩ ، ١٦٠		
٣٢٢ ، ٢٧٥ ، ٢٥٧		
٤١٥ ، ٣٧١ ، ٣٥٧		
٥٥٤ ، ٥٥١ ، ٥٠٤		
٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٦٧		
٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٨٨		
٦١١ ، ٦٠٩ ، ٦٠٨		
٣٢٥	للشوايين	التنكيث على المفصل
٤٤٠	للفارسي	الحروف
٢٤٧ ، ٢٠٧	للعبري	درة النواص
١٢٠ ، ١٠٢ ، ٤٦	للمالقي	رصف المباني
١٧٢ ، ١٣٦ ، ١٢٥		
٢٤٩ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦		
٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٠٥		
٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠		
٣٩٢ ، ٣٨٣ ، ٣٦٦		
٤٣٣ ، ٤٣١ ، ٤١٩		
٤٩٤ ، ٤٩٢ ، ٤٨٢		
٥٦٩ ، ٥٣٧ ، ٥٢٣		
٥٩١ ، ٥٨٢ ، ٥٧٨		
٦٠٤ ، ٦٠٢ ، ٤٩٧		
٦٠٩		

١٣٧	لابن جني	سر الصناعة
٤٣٣	للزجاج	الشجرة
٢٤٤	لابن عصفور	شرح أيمان الايضاح
٢٧٦ ، ٢٣٦ ، ١٢٠	لبدر الدين بن ابن مالك	شرح الألفية
٢٨٥		
٣٠٩	لابن أبي الربيع	شرح الايضاح
١٩٣٨ ، ١٤٩ ، ٣٩	لابن مالك	شرح التسهيل
٣٢٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦		
٤٦٥		
٥٠٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥١	لابن قاسم	شرح التسهيل
٦١٠ ، ٥٩٦		
٥٢٥ ، ٣٢٩	للصفا	شرح كتاب سيويه
٢٦٦ ، ٢٣٥ ، ١١٣	لابن مالك	شرح الكافية
٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٢٦٩		
٦٠٩		
٣٩٨ ، ٩١	للقرافي	شرح المصنوع
٥٨٩ ، ١٤٠	لابن يمين	شرح المفصل
٤٣٦	للفارسي	الشعراء
٣٩٨	للفارسي	الشيرازيات
١٩٩	للجوهرى	الصالح
٥٢٤ ، ٢٦٣ ، ٦٨	للبحاري	صحيح البخاري
٣٩٤	لابن سلام	طبقات الشعراء

٤٤٠	للخطيل	العين
٤٣٧	للجرحي	المرخ
٦٠٩	لابن مالك	الكافية
٥١٦ ، ٢٤١ ، ١٩٣	لسيويه	الكتاب
٦١١		
٣٧٨ ، ١٢٦ ، ٦٥	للرخشري	الكشاف
٦١٠		
٥٧٨	لابن قاسم	كلا وبلى
٦١٧	للأسعرايبي	اللاب
٢٠٧	لابن جني	المحتسب
٤٢٧	لمبد المنتمى العرس	مسائل الخلال
٤٨٢	للمرخان	المستوفى
٥٦٥	لأبي أمية الطرسوسي	المسند
٥٨٠	للأحفش	المعاني
٢٥٤ ، ١٢٧ ، ٤٨	للرخشري	المفصل
٥٦١ ، ٣١٦ ، ٢٨٢		
٥٧٤		
٤٠٣	للمرد	المقتضب
٢٧٨	لابن قاسم	معى لو
٥٠٠ ، ٤٩	لابن الحبار	النهاية

المحتوى

٧٨	الكاف	٢	تمهيد
٩٥	اللام	٢٠	المقدمة :
١٣٩	الميم		
١٤١	النون	٢٠	الفصل الأول : في حد الحرف
١٥٢	الهاء		الفصل الثاني : في تسميته حرفاً
١٥٣	الواو		الفصل الثالث : في جملة معانيه
١٧٥	الألف	٢٥	وأقسامه
١٨٠	الياء	٢٧	الفصل الرابع : في بيان عمله
		٢٨	الفصل الخامس : في عدة الحروف
الباب الثاني في التثاني ١٨٥-٣٥٨			
١٨٥	إد	١٨٤-٣٠	الباب الأول في الواو حادي
١٩٢	أل	٣٠	المهزة
٢٠٤	أم	٣٦	الباء
٢٠٧	إن	٥٦	التاء
٢١٥	أن	٥٩	السين
٢٢٧	أو	٦١	الشين
٢٣٢	آ	٦١	الفاء

٢٣٣	أي	٣٥٤	يا
٢٣٤	إي	الباب الثالث في التمرني ٣٥٩-٥٠٧	
٢٣٥	بل		
٢٣٨	ذا	٣٥٩	أجل
٢٤٢	عن	٣٦١	إذن
٢٥٠	في	٣٦٧	إذا
٢٥٣	تظ	٣٨١	ألا
٢٦١	كم	٣٨٥	إلى
٢٦١	كم	٣٩٠	أما
٢٦٦	سم	٣٩٣	إن
٢٧٠	لن	٤٠٢	أن
٢٧٢	لما	٤١٨	أنا وأنت وأنت
٢٩٠	لا	٤١٨	أي
٣٠٤	مذ	٤١٩	أيتا
٣٠٥	مع	٤١٩	بجل
٣٠٨	من	٤٢٠	بلى
٣٢١	من	٤٢٤	بله
٣٢٢	ما	٤٢٦	مسم
٣٤١	هل	٤٣٢	جلل
٣٤٦	ها	٤٣٣	جيد
٣٥٠	هو وي وم	٤٣٦	خلا
٣٥١	وا	٤٣٨	رئ
٣٥٢	وي	٤٥٨	سوف

٥٥٨	حلتا	٤٦١	هذا
٥٦٨	كان	٤٦١	عسى
٥٧٧	كلا	٤٧٠	على
٥٧٩	لعل	٤٨٠	كما
٥٨٦	لكن	٤٨٥	لات
٥٩٢	لما	٤٩١	ليت
٥٩٧	لولا	٤٩٣	ليس
٦٠٨	لوما	٥٠٠	منذ
٦٠٩	مما	٥٠٥	منى
٦١٣	هلا	٥٠٥	نعم
		٥٠٧	نعم وهما وهن
		٥٠٧	هنا
الباب الخامس في الخماسي ٦١٥-٦٢٢			
٦١٥	لكن	الباب الرابع في الرباعي ٥٠٨-٦١٤	
٦٢٠	أما وأنت		
٦٤٣	فهرس الآيات	٥٠٨	إفما
٦٥١	فهرس الأحاديث	٥٠٩	إلا
٦٥٢	فهرس القوافي	٥١٠	إلا
٦٦٣	فهرس الأعلام	٥٢٢	أما
٦٧٦	فهرس الكتب	٥٢٨	أما
٦٨٠	المحتوى	٥٣٦	أتم
		٥٣٦	إثنا
		٥٣٨	أين
		٥٤٢	حتى

**AL - JANĀ AL - DĀNĪ
F U ŪF ĀL - MA^cĀN**

**by
AL - MU ĀDĪ**

**E ite y
. F . A . QA ĀWA
M . N . FĀ EL**

DAR AL-KUTUB AL-IL IYAH

Beyrouth - LIBAN

AL - JANĀ AL - DĀNĪ
FI HURŪF AL - MA'ĀNĪ

